

تقرير
اللجنة الخاصة المعنية
بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة
المجلد الثالث

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الثالثة والثلاثون
الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1)



الأمم المتحدة

تقرير
اللجنة الخاصة المعنية
بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة

المجلد الثالث

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الثالثة والثلاثون
الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1)



الأمم المتحدة

نيويورك، ١٩٨٠

- ب -

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام . ويعني ايراد أحد هذه الرموز
الاحالة الى احدى وثائق الأمم المتحدة .

ينقسم تقرير اللجنة الخاصة الى أربعة مجلدات . يضم هذا المجلد منها الفصول
من الثاني عشر الى السادس والعشرين* ؛ ويضم المجلد الأول الفصول من الأول الى
السادس والمجلد الثاني الفصول من السابع الى الحادي عشر ؛ والمجلد الرابع
الفصول من السابع والعشرين الى الثالث والثلاثين .

* هذا النص للفصول من الثاني عشر الى السادس والعشرين هو عبارة عن
تجميع للوثيقتين التاليتين كما ظهرتتا بصورتها المؤقتة : A/33/23/Add.4 المؤرخة في
٢٣ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٨ و A/33/23/Add.5 المؤرخة في ١٦ تشرين الأول / اكتوبر

[الأصل : بالانكليزية]

المحتويات

المجلد الأول

(الفصول من الواحد الى السادس)

كتاب الاحالة

الفصل

- الأول - انشاء اللجنة الخاصة وتنظيمها وأنشطتها (A/33/23 (Part I))
- الثاني - نشر المعلومات عن انهاء الاستعمار (A/33/23 (Part II))
- الثالث - مسألة ايفاد بعثات زائرة الى الأقاليم (A/33/23 (Part II))
- الرابع - أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تعوق تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في روديسيا الجنوبية وناميبيا وسائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي (A/33/23 (Part III))
- الخامس - الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الأقاليم الواقعة تحت ادارتها التي قد تعوق تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/33/23 (Part IV))
- السادس - تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/33/23 (Part V))

المجلد الثاني

(الفصول من السابع الى الحادي عشر)

- السابع - روديسيا الجنوبية (A/33/23/Add.2)
- الثامن - ناميبيا (A/33/23/Add.2)
- التاسع - الصحراء الغربية (A/33/23/Add.3 و Corr.1)
- العاشر - تيمور الشرقية (A/33/23/Add.3 و Corr.1)
- الحادي عشر - جبل طارق (A/33/23/Add.3 و Corr.1)

المحتويات (تابع)

المجلد الثالث

(الفصول من الثاني عشر الى السادس والعشرين)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
١	١ - ١	الثاني عشر - جزر كوكس (كيلمنغ) (A/33/23/Add.4)
١	٨ - ١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة.....
٢	٩	باء - مقرر اللجنة الخاصة
٤		سرفق - ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة
١٢	١١ - ١	الثالث عشر - نيو هبريد (A/33/23/Add.4)
١٢	١٠ - ١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة.....
١٤	١١	باء - مقرر اللجنة الخاصة
١٧		سرفق - ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة
٣٣	١٠ - ١	الرابع عشر - توكيلاو (A/33/23/Add.4)
٣٣	٩ - ١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة.....
٣٤	١٠	باء - مقرر اللجنة الخاصة
٣٧		سرفق - ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة
٤٨	٦ - ١	الخامس عشر - برونسي (A/33/23/Add.4)
٤٨	٥ - ١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة.....
٤٨	٦	باء - مقرر اللجنة الخاصة
٤٩		سرفق - ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة
٥٤	٩ - ١	السادس عشر - بينكرون (A/33/23/Add.4)
٥٤	٨ - ١	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة.....
٥٥	٩	باء - مقرر اللجنة الخاصة
٥٦		سرفق - ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة

المحتويات (تابع)

المجلد الثالث (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
٦٠	١ - ٩	السابع عشر - جزر جليبرت (A/33/23/Add.4)
٦٠	١ - ٨	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
٦١	٩	باء - مقرر اللجنة الخاصة
٦٣		مرفق - ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة
٨٧	١ - ٩	الثامن عشر - سانت هيلانة (A/33/23/Add.4)
٨٧	١ - ٨	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
٨٨	٩	باء - مقرر اللجنة الخاصة
٨٩		مرفق - ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة
٩٩	١ - ٩	التاسع عشر - ساموا الأمريكية (A/33/23/Add.4)
٩٩	١ - ٨	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
١٠٠	٩	باء - مقرر اللجنة الخاصة
١٠٢		مرفق - ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة
		العشرون - إقليم جزر المحيط الهادئ المشغول بالوصاية
١٢٠	١ - ١١	(A/33/23/Add.4)
١٢٠	١ - ١٠	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
١٢١	١١	باء - مقرر اللجنة الخاصة
١٢٥		مرفق - ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة
١٢٦	١ - ١١	الحادي والعشرون - برمودا (A/33/23/Add.5)
١٢٦	١ - ١٠	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
١٢٧	١١	باء - مقرر اللجنة الخاصة
١٣١		مرفق - ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة

المحتويات (تابع)

المجلد الثالث (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
١٦١	١ - ٩	الثاني والعشرون - جزر فرجن البريطانية (A/33/23/Add.5)
١٦١	١ - ٨	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
١٦٢	٩	بها - مقرر اللجنة الخاصة
١٦٤		حرفق - ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة
١٨٩	١ - ٩	الثالث والعشرون - مونتسيرات (A/33/23/Add.5)
١٨٩	١ - ٨	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
١٩٠	٩	بها - مقرر اللجنة الخاصة
١٩٢		حرفق - ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة
٢٢٠	١ - ١١	الرابع والعشرون - جزر تركس وكايكوس (A/33/23/Add.5)
٢٢٠	١ - ١٠	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
٢٢١	١١	بها - مقرر اللجنة الخاصة
٢٢٤		حرفق - ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة
٢٣٨	١ - ٩	الخامس والعشرون - جزر كايمان (A/33/23/Add.5)
٢٣٨	١ - ٨	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
٢٣٩	٩	بها - مقرر اللجنة الخاصة
٢٤٢		حرفق - ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة
		السادس والعشرون - جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة
٢٦٣	١ - ٩	(A/33/23/Add.5)
٢٦٣	١ - ٨	ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة
٢٦٤	٩	بها - مقرر اللجنة الخاصة
٢٦٦		حرفق - ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة

المحتويات (تابع)

المجلد الرابع

(الفصول من السابع والعشرين الى الثالث والثلاثين)

الفصل

- السابع والعشرون - غوام (A/33/23/Add.6)
- الثامن والعشرون - جزر فولكلاند (مالغيناس) (A/33/23/Add.7)
- التاسع والعشرون - بليز (A/33/23/Add.7)
- الثلاثون - أنتيغوا ، دومينيكا * ، سان كيتس - نيفيس - أنغيلا ، سانت لوسيا ، سان فنسنت (A/33/23/Add.7)
- الحادي والثلاثون - جزر سليمان ** (A/33/23/Add.8)
- الثاني والثلاثون - توفالو *** (A/33/23/Add.8)
- الثالث والثلاثون - المعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/33/23/Add.9)

-
- * نالت دومينيكا الاستقلال في ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ .
- ** نالت جزر سليمان الاستقلال في ٧ تموز / يولييه ١٩٧٨ .
- *** نالت توفالو الاستقلال في ١ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٨ .

الفصل الثاني عشر*

جزر كوكس (كيلينغ)

الف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - كان ما قرره اللجنة الخاصة ، في جلستها ١١٠٢ المعقودة في أول شباط/فبراير ١٩٧٨ ، باعتمادها ما قدمه الرئيس من المقترحات المتعلقة بتنظيم أعمال اللجنة الخاصة (L.1205) ، أن تحيل مسألة جزر كوكس (كيلينغ) الى اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة للنظر فيها وموافاتها بتقرير عنها .
- ٢ - ونظرت اللجنة الخاصة في الهند في جلستها ١١١٣ و ١١١٥ المعقودتين في ٩ و ١٠ آب/أغسطس .
- ٣ - وأخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار، لدى نظرها في هذا اليند ، أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، بما فيها بوجه خاص القرار ٤٢/٣٢ المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد طلبت الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة في الفقرة ١٣ من هذا القرار ، في جملة أمور ، " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذاً فوراً وتاماً في جميع الأقاليم التي لم تنسل بعد استقلالها ، والقيام خاصة بما يلي : وضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين " . وراعت اللجنة أيضاً مقرر الجمعية العامة ٤٠٨/٣٢ المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ الذي طلبت فيه الجمعية العامة الى اللجنة " ان تعتمد ، بالتعاون المستر مع الدولة القائمة بالادارة ، الى مواصلة البحث عن أفضل الطرق والوسائل لتنفيذ الاعلان فيما يخص الاقليم ، وذلك في ضوء ما تقدمه الدولة القائمة بالادارة من معلومات في عام ١٩٧٨ " .
- ٤ - وكان معروضا على اللجنة الخاصة ، أثناء نظرها في مسألة جزر كوكس (كيلينغ) ، ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة (أنظر مرفق هذا الفصل) تتضمن معلومات عن التطورات المتعلقة بالاقليم .
- ٥ - وواصلت استراليا ، الدولة المعنية القائمة بالادارة ، الاشتراك في أعمال اللجنة الخاصة أثناء نظرها في هذا اليند .
- ٦ - وفي الجلسة ١١١٣ ، المعقودة في ٩ آب/أغسطس ، عرض مقرر اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة ، في بيان أدلى به أمام اللجنة الخاصة (L.1250/PV.113/A/AC.109) ، تقرير اللجنة الفرعية (L.1250/A/AC.109) ، الذي يتضمن سرداً لنظر اللجنة في مسألة الاقليم .

* صدر سابقاً تحت الرمز A/33/23/Add.4 .

٧ - وفي الجلسة ١١١٥ المعقودة في ١٠ آب/اغسطس اعتمدت اللجنة الخاصة ، دون اعتراض ، تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة ، وأقرت مشروع توافق الآراء الوارد فيه (انظر الفقرة ٩ أدناه) .

٨ - وفي ١١ آب/اغسطس ، أُحيل نص توافق الآراء الى الممثل الدائم لـ استراليا لدى الأمم المتحدة لاطلاع حكومته عليه .

باء - مقرر اللجنة الخاصة

٩ - فيما يلي نص توافق الآراء المتعلق بجزر كوكس (كيلينغ) الذي اعتمدته اللجنة الخاصة في جلستها ١١١٥ المعقودة في ١٠ آب/اغسطس ، والذي وردت الاشارة اليه في الفقرة ٧ أعلاه :

(١) ان اللجنة الخاصة ، وقد استمعت الى بيانات ممثل استراليا فيما يتعلق بجزر كوكس (كيلينغ) ، تلاحظ مع التقدير تعاون حكومة استراليا المستمر ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، التي تتولى رفع التقارير عن حالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ ، فيما يخص الاقليم .

(٢) وتؤكد اللجنة الخاصة من جديد ان شعب الاقليم ذاته هو وحده الذي يقرر ، بكل ما تعنيه الكلمة ، مركزه السياسي في المستقبل ، طبقا للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) . وفي هذا الصدد ، فان اللجنة ، ان تشير الى مسؤولية الدولة القائمة بالادارة عن تأمين اعلام شعب الاقليم على نحو تام بالخيارات المتاحة له فيما يتعلق بممارسة حقه في تقرير المصير ، تلاحظ بارتياح التزام الدولة القائمة بالادارة بمواصلة سياستها المتمثلة في كفاية التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي لشعب جزر كوكس (كيلينغ) .

(٣) وترحب اللجنة الخاصة ، في هذا الصدد ، باعلان حكومة استراليا يوم ٢ تموز/يوليه ١٩٧٨ أنها ستشتري من السيد جون كرونيس روس كافة ممتلكاته في جزر كوكس ، باستثناء مسكنه ودار ملحقه به .

(٤) وتلاحظ اللجنة الخاصة بارتياح أيضا تأسيس أول مجلس استشاري منتخب ، وكذلك التدابير الأخرى التي أعلنها وزير الداخلية الاسترالي يوم ٢ تموز/يوليه . وترى اللجنة ان تنفيذ هذه التدابير يشكل خطوة هامة نحو تنفيذ الاعلان الوارد في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) .

(٥) وتلاحظ اللجنة الخاصة انه تم خلال السنة المستعرضة شراء قطعة أرض لاقامة محطة للحجر الصحي الحيواني وان العمل سيبدأ في تشييد هذه المحطة . ومن رأى اللجنة ان هذا

التدبير، وغيره من التدابير الاقتصادية التي ستتخذ، ستقوم بدور مفيد في تنويع اقتصاد الاقليم وتوسيع فرص العمل لتمكين الشعب من اكتساب مهارات جديدة قيمة ولتوفير مستوى معيشي لائق له ومستقبل مستقر للاقليم .

(٦) كما ترحب اللجنة الخاصة بالاستعداد المستمر من جانب الوزارة القائمة بالادارة لاستقبال بعثة زائرة أخرى في جزر كوكس (كيلينغ) في الوقت المناسب .

مرفق *

ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الفقرات

٦- ١	لمحة عامة	١ -
١٢- ٧	التطورات الدستورية والسياسية	٢ -
٢٥-١٣	الاضاع الاقتصادية	٣ -
٢٧-٢٦	الاضاع الاجتماعية	٤ -
٢٨	الاضاع التعليمية	٥ -

* صدر من قبل تحت الرمز ٤/AC.109/L.1253 .

جزر كوكس (كيلينغ) (أ)

١- لمحة عامة

- ١ - ترد المعلومات الأساسية عن جزر كوكس (كيلينغ) في تقرير اللجنة الخاصة الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين (ب) وفيما يلي معلومات تكميلية .
- ٢ - يتكون اقليم كوكس (كيلينغ) من ٢٧ جزيرة مرجانية صغيرة تشكل حلقتين منفصلتين من الجزر المرجانية ، وتبلغ مساحتها الاجمالية حوالي ١٤ كيلومترا مربعا . وهي تقع في المحيط الهندي ، وتبعد حوالي ٢٧٦٨ كيلومترا الى الشمال الغربي من بيرث ، و ٦٨٥ كيلومترا الى الغرب من دارون ، باستراليا . ويقع المقر الادارى للاقليم في جزيرة وست .
- ٣ - وأكبر مجموعة من السكان الآن تتكون من سلالات المستوطنين الاصليين من الملاوى الذين جلبهم البحار الاسكتلندى السيد جون كلونيز روس الى الاقليم عام ١٨٢٧ . ويميش هؤلاء الاشخاص الذين يعرفون بأهل جزر كوكس أو ملاوى كوكس في جزيرة هوم . وهناك سكان آخرون يضمون موظفي الادارات الحكومية ، وأفراد اسرة كلونيز روس وموظفي شركة شل (لجزر المحيط الهادى) المحدودة ، وشركة كومونولث هوستلز المحدودة ، بالإضافة الى أسرهم .
- ٤ - وفي ٣٠ نيسان /ابريل ١٩٧٨ ، بلغ مجموع عدد سكان الاقليم ٤٣٩ نسمة ، منهم ٢٧٧ كانوا يعيشون في جزيرة هوم (وهم من ملاوى كوكس باستثناء اسرة السيد جون كلونيز روس ، المالك الحالي للجزر ؛ وأسرة مدير الاراضي) ، و ١٦٢ نسمة يعيشون في جزيرة وست (معظمهم من الاستراليين) .
- ٥ - وفي أوائل السبعينات ، هاجر عدد من ملاوى كوكس الذين يعيشون في جزيرة كريسماس (في المحيط الهندى) الى استراليا ، واستوطنوا في مدن تقع في استراليا الغربية هي كاتانينغ وبورت هيدلاند وجيرالدتون . ومنذ شهر آب /اغسطس ١٩٧٥ تزايد الاهتمام بالهجرة المباشرة الى استراليا ، ومنذ منتصف عام ١٩٧٥ غادر الاقليم قرابة ٢٣٠ شخصا (حوالي ٤٥ في المائة من السكان في ذلك الوقت) . وقد دبر من انتقلوا الى استراليا أجرة سفرهم اما عن طريق الادخار او عن طريق ترتيب مساعدة تقدم لهم من اقربائهم في استراليا ، أو عن طريق عمل ترتيبات مع شركات

(أ) تعتمد المعلومات الواردة في هذه الوثيقة على التقارير المنشورة وكذلك على المعلومات المقدمة من حكومة استراليا الى الامين العام بموجب المادة ٨٣ هـ من ميثاق الامم المتحدة في ٣٠ آيار /مايو ١٩٧٨ عن الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٧ الى ٣٠ نيسان / ابريل ١٩٧٨ .

(ب) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الطحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) ، المجلد الثالث ، الفصل الخامس عشر ، المرفق .

في استراليا لمساعدتهم على دفع اجرة السفر وعلى توظيفهم . وتنهض هذه الحركة المستمرة علامة على الاتصال الوثيق الذي ظل قائما بين اولئك الذين انتقلوا وبين من بقيوا في جزيرة هوم ايلاند وعلى الانطباعات التي تكونت لدى من استوطن في استراليا عن الحياة هناك .

٦ - وينص التقرير السنوي الحالي للدولة القائمة بالادارة على ان حوالي نصف سكان جزيرة هوم اصبحوا بالفعل مواطنين استراليين ويحق لهم ، بصفتهم هذه ، الاستيطان في استراليا اذا رغبوا حيث تتاح لهم فرص اكثر تنوعا . وفيما يتملق بملاوي كوكس المقيمين في جزيرة هوم والذين هم ليسوا مواطنين استراليين ، فانه لا يد من حصولهم على عمل ومكان للسكنى قبل ان تتم الموافقة على هجرتهم . وتعكف الحكومة الاسترالية الآن على النظر جديا في مسألة منح الجنسية لأبنائها* جزر كوكس . وقد نصح وزير الشؤون الداخلية الاسترالي السكان بعدم الهجرة الى ان يتفهموا خطط حكومتهم بشأن الاقليم والى ان يدركوا تماما آثار التغييرات المقترحة .

٢ - التطورات الدستورية والسياسية

ألف - لمحة عامة

٧ - يعتمد النظام التشريعي والادارى والقضائي في الاقليم على قانون جزر كوكس (كيلينغ) ١٩٥٥ - ١٩٧٥ (ج) .

٨ - ويخول القانون للحاكم العام لاستراليا اصدار الاوامر لضمان السلم والامن في الاقليم ولحسن ادارته . ويشترط ان تعرض الاوامر على البرلمان الاسترالي ، وللبرلمان ان يرفضها جزئيا او كليا . وعلى العموم ، لا تسرى التشريعات الاسترالية على الاقليم الا اذا ورد نص محدد بهذا الشأن . وتطبق في الوقت الحاضر ، قرابة مائة قانون استرالي ، جزئيا أو كليا ، على جزر كوكس (كيلينغ) .

٩ - وفي اثر تشكيل البرلمان الاسترالي الحادى والثلاثين ، عين السيد ر.ج. اليكوت وزيرا للشؤون الداخلية في ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ مع اناطته بالمسؤولية عن جزر كوكس (كيلينغ) . وقد عين الحاكم الادارى الحالي السيد س. ا. بافت في ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ .

١٠ - وتم انتخاب اعضاء لمجلس استشارى مؤقت لملاوي كوكس في ١٨ آذار / مارس ١٩٧٨ . وخول لكافة المقيمين في جزر كوكس (كيلينغ) من ملاوي كوكس الذين بلغوا من العمر ١٨ سنة والذين دامت اقامتهم في هذه الجزر مدة سنة أو أكثر ، الحق في ان يسجلوا اسماءهم في القائمة الانتخابية

(ج) المرجع نفسه ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ ، (A/9623/Rev.1) ، السجل الرابع ، الفصل العشرون ، المرفق ، التذييل الثالث .

التي اعدت لهذا الانتخاب . وقد سجلت اسما ١٨٩ شخصا ، وشارك ١٨٧ شخصا في الانتخاب . وكان هناك ١١ مرشحا للمناصب السبعة في المجلس . ويعتبر تشكيل المجلس المؤقت ، حسب ما جاء في تقرير الدولة القائمة بالادارة ، خطوة نحو ايجاد شكل نيابي من الحكم المحلي لمجتمع ملاوي كوكس . وسيضطلع المجلس بدور تأمين تعريف الوزير الاسترالي للشؤون الداخلية بوجهات نظر ابنا جزيرة هوم فيما يتعلق بتنفيذ السياسات التي تتبعها تلك الحكومة .

١١ - وهناك محكمة عرفية في جزيرة هوم تتألف من اعضاء " مجلس الزعما " بمن فيهم السيد كلونيز روس ومدير املاكه اللذان يحضران كل الاجتماعات عادة . وتظنر هذه المحكمة في الجرح النمسية التي يرتكبها اهل جزيرة هوم .

باء - مركز الاقليم مستقبلا

١٢ - في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ ، أبلغ السمثل الاسترالي اللجنة الرابعة للجمعية العامة ان حكومته اعلنت ، في حزيران / يونيه ١٩٧٧ ، مقررات سياسية عامة تتعلق بجزر كوكس (كيلينغ) ، تشمل مايلي : نقل المنطقة القروية في جزيرة هوم الى طائفة كوكس ، وانشاء حكومة محلية ذات شكل نيابي لطائفة ملاوي كوكس ، على ان يكون الهدف النهائي من وراء ذلك انشاء هيئة منتخبة كليا ؛ والاستعاضة عن العطة الرمزية بنقود استرالية ؛ وانشاء صندوق جديد لمساعدة تمويل أنشطة المجتمع المحلي ؛ وحرية التنقل والاتصال داخل الاقليم ؛ وتحسين المرافق التعليمية والصحية والنهوض العام بالمستويات المعيشية ؛ وسن وتنفيذ قوانين يمكن تطبيقها وتنفيذها بوضوح ، مع مراعاة المؤسسات والعمادات المحلية ؛ والادخال التدريجي لاقتصاد اجور يكون ملائما للاوضاع في الاقليم ؛ وايجاد الوسائل المناسبة التي يمكن بفضلها منح الجنسية الاسترالية للسقيمين في الاقليم ان هم رغبوا في ذلك ؛ وتقديم المساعدة المالية لملاوي كوكس الراغبين في الانتقال من الاقليم الى استراليا ؛ وامتلاك الحكومة الاسترالية لكافة الاراضي التي تقوم عليها مرافقها (د) .

٣ - الاوضاع الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

١٣ - يكاد يقوم اقتصاد الاقليم علو، مجرد انتاج وتصدير جوز الهند المجفف الذي يزرع في مزرعة كلونيزروس. ولا توفر ما تملكه الحكومة الاسترالية من مرافق الطيران والمرافق الأخرى وكذلك الحدود القليل من المنظمات التجارية في الاقليم ، سوى النزر اليسير من الإيرادات .

(د) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، اللجنة الرابعة ، الجلسة ١٢ ، الفقرة ٢٧ .

باء - محطة الحجر الصحي الحيواني المشددة الامن

١٤ - على اثر الزيارة التي قام بها الوزير الاسترالي للشؤون الداخلية في كانون الثاني /يناير ١٩٧٧ الى الاقليم ، أجرت الحكومة الاسترالية مفاوضات مع عائلة كلونيز روس لشراء ارض لبناء محطة للحجر الصحي . وقد تم التوقيع على اتفاق للبيع في ٢٤ شباط /فبراير ١٩٧٨ ، وعلى اثر نظر اللجنة البرلمانية الدائمة المعنية بالاشغال العامة في الموضوع ، قرر البرلمان الاسترالي في ١ حزيران /يونيه ١٩٧٨ امكانية الشروع في بناء المحطة . ومن المقرر ان يبدأ تشييدها في عام ١٩٨١ .

١٥ - وعينت الحكومة الاسترالية خبيراً استشارياً من العاملين في القطاع الصناعي الخاص لاسداء المشورة اليها فيما يتعلق بعدد من المسائل المتصلة باقتصاد جزر كوكس (كيلينغ) . وقد زار هذا الخبير الاستشاري الاقليم في الفترة من ٩ الى ٢٢ آذار /مارس ١٩٧٨ وكان من المتوقع ان يكون تقريره الى وزير الشؤون الداخلية الاسترالي جاهزاً في شهر أيار /مايو . وستساعد المسائل قيد الدراسة الدولة القائمة بالادارة على تحديد الكيفية التي ستسمح لها بتنفيذ مختلف عناصر سياستها المتعلقة بجزر كوكس (كيلينغ) والفترة التي سيستغرقها ذلك .

جيم - الزراعة

١٦ - ينتج جوز الهند المجفف في ضيعة كلونيز روس بطرائق التجفيف بالهواء الساخن ؛ ويبيع المحصول في سنغافورة بسعر أعلى من اسعار السوق نظراً لوجودته الرفيعة . ويوجد حالياً اكثر من ١٨٥ ٠٠٠ شجرة في هذه الضيعة وقد تم الاضطلاع ، منذ عام ١٩٦٣ ، ببرنامج لقطع واستبدال اشجار جوز الهند ذات النوعية المتدنية وتحسين المناطق الهامشية . وقد غرست المزارع الحديثة بالاشجار بمعدل ١٩٨ شجرة لكل هكتار وبذلك تكون اقل كثافة من المناطق القديمة الاوسع مساحة .

١٧ - وبما أن المساحات القليلة للزراع والموارد من المياه محدودة جداً فلا يمكن زرع سوى كميات صغيرة من الخضر في جزيرة هوم . وقد زرعت مساحات بأشجار " الباوباو " والموز بنجاح في جزر هوم ودايركشن ووست . بيد أن معظم فواكه وخضر الاقليم الطرية تستورد ، علماً بأن السبيل المنتظم الوحيد للتزود بها هي رحلة جوية بطائرة مستأجرة تتم مرتين في الشهر .

دال - صيد الاسماك

١٨ - يصطاد ملايو كوكس اعداداً كبيرة من الاسماك من البحيرة الضحلة ومن عرض البحر لاستهلاكهم الخاص . وتبيع ادارة ضيعة كلونيز روس كميات صغيرة من شرائح السمك الى متجر جزيرة وست على اساس تعاقدى .

٤٥ - شركات الاعمال

- ١٩ - تتولى ادارة ضيعة كلونيز روس تشغيل حوض وورشه نجارة لبناء وصيانة الزوارق والقوارب الصغيرة ، وكذلك محطة لتوليد الكهرباء ، وورشه عصرية شاملة مجهزة تجهيزا كاملا . وتكاد كل اسرة في جزيرة هوم تمتلك قاربا واحدا أو أكثر من القوارب الشراعية لصيد الاسماك والتنقل بين الجزر .
- ٢٠ - وتضطلع ادارة ضيعة كلونيز روس بكل اعمال البناء والصيانة في جزيرة هوم بشكل مستقل .
- ٢١ - وتتولى الادارة الاسترالية للشؤون الداخلية والحاكم الادارى ، ممثلين في ادارة الانشاءات الاسترالية ، مسؤولية كل اعمال البناء والصيانة في جزيرة وست ، بما في ذلك مدرج الطائرات . وتتولى ادارة ضيعة كلونيز روس القيام بقسط كبير من العمل على اساس تعاقدى باستخدام اليد العاملة في هوم . ويمقتضى الترتيبات المقررة في عام ١٩٧٥ ، تنص احكام تلك العقود على دفع نسبة من المبالغ المسددة بموجب العقود الى الصندوق المجتمعي لجزر كوكس الذى يشرف عليه سكان الجزر ويخصص لاستعمالهم (انظر أدناه) .

واو - المالية العامة

- ٢٢ - انشئ في عام ١٩٧٥ صندوق مجتمعي لجزر كوكس على أن يخضع لمراقبة مجتمع جزيرة هوم وان يستخدم لمصلحته دون غيره . ويدير الصندوق امانا ، ثلاثة منهم من سكان جزيرة هوم ، الى جانب الحاكم الادارى .
- ٢٣ - ويقتضى الترتيب الحالي بأن تدفع نسبة من كل مبلغ يسدد بموجب عقد ، لقاء اشغال تقوم بها ادارة ضيعة كلونيز روس ، الى الصندوق مباشرة بالدولارات الاسترالية . (٥) وتحدد مثل هذه المبالغ بالاتفاق بين امانا الصندوق المجتمعي لكوكس وادارة ضيعة كلونيز روس بالتشاور مع الحكومة الاسترالية .
- ٢٤ - ورغم ان العملة الاسترالية عملة قانونية في الاقليم ، يتم استخدام عملات رمزية (روبيات) داخل نطاق مجتمع جزيرة هوم في المعاملات الخاصة بدفع الاجور . ولا يستعمل سكان الجزيرة العملات الرمزية كوسيلة للتبادل في المعاملات المالية خارج مجتمعهم . وتقوم ادارة ضيعة كلونيز روس ، عند الطلب ، بتحويل هذه العملات الرمزية الى العملة الاسترالية . وحاليا تقوم الادارة

(٥) العملة المحلية هي الدولار الاسترالي (١٠٠ دولار استرالي) . وفي ١٩ حزيران/يونيه ١٩٧٨ كان الدولار الاسترالي الواحد يعادل ١٣١٣ دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية . انظر كذلك الفقرة ٢٤ أدناه .

الروبية الواحدة بما يعادل ٤٤٠٠ دولار استرالي . كما ان هناك تسهيلات " مصرفية " محدودة توفرها لسكان جزيرة هوم ادارة ضيعة كلونيزروس .

زاي - النقل والمواصلات

٢٥ - في ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ اصبح الحاكم الادارى هو المالك لرخصة المطار . ومنذ تموز / يوليه ١٩٧٦ ظلت الرحلات المستأجرة لنقل الركاب والبضائع التي تسيرها الخطوط الجوية عبر استراليا TAA وخطوط انسييت الجوية ، التابعتان لآستراليا ، تتم مرة كل اسبوعين . وبلغ مجموع عدد الركاب الوافدين والمفادرين عن طريق الرحلات الجوية المستأجرة ما يربو على ٧٠٠ راكب خلال الفترة ١٩٧٧ / ١٩٧٨ . وبالإضافة الى ذلك ، هناك خدمات نقل بحرى الى الاقليم تتم مرة كل ستة اشهر تقريبا .

٤ - الاضاع الاجتماعية

١ - اليد العاملة

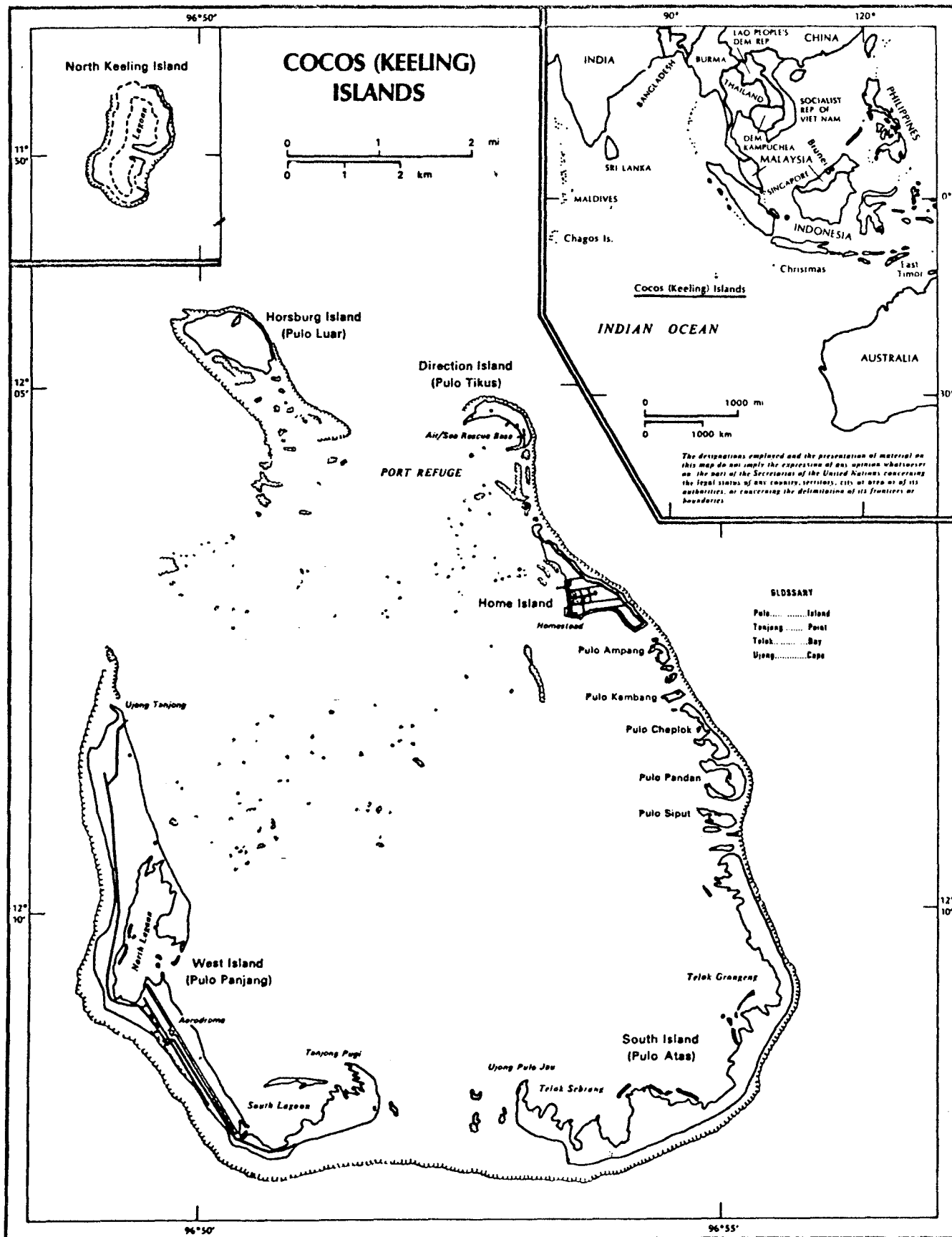
٢٦ - لم تقدم استراليا حتى الآن اى بيان الى منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بجزر كوكس (كيلينغ) بشأن الاتفاقيات التي صدقت عليها . ومن العقبات الرئيسية التي تحول دون ذلك عدم القدرة على اعطاء ضمان بالامثال لاحكام الاتفاقيات ، وهو ضمان يتعين على كل عضو في منظمة العمل الدولية تقديمه . وتسلم الدولة القائمة بالادارة بأنه لا بد من أن تطرأ بعض التغييرات على اوضاع العلاقات الاجتماعية قبل ان يتسنى الاعلان عن انطباق كثير من الاتفاقيات .

٢ - الصحة العامة

٢٧ - يوجد في جزيرة هوم ممرضان من ملايبي كوكس قادران على معالجة الحالات الروتينية والطارئة ، وذلك بالإضافة الى الطبيب والممرضتين الموجودتين في جزيرة وست . وفي جزيرة هوم هناك ايضاً قابلتان مديرتان محليا وقابلة تحت التدريب .

٥ - الأوضاع التعليمية

٢٨ - الالتحاق بالمدارس في جزيرة هوم ليس اجباريا ، ولكن متى تم تسجيل الطفل تعين عليه الانتظام في الدراسة . ويجرى ، في الوقت الراهن ، تسجيل كافة الاطفال البالغين سن الدراسة .



MAP NO 2780 REV 1 UNITED NATIONS
MARCH 1978

الفصل الثالث عشر*

نيوهبريد

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - كان ما قرره اللجنة الخاصة في جلستها ١١٠٢ المعقودة في اول شباط/فبراير ١٩٧٨ ، باعتبارها ما قدمه الرئيس من الاقتراحات المتعلقة بتنظيم أعمالها ، أحالة مسألة نيوهبريد الى اللجنة الفرعية المعنية بالا قليم الصغيرة للنظر فيها. وموافاتها بتقرير عنها .
- ٢ - ونظرت اللجنة الخاصة في هذا الجند في جلساتها ١١١٣ و ١١١٦ و ١١١٨ الى ١١١٨ المعقودة في الفترة من ٩ الى ١٦ آب/اغسطس .
- ٣ - وأخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار ، لدى نظرها في هذا البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، بما فيها بوجه خاص القرار ٤٢/٣٢ المؤرخ في ٧ كانون الاول/ديسمبر بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد طلبت الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة ، في الفترة ١٣ من هذا القرار ، في جملة امور ، " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذاً فورياً وتاماً في جميع الاقليم التي لم تنل بعد استقلالها والقيام خاصة بما يلي : . . . وضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين " . كما أخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار قرار الجمعية العامة ٢٦/٣٢ المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧ الذي طلبت الجمعية العامة ، في الفقرة ٨ منه ، الى اللجنة الخاصة ، في جملة أمور ، " أن تواصل البحث عن افضل الطرق والوسائل لتنفيذ الاعلان فيما يختص بنيوهبريد ، بما في ذلك امكانية ايفاد بعثة زائرة ، بالتشاور مع الدولتين القائمتين بالادارة . . . " .
- ٤ - وكان معروضاً على اللجنة الخاصة ، خلال نظرها في مسألة هذا الاقليم ، ورقة عمل أعدتها الامانة العامة (انظر مرفق- هذا الفصل) تتضمن معلومات عن التطورات المتعلقة بالا قليم . كما تضمنت رسالة مؤرخة في ١١ نيسان/ابريل ١٩٧٨ وموجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لفرنسا ونائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية لدى الامم المتحدة ، معلومات تتصل بالمسألة (أنظر A/33/80) .
- ٥ - ووافقت اللجنة الخاصة في جلستها ١١١٦ المعقودة في ٢٤ آب/اغسطس ، في معرض نظرها في هذا البند ، على طلبي الاستماع المقدمين من السيد باراك سوب الامين العام لحزب فانوا اكو والسيد والتر لينيني . وأدلى السيدان سوب وليني ببيانهن في الجلسة ١١١٧ المعقودة في ١٥ آب/أغسطس (A/AC.109/PV.1117) .

* صدر من قبل تحت الرمز A/33/23/Add.4 .

٦ - وقد اشترك ممثلا فرنسا والمملكة المتحدة ، بوصفهما الدولتين المعنيتين القائمتين بالادارة ، في أعمال اللجنة الخاصة خلال نظرها في هذا البند . كما اشترك أيضا في النظر في البند كل من السيد جان - ماري لبيبي والسيد جاك كارلو ، النائبان في الجمعية التمثيلية لنيوهبريد ، وأدلى السيد كارلو ببيان في الجلسة ١١١٨ المعقودة في ٦ آب/ أغسطس (A/AC.109/PV.1118) .

٧ - وفي الجلسة ١١١٣ المعقودة في ٩ آب/ أغسطس ، أدلى مقرر اللجنة الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة ، ببيان أمام اللجنة الخاصة (A/AC.109/PV.1113) عرض فيه تقرير اللجنة الفرعية (A/AC.109/L.1246) الذي يتضمن سردا لنظر اللجنة الفرعية في مسألة الاقليم .

٨ - وفي الجلسة ١١١٨ المعقودة في ١٦ آب/ أغسطس ، قدم مقرر اللجنة الفرعية ، نيابة عن هذه اللجنة ، تنقيحين شفويين لنتائج وتوصيات اللجنة الفرعية (A/AC.109/L.1246) ، جرى بمقتضاهما :

(أ) اضافة فقرة فرعية جديدة (٧) الى الفقرة ٦ ، على النحو الوارد أدناه ؛

" (٧) تدعو اللجنة الخاصة الدولتين القائمتين بالادارة الى تسهيل التفسير في الهيكل الاداري لنيوهبريد عن طريق انشاء خدمة عامة نيوهبريدية " .

(ب) استمعيض عن الفقرة الفرعية (٧) سابقا ، التالي نصها :

" (٧) تلاحظ اللجنة الخاصة ان اقتصاد الاقليم لا يزال يعتمد الى حد كبير على الزراعة الكفافية ، وبناء على ذلك ، فان اللجنة الخاصة ، ان تضع في اعتبارها ان الجمعية العامة قد دعت في قرارها ٣٢/٢٦ المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ الى وضع " برامج محددة للمساعدات والتنمية الاقتصادية " بغية تأمين مواكبة التقدم المحرز في هذين الميدانين للتطورات السياسية في الاقليم ، وان تلاحظ ان الجهود تبذل لوضع خطة انمائية للاقليم ، تشدد على الحاجة الى اتخاذ تدابير مستمرة ، على سبيل الاولوية ، لتدعيم التنمية الاقتصادية الشاملة للاقليم " .

بالفقرة الفرعية التالية :

" (٨) تلاحظ اللجنة الخاصة ان اقتصاد الاقليم لا يزال يعتمد الى حد كبير على الزراعة الكفافية . وبناء على ذلك ، فان اللجنة ، ان تضع في اعتبارها ان الجمعية العامة قد دعت ، في قرارها ٣٢/٢٦ المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ، الى وضع برامج محددة للمساعدات والتنمية الاقتصادية ، بغية تأمين مواكبة التقدم في هذين الميدانين للتطورات السياسية في الاقليم ، تشدد على الحاجة الى اتخاذ تدابير عاجلة لتدعيم التنمية الاقتصادية الشاملة للاقليم " .

٩ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة الخاصة دون اعتراض تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة ، بصيغته المنقحة شفويا ، وأقرت النتائج والتوصيات الواردة فيه (انظر الفقرة ١١ أدناه) .

١٠ - وفي ١٦ آب/أغسطس ، أحيل نص النتائج والتوصيات الى الممثلين الدائمين لفرنسا والمملكة المتحدة لاطلاع حكومتيهما عليه .

باء - مقرر اللجنة الخاصة

١١ - يرد فيما يلي نص النتائج والتوصيات التي اعتمدها اللجنة الخاصة في جلستها ١١١٨ المقفودة في ١٦ آب/أغسطس ، والتي ترد الاشارة اليها في الفقرة ٩ أعلاه :

- (١) - تؤكد اللجنة الخاصة من جديد حق شعب نيوهبريد غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ .
- (٢) وان اللجنة الخاصة ان تدرك كل الادراك مشاكل نيوهبريد ذات الطابع المتميز والناجمة عن كونها بلدا خاضعا لحكم ثنائي (كند ومنيوم) ، وعن عوامل خاصة أخرى مثل حجمها وموقعها الجغرافي وعدد سكانها ومواردها الطبيعية المحدودة ، تعرب مجددا عن رأيها القائل بوجود الا تؤدي هذه الظروف ، بأى شكل من الأشكال ، الى تأخير عملية تقرير المصير والتنفيذ العاجل للاعلان الوارد في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) والمنطبق انطباقا تاما على الاقليم .
- (٣) وتثني اللجنة الخاصة على ما أبدته لها الدولتان القائمتان بالادارة المشتركة من تعاون ، وتكرر الاعراب عن رأيها القائل بأن مثل هذا التعاون يتيح للجنة اجراء دراسة لمسألة الاقليم تستند الى قدر اكبر من المعلومات وتكون اكثر جدوى . وترحب اللجنة الخاصة ، على وجه الخصوص ، بالالتزام المشترك من جانب الدولتين القائمتين بالادارة باستقلال نيوهبريد ، على النحو الذي أشارتا اليه مجددا في رسالتهما المؤرخه في ١١ نيسان/ابريل ١٩٧٨ ٨/33/80 .
- (٤) وتلاحظ اللجنة الخاصة انه قد حدثت في الاقليم خلال الفترة المستعرضة تطورات سياسية هامة . وفي هذا الصدد ، ترحب اللجنة بما حدثت في كانون الثاني/يناير ١٩٧٨ من نقل سلطات محدودة للحكم الذاتي الى الاقليم . وبينما تلاحظ اللجنة الخاصة باهتمام التطور السياسي في نيوهبريد ، فانها تعرب من جديد عن رأيها القائل بوجود الاستمرار في اتخاذ المقررات المتعلقة بالتغييرات السياسية وغيرها من التغييرات بالتشاور الكامل مع شعب الاقليم .
- (٥) وترى اللجنة الخاصة ان التوفيق بين آراء الاطراف المعنية مباشرة بشأن ككل النواحي المتعلقة بمستقبل الاقليم سيسهل بشكل اكبر انتقال نيوهبريد الى مرحلة الاستقلال . ومن ثم ، فانه يسرها ان تلاحظ ان المفاوضات بين حكومة نيوهبريد وحزب فانوا اكو قد اسفرت عن اتفاق على الحاجة الى وجود الوحدة والقانون والنظام والى اجراء انتخابات جديدة للجمعية

التمثيلية عقب اجراء احصاء رسمي للسكان في وقت لاحق من عام ١٩٧٨ ، وكذلك على الحاجة الى انشاء جهاز لحل الخلافات الاخرى المعلقة . وتشني اللجنة على ما أظهرته الاطراف المعنية من روح الاعتدال والتوفيق .

(٦) وترحب اللجنة الخاصة بجهود الدولتين القائمتين بالادارة لترشيد الهيكل الاداري لحكومة نيوهبريد-عن طريق توحيد اجهزة الخدمة الثلاثة في الاقليم (سلك الخدمة الحكومية البريطانية ، وسلك الخدمة الحكومية الفرنسية والدوائر المشتركة (كلحكم الثنائي)) . وترى اللجنة ان هذا الخطوة يمكن ان تسهم اسهاما كبيرا في زيادة تدعيم الهوية الوطنية لشعب الاقليم .

(٧) وتدعو اللجنة الخاصة الدولتين القائمتين بالادارة الى تسهيل التفسير في الهيكل الاداري لنيوهبريد عن طريق انشاء خدمة عامة نيوهبريدية .

(٨) وتلاحظ اللجنة الخاصة ان اقتصاد الاقليم لا يزال يعتمد الى حد كبير على الزراعة الكافية . وبناء على ذلك ، فان اللجنة ، ان تضع في اعتبارها ان الجمعية العامة قد دعت في قرارها ٢٦/٣٢ المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧ ، الى وضع برامج محددة للمساعدات وللتنمية الاقتصادية بصفة تأمين مواكبة التقدم في هذين الميدانين للتطورات السياسية في الاقليم ، تشدد على الحاجة الى اتخاذ تدابير عاجلة لتدعيم التنمية الاقتصادية الشاملة للاقليم .

(٩) وتكرر اللجنة الخاصة دعوتها الى الدولتين القائمتين بالادارة لحماية وتأمين حق شعب الاقليم في املاك اراضيه وموارده الطبيعية والتصرف فيها ، وفي تحقيق ومداومة السيطرة على تنميتها مستقبلا .

(١٠) وفي هذا الصدد ، تدعو اللجنة الخاصة الدولتين القائمتين بالادارة الى اتخاذ كل التدابير اللازمة لكفالة تمتع شعب الاقليم تمتعا تاما بموارده البحرية ، عن طريق اتخاذ تدابير مثل منع الافراط في الاستغلال والتلويث . كما ترى اللجنة ، وعيا منها للأهمية التي ما برحت مصائد الاسماك تحظى بها بوصفها احد الانشطة الاقتصادية الرئيسية في نيوهبريد ، انه قد يكون من المفيد استطلاع امكانيات اقامة مرافق لتعليب الاسماك في الاقليم .

(١١) وان اللجنة الخاصة ، ان تشير الى قلقها ازاء الاوضاع التعليمية في الاقليم ، تمرب من جديد عن رأيها القائل بأنه ينبغي على كلتا الدولتين القائمتين بالادارة بذل جهد مستمر لاقامة نظام تعليمي موحد . وما برحت اللجنة ترى ان مثل هذا النظام الموحد يمكن ان يساعد على-تعزيز وجود شعور بالهوية الوطنية في صفوف الشعب وان يتيح له ان يعد نفسه اعدادا كافييا لمسؤولياته السياسية والاقتصادية المقبلة .

(١٢) وتدعو اللجنة الخاصة الدولتين القائمتين بالادارة مرة أخرى الى التشاور مع ممثلي الشعب بصفة التماس افضل السبل والوسائل لتنفيذ احكام الاعلان فيما يتعلق بالاقليم والسبب موافاتها بتقرير عن هذا الجانب لدى نظرها في مسألة نيوهبريد في المرة القادمة .

(١٣) واذ تلاحظ اللجنة الخاصة ان بعثات الامم المتحدة الزائرة قد برهنت على انها وسيلة فعالة لتقييم الحالة في الاقاليم التي زارتها فانها تعرب عن املها في ان تنظر الدولتان القائمتان بالادارة في مسألة الموافقة على استقبال بعثة زائرة في نيوهبريد ؛ وتدعو الدولتين القائمتين بالادارة الى موافاتها بتقرير عن هذا الجانب ايضا لدى نظرها في مسألة نيوهبريد في المرة القادمة .

مرفق*

ورقة العمل التي اعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الفقرات

٢- ١	لمحة عامة	١ -
٢٧- ٣	التطورات الدستورية والسياسية	٢ -
٥١-٢٨	الاضاع الاقتصادية	٣ -
٦٢-٥٢	الاضاع الاجتماعية	٤ -
٦٧-٦٣	الاضاع التعليمية	٥ -

خريطة

نيوهبريد (أ)

١ - لمحة عامة

- ١ - ترد المعلومات الأساسية عن نيوهبريد في تقرير اللجنة الخاصة المقدم الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين (ب) وفيما يلي معلومات تكميلية .
- ٢ - بلغ مجموع سكان نيوهبريد ، في تعداد السكان الاخير الذي اجري في ايار/مايو ١٩٦٧ ، ٩٨٨ ٧٧ نسمة ، بما في ذلك ٣٨٤٠ من الرعايا الفرنسيين ؛ و ٦٣١ من الرعايا البريطانيين ، و ٢٧٣ من الاجانب . وفي نهاية عام ١٩٧٥ ، قدر عدد السكان ب ٩٦٥٣٢ نسمة : ١٦٦٠٤ - نسمة في منطقة فيلا ، و ٩٦٤ في منطقة سانتو (ج) (اكبر مدينتين في الاقليم) ، و ٩٧٤ ٧٤ نسمة في المناطق الريفية .

٢ - التطورات الدستورية والسياسية

ألف - الادارة

- ٣ - في ١٥ ايلول/سبتمبر ١٩٧٧ ، عدل البروتوكول الانكليزي - الفرنسي المؤرخ في ٦ آب/أغسطس ١٩٧٧ بشأن كوندومينيوم نيوهبريد - (شريكة في حكم ثنائي) ، وذلك بتبادل الدولتين القائمتين بالادارة مذكرات تنص على - نقل السلطة تدريجيا الى جمعية تمثيلية محلية جديدة ومجلس وزراء* ، ويتبع هذا استفتاء عن الاستقلال في عام ١٩٨٠ . ورئيس الادارة المحلية هو وزير رئيسي . ويستمر المفوضان المقيمان الانكليزي والفرنسي في التصرف نيابة عن المفوضين الساميين غير المقيمين

(أ) تعتمد هذه الورقة على التقارير المنشورة وعلى المعلومات التي قدمتها الامين العام ، بمقتضى المادة ٧٣ هـ من ميثاق الامم المتحدة ، حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٧٧ ، وذلك عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ ، وحكومة فرنسا في ٩ ايار/مايو ١٩٧٧ ، عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ .

- (ب) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) ، المجلد الثالث ، الفصل السادس عشر ، العرفق الاول .
- (ج) سانتو هو الاسم المحلي للوگان فيل ، في جزيرة اسبيريتو سانتو .

المسؤولين عن النهوض بما تبقى من مسؤولية المملكة المتحدة وفرنسا . ويجرى توحيد الخدمات السابقة الثلاث (الخدمة الوطنية البريطانية والخدمة الوطنية الفرنسية والخدمات المشتركة (الكوندومينيوم)) ، ووضعها تحت سلطة وزراء من نيونوبريد (د) .

باء - الجمعية التمثيلية

٤ - على اثر المحادثات الوزارية التي اجريت في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ بين الدولتين القائمتين بالادارة ، انشئت جمعية تمثيلية لتحل محل المجلس الاستشاري السابق . وكان المفروض ان تتألف الجمعية من أربعة ممثلين من الزعماء ، و ٢٩ عضوا ينتخبون بالاقتراع العام ، وتسعة أعضاء ينتخبون انتخابا خاصا من بين المصالح الاقتصادية للاقليم . وأجريت اول انتخابات للجمعية في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ . وقد فاز حزب نيوهبريد الوطني ، المعروف حاليا باسم فانوا اكو بارتسي (VAP) بأغلبية المقاعد المنتخبة بالاقتراع العام .

٥ - وفي اول جلسة عقدتها الجمعية في دورتها لعام ١٩٧٧ ، هزم اقتراح اجرائي قدمه حزب نيوهبريد الوطني بالفاء المقاعد الستة للفرقة التجارية في الجمعية ، وذلك بتمسادل الاصوات ٢٠ صوتا مقابل ٢٠ صوتا ، وامتناع عضوين عن التصويت . ثم تغيب أعضاء حزب نيوهبريد الوطني الذين كانوا يشغلون حينئذ ٢١ مقعدا - من بين مقاعد الجمعية ، وعددها ٤٢ ، عن بقية دورة عام ١٩٧٣ . ووصلت الحالة الى طريق مسدود ، وقامت الدولتان القائمتان بالادارة ، ادراكا منها لاستحالة عقد اجتماع للجمعية التمثيلية يحضره جميع أعضائها ، بمقد مؤتمر في فيلا فستي ١٤ اذار / مارس ١٩٧٧ ، برئاسة المفوضين الساميين ، للتشاور مع زعماء جميع الاحزاب السياسية بشأن الحالة .

٦ - وفي مؤتمر فيلا ، تم الاتفاق على حل اول جمعية ، وعقد مؤتمر في باريس في تموز / يولييه ، ترسل اليه جميع الاحزاب ممثلين ، ويليها انتخابات جديدة . واتفق على ان يتناول مؤتمر باريس أي مشاكل تود الدولتان القائمتان بالادارة والاعضاء المنتخبون مناقشتها ، بما في ذلك موعد الانتخابات العامة والهيكل الاداري المقبل للاقليم وجدول زمني لمختلف مراحل الاستقلال والتاريخ الفعلي للاستقلال .

٧ - وريثما تجرى انتخابات جديدة ، أنشئ مجلس مؤقت من سبعة أعضاء ، له سلطات استشارية ولكن ليست له سلطات تنفيذية .

(د) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) ، المجلد الثالث ، الفصل السادس عشر ، المرفق الاول ، الفقرتان ٢ - ٣ .

٨ - ونظرا لان حزب نيوهبريد الوطني يعتبر انه من غير المنطقي عقد المؤتمر في باريس ، التي تبعد آلاف الكيلومترات عن " قلب الشعب الذي يتعلق الامر بمستقبله " ، فقد أعلن انه لن يشترك في مؤتمر تموز/ يوليه ، ما لم تعط حكومتا المملكة المتحدة وفرنسا تأكيدات بأنهم : (أ) ستخفضان سن الانتخاب من ٢١ الى ١٨ سنة ؛ (ب) ستقصران الناخبين على السكان المحليين ؛ (ج) ستسعهان لحزب نيوهبريد الوطني بتشكيل حكومة ؛ (د) ستمحان الحكم الذاتي فورا ؛ (هـ) ستجريان استفتاء وطنيا على الاستقلال في نفس وقت اجراء الانتخابات . ونظرا لان حزب نيوهبريد الوطني لم يحصل على هذه التأكيدات ، فانه لم يحضر المؤتمر .

٩ - وقد رفضت الحكومتان البريطانية والفرنسية طلب حزب نيوهبريد الوطني تخفيض سن الانتخاب على اساس عدم وجود وقت كافي لتسجيل الاشخاص الذين تقع أعمارهم في فئة العمر ١٨ الى ٢٠ سنة . وقد ادعى حزب نيوهبريد الوطني ان ٦٠ في المائة من سكان الاقليم سنهم دون ٢١ سنة وان ما يزيد عن ١٠٠٠٠ شاب يرفض منحهم حق التصويت ، وان الاجانب المقيمين في الاقليم لمدة ثلاثة اعوام لهم حق التصويت .

١٠ - وقد ورد وصف لنتائج اجتماع باريس ، الذي عقد من ١٩ الى ٢٢ تموز/ يوليه ، في رسالة مؤرخة في ٣ آب/ أغسطس ١٩٧٧ ، موجهة من الممثلين الدائمين لفرنسا والمملكة المتحدة لدى الامم المتحدة الى الامين العام (A/32/172) . وجوهر الرسالة هو أن الحكومتين قد اتفقتا على ما يلي : (أ) اجراء انتخابات جديدة للجمعية التمثيلية قبل ١ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٧ بموجب النظام الانتخابي الجاري ؛ (ب) التشاور في اوائل عام ١٩٧٨ مع أعضاء الجمعية الجديدة بشأن تشكيل مجلس الوزراء ، ووضع جدول زمني يتناول المراحل المؤدية الى الاستقلال ؛ (ج) اقامة نظام للحكم الذاتي الداخلي ؛ (د) اجراء انتخابات جديدة واستفتاء اثناء النصف الثاني من عام ١٩٨٠ للبت فيما اذا كان شعب الاقليم يود التقدم نحو الاستقلال ، وعلان هذا الاستقلال ، اذا ما كان شعب الاقليم يود هذا .

١١ - وفي ٢٢ تموز/ يوليه ، وجه السيد وولتر لينني ، رئيس حزب نيوهبريد الوطني ، رسالة الى الممثلين المقيمين ، قائلا فيها ان المؤتمر قد فشل في الاتفاق على مبدأ حكم الاغلبية . وقال ان الدولتين القائمتين بالادارة قد أجلتا سير البلاد نحو الاستقلال الحقيقي ، وكسرت الاعراب عن طلب سابق لاجراء الاستفتاء على الاستقلال في نفس الوقت الذي تجرى به انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر .

١٢ - وفي ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر اجريت انتخابات جديدة للجمعية التمثيلية ، قاطمها حزب نيوهبريد الوطني عند ما رفضت الحكومتان البريطانية والفرنسية مطالبه . ونتيجة للمقاطعة ، أعلن انتخاب ٣٨ مرشحا بدون معارضة .

١٣ - وقد عقدت الجمعية الجديدة دورتها الافتتاحية من ٥ الى ١٣ كانون الاول/ ديسمبر ، وانتخبت كوزير رئيسي ، السيد جورج كالسكاو ، المتحدث الرئيسي لحزب ناياتوك ، الذي شكل في فيلا في تموز/ يوليه ١٩٧٧ . وفي ١٥ كانون الاول/ ديسمبر ، عرض السيد كالسكاو على

حزب نيوهبريد الوطني منصبا-وزاريا رفضه أعضاء الحزب ، الذين ادانوا الجمعية بوصفها " الصوية " ، وأعلنوا انه يجب حلها في اسرع وقت ممكن ، واجراء انتخابات بشروط جديدة .

١٤ - وفي ١١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٨ ، شكل مجلس وزراء من سبعة أعضاء ، يترأسه الوزير الرئيسي . وقال السيد كالسكاو ، عندما قدم حكومته الجديدة ، ان الدولتين القائمتين بالادارة قد احتفظتا بسلطة اكثر مما ينبغي ، وان حكومته في الواقع ، في هذه الظروف ، لن تزيد عن ان تكون " الصوية " ، وهذه حالة لا تحتل . وأفاض خاصة في الحديث عن انضمام الرقابة الحكومية على الخدمة العامة والشؤون المالية في الاقليم والشرطة . كما اشار الوزير الرئيسي الى حزب نيوهبريد الوطني ، في الفاظ ، فهم منها انه بالاضافة الى عرضه ثلاثة مقاعد في مجلس الوزراء ، قد شجعت الامل على تصالح بين الجانبين المتعارضين .

١٥ - وردا على بيان السيد كالسكاو ، أكد الصفوضان الساميان الانكليزي والفرنسي أهمية التضامن والوحدة ، والتطور على مراحل نحو الاستقلال . وأكدوا خاصة ما تعلقه حكومتاهما من أهمية على المحافظة على القانون والنظام في الفترة المفضية الى الاستقلال ، المقرر له عام ١٩٨٠ ، وتعهدا باتخاذ تدابير فعالة تحقيقا لهذا الغرض . فالدولتان القائمتان بالادارة ، حسبما تقول حكومة المملكة المتحدة ، تصوغان حاليا تأكيدات تتعلق برقابة الحكومة المحلية على الخدمة العامة .

١٦ - كما أفادت التقارير أن السيد ليني ، رئيس حزب نيوهبريد الوطني ، كانت لهجتته مسترضية في رسالة مؤرخة في كانون الثاني /يناير ١٩٧٨ ، وموجهة الى وزيرى فرنسا والمملكة المتحدة المسؤولين عن الاقليم . وما قاله في الرسالة ان حزبه يدرك الآن الظروف التي شكلت فيها الجمعية التمثيلية الحالية . وبالرغم من ان حزب نيوهبريد الوطني قد يعتبر نفسه شريكا في الواقع ، فانه يعتبر مع ذلك ان من غير المناسب ان يشترك في شؤون الجمعية ، وأضاف ان " الطريقة الوحيدة التي يمكن بها لمنظمتنا الاشتراك في واجبات الجمعية هي ان تنتخب في جمعية " .

١٧ - وقد افادت التقارير بعقد اتفاق في ٥ نيسان /أبريل بين السيد كالسكاو والسيد ليني ، اتفقا بمقتضاه على وجوب تحقيق الوحدة قبل الاستقلال . وهكذا ، تأكد حزب نيوهبريد الوطني ، بموجب الاتفاق المكون من سبع نقاط ، من انه ستنظم انتخابات جديدة ، ووافق الحزب ، بدوره ، على الابقاء على اللغة الفرنسية في مؤسسات نيوهبريد . ان كان قد دعا من قبل الى اغلاق المدارس الفرنسية في الاقليم .

جيم - الاحزاب السياسية

١٨ - بالاضافة الى حزب نيوهبريد الوطني (هـ) قام رجال الاعمال الفرنسيون بتشكيل اتحاد المستقلين في ١١ شباط /فبراير ١٩٧٧ ، حسبما تفيد التقارير ، ثم شكل بعدها بأربعة أيام

(هـ) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) المجلد الثالث ، الفصل الثالث عشر ، المرفق ، الفقرة ١٣ .

- حزب اتحادتان باتحاد طوائف نيوهبريد مع احزاب جون فروم وكابرييل وتابويما سانا . وتشكل حزب ناتاتوك في بورت فيلا في ١٢ تموز/يوليه ١٩٧٧ . وترى جميع الاحزاب المنشأة حديثا ، فيما يبدو ، ان استقلال الاقليم في عام ١٩٧٧ ، كما يطالب حزب نيوهبريد الوطني ، أمر سابق للأوان .
- ١٩ - وأعلن الحزب النشط الآخر ، وهو حركة المنادين بالاستقلال الذاتي لنيوهبريد (المعروف أيضا باسم حركة العمل لنيوهبريد) ان الاقليم لن يكون مستعدا لنيل الاستقلال قبل عام ١٩٨٤ .
- ٢٠ - وفي يوم الانتخابات (٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧) وبالرغم من مناشدة الاحزاب الاخرى ، أعلن حزب نيوهبريد الوطني الاستقلال بصورة انفرادية ، وأقام " حكومة مؤقتة شعبية " . وكانت الدولتان القائمتان-بالادارة قد قامتا ، قبل الانتخابات ، بمناشدة جميع الاحزاب السياسية العمل معا لاقامة المؤسسات اللازمة لدولة مستقلة يمكنها البقاء ، وفقا لقرارهما بمنح الاستقلال للاقليم ، اذا ما قرر الشعب هذا في استفتاء يجري في عام ١٩٨٠ .
- ٢١ - وادعى حزب نيوهبريد الوطني ان علم " حكومته المؤقتة " قد رفع بنجاح في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر على ٤٧ من مراكز الحزب ، التي يبلغ عددها ٥٠ مركزا . وقد رفض الحزب السماح لأي موظف حكومي بريطاني أو فرنسي ، أو للمغتربين أو الذين يعملون في الشركات التجارية الخاصة ، بالدخول في مناطقه الاقليمية بدون تصريح من مقر تلك الحكومة .

دال - مركز الاقليم مستقبلا

- ٢٢ - في ١٠ ايار/مايو ١٩٧٨ ، أفادت التقارير ان ممثلي الدولتين القائمتين بالادارة ، الذين عقدوا في باريس اجتماعا استغرق يومين ، قد استعرضوا الحالة السياسية في الاقليم ، وكذلك المشاكل الادارية والمالية التي تواجهه ، منتهين بذلك من الجولة الاولى من المحادثات الرامية الى منح الاستقلال لنيوهبريد بحلول عام ١٩٨٠ . وقد أفادت التقارير ان الدولتين القائمتين بالادارة قد اتفقتا على ان تنشئ الجمعية التمثيلية لجانا لاعداد مشروع دستور واقتراح اصلاحات انتخابية .
- ٢٣ - وفي ١١ ايار/مايو ، قيل ان السيد ليني قد أصدر اعلانا طويلا عبر راديو فيلا ، يبين فيه النقاط الخمس التالية :
- (أ) ان حزب نيوهبريد الوطني يثق في اللجنة المخصصة المعنية بالاصلاح الانتخابي ، التي بدأت في وضع برنامج للتنمية السياسية المقيمة للاقليم ؛
- (ب) ان الحكومة المؤقتة الشعبية ستوقف عن العمل ابتداء من ١١ ايار/مايو الى نهاية حزيران /يونيه ١٩٧٨ ، وهو الوقت الذي ستكون اللجنة المخصصة قد انتهت فيه من أعمالها ؛
- (ج) اذا أعلنت الجمعية التمثيلية في دورتها المحقودة في حزيران /يونيه ١٩٧٨ ان انتخابات جديدة ستجرى قبل حزيران /يونيه ١٩٧٩ ، فستتوقف الحكومة المؤقتة الشعبية عن أعمالها بحسب دأمة ؛

(د) اذا ما حددت الجمعية التمثيلية ، في حزيران / يونيه ١٩٧٨ ، موعداً للانتخابات الجديدة قبل حزيران / يونيه ١٩٧٩ ، فسيقبل حزب نيوهبريد الوطني عرض الوزير الرئيسي ثلاثة مقاعد وزارية في الحكومة الحالية ؛

(هـ) اذا ما وافقت الجمعية التمثيلية ، في حزيران / يونيه ١٩٧٨ ، على اجراء انتخابات جديدة ني-الفترة القادمة التي تتراوح بين ١٠ الى ١٥ شهراً ، فان حزب نيوهبريد الوطني سيكون على استعداد لشغل المقاعد الثلاثة ابتداءً من تموز / يوليه أو آب / أغسطس ١٩٧٨ .

٢٤ - وأوضح السيد ليني ان حزب نيوهبريد الوطني سيتوقف عن اصدار وطلب بطاقات مرور لزيارة مناطقه ، وسيوقف عن جباية رسوم واصدار رخص . كما سيسلم لخزانة الكوند ومينيوم كل ما جمع من رسوم . وأكد السيد ليني ان جميع الجهات السياسية في نيوهبريد تود الوحدة بقوة الآن ، مخلفة وراءها فترة الصراع السياسي التي قسمت البلاد . فالفرقة يمكن ان تؤخر الاستقلال وتسبب صعوبات في بناء بلد قوى . كما بين انه تجرى تسوية المسائل السياسية بين النيوهبريديين في اللجنة المختصة ، لا تحت وصاية السلطات البريطانية والفرنسية .

٢٥ - وقد قام مؤخر البروفيسور ياش غاي ، وهو مستشار بشأن المسائل الدستورية المتصلة بالاستقلال في كل من بابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان ، بزيارة لنيوهبريد . ولد البروفيسور غاي في سرى لانكا وهو الآن مواطن كيني ، ويشغل كرسي القانون الدستوري في جامعة أوسالا في السويد . وقد اجتمع البروفيسور غاي اثناء اقامته في الاقليم بأعضاء المجلس المؤقت (أنظر الفقرة ٧ أعلاه) .

هـ - الخدمة العامة

٢٦ - أعلنت حكومة المملكة المتحدة ، في تقريرها السنوي عن السنة قيد الاستعراض ، ان اعضاء الطابع المحلي تدريجياً على الخدمة الوطنية البريطانية (أنظر الفقرة ٣ أعلاه) قد استمر وان عدداً متزايداً من الموظفين يحضرون دورات تدريبية اثناء الخدمة ، محلياً وفي الخارج . ونتيجة لاجراء تحسينات في مدارس الشرطة ومدارس التدريب الطبي ، تضاعف عدد الموظفين الذين يوفدون الى الخارج للتدريب المتخصص .

٢٧ - وفي عام ١٩٧٦ ، ترك الاقليم ٢٧ طالباً لبدء التدريب لتمكينهم من شغل وظائف الادارة من المستوى المتوسط في الخدمة . وأثناء هذا العام ، عاد الى الاقليم ٩ من النيوهبريديين واستوعبوا في الادارة الوطنية البريطانية وهناك حالياً ٤٧ طالباً يدرسون في الخارج .

٣ - الأوضاع الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

- ٢٨ - يقوم اقتصاد نيوهبريد أساساً على البستنة الكافية وعلى إنتاج جوز الهند المجفف (الكوبرا) ، المخصص في الدرجة الأولى للتصدير . ومن المنتجات التصديرية الأخرى السبن والكاكاو واللحوم (المجمدة والمعلبة) والأسماك المجمدة . وقد ازداد عدد الزوار الذين يزورون مجموعة الجزر ، سواء من سفن الرحلات أو عن طريق الجو ، زيادة كبيرة على امتداد العام .
- ٢٩ - ونتيجة لما يواجهه الاقتصادات العالمية الرئيسية من عدم يقين ، والتطورات السياسية في نيوهبريد ، كان عدد الاستثمارات الخاصة أقل أثناء الفترة قيد الاستعراض .

باء - الأرض

٣٠ - كتب السيد باراك سوب ، عضو حزب نيوهبريد الوطني ، في كراسته المعنونة " الأراضي والسياسة في نيوهبريد " ، أن المشكلة الأساسية فيما يتعلق بالأراضي في الإقليم هي " سوء توزيع الأراضي بين الأوروبيين والنيوهبريديين " . فبالرغم من أن النيوهبريديين يشكلون ٩٥ في المائة من السكان يحوزون ٦٤ في المائة من الأراضي ، فإن الأوروبيين الذين لا يمثلون إلا ٣ في المائة من السكان يمتلكون ٣٦ في المائة من الأراضي . وبين أن " الملكية تبرر على أساس سياسية " . فهي مشكلة سياسية ، وأى خطوات تتخذ لحلها تترتب عليها نتائج سياسية " . ويقول السيد سوب أن الأراضي هي المسألة التي أسس عليها حزب نيوهبريد الوطني في عام ١٩٧١ ، وأن الحزب مصمم على عودة جميع الأراضي التي تم التصرف بها إلى ملاكها الأصليين ، وهم السكان الأصليون لنيوهبريد .

٣١ - وفيما يلي إرقام تسجيل الأراضي (بالهكتارات) في ٢١ آذار/مارس ١٩٧٧ :

١ ١٨٨ ١٦٦	مجموع مساحة نيوهبريد
٢٤١ ٦٧٦	الأراضي المسجلة
٩٤٦ ٤٩٠	الأراضي غير المسجلة
	الملاك
٤٥ ١٧٦	نيوهبريديون
١٣ ٣٠٩	مناطق مخصصة للسكان الأصليين
٥٨ ٩٥٧	أفراد

٥٦٩٣٠	شركات
١٢٣٦٦	كنايس / ارساليات
١٤٠٦٠	الحكومة
١٥	البلديات
٤٠٨٦٣	غير ذلك

٣٢- وفي كلمة اذاعية في ١١ ايار/ مايو ١٩٧٨ (انظر ايضا الفقرة ٢٣ أعلاه) ، دعا السيد ليني أعضاء حزبه ، وهو يشير الى ١٥ منطقة يوجد فيها خطر حدوث منازعات تتعلق بالاراضي ، الى عدم اتخاذا اجراءات جديدة بشأن المنازعات المتعلقة بالاراضي . وأضاف انه على الاعضاء ، حيثما يكون قد تم بالفعل اتخاذا اجراءات ، عدم مواصلة ذلك . ان ستنتظر اللجنة المختصة المعنية بالاصلاح الزراعي ، والتي سيشترك فيها الحزب ، في جميع المسائل المتعلقة بالاراضي . وقال ان الحزب لن يقبل مسؤولية عما يقوم به أعضاء الحزب فواى من اجراءات فيما يتعلق بالاراضي .

جيم - الزراعة والثروة الحيوانية

٣٣ - ان الكوبرا هي المحصول النقدي الاساسي ، وفي عام ١٩٧٦ ، بلغ الانتاج ٣٤٢٢٨ طنا متريا ، وغل مبلغ ٥٢٠٩ من ملايين الفرنكات النيوهبريدية (٩) ، مقابل ٢٧٠٤٨ طنا متريا قيمتها ٣٣٧٦ من ملايين الفرنكات النيوهبريدية في العام السابق . وبالرغم من وجود تحسن عن المكاسب المتحققة في العام الماضي ، فان العائد في عام ١٩٧٦ كان ما زال منخفضا بالمقارنة مع حصيلة عام ١٩٧٤ ، وقدرها ١٥٠ من ملايين الفرنكات النيوهبريدية ، مما يعكس ببطء الانتعاش في سوق الكوبرا .

٣٤ - وفي عام ١٩٧٦ ، صدر ٦٤٩ طنا متريا من الكاكاو و ٢٥ طنا متريا من البن (٥٦٤ طنا متريا و ٣٦ طنا متريا ، على التوالي ، في عام ١٩٧٥) ، وبقيمة ٦٦٥ من ملايين الفرنكات النيوهبريدية و ٦٦٦ من ملايين الفرنكات النيوهبريدية .

(٩) ان الجنيه الاسترليني والفرنك الفرنسي عملتان قانونيتان في الاقليم ، غير ان العملة المتداولة هي الفرنك النيوهبريدى (فن) . وبسبب التقلبات في سعر الصرف كان سعر تحويل كل ١٠٠ فرنك نيوهبريدى يتراوح بين ١١٨ و ١٣١ من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٧٦ .

٣٥ - وأثناء السنة قيد الاستعراض ، أعيدت تسمية ادارة الكوند ومينيوم للزراعة لتصبح ادارة الكوند ومينيوم للتنمية الريفية . وقد بلغت ميزانيتها لعام ١٩٧٦ ١٩٩٠ من ملايين الفرنكات النيوهبريدية .

٣٦ - وفي عام ١٩٧٦ ، قدر مجموع رؤوس الماشية بعدد ١١٠٠٠٠ رأس . وفي السنة قيد الاستعراض ، بلغ مجموع الاستهلاك المحلي من اللحوم في المناطق الحضرية حوالي ٩٠٠ طن متري .

٣٧ - وكانت الصادرات من لحوم الابقار وسائر المنتجات الحيوانية في عام ١٩٧٦ كما يلي :
٣٤٩ طنا متريا من اللحوم المجمدة ، و ١٥٤ طنا متريا من لحوم الابقار المعلبة ، و ١٤٠ طنا متريا من فضلات الذبائح .

٣٨ - وقد توقف صندوق القروض الزراعية والصناعية للكوند ومينيوم عن أعماله في أوائل عام ١٩٧٦ ، ريثما تستعرض فعاليته وتنظيمه .

٣٩ - ويقال ان في نيوهبريد امكانيات لزيادة صادراتها من اللحوم والحيوانات الحية ، ولكن المشترين ذوي العلاقة في البلدان المتجاورة لا يعترفون بها بعد باعتبارها خالية من الامراض . ووفقا لمشروعين اضطلع بهما برنامج الامم المتحدة الانمائي ، وهما " دراسة استقصائية لأمراض الحيوانات " " التشريعات والمكافحة في مجال امراض الحيوانات " فان الاقليم خال من جميع الامراض المعدية الرئيسية . الا ان نيوهبريد قد قررت الاستمرار في المراقبة المستمرة ، وفي استئصال الحالات القليلة من السل والحمى المتموجة التي تحدث في البلاد . واذ ما اعترفت استراليا- خاصة بمركز البلاد باعتبارها خالية من الامراض ، فان توقعات تجارة اللحوم مع جيران الاقليم ستقوى . ولهذا السبب ، طلبت حكومة نيوهبريد المزيد من المساعدة من برنامج الامم المتحدة الانمائي في برنامج لمكافحة امراض الحيوانات ، وأقر في ايار/مايو ١٩٧٧ ، وبدأ تنفيذه في الشهر التالي ؛ والوكالة المنفذة لهذا المشروع هي منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة . ويساهم برنامج الامم المتحدة الانمائي بمبلغ ١٩٧٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة ، في حين يقدر المبلغ الذي تساهم به الحكومة بـ ١١٧٦٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة .

دال - مصائد الاسماك

٤٠ - في عام ١٩٧٦ ، صدر ٦٠٩١ طنا متريا من الاسماك المجمدة قيمتها تسليم ظهر السفينة ٥٠٤٣ من ملايين الفرنكات النيوهبريدية (اي ما يكاد يصل الى ٤٠ في المائة من مجموع قيمة الصادرات) ، مقابل ٥٢١٨ طنا متريا في عام ١٩٧٥ ، تقدر قيمتها بمبلغ ٢٥٨٠ من ملايين الفرنكات النيوهبريدية (٣٢٤ في المائة من مجموع قيمة الصادرات) .

٤١ - وقد أنهى في عام ١٩٧٦ مشروع تجارى للمحار في سانتو ، وذلك بسبب مشاكل حدثت نيا يتعلق بمستويات الملوحة وارتفاع معدلات الوفيات بين الانواع المستوردة .

٤٢ - وعلى اثر مشاورات اجريت مع حكومات بلدان جنوب المحيط الهادى اقر برنامج الامم المتحدة الانمائي مشروعا صغير النطاق مدته عامان في كانون / ديسمبر ١٩٧٣ - ، ليضع تحت تصرف هذه الحكومات منسقا اقليميا وخبرا استشاريين لمصايد الاسماك وذلك لمساعدة الحكومات في وضع خطط قصيرة الاجل وطويلة الاجل لتنمية موارد المنطقة الفنية بالامكانات . وفي اذار / مارس ١٩٧٧ ، وافق برنامج الامم المتحدة الانمائي على استمرار المشروع الصغير النطاق بحيث يبقى مدة مجموعها اربعة اعوام ، مما يحمل برنامج الامم المتحدة الانمائي تكلفة اضافية تقدر بمبلغ ٤٠٠ ٦٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة . وتضم الحكومات المشتركة جزر جيلبرت ونيوهبريد وجزر سليمان وتوفالو .

هـ - الحراجة

٤٣ - انتج مصنع نشر الاخشاب في الجزيرة الرئيسية ، وهي ايفاتي ، ٢٠٠ طن من الاخشاب المنشورة خلال العام ، تضم ثلاثة او اربعة انواع محلية من الاخشاب . وانتجت مصانع نشر الاخشاب الاخرى في انيتيوم وسانتوكميات صغيرة من الاخشاب المنشورة للاستهلاك المحلي . وبلغت الصادرات ٢٠٩ من الامتار من الخشب المنشور و ٢٥٠ مترا من كتل الاخشاب ، شحن بعضها الى كاليدونيا .

واو - استخراج المعادن

٤٤ - في عام ١٩٧٦ ، بلغت ميزانية وزارة المناجم للكوندومينيوم ما مجموعه ٧١ من ملايين الفرنكات النيوهبريدية ، وخلال العام نفسه ، صدر ٢٠٨ ٤٥ من ملايين الاطنان المترية من المنغنيز (٤٦ ٥٢٠ طنا متريا في عام ١٩٧٥) . وفي الفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٧ ، كانت ميزانية وزارة البحوث الجيولوجية ٦٣ ٦٨٥ دولارا استراليا (ز) (٦٤ ٨٢١ دولار في عام ١٩٧٥) .

زاي - العالمة العامة

٤٥ - كما أفادت التقارير من قبل ، للاقليم ثلاثة ميزانيات . وفيما يلي الايرادات والمصاريف المقدرة اثناء الفترة قيد الاستعراض :

(ز) في ١ حزيران / يونيه ١٩٧٨ ، كان الدولار الاسترالي يعادل ١٫١٣ من دولارات الولايات المتحدة .

<u>المصروفات</u>	<u>الإيرادات</u>	
(بالدولارات الأسترالية)		
٩ ٢٧٧ ٢٧١	١٠ ٤٥٨ ١٧٤	الخدمات المشتركة (خدمات الكوندومينيوم)
٧ ٠٩١ ٠٠٣	٦ ٦٨٥ ٥٢٨	الخدمة الوطنية البريطانية (أ)
...	...	الخدمة الوطنية الفرنسية (ب)

- (أ) السنة التقويمية ١٩٧٦ .
 (ب) السنة المالية ١٩٧٦ - ٧٧ .

٤٦ - وفي الفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٧ ، قدرت المعونة الانمائية المقدمة من الخدمة الوطنية البريطانية بمبلغ ٢٤ من ملايين الدولارات الأسترالية ، والمصاريف الانتاجية بمبلغ مليونين من الدولارات الأسترالية ، مقابل مصاريف فعلية قدرها ١٥ من ملايين الدولارات الأسترالية و ١٣ من ملايين الدولارات الأسترالية على التوالي في الفترة ١٩٧٥ - ٧٦ .

٤٧ - وقد بلغت المصاريف الانتاجية المندرجة في الخطة الانمائية المشتركة مبلغ ١٨٣٤ من ملايين الفرنكات النيوهبريدية في عام ١٩٧٦ ، مول منها مبلغ ٦٥٣ من ملايين الفرنكات النيوهبريدية من الإيرادات المتكررة .

٤٨ - ولا توجد في نيوهبريد ضريبة دخل او ضريبة شركات . ويستمد حوالي ٦٠ في المائة من الإيرادات التي تجمعها محليا خدمات الكوندومينيوم المشتركة من رسوم الاستيراد والتصدير ، ويستمد الـ ٤٠ في المائة الباقية من الرسوم المفروضة على خدمات محددة مثل تزويد المياه ورخص المركبات ورسوم الموانئ والبريد ورسوم المواصلات . وتلزم رخص اعمال لمجموعة واسعة التنوع من الأنشطة ذات الطابع التجاري والصناعي والفني . وتجمع المجالس المحلية إيرادات عن طريق فرض ضرائب ورسوم الرؤوس . أما الخدمة الوطنية البريطانية فتجمع بعض الإيراد المحلي من رسوم تسجيل الشركات .

٤٩ - وفي عام ١٩٧٦ ، وصلت الواردات الى ما يقدر بمبلغ ٢٦ من ملايين الفرنكات النيوهبريدية ، والصادرات الى ما يقدر بمبلغ ١٣ من ملايين الفرنكات النيوهبريدية ، مقابل ٢٦ من ملايين الفرنكات النيوهبريدية و ٧٨٩٧ من ملايين الفرنكات النيوهبريدية في عام ١٩٧٥ .

حـ - النقل والمواصلات

٥٠ - في عام ١٩٧٦ ، بلغ عدد السفن التي دخلت بورت فيلا وسانتو واليكولا وفيراري وهي موانئ لدية ، ٣٥١ سفينة ، بما في ذلك ٧٤ سفينة من سفن الرحلات .

٥١ - وقد بدأت خط جوى دولي ثالث ، وهو الخطوط الجوية لناورو ، خدماته في الاقليم فسي عام ١٩٧٦ ، وربط بين اتحاد النقل الجوى والخطوط الجوية للمحيط الهادى . وقد بلغ عدد الرحلات الجوية الدولية للاقليم في عام ١٩٧٦ ما مجموعه ٨٩٢ رحلة .

٤ - الأوساخ الاجتماعية

ألف - تكاليف المعيشة

٥٢ - أفادت التقارير في عام ١٩٧٧ أن الزيادات في الرسوم على الواردات في نيوهبريد قد رفعت من أسعار السجائر والتبغ والسيارات . وأفيد أن التكلفة الجديدة لرخص المركبات قد جعلت رسوم استعمال السيارات والنقل أكثر كلفة . كما أن رسوم التليفونات من المقرر أن تزداد .

باء - الجمعيات التعاونية

٥٣ - في عام ١٩٧٥ ، كان عدد الجمعيات التعاونية تحت الاشراف البريطاني ١٨٢ جمعية ، مجموع أعضائها ١١٤١٧ (رب عائلة فقط) وقد بلغ مجموع أرقام المبيعات الأولية ٣٧٢ من ملايين الدولارات الاسترالية . ويقوم بإدارة الجمعيات من هورت فيلا مسؤول تعاوني وموظفون متقدمون فسي المقاطعات الأربع . وفي خلال ١٩٧٥ ، تم تعيين وكيل للمسؤول التعاوني الرئيسي وستة مفتشين تعاونيين آخرين .

جيم - اليد العاملة

٥٤ - بالرغم من أن الأيدى العاملة في الاقليم قدرت بحوالي ٤٠ شخص ، فان حوالى ٧٥ في المائة يعملون في الزراعة التقليدية . ويحتل الباقون وظائف مختلفة بمرتبات ، في الصناعات التجارية وصناعة الخدمات .

٥٥ - ويفيد التقرير السنوى للمملكة المتحدة عن السنة قيد الاستعراض أن الانتعاش البطيء المطردة في أسعار الكوبرا كانت محض مصادفة بالنظر الى استمرار الانخفاض العام في فرص العمالة بأجر أثناء عام ١٩٧٦ .

٥٦ - ويقول التقرير أيضا أن بالرغم من عدم امكان اجراء تقييم للمستوى الفعلي للبطالة الحقيقية في مناطق فيلا وسانتو الحضرية فانه لا يوجد الا القليل من الشك في أن نزوح العمال الى هذين المركزين من المناطق الريفية قد انخفض انخفاً كبيراً . كذلك توجد أدلة على أن العمال الذين فتدوا أعمالهم خلال العام قد عادوا الى المناطق التي قدموا منها .

٥٧ - كما يقول التقرير ان توظيف تاركي المدارس يمثل مشكلة اجتماعية تتزايد على الدوام ، وذلك في ضوء الأحوال الاقتصادية الجارية . ويظن أن عدداً ضئيلاً ، ان وجد ، من تاركي المدارس فسي المستوى الابتدائي أو المستوى الابتدائي المتقدم والذين دخلوا سوق العمل في بداية عام ١٩٧٦ قد حصلوا على أى شكل من أشكال العمل الدائم . وبالنسبة لتاركي المدارس الثانوية الذين فشلوا في الحصول على منح دراسية لحضور دورات تدريب فني أو تقني ، كانت فرص العمل الدائم نادرة للغاية في كل من القطاع الخاص والحكومي . ويعتقد انه مالم يتحسن المستوى المنخفض حالياً للنشاط الاقتصادي الى درجة كبيرة في المستقبل المنظور ، فان شباب الاقليم العاطلين سيبدأون باحداث مشكلة اجتماعية خطيرة .

٥٨ - كما يقول التقرير انه ينبغي ، بالنظر الى عدم وجود خطة انمائية شاملة ، توجيه التدريب التقني والتقني للنيوهبريديين نحو انمحاء الطابع المحلي على الخدمات الحكومية واحتياجات القطاع الخاص ، بدلا من ادراجهم في برنامج تخطيط رسمي للقوى العاملة . ويجب بحكم الضرورة أن ينتظر التخطيط الطويل الأجل لاحتياجات الحكومة من الأيدي العاملة الى أن تنجز مقترحات توحيد الحكومة .

٥٩ - وأثناء الفترة قيد الاستعراض لم توجد فرص جديدة للعمل بالنسبة للعمال النيوهبريديين في نيوكاليدونيا ، حيث قدر عدد النيوهبريديين العاطلين في عام ١٩٧٦ بما لا يزيد عن ٥٠٠ شخص فقط .

دال - الصحة العامة

٦٠ - يفيد التقرير السنوي لحكومة المملكة المتحدة أن العاملين الطبيين والصحيين في الاقليم يتضمون ٢٩ طبيا ، منهم ٢٧ طبيا في خدمة الحكومة واثنين في مستشفيات الرساليات . ويحمل ٥ من الأطباء الحكوميين درجات معترف بها محليا ولكن غير معترف بها في المملكة المتحدة . كما يوجد أيضا ١١ ساعدا طبيا و ٤ قابلات معتمدات محليا و ٤ مفتشين صحيين ، وموظفان تقنيان لشؤون المختبرات والأشعة السينية . وبالانمحاء الى هذا ، توجد ٩ مرزحات ذوات تدريب متقدم (كلهن محليات المولد) و ٢٤٩ مرزحات معتمدات محليا ، جميعهن نيوهبريديات ، يعطون في الحكومة أوفى الرساليات ؛ و ١٤ مرضة مدربة تدريبا جزئيا تعملن في الرساليات ؛ وتقني واحد لشؤون المختبرات والأشعة السينية ، وصيدليان يعملان لحسابهما .

٦١ - وفي عام ١٩٧٦ ، كان في فيلا مستشفيان (اكتمل مستشفى الحكومة الفرنسية الجديد فسي عام ١٩٧٤ ، والمستشفى البريطاني الجديد ليحل محل مستشفى Presbyterian John G. Paton Memorial Hospital السابق) ؛ وفي سانتو مستشفى واحد هو مستشفى الحكومة الفرنسية . وتبلغ سعة المستشفيات الثلاثة ٣٩٣ سريرا . كما كانت هنالك ٨ مستشفيات أخرى ، وهي مؤسسات أصغر معدة لتناول الحالات الأخف فقط ، تبلغ سعتها ٣٣٤ سريرا ؛ و ٥٧ مستوصفا تقتصر على معالجة المرضى خارجين ؛ و ٤٥ مستوصفا يبلغ مجموع سعتها ٢٧٤ سريرا للحالات الأخف التي تحال بعد ذلك الى المستشفيات العامة .

٦٢ - وفي عام ١٩٧٦ ، كانت المصاريف المتكررة للخدمات الطبية والصحية كما يلي : الخدمة الوطنية الفرنسية : ١٢٢ من ملايين الدولارات الاسترالية ؛ الخدمة الوطنية البريطانية : ١٤٢ من ملايين الدولارات الاسترالية ؛ خدمات (الكوندومينيوم) المشتركة : ٣٢٧ .٠٠٠ دولار استرالي .

٥ - الأوضاع التعليمية

٦٣ - في عام ١٩٧٦ ، قدر عدد الأطفال في الاقليم الذين هم في سن الدراسة بـ ٢٨ .٠٠٠ طفل (٢٦ .٠٠٠ من الأهالي و ٢ .٠٠٠ طفل من غير الأهالي) مقابل ٢٧ .٠٠٠ طفل في عام ١٩٧٥ .

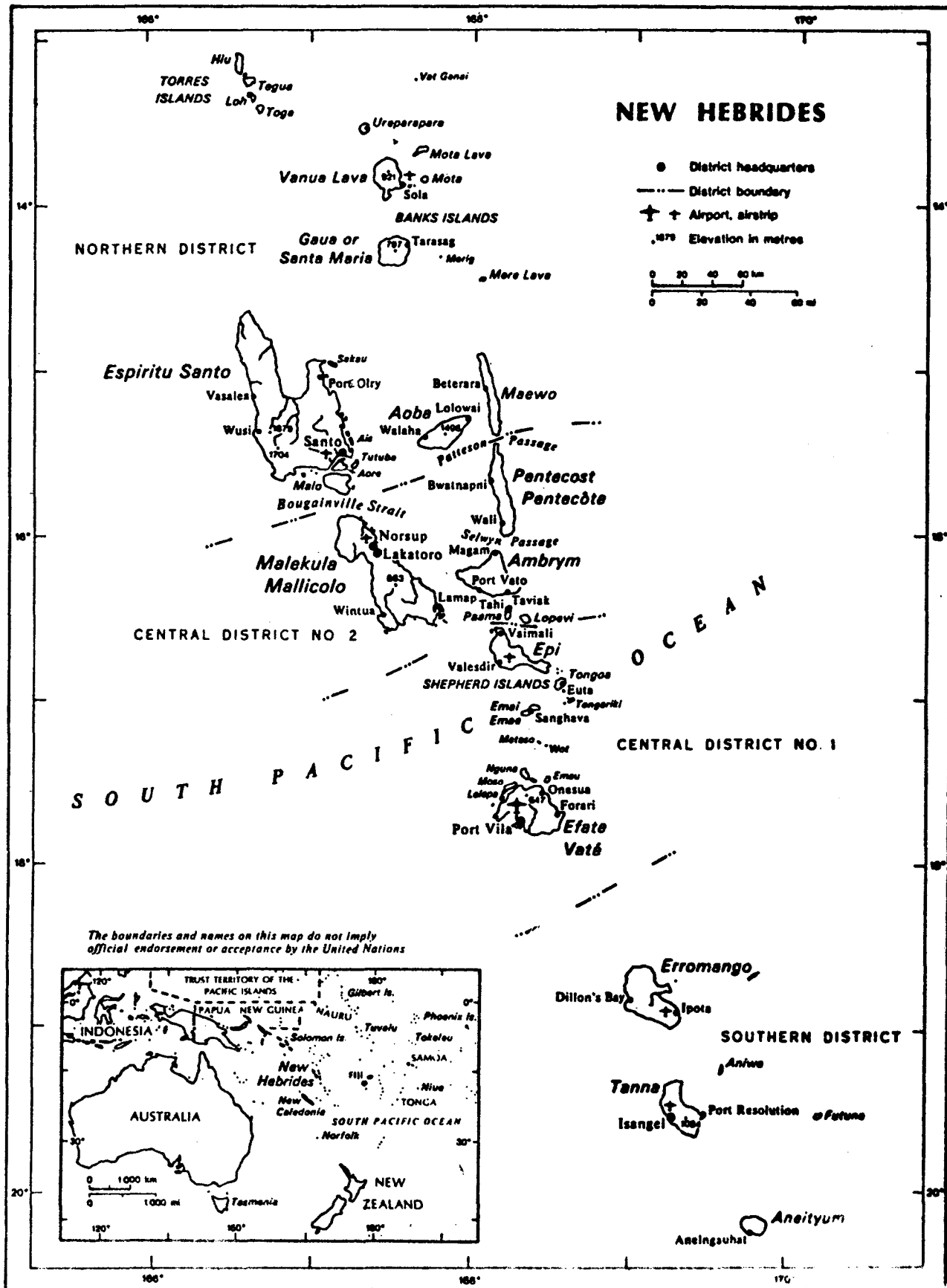
٦٤ - وقد قدم التعليم الابتدائي الذي تدعمه الخدمة الوطنية البريطانية في ١٣٠ مدرسة عامة و ٣٩ مدرسة مستقلة (١٠٤ و ٥٧ ، على التوالي في عام ١٩٧٥) . وكان مجموع عدد الطلاب المقيد في المدارس الابتدائية البريطانية ٩٨٧ . ١٠ طالبا ، و ٦٣٦ طالبا في أربع مدارس عامة ، ومدرسة ثانوية مستقلة واحدة و ٨٠ في كلية كاوينول لتدريب المعلمين في فيلا . وبالإضافة الى هذا ، كان ١٠١٢ طالبا يحضرون في ١٧ مدرسة تدريب مهني (١٥ مستقلة ومدرستين حكوميتين) ، وكان ١١٦ طالبا يحضرون معاهد للتعليم العالي في الخارج . وكان هناك ما يقرب من ٢٥٤ تلميذا من غير الأهالي في المدارس البريطانية .

٦٥ - وتفيد التقارير بوجود ما يزيد عن ٧٠ مدرسة ، توفر الادارة الفرنسية حوالي نصفها ، وتوفر بقيتها الهيئات الارسالية الفرنسية ، تقدم التعليم الابتدائي باللغة الفرنسية . وفي عام ١٩٧٦ ، كان مجموع عدد التلاميذ في مدارس اللغة الفرنسية يبلغ ١٥٠ ١١ تلميذا بما في ذلك ٥٠٠ ٥ تلميذ في المدارس الابتدائية الحكومية و ٨٠٠ ٤ تلميذ في المدارس الابتدائية الخاصة ، و ٤٥٠ ٤ تلميذ في ثانوية فيلا ، و ١٨٠ في المدرسة العالية المهنية و ٢٢٠ في ثانوية سانتسو . كما كان يوجد أيضا ٧٧ طالبا فرنسيا ملتحقا بدورات تدريب المعلمين .

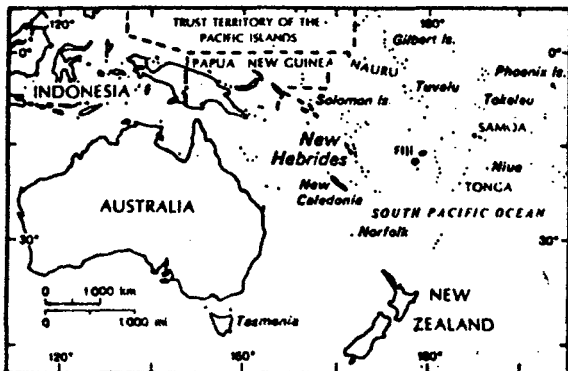
٦٦ - ويدرس خبراء الأمم المتحدة مقترحا بإنشاء جامعة تقنية في نيوهبريد للحرفيين المهرة . وستكون الجامعة مركزا للطلاب من كل جزر المحيط الهادي . وكان الذي اقترح الفكرة أولا هم ممثلان لاستراليا ونيوزيلندا من منظمة العمل الدولية زارا نيوهبريد في عام ١٩٧٧ .

٦٧ - وقد قال السيد ليني ، رئيس حزب نيوهبريد الوطني ، في كلمته الاناعية الموجهة في ١١ أيار/مايو ١٩٧٨ ، (انظر الفقرة ٢٣ أعلاه) ، انه ستشكل لجنة مخصصة تعنى بالتعليم ، تعال اليها كل المشاكل المتعلقة بالتعليم أو اللغة .

NEW HEBRIDES



The boundaries and names on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations



الفصل الرابع عشر - *

توكيلاو

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - كان مما قررت اللجنة الخاصة في جلستها ١١٠٢ المعقودة في ١ شباط/فبراير ١٩٧٨ ، باعتبارها ما قدمه الرئيس من الاقتراحات المتعلقة بتنظيم أعمالها (A/AC.109/L.1205) ، احالة مسألة توكيلاو الى اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة للنظر فيها وموافاتها بتقرير عنها .
- ٢ - ونظرت اللجنة الخاصة في هذا البند في جلستها ١١٠٩ ، المعقودة في ٢٩ حزيران /يونيه .
- ٣ - وراعت اللجنة ، لدى نظرها في هذا البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، بما فيها بوجه خاص القرار ٤٢/٣٢ المؤرخ في ٧ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٧ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد طلبت الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة ، في الفقرة ١٣ من هذا القرار ، في جملة امور ، " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذا فوريا وتاما في جميع الاقاليم التي لم تتل بمسألة استقلالها ، والقيام خاصة بما يلي : . . . وضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين " . كما أخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار مقرر الجمعية العامة ٤٠٩/٣٢ المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ ، الذي طلبت فيه الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة ، في جملة امور ، " أن تقوم بالتعاون مع الدولة القائمة بالادارة ، بمواصلة البحث عن أفضل الطرق والوسائل لتنفيذ الاعلان فيما يختص بتوكيلاو ، بما في ذلك امكانية ايفاد بعثة زائرة اخرى الى هذا الاقليم في مرحلة مناسبة . . . " .
- ٤ - وكان معروضا على اللجنة الخاصة ، خلال نظرها في مسألة الاقليم ، ورقة عمل أعدتها الامانة العامة (انظر مرفق هذا الفصل) تتضمن معلومات عن التطورات المتعلقة بالاقليم .
- ٥ - وقد اشترك ممثل نيوزيلندا ، بوصفها الدولة المعنية القائمة بالادارة ، في أعمال اللجنة خلال نظرها في هذا البند .
- ٦ - وفي الجلسة ١١٠٩ ، المعقودة في ٢٩ حزيران /يونيه ، أدلى مقرر اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة ، ببيان أمام اللجنة الخاصة (A/AC.109/PV.1109) ، قدم به تقرير اللجنة الفرعية (A/AC.109/L.1229) ، الذي يتضمن سردا لنظرها في مسألة الاقليم .

* صدر من قبل تحت الرمز A/33/23/Add.4 .

- ٧ - وفي الجلسة ذاتها ، أدلى ممثل نيوزيلندا والرئيس ببيانين (A/AC.109/PV.1109) .
- ٨ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة الخامسة دون اعتراض تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة وأيدت النتائج والتوصيات الواردة فيه (انظر الفقرة ١٠ أدناه) .
- ٩ - وفي ٣٠ حزيران /يونيه ، احيل نص النتائج والتوصيات الى الممثل الدائم لنيوزيلندا لدى الامم المتحدة لاطلاع حكومته عليه .

با* - مقرر اللجنة الخاصة

- ١٠ - ويرد فيما يلي نص النتائج والتوصيات التي اعتمدها اللجنة الخامسة في جلستها ١١٠٩ المعقودة في ٢٩ حزيران /يونيه ، والتي ترد اشارة اليها في الفقرة ٨ أعلاه :
- (١) تؤكد اللجنة الخاصة من جديد حق شعب توكيلاو غير القابل للتصريف في تقرير المصير وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول /ديسمبر ١٩٦٠ .
- (٢) وان تدرك اللجنة الخاصة تمام الادراك الظروف الخاصة لتوكيلاو والناجمة عن عوامل منها حجمها وموقعها الجغرافي وسكانها ومواردها الطبيعية المحدودة ، تعرب من جديد عن الرأي القائل بانه لا ينبغي لهذه الظروف ان تعوق بأي شكل من الاشكال تنفيذ الاعلان الوارد في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) .
- (٣) وتلاحظ اللجنة الخاصة بتقدير استعداد الدولة القائمة بالادارة لمواصلة تعاونها مع اللجنة ومع الامم المتحدة في ممارسة مسؤولياتها ازاء توكيلاو وما تبديه من تفهم في اسلوبها المتمثل في تعزيز ادراك شعب توكيلاو لجميع الامكانيات المتاحة له .
- (٤) وان تضع اللجنة الخاصة في اعتبارها قلق شعب توكيلاو بشأن مستقبله ، وكذلك السياسة المعلنة للدولة القائمة بالادارة هذا الاقليم ، تلاحظ بارتياح الالهية التي وليها نيوزيلندا لعملية التثقيف السياسي ، وترحب بوجه خاص بتشجيع المناقشات بين ممثلي شعب الاقليم والدولة القائمة بالادارة . وتلاحظ انه تم في الاجتماعات التي عقدت مؤخرا في نيوزيلندا بين الزعماء المنتخبين لكل جزيرة مرجانية ، والفيببول (ممثل الادارة) ، وحكومة الدولة القائمة بالادارة ، التوصل الى اتفاق اقره فيما بعد المجلس العام (فونو) في الاقليم بشأن استمرار عملية نقل المسؤولية عن اتخاذ القرارات وتوفير الخدمات الى الاقليم بصورة تدريجية . وتلاحظ اللجنة بارتياح القرار الذي اتخذته هذه المجلس العام (فونو) بانشاء لجنة استشارية للشؤون المالية وشؤون الميزانية . وتعرب اللجنة عن املها في ان يضطلع التوكيلاويون بمزيد من المسؤولية عن شؤونهم الخاصة بسرعة تتناسب وتزايد الادراك السياسي والتحليل .

- (٥) وفي هذا الصدد ، تحيط اللجنة الخاصة أيضا علما بسياسة الدولة القائمة بالادارة المتمثلة في انها ستسترشد برغبات شعب توكيلا وبشأن علاقته المقلبة مع نيوزيلندا الامر الذى يتفق تماما مع القرار ١٥١٤ (د - ١٥) .
- (٦) وفي هذا الخصوص ، تلاحظ اللجنة الخاصة الخطوات التي تم اتخاذها في الفترة المستعرضة لتحسين فعالية الخدمة العامة بوصفها جهازا اداريا مسؤولا عن تلبية رغبات الشعب واحتياجاته .
- (٧) وتلاحظ اللجنة الخاصة ان الامكانيات المتاحة للتنمية الاقتصادية في الاقليم محدودة ، بسبب اعتماده على الزراعة الكفافية ومصائد الاسماك . ومع هذا ، تحت اللجنة الخاصة الدولة القائمة بالادارة على ان تواصل ، بالتعاون مع الحكومة الاقليمية ، اتخاذ تدابير فعالة لحماية وضمان حقوق شعب توكيلاو في موارد الطبيعة وفي فرض وادامة سيطرته على تنميته المقلبة .
- (٨) وتلاحظ اللجنة الخاصة باهتمام المجال الاقتصادي لا يزال يشهد تحسينات اخرى كتدسين سلالات الماشية ، ومكافحة الآفات ، وبرامج اعادة الزرع . وتلاحظ أيضا ان الدولة القائمة بالادارة تبرعت في السنة المالية المنتهية في ٣١ اذار/مارس ١٩٧٨ بمبلغ ٩٠٠ . ٠٠٠ دولار نيوزيلندي كمعونة مالية الى الاقليم .
- (٩) وتلاحظ اللجنة الخاصة كذلك الجهود التي تبذلها الدولة القائمة بالادارة لتحسين مرافق الرعاية الصحية والتعليم للسكان المحليين . وتعرب عن املها في ان يتم وضع ترتيبات مناسبة لتزويد التوكيلاويين بمنشآت للتعليم الثانوى .
- (١٠) وتلاحظ اللجنة الخاصة بارتياح تزايد مشاركة التوكيلاويين في الانشطة والمؤتمرات الاقليمية . وتعرب عن اعتقادها بأن هذه المشاركة تساعد في ايجاد تضامن اقليمي وانها عنصر هام في عملية التثقيف السياسي .
- (١١) وتكرر اللجنة الاعراب عن تقديرها للوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات والهيئات الداخلة في منظومة الامم المتحدة ، وكذلك للمنظمات الاقليمية ، لما قدمته من مساعدات الى توكيلاو . وتلاحظ انه تم التوصل مؤخرا الى اتفاق مؤقت بين برنامج الامم المتحدة الانمائي وتوكيلاو بشأن برنامج للمساعدة بمبلغ ٣٠ . ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لعام ١٩٧٨ يشمل خططا لمشاريع في مجالات الزراعة ومصيد الاسماك والاتصالات والتعليم . وان ترحب اللجنة بهذه المساعدة العملية والمناسبة ، وتوجه اهتمام الوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات الداخلة في منظومة الامم المتحدة الى احكام المقسور ٤٠٩/٣٢ المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ، والذى اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين .

(١٢) وان تضع اللجنة الخاصة نصب عينيها ان بعثات الامم المتحدة الزائرة كانت وسيلة فعالة لتقييم الحالة في الاقاليم ، وان تشير الى ان البعثة الزائرة لعام ١٩٧٦ رأت ان الاوضاع في توكيلاو ينبغي ان تظل موضع استعراض مستمر ، ترى اللجنة الخاصة انه ينبغي ان تظل امكانية ارسال بعثة ثانية الى الاقليم في وقت مناسب قيد النظر ، على ان تراعي على وجه الخصوص رغبات شعب توكيلاو .

مرفق*

ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الفقرات

١ -	لمحة عامة	١ - ٣
٢ -	التطورات الدستورية والسياسية	٤ - ١٢
٣ -	الأوضاع الاقتصادية	١٣ - ٢٤
٤ -	الأوضاع الاجتماعية والتعليمية	٢٥ - ٣٦

خريطة

* صدر سابقا تحت الرمز A/AC.109/L.1212 .

توكيلاو (أ)

١ - لمحة عامة

١ - ترد معلومات أساسية عن توكيلاو في تقرير اللجنة الخاصة الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين الذي يتضمن تقرير بعثة الأمم المتحدة الزائرة الموفدة للاقليم في عام ١٩٧٦ (ب). وترد أدناه معلومات تكميلية .

٢ - تتألف توكيلاو ، التي هي اقليم تابع لنيوزيلندا ، من الجزر المرجانية الثلاث فاكا وفو وأتافو ، و نوكونونو . ويتضح من التعداد الذي أجرى في ٢٥ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٦ أن السكان موزعون على النحو التالي (أرقام عام ١٩٧٥ بين قوسين) :

أتافو	٥٤٦	(٥٦٤)
فاكا وفو	٦٦٦	(٦٦٥)
نوكونونو	٣٦٣	(٣٧٤)
	-----	-----
	١٥٧٥	(١٦٠٣)

٣ - وفي كان الاول / ديسمبر ١٩٧٦ أصبح الاقليم الذي كان يعرف من قبل باسم جزر توكيلاو يسمى رسميا " توكيلاو " ، وهو الاسم الذي دج سكانه على أن يطلقوه عليه .

٢ - التطورات الدستورية والسياسية

ألف - لمحة عامة

٤ - لما كانت توكيلاو غير ذات قاعدة اقتصادية تتوفر لها مقومات البقاء ، ونظرا لأنها نائية ومتناهية الصغر ، فانها تثير مشاكل خاصة فيما يتعلق بانها الاستعمار . وما برحت السياسة

(أ) المعلومات الواردة في هذه الورقة مستمدة من التقارير المنشورة ومن المعلومات التي قدمتها الى الامين العام حكومة نيوزيلندا ، بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الامم المتحدة ، في ٣ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧ عن السنة المنتهية في ٣١ اذار / مارس ١٩٧٧ .

(ب) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) ، المجلد الثالث ، الفصل السابع عشر ، المرفق .

المعلنة لحكومة نيوزيلندا تتمثل في عدم التدخل في شؤون المؤسسات الداخلية التي تنظم أسلوب الحياة في توكيلاو الا في أضيق الحدود . وجاء في التقرير السنوي الحالي للدولة القائمة بالادارة أنه كان من نتيجة هذه السياسة أن أصبحت الجزر اليوم تتمتع فعلا بالحكم الذاتي من عدة جوانب . فهي تدار بواسطة الخدمة العامة لتوكيلاو (أنظر الفقرات ٩ - ١١ أدناه) التي تتلقى توجيهاتها ، على نحو متزايد ، من توكيلاو وليس من نيوزيلندا . وعلى الرغم من أن أمين الشؤون الخارجية هو الحاكم الاداري لتوكيلاو مسؤول أمام وزير خارجية نيوزيلندا فان معظم سلطات الحاكم الاداري يمارسها الآن ، في واقع الحال ، الأمين الرسمي لمكتب شؤون توكيلاو الذي يرأس الخدمة العامة لتوكيلاو . وبالاتفاق مع حكومة ساموا الضريبة ، لا تزال آهيا مقر مكتب شؤون توكيلاو ، وهناك عااون اداري وثيق بين هذه الحكومة والخدمة العامة لتوكيلاو . ويقوم الأمين الرسمي وموظفوه بزيارة الاقليم بانتظام بواسطة سفينة مستأجرة .

٥ - والمؤسسة السياسية السائدة في كل قرية هي التوبوليفا (مجلس المسنين الذي يتألف من رؤساء مجموعات الأسر بالإضافة الى الفيبيول والبولينوكو (العمدة) . أما الفيبيول فيمثل القرية في معاملاتها مع الدولة القائمة بالادارة والخدمة العامة لتوكيلاو ، ويرأس الفونو (مجلس القرية) والحكمة . وأما البولينوكو فيضطلع بالمسؤولية عن ادارة شؤون القرية مثل وضع جداول الأعمال ، والنظافة ، والصحة العامة ، والتزويد بمياه الشرب ، والتفتيش على المزارع . ويقوم الفيوتوهسي (كاتب القرية) بتسجيل محاضر مناقشات المجلس . وينتخب كل من الفيبيول والبولينوكو بطريقة ديمقراطية في انتخابات عامة للبالغين مرة كل ثلاث سنوات .

٦ - وتقع توكيلاو في منطقة تخطيطها أنشطة وبرامج لجنة جنوب المحيط الهادئ وتستفيد من الأعمال التي تضطلع بها هذه المنظمة . وفي أوائل عام ١٩٧٦ حضر ممثل عن توكيلاو اجتماع الاستعراض والتقييم التابع لمؤتمر جنوب المحيط الهادئ لعام ١٩٧٦ . وفي أيلول / سبتمبر مثل توكيلاو وفد من أربعة أشخاص في مؤتمر المحيط الهادئ السنوي السادس عشر الذي عقد في نواميا في نيوزكاليندونيا . وفي تشرين الاول / اكتوبر اشترك وفد توكيلاو من ستة أشخاص في رحلة دراسية لكل من فيجي ونيوى . وحضرت وفود توكيلاوية اجتماعات وحلقات دراسية تقنية اقليمية أخرى في الفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٧ ، منها : حلقة دراسية لمفوضي الخدمة العامة عقدت في هورت مورسهاى ؛ ودورة دراسية دون اقليمية عن أعمال الارشاد الزراعي ، عقدت في فيجي ؛ وحلقة دراسية للصليب الأحمر الدولي عن أعمال الاغاثة في حالات الكوارث والتأهب لها ، عقدت في سونفا ؛ وحلقة دراسية اقليمية عن طب أمراض المعدة والأعضاء عقدت أيضا في سونفا ؛ ومؤتمر عن التعليم والمجتمع عقد في راروتنغا .

٧ - وأساس النظامين التشريعي والقضائي في توكيلاو هو قانون جزر توكيلاو لعام ١٩٤٨ بصيغته المعدلة (ج) ولا يسرى القانون النيوزيلندي التشريعي على توكيلاو ما لم تكن ثمة اشارة صريحة

(ج) المرجع نفسه ، التذييلات من الأول الى السادس .

للاقليم . ويتمتع الحاكم العام لنيوزيلندا بسلطة وضع كافة التشريعات التي يراها ضرورية لكفالة السلم والأمن والحكم الصالح في توكيلاو . وقد سنت خلال السنة المستعرضة التشريعات التالية : قانون البحر الاقليمي ومنطقة الصيد في توكيلاو لعام ١٩٧٦ ؛ وقانون عام ١٩٧٦ المعدل لقانون جزر توكيلاو ، والنظام المالي لتوكيلاو لعام ١٩٦٧ ، التعديل رقم ٣ .

٨ - ويخول قانون عام ١٩٧٦ المعدل لقانون جزر توكيلاو (د) المحكمة العليا في نيوزى ولاية مدنية وجنائية في توكيلاو كما لو كانت هذه المحكمة قد أنشئت بوصفها محكمة منفصلة في توكيلاو ، بينما تتمتع المحكمة العليا في نيوزيلندا بولاية أصلية واستثنائية . وينص هذا القانون أيضا على تعيين مفوض توكيلاوى في كل من الجزر الثلاث لينظر في الدعاوى المدنية والمخالفات الجنائية .

باء - الخدمة العامة

٩ - تضم ادارة الخدمة العامة لتوكيلاو ، المنشأة في عام ١٩٦٩ تحت ولاية اللجنة النيوزيلندية لخدمات الدولة ، ١٤٣ موظفا دائما . وخلال الفترة المستعرضة كان مكتب شؤون توكيلاو في ألبا يضم ٢٣ موظفا (بما في ذلك عدد من المناصب من رتبة مدير) . وقد حدد عدد الموظفين في الخدمة العامة بكل جزيرة بما يقرب من ٤٠ موظفا . (ويمكن أن يكون التوزيع المتوسط لكل جزيرة على النحو التالي : ١٤ معلما ؛ وطبيب ، وطبيب اسنان ، و ٨ مرضيين ؛ و ١٠ تجار ؛ وشرطيان ؛ واثان من العاملين في الزراعة ؛ وموظف ادارة ؛ وكاتب / طابع) .

١٠ - وفي كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ جرى استعراض شامل للخدمة لضمان استعدادها على النحو المناسب للاضطلاع بالوظائف والمسؤوليات الجديدة المناطة بها . وقد أدى هذا الاستعراض الى إعادة تشكيل الخدمة العامة وتعزيزها .

١١ - ويفيد تقرير الدولة القائمة بالادارة انه كان من نتيجة إعادة التشكيل أن تم الارتقاء بالاوضاع الوظيفية لموظفي الخدمة العامة في توكيلاو ، وانه يجري الآن اتخاذ التدابير اللازمة لضمان توفر عدد كاف من التوكيلاويين في المستقبل لشغل وظائف الخدمة العامة من جميع المراتب . وقد زادت فرص التدريب أثناء الخدمة لموظفي الخدمة العامة ويجرى حاليا اعداد خطة أولية لتنمية اليد العاملة ؛ كما ان الحلقات الدراسية والاجتماعات الاقليمية العديدة حول شؤون الادارة العامة والتنظيم وغيرها ، تؤدي الى الفائدة المرجوة منها ، وقد بذلت أيضا الجهود لاغراء التوكيلاويين ذوي المهارات والمؤهلات المقيمين في نيوزيلندا على العودة مرة أخرى الى الخدمة . وقد تم فسي الفترة من تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٦ الى اذار / مارس ١٩٧٧ تعيين ستة من هؤلاء .

جيم - مركز الاقليم مستقبلا

١٢ - ذكرت البعثة الزائرة لعام ١٩٧٦ أن شعب توكيلاو يرى انه ليس مستعدا بعد لادارة شؤونه

(د) المرجع نفسه ، التذييل الثالث .

بنفسه ، وانه يرغب في ، أن يحافظ في الوقت الحاضر ، على روابطه الوثيقة مع نيوزيلندا . وأكد التوكيلاويون في هذا الصدد ان من مصلحة توكيلاو زيادة تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لتلبية احتياجات الشعب (٥) . وكان من رأى البعثة انه يتعين على الدولة القائمة بالادارة أن توضح الأمور للشعب وأن تبين له الاختيارات المتاحة له بحيث تيدر مخاوفه حول المستقبل . وأكد ممثلو الدولة القائمة بالادارة للبعثة أن رغبات الشعب ستكون موضع احترام وان حكومة نيوزيلندا على استعداد لتقديم المساعدة له لتلبية احتياجاته والسماح له بادارة شؤونه الخاصة به .

٣ - الأوضاع الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

١٣ - يعتمد اقتصاد توكيلاو في المقام الأول على موارد البحر وعلى نخيل جوز الهند والكاناى ولا يفسح مجالاً كبيراً للتنمية الاقتصادية . وقد أدى العمل في مشاريع الخدمة العامة مثل بناء مستشفى ومدرسة جديدين في كل من الجزر المرجانية الى تحويل كثير من القوى العاملة في الاقليم عن جمع الاغذية ونتاج الكوبرا ، على الرغم من توخي الحرص ، كما ذكرت الدولة القائمة بالادارة ، للحد من هذا التحول . وتحصل العائلات على جزء من دخلها النقدي من أقاربها في نيوزيلندا كما تقوم الجاليات التوكيلاوية في نيوزيلندا أيضا بإرسال الاموال لمشاريع القرية والكنيسة . وأنشئت مؤخرا سوق جديدة لتصدير منتجات الحرف اليدوية وتسويقها ، ومن المزمع تزويد كل قرية بغرفة تهريد لتخزين الاسماك لاغراض التصدير ، فضلا عن الاستهلاك المحلي .

باء - الارض

١٤ - تستخدم الجزر الصغيرة العديدة غير المأهولة ، في كل مجموعة من الجزر المرجانية كمزارع . وينتفع بالأخشاب المحلية في بناء القوارب والمنازل وفي تصنيع الأدوات المنزلية . ويجرى على نطاق صغير تسويق الأشغال الخشبية والآنية المجدولة ، ويوفر جوز الهند السائد في الجزر المرجانية سلعة أساسية للتصدير هي الكوبرا .

١٥ - والأرض كلها تقريبا مملوكة بموجب سندا ملكية عرفية وفقا لأعراف السكان وتقاليدهم . وينص قانون عام ١٩٦٧ المعدل لقانون جزر توكيلاو (٦) على انه يجوز لأهالي توكيلاو أن يتصرفوا

(٥) المرجع نفسه ، المرفق ، الفقرتان ٤١٢-٤١٣ .

(٦) المرجع نفسه ، المرفق ، التذييل الثاني .

بأراضيهم فيما بينهم وفقا لأعرافهم ولكن لا يجوز لهم نقل ملكية الأرض ببيعها أو بهبتها لغير الأهل الأصليين . وتكون الحيازات من الأراضي التي تنتقل من جيل الى جيل داخل الأسر في يد رئيس مجموعة الأسرة وان كانت بعض الأراضي مشاعة الملكية .

جيم - الزراعة

١٦ - تتسم تربة توكيلاو بالضعف وعدم الخصوبة وقد استعصمت على الجهود الرامية الى زيادتها انتاجها باستعمال المخصبات . ولا تستخدم المنتجات الزراعية ، باستثناء لب جوز الهند المجفف (الكوبرا) الا لتلبية الاحتياجات المعيشية الأساسية . وتتألف المحاصيل الغذائية من جوز الهند ، والتامو ، والهولاكا (خضوات جذرية) ، وثمره الخبز ، والبوهو ، وثمار الكاذاي الصالح للأكل ، والموز . ويستفاد من التقارير الواردة ان ثمة عاملا زراعييا من كل من الجوز المرجانية الثلاثة يتلقى الآن تدريبا على الممارسات الزراعية .

دال - الثروة الحيوانية وممائد الأسماك

١٧ - تتألف الثروة الحيوانية من الخنازير والدواجن . وقد أنشئت الآن في نوكونونو كمشروع تجارى مزرعة تجريبية لتربية الخنازير تتسع لعدد ١٣٠ رأسا . وفي أيار/مايو قام المسؤول الأول عن الثروة الحيوانية في ألبيا بتزويد توكيلاو بعدد ١٢ ديكاً و ٦ من اناث الخنازير لاجراء دراسة تجريبية في تربية كل منهما .

١٨ - وتتضمن المنتجات الغذائية الرئيسية الأسماك ومحار المحيطات والبحيرات الشاطئية الضحلة التي تتوفر بكميات كبيرة . وأشهر أنواع الأسماك التي يجرى صيدها هي سمك التون ، والبيزيت ، والشيني ، واللوت . وفي ١٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ سن في البرلمان النوزيلندي قانون يوسع منطقة صيد الأسماك التابعة لتوكيلاو من ٣ أميال الى ١٢ ميلا بحريا . وفي شباط/فبراير ١٩٧٧ زار توكيلاو اثنان من المستشارين في مجال ممائد الأسماك من برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة .

ها - النقل والمواصلات

١٩ - استؤجرت خلال السنة المستعرضة السفينة م . ف . سنياك رواندر المملوكة لشركة نورو باسيفيك لاين ، للقيام بست رحلات . وجرت أيضا رحلتان أخريان بواسطة سفينتين أصغر حجما . وأثبتت القاطرة التي بناها مكتب شؤون توكيلاو في أوائل عام ١٩٧٥ جدارتها في الاسراع بعملية مرور قوارب صيد الحيتان (قوارب مسطحة) عبر القناة المرجانية . ومن المتوقع أن تبدأ

المرحلة الثانية من مشروع تحسين القناة المرجانية فسي عام ١٩٧٨ بعد أن انتهت المرحلة الأولى منها في منتصف عام ١٩٧٦ (ز) .

٢٠ - وتقوم حاليا ثلاث من محطات الاذاعة الأربعة الموجودة بتوكيلاو باذاعة تقارير عن حالة الجو وجدول مواعيد حركة النقل التجاري ، مرة كل أربع ساعات . وتوجد بالاضافة الى ذلك نشرة اخبارية يصدرها مكتب شؤون توكيلاو باللغتين التوكيلاوية والانكليزية على فترات منتظمة توزع على نطاق واسع في توكيلاو وكذلك بين الجاليات التوكيلاويتين في ساموا ونيوزيلندا .

واو - المالية العامة

٢١ - تستمد الإيرادات المحلية أساسا من ضريبة الصادرات المفروضة على الكوبرا بمعدل ١٠ في المائة من قيمتها على أساس تسليم ظهر السفينة في ميناء أبيا . ويدفع هذا الايراد الى صناديق خاصة تسمى صناديق القرى تحدد سلطة القرية وجوه استخدام كل منها . وتقدم ، بالاضافة الى صناديق القرى ، اعانات مالية من الميزانية العامة لتوكيلاو بنسبة ٢ الى ١ . وتستمد الإيرادات الاخرى من ضريبة الصادرات المفروضة (بنسبة ١٠ في المائة أيضا) على منتجات الحرف اليدوية ، ومن رسوم الملاحة والشحن ، وبيع طوابع البريد وخدمات الاذاعة والبرق . وتجس أيضا على جميع السلع الداخلة الى الاقليم رسوم جمركية بنسبة ١٢.٥ في المائة من قيمتها . وقد بلغت عائدات توكيلاو من هذه الخدمات خلال السنة المستعرضة حوالي ١٠٠ دولار نيوزيلندي (ح) بالمقارنة بمبلغ ٦٣ ٨١٧ دولارا نيوزيلنديا في الفترة السابقة .

٢٢ - وفي ١٩٧٦ / ١٩٧٧ قدمت حكومة نيوزيلندا الى توكيلاو ما مجموعه ٢٧٩ ٢٥١ دولارا نيوزيلنديا في صورة معونة مالية . وفي ٣١ اذار / مارس ١٩٧٧ بلغ الرصيد في صندوق تشييد أسعار الكوبرا ٢٠ ٦٥٥ دولارا نيوزيلنديا .

٢٣ - وفي شباط / فبراير ١٩٧٧ أنشئ في كل جزيرة مصرف للاذخار تحت اشراف مدير الادارة .

زاي - التجارة

٢٤ - حتى آب / اغسطس ١٩٧٦ كانت شركة بيرنز فيلب (ساوث سيز كومباني ليمتد) في أبيا تضطلع بعمليات التجارة في الاقليم . وفي الفترة من آب / اغسطس الى كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ اضطلع مكتب شؤون توكيلاو بهذه العملية استمدا لانشاء تعاونية قروية فسي كل من الجزر . وفي

(ز) المرجع نفسه ، المرفق ، الفقرتان ٣٩٢ و ٣٩٣ .

(ح) العملة المحلية المتداولة هي الدولار النيوزيلندي الذي يساوي تقريبا ٠.٩٩ من دولار الولايات المتحدة .

تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ أوفد مديرو المتاجر في كل من الجزر الثلاث الى توفالو لحضور دورة ملاحظة يعقبها تدريب أثناء العمل لمدة شهرين في ألبيا . وفي شباط / فبراير ١٩٧٧ بدأت المتاجر الثلاثة جميعها أعمالها التجارية في ميان مؤقتة أقامتها فرق الأشغال العامة بالقرى .

٤ - الأوضاع الاجتماعية والتعليمية

ألف - لمحة عامة

- ٢٥ - يقوم المجتمع التوكيلاوي على أساس الكايفا (مجموعة الأسرة الموسعة) . ويتولى ادارة شؤون القرى مجلس التبوليفنا الذي يضم ممثلين عن جميع مجموعات الأسر .
- ٢٦ - وخلال الفترة المستعرضة كان العمل جاريا لتشييد مبنى للإدارة في كل قرية يضم مكتب الفيبيول ومكتب الادارة ومكتب الشرطة وغرفة الاناعة ومكتب البريد ومتجر القرية التعاوني .
- ٢٧ - وحتى عام ١٩٧٦ كان أهالي توكيلاو يعتمدون على الشركات التجارية في ألبيا للحصول على معظم امداداتهم من الغذاء (أنظر الفقرة ٢٤ أعلاه) ولكنهم يستطيعون الآن ، بفضل المتجر التعاوني ، أن يشتروا المواد الغذائية بسعر أرخص مع ضمان عودة الأرباح الى القرية . كما انهم يستطيعون الآن شراء السلع طوال العام بدلا من شرائها في الايام التي تصل فيها السفن فقط .

باء - الاسكان

- ٢٨ - كان من رأى البعثة الزائرة لعام ١٩٧٦ أن من الأهمية القصوى أن تضع الادارة سياسة واضحة في ميدان الاسكان وأن تعمل على استمرار هذه السياسة .

جيم - الصحة العامة

- ٢٩ - تم ، خلال السنة المستعرضة ، تشييد مباني المستشفيات الجديدة في الجزر المرجانية الثلاث جميعها وافتتاحها رسميا . ويقوم المولفون الصحيون في حكومة ساموا بمساعدة الدوائير الصحية في الاقليم وباجراء زيارات منتظمة الى الجزر . ويضطلع ثلاثة أطباء من توكيلاو وطبيب من توفالو بالخدمة في توكيلاو .
- ٣٠ - وتعتبر الأمراض الجلدية الناجمة عن قلة المياه العذبة المتوفرة لأغراض النظافة الشخصية أمراضا شائعة ، ولكن السلطات تسيطر عليها بصورة جيدة الى حد ما . وفي محاولة لتحسين

الامدادات من المياه العذبة تم في إطار برنامج للبناء ، تركيب ٢٤ صهريجاً كبيراً للمياه . ومضى العمل أيضاً في برنامج يستهدف الافادة الى أقصى حد ممكن من مستجمعات المياه في مهاني القرى والخدمة العامة . وهناك بعض أمراض العيون التي تعزى من ناحية الى التهييج الناتج عن دخول الرمال والمياه في العيون أثناء عمليات صيد السمك ، ومن ناحية أخرى الى آثار وهج أشعة الشمس المنعكسة من البحيرات والمحيط .

دال - اليد العاملة

٣١ - يمثل انتاج الكوبرا وتصنيع الآنية الخزفية المجدولة والأشغال الخشبية الصناعات الهامة الوحيدة في توكيلاو . ولا يعد الاشراف على أحوال العمالة في هذه الصناعات ضرورياً . ومعظم اليد العاملة مكرسة لتوفير الغذاء وصيانة القرية ونتاج الحصر المنسوجة والمراوح والتحف . كما توفر برامج ومشاريع الأشغال العامة المختلفة فرصة طيبة للعمل .

٣٢ - ويبدو أنه كان من نتيجة مشروع إعادة التوطين الذي حظي بمساعدة مالية واتيحت بفضلها للأسر فرصة إعادة التوطين في نيوزيلندا (ط) ، أن أصبح السكان في حالة توازن أفضل بما يتوفر لديهم من موارد . وقد أوقف هذا المشروع مؤقتاً بناءً على طلب الفونو (المجلس) العام .

ها - التعليم

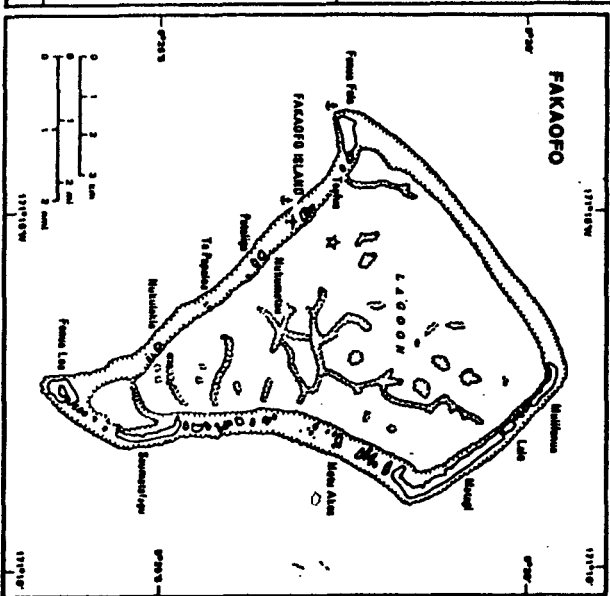
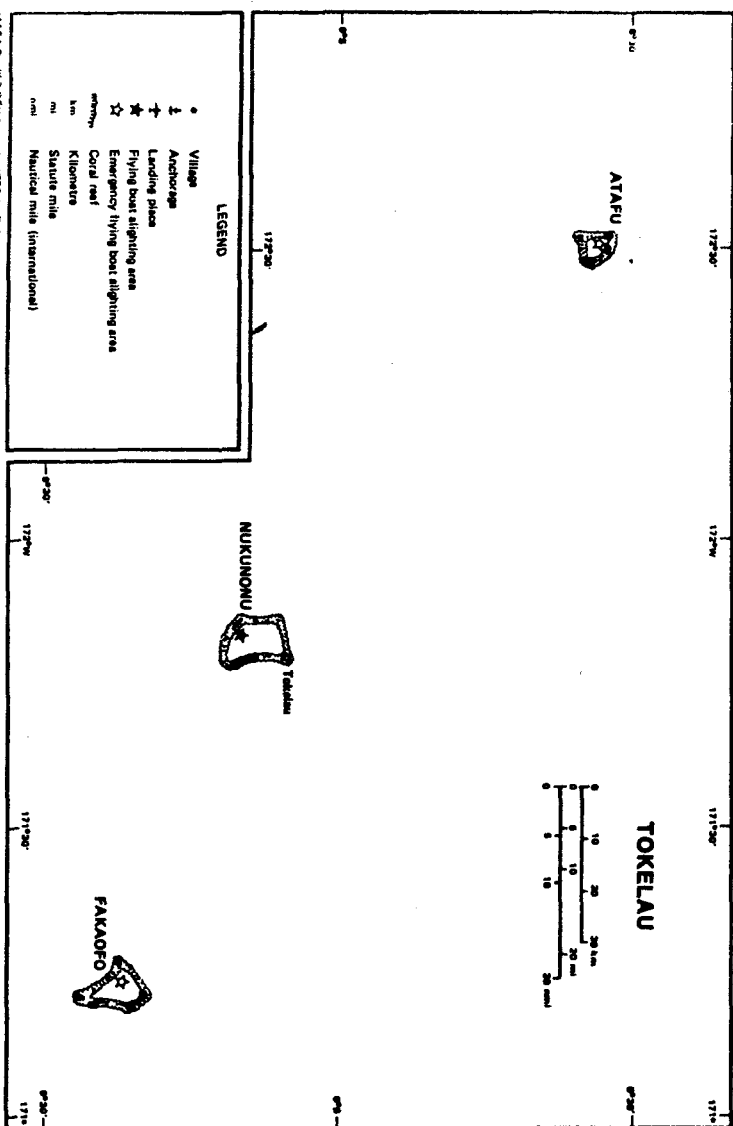
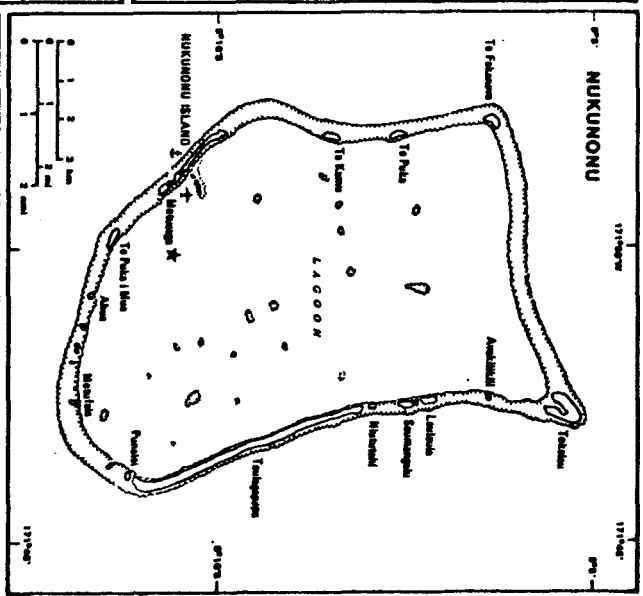
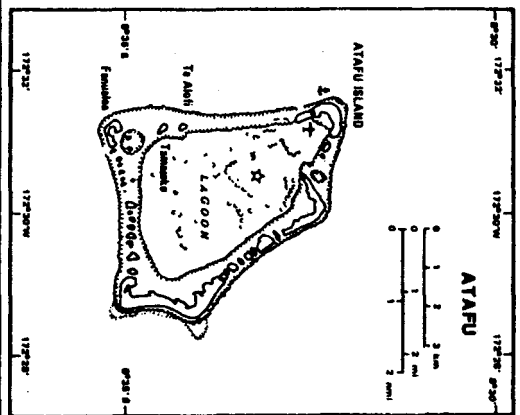
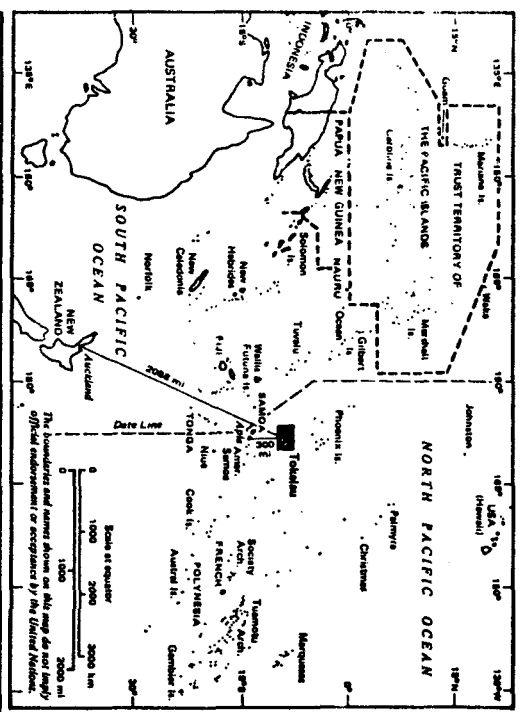
٣٣ - يستهدف التعليم المدرسي في توكيلاو واعداد الأطفال للحياة في توكيلاو وكذلك اعدادهم لمتابعة دراساتهم أو لشغل الوظائف في نيوزيلندا . وتوجد في كل جزيرة مدرسة ابتدائية حديثة مجهزة تجهيزاً جيداً للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٥ سنة . وتوجد أيضاً في كل قرية فصول دراسية للأطفال الذين هم دون سن الالتحاق بالمدارس . والتعليم في المدارس مجاني ، وتبلغ نسبة الحضور ١٠٠ في المائة تقريباً . وتقدم وزارة التعليم النيوزيلندية الخدمات الاستشارية لمديري المدارس ، وتساعد أيضاً في توفير المواد والمعدات . ويقوم موظف متقدم من وزارة التعليم النيوزيلندية بالتفتيش على هذه المدارس سنوياً .

٣٤ - ويوجد في توكيلاو ٣٥ معلماً مؤهلاً و ١٦ مساعد معلّم . والمدارس مزودة بأجهزة راديو وأجهزة تسجيل وأجهزة لعرض الشرائح والأفلام . ولكل جزيرة لجنة آباء تساعد في جمع الأموال وتنظيم الأنشطة المدرسية .

(ط) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) ، المجلد الثالث ، الفصل السابع عشر ، المرفق ، الفقرة ٢٧٣ .

٣٥ - وفي العام الدراسي ١٩٧٦/١٩٧٧ التحق ١٥ تلميذا بالمدارس الثانوية في نيوزيلندا والتحق ١٥ آخرون بالدرسة الثانوية في ساموا بموجب منح دراسية اتخذت الترتيبات المتعلقة بها مكتب شؤون توكيلاو . وتم في عام ١٩٧٧ قبول ٤ تلاميذ توكيلاويين للحصول على التعليم الثانوي في نيوزي تحت رعاية مكتب شؤون توكيلاو أيضا .

٣٦ - وفي ٣١ آذار/مارس ١٩٧٧ كان هناك ١٣٠ طالبا ومنتدريا من التوكيلاويين يدرسون في الخارج في إطار برامج رعاية رسمية مقابل ١١٢ طالبا ومنتدريا في السنة الماضية . ويوجد بالاضافة الى ذلك ٥٨ شخصا من التوكيلاويين يحصلون على تدريب قصير الأجل وتدريب أثناء الخدمة على مجموعة كبيرة من الحرف .



MAP NO. 488 REV. 1
FEBRUARY 1978
UNITED NATIONS

الفصل الخامس عشر *

بروني

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - كان ما قرره اللجنة الخاصة في جلستها ١١٠٢ المعقودة في ١ شباط/فبراير ١٩٧٨ ، باعتمادها ما قدمه الرئيس من الاقتراحات المتعلقة بتنظيم اعمالها (A/AC.109/L.1205) ، احالة مسألة بروني الى اللجنة الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة لتنظر فيها وتقدم تقريراً عنها .
- ٢ - ونظرت اللجنة الخاصة في هذا البند في جلستها ١١١٣ المعقودة في ٩ آب/اغسطس .
- ٣ - واخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار ، لدى نظرها في البند ، احكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، بما فيها خاصة القرار ٤٢/٣٢ المؤرخ في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد طلبت الجمعية الى اللجنة الخاصة ، في الفقرة ١٣ من هذا القرار ، في جملة امور ، " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذاً فورياً وتاماً في جميع الاقاليم التي لم تنل بعد استقلالها ، والقيام خاصة بما يلي : . . . وضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين " . كما اخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار ايضاً قرار الجمعية العامة ٢٧/٣٢ المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ، الذي طلبت الجمعية العامة الى اللجنة ، في الفقرة ٨ منه ، في جملة امور ، " ان تبقى الحالة في بروني قيد الاستعراض . . . " .
- ٤ - وكان معروفاً على اللجنة الخاصة اثناء نظرها في مسألة الاقليم ، ورقة عمل أعدتها الامانة العامة (انظر مرفق هذا الفصل) تتضمن معلومات عن التطورات المتعلقة بالاقليم .
- ٥ - وفي الجلسة ١١١٣ المعقودة في ٩ آب/اغسطس ذكر مقرر اللجنة الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة ، في بيان أدلى به أمام اللجنة الخاصة (A/AC.109/FV.1113) ، ان اللجنة الفرعية قررت ، بناءً على اقتراح من رئيسها في جلستها ٣٣٧ المعقودة في ٢٣ حزيران/يونيه ، احالة البند الى اللجنة الخاصة مباشرة لاتخاذ الاجراء المناسب .

باء - مقرر اللجنة الخاصة

- ٦ - قررت اللجنة الخاصة ، دون اعتراض ، في جلستها ١١١٣ المعقودة في ٩ آب/اغسطس ، وبعد أن أدلى الرئيس ببيان (A/AC.109/FV.1113) ، أن تنظر في هذا البند في دورتها التالية ، مع مراعاة اي توجيهات قد تقدمها الجمعية العامة في هذا الشأن في دورتها الثالثة والثلاثين كما قررت ، لتسهيل نظر الجمعية العامة في البند ، الاذن لمقررها بأن يحيل الوثائق ذات الصلة بالمسألة الى الجمعية العامة مباشرة .

مرفق *

ورقة العمل التي أعددتها الامانة العامة

المحتويات

الفقرات

١ - ٢	لمحة عامة	- ١
٣ - ١٠	التطورات الدستورية	- ٢
١١ - ١٩	الاضاع الاقتصادية	- ٣

برونسي (أ)

١ - لمحة عامة

- ١ - ترد المعلومات الاساسية عن الاقليم في تقرير اللجنة الخاصة الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين (ب) وفيما يلي معلومات تكميلية .
- ٢ - تقع برونسي على الساحل الشمالي لجزيرة بورنيو وتتكون من جيبين يقعان في شمالي شرقي ساراواك ، بشرق ماليزيا ، وتبلغ مساحتها حوالي ٧٦٥ ٥ كيلومترا مربعا . وعاصمة برونسي هي بندر سيرى بيغاوان . وفي عام ١٩٧٥ قدر عدد سكان الاقليم بنحو ١٤٧ ٠٠٠ نسمة .

٢ - التطورات الدستورية والسياسية

- ٣ - لا تزال حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية تتولى ، بمقتضى اتفاق وقع عام ١٩٥٩ وعدل في عام ١٩٧١ ، مسؤولية الشؤون الخارجية لبرونسي . وتختص حكومة المملكة المتحدة الآن بدور استشاري في مجالات الدفاع ، وذلك في حالة وقوع تهديد بهجوم خارجي من جانب دولة اخرى على الاقليم . ويمثل المملكة المتحدة في برونسي سام يخضع تعيينه لموافقة السلطان .
- ٤ - ويتولى السلطان السير حسن البلقه ، السلطة التنفيذية العليا وتلزم موافقته على جميع القوانين الصادرة عن المجلس التشريعي . ويساعد السلطان في ممارسة سلطاته المنتيري بيصـار (كبير الوزراء) والمجلس الخاص ومجلس الوزراء . ويجوز للمجلس التشريعي ، الذي يتألف من ٢٠ عضوا ، منهم ١٠ أعضاء بحكم المنصب و ١٠ أعضاء منتخبين ، أن يصدر ، شريطة موافقة السلطان ، القوانين لضمان السلم والنظام العام وحسن ادارة الدولة . ويتألف نظام الاقليم القضائي من محكمة عليا ومحكمة استئناف ومحاكم اسلامية .
- ٥ - وتنقسم برونسي الى أربع مقاطعات ، يشرف على كل منها والي المقاطعة ، ويساعده مجلس المقاطعة الذي يتكون من أعضاء معظمهم منتخب . وهناك سلطات بلدية في بندر سري بيغاوان ، وفي كوالا بيليت ، وفي سيريا وفي توتونغ .
- ٦ - وفي كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ، أعلن السلطان في بيان افتتح به الدورة الخامسة عشرة للمجلس التشريعي أن ليس لأي بلد أو منظمة الحق في التدخل في العلاقة القائمة بين برونسي والمملكة

(أ) المعلومات الواردة في هذه الورقة مستمدة من تقارير صدرت من قبل .

(ب) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣

(A/31/23/Rev.1) ، المجلد الثالث ، الفصل الثامن عشر ، المرفق .

المتحدة . فهي مسألة لا تعني سوى دولة بروني وحكومة جلالة الملكة . وليس هناك أى سبب البتة يسوغ للبلدان الاخرى " التدخل في شؤون بروني ، حيث أن بروني امة ذات سيادة ودولة تحكم نفسها بنفسها " .

٧ - ويوجد في بروني حزبان سياسيان معترف بهما وهما : الجبهة الشعبية المستقلة لبرونسي المعروفة باسم (باكر) والتي تكونت في شهر آب/اغسطس ١٩٦٦ وأهدافها المعلنة هي تحقيق التقدم الدستوري والاستقلال ؛ وحزب الشعب الوطني المتحد (بيركارا) الذي تكون في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٨ وهدفه المعلن هو تعزيز مركز بروني بوصفها سلطنة . ولا تتوفر أية معلومات حديثة عن أنشطة هذين الحزبين أو عن وضعهما الراهن . ويوجد حزب ثالث ، هو حزب الشعب البرونسي الذي سجل في آب/اغسطس ١٩٥٦ وحظر نشاطه منذ عام ١٩٦٢ ، عقب تأجيل المجلس التشريعي . وفي ذلك الوقت ، أعلن الحزب الاستقلال من جانب واحد . وفي ١٢ كانون الاول / ديسمبر ، أعلن السلطان حالة الطوارئ واستدعى القوات البريطانية لاعادة اقرار النظام .

٨ - وفي كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ ، اطلق سراح أربعة من أعضاء حزب الشعب البرونسي من الذين اغتلبوا بدور فعال في العصيان الذي وقع عام ١٩٦٢ بعد أن قضوا ١٣ سنة تحت الاعتقال . وقد أفاد أحد مسؤولي ادارة الامن والاستخبارات بأن ٢٢ عضوا من أعضاء حزب الشعب البرونسي مازالوا رهن الاحتجاز ، بالانفاة الى ٦ أعضاء آخرين قبض عليهم في عام ١٩٧٦ .

٩ - وفي ٢٥ شباط / فبراير ١٩٧٨ ، اطلق سراح أربعة اشخاص آخرين كانوا قد اشتركوا في عصيان عام ١٩٦٢ ، من بينهم شخصان اعترفا أصلا باشتراكهما في قتل والي مقاطعة تنبورونخ خلال العصيان ، بالرغم من أنهما ادعيا في وقت لاحق أنهما اكرها على الاعتراف . وفي شباط / فبراير أيضا أطلق سراح ثلاثة أشخاص آخرين ، كان قد تم القبض عليهم في كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ . ووصفوا في تقرير كيفية قيامهم بمهام دعائية في بروني بأوامر صادرة من حزب الشعب البرونسي .

١٠ - وقد كان مما قامت به الجمعية العامة في قراراتها ٣٤٢٤ (د - ٣٠) المؤرخ في ٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ، و ٣١/٥٦ المؤرخ في ١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ و ٢٧/٣٢ المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ ، أنها أهابت بحكومة المملكة المتحدة ان تتخذ كافة الخطوات الداخلة في اختصاصها كيما تسهل الاسراع باجراء انتخابات ديمقراطية حرة بواسطة السلطات الحكومية المختصة في بروني ، بالتشاور مع الامم المتحدة وتحت اشرافها . كما دعت الجمعية العامة الى القيام ، قبل اجراء الانتخابات برفع الحظر المفروض على جميع الاحزاب السياسية وبعودة جميع المنفيين السياسيين الى بروني حتى يتسنى لهم المشاركة في الانتخابات على نحو حر وكامل .

٣ - الاوضاع الاقتصادية

١١ - يعتمد اقتصاد بروني اعتمادا كليا تقريبا على مواردها النفطية الفنية التي تمثل ما يربوا على ٩٥ في المائة من قيمة جميع صادراتها . وتشمل الانشطة الاقتصادية الاخرى زراعة المطاط ، والزراعة لكثافية ، والغابات ، وصيد الاسماك .

١٢ - واستنادا الى مسؤول الدولة للشؤون المالية ، بلغ الدخل التقديرى ٢ر٤ بليون دولار بروني (ج) في عام ١٩٧٨ (٢١١ بليون دولار بروني في عام ١٩٧٧) وبلغت النفقات التقديرية المتكررة ٨١٤ بليون دولار بروني ؛ وبالإضافة الى ذلك ، سيضاف مبلغ ١٦٠ بليون دولار بروني الى الصندوق الانمائي ، مما سينتج عنه فائض إجمالي بالنسبة لعام ١٩٧٨ قدره ١ر٤ بليون دولار بروني . وقال مسؤول الشؤون المالية أن رصيد الحساب الموحد للدخل بلغ في نهاية عام ١٩٧٧ نحو ٥٠٠ بليون دولار بروني ، أى بزيادة ٢٣١ مليون دولار بروني عما كان متوقعا . وقد قدر أن رصيد الحساب الموحد للدخل في نهاية عام ١٩٧٨ سيكون ٦ر٤ مليون دولار بروني .

١٣ - وفي آب/اغسطس ١٩٧٧ ، أعلن السلطان أن حكومته قد زادت الحصة التي تمتلكها من أسهم شركة بروني المحدودة (Brunei LNG, Ltd.) وهي شركة غاز طبيعي مسيل توجد في لاموت ، من ١٠ الى ٣٣ر٣ في المائة كيما يكون لبروني أسهم في الشركة تعادل اسهم المساهمين الآخرين وهما شركة شل للبتترول في بروني وشركة ميتسوبيشي للنفط المحدودة ، حيث كانت تملك كل واحدة منهما ، سابقا ، ٤٥ في المائة من الاسهم . ومصنع بروني ، الذي أكمل في عام ١٩٧٢ بتكلفة مقدارها ٦٠٠ مليون دولار بروني ، يعتبر أكبر مصنع للغاز الطبيعي المسيل في العالم وقد مكن بروني من أن تصبح المصدر الرئيسي في العالم لهذا المنتج . وتصدر الشركة كل انتاجها الى اليابان ، بموجب عقود لا ينقضي اجلها لغاية ١٩٩٣ .

١٤ - وأعلن السلطان كذلك أن حكومته اقتنت أسهما في شركة كوندغاز تريندنج ، المحدودة Coldgas Trading, Ltd. ، التي كانت فيما مضى تملكها بأكملها شركة شل للبتترول في بروني وشركة ميتسوبيشي للنفط . ولشركة كوندغاز تريندنج سبع ناقلات تستخدمها في شحن الغاز الطبيعي المسيل من مصنع بروني الى اليابان .

١٥ - وتملك حكومة بروني كذلك ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من شركة شل للبتترول في بروني التي تزود مصنع بروني بالغاز الطبيعي ليعالج هناك ، الى جانب انتاجها النفط . وقد تناقلت التقارير أن الحكومة تدرس الطرق التي يمكن أن تشارك بها في شركة التسويق المحلية التابعة لشركة شل . وفي عام ١٩٧٦ ، تجاوز ايراد الحكومة من مبيعات البنزين المحلية تسعة ملايين من دولارات بروني .

١٦ - وفي نيسان/ابريل ١٩٧٨ تناقلت التقارير أن أول مصنع في الاقليم لملء زجاجات المشروبات غير الكحولية ، وهو مشروع مشترك بين شركة محلية وشركة بيسي كولا انترناشونال في نيويورك ، أوشك على الاكتمال وأنه سيشرع في الانتاج في حزيران/يونيه . وسيبدأ المصنع ، الذي تتوفر له القدرة على ملء زجاجات يصل حجمها الى لتر ، بمقدار ١٠٠٠ انسان ، والقدرة على ملء ١٥٠٠ زجاجة فسي الدقيقة .

(ج) جاء في تقرير في (تموز/يوليه ١٩٧٢ أن كل ٢ر٨٢ دولار بروني تعادل دولارا واحد من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية .

- ١٧ - وذكرت التقارير أيضا أن شركة اورينت آيس كريم آند كولد ستوردج (Orient Ice Cream and Cold Storage) ، التي تعمل منذ ١٩٦٨ ، أبرمت اتفاقا مع الشركة النيوزيلندية لمنتجات الحليب في سنغافورة لتوسيع وتحديث المرافق القائمة ، بتكلفة مقدارها ٧٥٠ . . . دولار بروني ، مما جعل قيمة المعمل الاجمالية ، تساوي ١.٣ مليون دولار بروني ، دون حساب المباني والاراضي . وعندما تنتهي أعمال التوسيع في حزيران / يونيه ١٩٧٨ ، تنوى الشركة زيادة انتاجها من المثلوجات من ٣٦٠ لترا في الساعة الى ٩ لتر والبدء في انتاج منتجات زبد الحليب والزبد النباتي . وسيقيم اخصائي من الشركة النيوزيلندية لمنتجات الحليب في بروني بوصفه مستشارا دائما .
- ١٨ - وفي حزيران / يونيه ١٩٧٧ ، ذكرت التقارير أن حكومة بروني تقوم بانشاء سنترالات جديدة للاتصالات الهاتفية الدولية والوطنية ، ستكون جاهزة بحلول عام ١٩٧٩ ، وذلك بتكلفة مقدارها ٣٧ مليون دولار بروني . وكان التوزيع التقديري للتكاليف كالتالي : ٢١ مليون دولار بروني لهوائي وأجهزة الكترونية ، ووصلات بالسنترال الدولي الجديد ؛ ١٠ ملايين دولار بروني لاعمال البناء الفعلية ، بما فيها الطرق وبناء مساكن للموظفين ؛ و ٤ ملايين دولار بروني لمرافق السنترال الدولي والتلكس الحديث ، و ٢ مليون دولار للسنترال المركزي . ولدى بروني في الوقت الحاضر ثلاث خطوط هاتفية لاسلكية عالية التردد تربطها بسنغافورة ، وخطان يربطانها بهونغ كونغ . وبوجود المحطة الجديدة ستكون هناك ١٧ خطا مع سنغافورة و ٦ خطوط مع هونغ كونغ و ٣ خطوط مع المملكة المتحدة .
- ١٩ - وبحلول نهاية عام ١٩٧٧ ، كان لدى بروني ١١٠٠٠ جهاز هاتف عام ، وقدر أن هذا العدد سيبلغ ١٧٠٠٠ جهاز بحلول عام ١٩٨٠ و ٣٤٠٠٠ جهاز بحلول عام ١٩٨٥ . وكل جهاز هاتف يتم تركيبه يمثل استثمارا رأسماليا ببلغ ٤٠٠٠ دولار بروني .

الفصل السادس عشر*

بيتكيرن

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - كان ما قرره اللجنة الخاصة في جلستها ١١٠٢ المعقودة في ١ شباط/فبراير ١٩٧٨ ، باعتمادها ما قدمه الرئيس من الاقتراحات المتعلقة بتنظيم أعمالها (A/AC.109/L.1205) ، احالة مسألة بيتكيرن الى اللجنة الفرعية المعنية بالاقليم الصغيرة للنظر فيها وتقديم تقرير عنها .
- ٢ - ونظرت اللجنة الخاصة في هذا البند في جلستها ١١٠٩ المعقودة في ٢٩ حزيران/يونيه .
- ٣ - وأخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار ، لدى نظرها في هذا البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، بما فيها خاصة القرار ٤٢/٣٢ المؤرخ في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد طلبت الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة ، في الفقرة ١٣ من هذا القرار ، في جملة أمور ، " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذا فوريا وتاما في جميع الاقليم التي لم تنل بعد استقلالها ، والقيام خاصة بما يلي : . . . وضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين " . وأخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار أيضا مقرر الجمعية العامة ٤١٢/٣٢ المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ، الذي قررت الجمعية العامة بمقتضاه ارجاء النظر في مسألة بيتكيرن الى دورتها الثالثة والثلاثين .
- ٤ - وكان معروضا على اللجنة الخاصة ، أثناء نظرها في مسألة الاقليم ، ورقة عمل أعدتها الامانة العامة (انظر مرفق هذا الفصل) تتضمن معلومات عن التطورات المتعلقة بالاقليم .
- ٥ - وقد شارك ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة المعنية القائمة بالدارة ، في أعمال اللجنة الخاصة أثناء نظرها في هذا البند .
- ٦ - وفي الجلسة ١١٠٩ المعقودة في ٢٩ حزيران/يونيه ، أدلى مقرر اللجنة الفرعية المعنية بالاقليم الصغيرة ، ببيان أمام اللجنة الخاصة (A/AC.109/PV.1109) عرض فيه تقرير اللجنة الفرعية (A/AC.109/L.1225) الذي يتضمن سردا لنظر اللجنة في مسألة الاقليم .
- ٧ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة الخاصة ، دون اعتراض ، تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالاقليم الصغيرة وأقرت مشروع توافق الآراء الوارد فيه (أنظر الفقرة ٩ أدناه) .
- ٨ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه ، أحيل نص توافق الآراء الى الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الامم المتحدة لاطلاع حكومته عليه .

* صدر من قبل تحت الرمز A/33/23/Add.4 .

باء - مقرر اللجنة الخاصة

٩ - فيما يلي نص توافق الآراء المتعلق ببيتكيرن ، الذي اعتمدته اللجنة الخاصة في جلستها ١١٠٩ المعقودة في ٢٩ حزيران / يونيه ، والذي ترد الاشارة اليه في الفقرة ٧ أعلاه :

ان اللجنة الخاصة ، وقد درست مسألة بيتكيرن ، تحييطاً علماً ببيانات ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية التي تؤكد مجدداً سياسة تلك الحكومة ، بوصفها الدولة الممثلة القائمة بالادارة ، التي ترمي الى صون طابع الحياة المجتمعية في الجزيرة ما ظل شعب الاقليم راغباً في ذلك الى ان ، أو ما لم ، يصبح التغيير حتمياً . وان اللجنة تحت الدولة القائمة بالادارة على مواصلة حماية مصالح شعب الاقليم وعلى عدم ترك هذا الشعب لمستقبل مجهول ، وذلك بغية تشجيعه على البقاء في الجزيرة . وترحب اللجنة بفراغ الدولة القائمة بالادارة من مشروع لاصلاح الاراضي ولبناء رصيف بحري في جزيرة بيتكيرن .

مرفق *

ورقة العمل التي اعدتها الامانة العامة

المحتويات

الفقرات

٢ - ١	لمحة عامة	- ١
٥ - ٣	التطورات الدستورية والسياسية	- ٢
١١ - ٦	الأوضاع الاقتصادية	- ٣
١٥ - ١٢	الأوضاع الاجتماعية	- ٤
١٧ - ١٦	الأوضاع التعليمية	- ٥

بيتكيرن (أ)

١ - لمحمة عامة

١ - ترد المعلومات الاساسية عن هذا الاقليم في تقرير اللجنة الخاصة الى الجمعية العامة فسي دورتها الثانية والثلاثين (ب) . وترد أدناه معلومات مكلمة .

٢ - من بين ٦٠ فردا مازالوا يعيشون في الجزيرة ، تفيد الانباء أن مفادرة الشباب للجزيرة قد بلغ درجة خطيرة بصورة خاصة . ففي عام ١٩٧٧ ، لم يكن في بيتكيرن سوى ١٧ من الرجال القادرين بدنيا في سن العمل ، يمكن اعتبار ٧ منهم فقط شبابا . ومع ذلك ، لا يبدو أن هناك حديثا جادا بشأن مفادرة الجزيرة .

٢ - التطورات الدستورية والسياسية

٣ - لم ترد أنباء خلال الفترة المستعرضة عن اية تطورات دستورية او سياسية . ومنذ استقلال فيجي في عام ١٩٧٠ ، اصبحت مسؤولية الاقليم في ايدي المندوب السامي للمملكة المتحدة لـدى نيوزيلندا ، المعين حاكما على بيتكيرن . ويدير اهالي جزيرة بيتكيرن شؤونهم الداخلية عن طريق مجلس للجزيرة يتكون من ١٠ أعضاء .

٤ - وتتكون اللجنة الداخلية من الرئيس المنتخب وأي أعضاء آخرين قد يعينهم مجلس الجزيرة . ووظيفتها الرئيسية هي تنظيم برنامج الاشغال وتنفيذه .

٥ - وتتكون محكمة الجزيرة من قاضي الجزيرة ومستشارين . وتقتصر ولايتها القضائية على الجرائم الواردة في قانون الجزيرة والقضايا المدنية بين المقيمين في الاقليم أو التي تنشأ في المياه الاقليمية . ويمكن الاستئناف أمام محكمة بيتكيرن العليا التي يتولى الحاكم سلطة تشكيلها والتي لها ايضا ولاية قضائية في القضايا التي تقع خارج نطاق اختصاص محكمة الجزيرة .

(أ) المعلومات الواردة في هذه الورقة مستمدة من التقارير المنشورة ومن المعلومات التي أرسلتها حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية الى الامين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الامم المتحدة بتاريخ ٢٢ تموز/يوليه ١٩٧٧ عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ .

(ب) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) ، المجلد الثالث ، الفصل التاسع عشر ، المرفق ، الفقرات ٨٧ - ٩٤ ؛ المرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الثالث ، الفصل السابع عشر ، المرفق .

٣ - الاوضاع الاقتصادية

٦ - تقدر مساحة بيتكيرن ب ٤٥٢ هكتارا وتغطيها الى حد كبير شجيرات صغيرة تتخللها الحشائش ، والحدائق المنزلية وأشجار الفاكهة . وتحتل مستوطنة آدمزتون حوالي ٢٤ هكتارا . أما باقي الاراضي فقد صنفت في عام ١٩٧٤ بوصفها ملائمة كحدائق أو اراضي صالحة للزراعة (١١٠ هكتارات) ، ومحاصيل أشجار دائمة (١٢٢ هكتارا) وغابات (١٩٦ هكتارا) . ويوجد بالجزيرة قليل من الماعز وتتم تربية بعض الدواجن للاستهلاك المحلي . ويعتبر صيد السمك لتلبية حاجات المعيشة واحدا من الحرف الرئيسية لأهالي الجزيرة .

٧ - وتقوم الحكومة بتشغيل مولد طاقته $9\frac{1}{2}$ كيلو فولط أمبير ومولدين طاقة كل منهما ٨ كيلو فولط أمبير لتلبية الاحتياجات المدرسية واحتياجات المواصلات السلكية واللاسلكية . ويستخدم مولد ديزل أكبر طاقته ٥٦ كيلو فولط أمبير في توفير الطاقة لاغراض الانارة العامة (بما في ذلك أضواء المرور البحري) ولذبيع منه الى المساكن الخاصة في آدمزتون . وفي حزيران / يونيه ١٩٧٦ ، دمر المولد الأكبر بسبب حريق ؛ ومنذئذ أصبحت وحدة دعم طاقتها ٣٥ كيلو فولط أمبير هي المصدر الرئيسي للطاقة الكهربائية . وتقوم بعض الاسر بتشغيل مولدات صغيرة خاصة ويجري تجريبيا استعمال مولد هوائي واحد ملوك ملكية خاصة طاقته ٢ كيلو واط .

٨ - ومنذ اواسط عام ١٩٦٨ ، لم تصل الى جزيرة بيتكيرن اية سفينة من سفن الركاب ، عدا سفينة نزدة من آن الى آخر . وتتولى مهمة اقامة الاتصالات البحرية اربع من شركات النقل البحري تتعمرون معا لتسيير خدمة محدودة منتظمة لسفن البضائع بين نيوزيلندا وبنما . وتنظم هذه الخدمة رحلة واحدة تقريبا كل ثلاثة أشهر الى بيتكيرن في كل اتجاه . ومن آن لآخر تجيء بعض سفن البضائع في رحلات غير منتظمة . وخلال عام ١٩٧٦ ، قدمت الى بيتكيرن في رحلات ٣٤ سفينة (٤٨ في عام ١٩٧٥) .

٩ - وبحلول نهاية عام ١٩٧٦ ، تم تقريبا تنفيذ مخطط للتحديث ، مؤل بالاشتراك بين مجلس جزيرة بيتكيرن وحكومة المملكة المتحدة . وشمل المخطط اعادة بناء الرصيف في مرفق الرسو البحري الوحيد بالجزيرة ، كما تم تعميق وتطهير المداخل المؤدية الى الرصيف وتحسين رصيف انزال السفن وأماكن حفظ القوارب ، وتحسين الطريق الممتد من مكان الرسو . وقام بهذه الاعمال عاملون محليون تحت اشراف وبمساعدة ستة مهندسين تابعين للمملكة المتحدة ، بما في ذلك ثلاثة من الفطاسين .

١٠ - وبلغت ايرادات بيتكيرن في ١٩٧٦/١٩٧٧ ما مقداره ٢٤٩ ٢٠٠ دولار نيوزيلندي (ج) ونفقاتها ١٢٧ ٤٠٠ دولار نيوزيلندي (مقابل ٣٤٨ ٢٠٣ من دولارات نيوزيلندا و ٣٩٣ ١٠٢ من دولارات نيوزيلندا في ١٩٧٥/١٩٧٦) . وشملت الايرادات مبيعات الطوابع ، بمقدار ١٨٨ ٨٠٠

(ج) العملة المحلية هي الدولار النيوزيلندي . وفي ٢٠ كانون الثاني /يناير ١٩٧٧ ، كان الدولار النيوزيلندي الواحد يساوي ما يقرب من ٠.٩٩ من دولار الولايات المتحدة .

دولار نيوزيلندي (مقابل ٨٤٩ ١٢٦ من دولارات نيوزيلندا في ١٩٧٥/١٩٧٦) ؛ وفوائد وأرباحاً موزعة بمقدار ٥٤٩٠٠ دولار نيوزيلندي (مقابل ٦٧٩٨٥ من دولارات نيوزيلندا في ١٩٧٥/١٩٧٦) ؛ وايرادات متنوعة بمقدار ٥٥٠٠ دولار نيوزيلندي (مقابل ٤٢١٨ من دولارات نيوزيلندا في ١٩٧٥/١٩٧٦) . ولم تكن هناك منح تنمية خلال السنة قيد الاستعراض .

١١ - وتتألف الواردات أساساً ، ومعظمها للاستهلاك المحلي ، من موارد غذائية (حبوب ، وبيض ، ودهون ، ولحوم ، ولبن ، وسكر ، وكذلك الالات ، ووقود ، وزيوت تشحيم ، ومواد للبناء) وتتألف الصادرات من مصنوعات يدوية ، وفواكه وخضروات - تباع أساساً للسفر العابرة .

٤ - الاضاع الاجتماعية

١٢ - يعمل السكان كل لحسابه الخاص ، وتدفع بدلات وأجور لأفراد المجتمع الذين يشتركون في أنشطة الحكم المحلي . وتتولى لجنة بقيادة رئيس معين بانتخاب عام الاشراف على اداء خدمات مجتمعية محدودة . ولا توجد قوة عاملة دائمة ومعدل الاجر العادي عن العمل ، للادارة المحلية عادة ، ٥٣٠ر من الدولار النيوزيلندي في الساعة .

١٣ - وتمتلك المحل التجاري الوحيد في الاقليم جمعية تعاونية للمستهلكين تم انشاؤها في عام ١٩٦٧ ويبلغ عدد اعضائها ٣٠ عضواً . ولما كان رأس المال محدوداً فان الامر يقتصر على بيع المواد الغذائية الاساسية وأدوات المطبخ ومستلزمات الزينة . وبلغ اجمالي حركة المبيعات ١٣٢٠٠ من دولارات نيوزيلندا في عام ١٩٧٦ (مقابل ٩٨٠٠ من دولارات نيوزيلندا في عام ١٩٧٥) .

١٤ - ويوجد مستوصف حكومي مجهز جيداً تديره ممرضة مجازة ، وذلك بالتعاون مع منظمة كناعسية . وتحمل الحكومة تكاليف اللوازم الطبية والعقاقير .

١٥ - وفي عام ١٩٧٦ ، بلغ مجموع الانفاق الصحي ٢٣٤٥ من دولارات نيوزيلندا (مقابل ٢٩٨١٤ من دولارات نيوزيلندا في عام ١٩٧٥) .

٥ - الاضاع التعليمية

١٦ - في عام ١٩٧٦ ، كان عدد التلاميذ المسجلين في المدرسة خمس بنات وأربعة أولاد (مقابل ست بنات وولدين في عام ١٩٧٥) .

١٧ - وفي ١٩٧٧/١٩٧٦ ، بلغ الانفاق على التعليم ١٣١٠٠ دولار نيوزيلندي (مقابل ٣٠٤١٧ دولار في ١٩٧٥/١٩٧٦) .

الفصل السابع عشر*

جزر جيلبرت

الف - نذر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - كان ما قرره اللجنة الخاصة ، في جلستها ١١٠٢ المعقودة في ١ شباط/فبراير ١٩٧٨ باعتمادها ما قدمه الرئيس من الاقتراحات المتعلقة بتنظيم أعمالها (A/AC.109/L.1205) احالة مسألة جزر جيلبرت الى اللجنة الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة للنظر فيها وموافاتها بتقرير عنها .
- ٢ - ونذرت اللجنة الخاصة في هذا البند في جلستها ١١٠٩ المعقودة في ٢٩ حزيران/يونية .
- ٣ - وأخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار، لدى نذرها في هذا البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، بما فيها خاصة القرار ٤٢/٣٢ المؤرخ في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد طلبت الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة ، في الفقرة ١٣ من هذا القرار، في جملة أمور ، " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذا فوريا وتاما في جميع الاقاليم التي لم تنل بعد استقلالها ، والقيام على وجه خاص بما يلي : . . . وضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين " . وأخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار أيضا قرار الجمعية العامة ٢٣/٣٢ المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ الذي طلبت الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة في الفقرة ٥ منه ، في جملة أمور ، " مواصلة التماس أفضل الطرق والوسائل لتنفيذ الاعلان بالنسبة لجزر جيلبرت ، بما في ذلك النذر في امكانية ايفاد بعثة زائرة أخرى الى الاقليم ، بالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة . . . " .
- ٤ - وكان مفروضا على اللجنة الخاصة ، اثناء نذرها في مسألة الاقليم ، ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة (انظر مرفق هذا الفصل) تتضمن معلومات عن التطورات المتعلقة بالاقليم .
- ٥ - واشترك ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية بوصفها الدولة المعنية القائمة بالادارة في أعمال اللجنة اثناء نذرها في هذا البند .
- ٦ - وفي الجلسة ١١٠٩ المعقودة في ٢٩ حزيران/يونيه ، عرض مقرر اللجنة الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة ، في بيان أدلى به أمام اللجنة الخاصة (A/AC.109/FV.1109) تقرير اللجنة الفرعية (A/AC.109/L.1245) الذي يتضمن سردا لنذر اللجنة الفرعية في مسألة الاقليم .

- ٧ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة الخاصة دون اعتراض تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالاقليم الصغيرة وأقرت النتائج والتوصيات الواردة فيه (انظر الفقرة ٩ أدناه) .
- ٨ - وفي ٣٠ حزيران / يونيه ، أُحيل نص النتائج والتوصيات الى الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة لاطلاع حكومته عليه .

بأ - مقرر اللجنة الخاصة

- ٩ - يرد فيما يلي نص النتائج والتوصيات المتعلقة بجزر جبلبرت التي اعتمدها اللجنة الخاصة في جلستها ١١٠٩ المعقودة في ٢٩ حزيران / يونيه ، والتي ترد الاشارة اليها في الفقرة ٧ أعلاه :

- (١) تؤكد اللجنة الخاصة من جديد حق شعب جزر جبلبرت ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر .
- (٢) وان تدرك اللجنة الخاصة تمام الادراك الظروف الخاصة التي تحيط بجزر جبلبرت والتي تعزى الى عوامل مثل حجمها ، وموقعها الجغرافي ، عدد سكانها ومواردها الطبيعية المحدودة ، تكرر الاغراب عن رايها بأنه لا ينبغي أن تؤدي هذه الظروف بأية حال الى تأخير التنفيذ العاجل لعملية تقرير المصير وفقا للاعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) الذي ينطبق انطباقا كاملا على الاقليم .
- (٣) وتعرب اللجنة الخاصة من جديد عن شكرها لحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية التي أتاحت لها امكانية مواصلة اجراء دراسة مستوفاة وناجعة للأوضاع القائمة في جزر جبلبرت بغية الاسراع بعملية انها الاستعمار توطئة لتنفيذ الاعلان تنفيذيا كاملا وسريعا .
- (٤) وتلاحظ اللجنة الخاصة الخطوات التدريجية الهادفة الى السير بالاقليم الى حق تقرير المصير في المستقبل القريب . وقد تضمنت هذه الخطوات الحصول على حق تقرير المصير داخليا في كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ ، وعقد مؤتمر دستوري في نيسان / ابريل و ايار / مايو ١٩٧٧ ، واجراء انتخابات عامة في شباط / فبراير ١٩٧٨ . وان تلاحظ اللجنة أن الحكومة الجديدة المنتخبة لجزر جبلبرت قد طلبت من الدولة القائمة بالادارة عقد مؤتمر دستوري لوضع الترتيبات الضرورية للاستقلال ، تعرب عن أملها في أن يتم عقد ذلك المؤتمر في أقرب وقت ممكن وأن يتم بسرعة تحديد موعد للاستقلال .

(٥) وان تلاحظ اللجنة الخاصة بأسف أن البانبايين لم يشتركوا في المؤتمر الدستوري الذي عقد في عام ١٩٧٧ ، ترحب بتأكيدات الدولة القائمة بالادارة بأنه ستتم دعوة هذه الطائفة لحضور المؤتمر الدستوري المقترح عقده في وقت لاحق من عام ١٩٧٨ . وتعرب اللجنة من جديد عن أملها في أن يحترم الدستور الذي سيتم الاتفاق عليه الحقوق والمصالح الخاصة لطائفة البانباين .

(٦) وتلاحظ اللجنة الخاصة أيضا أن حكومة جزر جيلبرت ما زالت تجتمع ومجلس الرابسي للقادة بغية التوفيق بين وجهات النظر حول مستقبل الاقليم . وتعرب اللجنة عن أملها في امكان التوصل الى حل مرض لكلا الطرفين في المستقبل القريب .

(٧) وان تضع اللجنة الخاصة نصب عينها اعتماد الاقليم كلية على صناعة الفوسفات كمصدر للدخل والعمالة على السواء ، وبالنظر الى الفترة الزمنية القصيرة المتوقعة لنفاذ رواسب الفوسفات ، تحت الدولة القائمة بالادارة ، بالتشاور مع حكومة جزر جيلبرت ، على مواصلة بذل كافة الجهود من أجل تنويع اقتصاد الاقليم . وفي هذا الصدد ، ترحب اللجنة بالخطوات المتخذة من أجل تنمية مجالات مثل صيد الأسماك ، والصناعات الصغيرة ، والحركة التماونية ، وهي المجالات التي ينبغي أن تؤدي جميعها في الوقت الملائم الى تعزيز التوقعات الاقتصادية للاقليم بصورة مرضية .

(٨) وتلاحظ اللجنة الخاصة أيضا باهتمام برامج المعونة التي تضطلع بها في الاقليم الدولة القائمة بالادارة وحكومتا استراليا ونيوزيلندا . وترى اللجنة أنه ينبغي ، من خلال استمرار الدولة القائمة بالادارة ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة في تقديم المساعدة ، اجراء دراسات أخرى لزيادة امكانيات تحقيق مزيد من التنمية الاقتصادية في جزر جيلبرت .

مرفق *

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

<u>الفقرات</u>	
٤ - ١	١ - لمحة عامة
٥٥ - ٥	٢ - التلورات الدستورية والسياسية
٩١ - ٦	٣ - الأوضاع الاقتصادية
١٠٥ - ١٢	٤ - الأوضاع الاجتماعية
١١٠ - ١٠٦	٥ - الأوضاع التعليمية

خرياسة

جزر جيلبرت (أ)

١ - لمحة عامة

- ١ - يتضمن تقرير اللجنة الخاتمة الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين (ب) ، المعلومات الأساسية عن جزر جيلبرت ، وترد فيما يلي المعلومات التكميلية .
- ٢ - يبلغ مجموع مساحة أراضي جزر جيلبرت ، التي تشمل أيضا بنابا (المعروفة سابقا بجزيرة أوشن) ، وجزر فينكس ، وجزر لاين ، ٦٨٤ كيلومتر مربعاً . وفي آخر تعداد سكاني ، أجرى في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ ، كان عدد سكان الاقليم ٥٥٧١٢ نسمة ، منهم ٢٣١٤ في جزيرة أوشن و ١٤٧٢ في جزر لاين ؛ ولا يوجد سكان مقيمون بصفة دائمة في جزر فينكس . وتعتبر جزيرة تاراوا المرجانية أكثر الجزر سكانا ، ان يبلغ عدد قاطنيها ١٧١٢٩ نسمة . وبالإضافة الى ذلك ، يوجد حوالي ١٤٠ من مواطني جزر جيلبرت يطمون في الخارج ، منهم حوالي ٨٧١ (بحارا) يطمون في خلواملاحية أجنبية ، و ٤٩٩ في ناورو . ومن المقرر اجراء تعداد سكاني في أواخر عام ١٩٧٨ .
- ٣ - وفي شباط/فبراير ١٩٧٨ ، عاد السيد ج. هـ. سميث ، الحاكم السابق لجزر جيلبرت ، الى مقرعه في الاقليم بعد أن أجرى محادثات في لندن وواشنطن ، م.ك. ، مع ممثلي حكومتي المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية . وذكر أن محادثاته مع المسؤولين في الولايات المتحدة تركزت حول مسألة الولاية بالسيادة على ١٤ جزيرة من جزر جيلبرت ، ثمان منها في جزر فينكس وست في جزر لاين . وأبلغ الحاكم سميث الحكومة الأمريكية أن حكومة الولايات المتحدة على استعداد للتخلي عن السيادة على جميع هذه الجزر باستثناء ثلاث في جزر فينكس (هي ، كانتون ، واندري ، وشل) التي تستخدم حاليا في تتبع القذائف والتوابح . وفي ١٠ أيار/مايو ١٩٧٨ خلف السيد ج. هـ. سميث كحاكم للاقليم .

(أ) ان المحلوات الواردة في هذه الورقة مستمدة من التقارير المنشورة ومن المحلوات التي أحلتها حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية الى الامين العام بموجب المادة ٧٣ (د) من ميثاق الامم المتحدة في ٢٢ حزيران/يوليه ١٩٧٧ و ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٨ عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ .

(ب) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (4/31/23/Rev.1) ، المجلد الثالث ، الفصل التاسع عشر ، المرفق ، الفقرات ١ - ٨٦ .

٤ - وبناءً على طلب من حكومة جزر جيلبرت ، تقوم جامعة جنوب المحيط الهادى بالمساعدة في اعداد تاريخ لجزر جيلبرت . وهذا المؤلف ، الذي سينشر بمناسبة نيل الاقليم استقلاله ، سيعدده أساسا مواطنون من جزر جيلبرت . أما مهمة الجامعة فتنحصر في توفير أشخاص لهم خبرة في مجال تدريب آخرين على التأليف والتحرير ونشر المواد .

٢ - التاورات الدستورية والسياسية

ألف - لمحة عامة

٥ - في أعقاب انقسام اقليم جزر جيلبرت واليس السابق الى جزر جيلبرت وتفالو ، أصبح الأمر الخاص بجزر جيلبرت ، لعام ١٩٧٥ ، المؤرخ في ١٧ ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ ساريا في (تشريع الأول / اكتوبر ١٩٧٥ ، وبذا انشئ رسميا اقليم جزر جيلبرت ووضغ دستور له . وينص هذا الدستور على انشاء مجلس نيابي يتألف من ٢١ عضوا منتخبيا ، بالاضافة الى المدعي العام وأمين الشؤون المالية ، كعضوين بحكم منصبيهما . وفي تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ، الخيت واليفة أمين الشؤون المالية عند ما عين وزير للمالية ليتولى المسؤولية عن وزارة المالية .

٦ - ويقوم الأعضاء المنتخبون للمجلس النيابي بانتخاب وزير أول من بين أعضاء المجلس النيابي . وبناءً على مشورة الوزير الأول ، يعين الحاكم ما لا يقل عن أربعة وما لا يزيد على سبعة وزراء . ويتألف مجلس الوزراء من الوزير الأول والوزراء الآخرين والمدعي العام معا . ويجوز للحاكم ، بناءً على مشورة الوزير الأول ، أن يعهد الى أى وزير بالمسؤولية عن تسيير أية أعمال حكومية ، فيط عدا الشؤون الخارجية والأمن الداخلي .

٧ - ويجوز للحاكم ، بالاضافة الى الحق في حجب الموافقة على أى اجراء أصدره المجلس النيابي ، أن يوقّع ، في ظروف معينة ، أية اجراءات أخفق المجلس في اجازتها ، فتصبح بذلك قانونا . وينبغي للحاكم أن يستشير مجلس الوزراء قبل ممارسة أيا من سلطاته ، وعليه أن يتقيد بمشورة المجلس .

باء - الانتخابات العامة

٨ - في ايلول / سبتمبر ١٩٧٧ ، أصدر المجلس النيابي قانون الانتخابات لعام ١٩٧٧ ، الذي روعي فيه ما يتصل بالموضوع من توصيات المؤتمر الدستوري ، المعقود في الفترة من (٢١ نيسان / ابريل الى ١ ايار / مايو ١٩٧٧ . لمناقشة دستور للاستقلال (أنذار الفقرات ٤٦ - ٥٢ أدناه) . وموجب هذا القانون ، ادخلت تعديلات على اجراءات التسجيل ؛ وزيد العدد الكلي للدوائر الانتخابية من ٢٠ الى ٢٣ ، وقسمت جزر لاين الى ثلاث وحدات ، وفصلت بنابا عن بيتيو ؛ وزيد عدد

الاعضاء المنتخبين للمجلس النيابي من (٢١ الى ٣٦) عضوا (بما في ذلك عضو بحكم المنصب) عن طريق انشاء بعض المراكز الانتخابية المتعددة الاعضاء ، ونص على تمثيل بنايا بعضو يمينه مجلس زعماء رابي ، وادخل تشيير على طريقة انتخاب الاعضاء ؛ ونص على اعادة الانتخابات عند الضرورة .

٩ - وفي ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ ، حل الحاكم المجلس النيابي وأعلن أن الانتخابات العامة ستجرى في ١ شباط / فبراير ١٩٧٨ .

١٠ - وفي ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ فتحت سجلات الناخبين الجديدة المنصوص عليها بموجب قانون الانتخاب ، ومنح من يحق لهم الاقتراع (ج) مدة أربعة أسابيع لتسجيل اسمائهم قبل اغلاق السجلات في ١٨ كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ . واستنادا الى التعداد السكاني الذي اجري في عام ١٩٧٣ ، قدّر أنه يوجد في الاقليم ٢٣ ٦٤٦ ناخبا مؤهلا . بيد أن الرقم الفعلي للأشخاص المسجلين بلغ ١٩ ٣٨٦ شخصا ، أي ٨١٫٩ في المائة من الرقم التقديري . ولم يكن من بين مواطني جزر جيلبرت الذين يعملون في الخارج (انظر الفقرة ٢ أعلاه) شخص يحق له التسجيل لأنهم لم يتمكنوا من التوقيع على سجل المقترعين ، وهو شرط مسبق نص عليه في لوائح الانتخابات لعام ١٩٧٧ .

١١ - وكان موعد اغلاق باب الترشيحات هو ١١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ . ولكي يكون الشخص مؤهلا للانتخاب ينبغي أن يرشحه ثلاثة ناخبين مسجلين . ومن بين ١٧٦ مرشحا ، أعلن المسؤولون عن الانتخابات أن ٨ غير مؤهلين للترشيح في حين سحب ٤ ترشيحاتهم .

١٢ - ويحق للناخبين أن يقيّدوا على ورقة الاقتراع أسماء بقدر عدد الشاغر من المقاعد المخصصة لمراكزهم الانتخابية في المجلس . غير انه يشترط في فوز أي مرشح أن يحصل على أكثر من نصف عدد أوراق التصويت الصحيحة .

١٣ - ونتيجة الانتخاب الذي اجري في ١ شباط / فبراير ، لا تزال توجد شواغر يتعين طؤها في ١٥ مركزا ، وذلك لأن العدد الكبير من المرشحين في عدة مراكز حال دون أن ينال العديد منهم النسبة المطلوبة التي تبلغ ٥٠ في المائة أو أكثر من عدد أوراق التصويت الصحيحة .

١٤ - وفي الانتخاب الثاني ، الذي اجري في ٦ شباط / فبراير ، كان الفائزون من بين ٣ مرشحا مؤهلا تنازسا على ٢٢ مقعدا شاغرا ، هم المرشحون الذين نالوا أغلبية الأصوات في مناحهم .

(ج) لكي يكون الناخب المنتظر أهلا للتسجيل ، يلزم أن يكون في سن الثامنة عشرة من عمره على الأقل وأن يكون من مواطني جزر جيلبرت أو " منتميا " اليها (أي ، شخصا من غير مواطني جزر جيلبرت نال مركز المنتمي من محكمة الاحوال الشخصية) .

١ - وبلغت نسبة الناخبين المسجلين الذين أدلوا بأصواتهم في الانتخاب الأول ، الذي أجري في ١ شباط/فبراير ١٩٦٣ في المائة ؛ أما في الانتخاب الثاني ، الذي أجري في ٦ شباط/فبراير ، فقد بلغت تلك النسبة ٧٧٦ في المائة . وبلغ عدد أوراق التصويت غير الصحيحة في الانتخاب الأول ٢٨٩ ، وفي الانتخاب الثاني ٢٤ . وحتى وقت قيام كبير الموفدين المسؤولين عن الانتخابات بتقديم تقريره في ١٦ شباط/فبراير ، لم يكن رئيس قلم المحكمة العليا قد تلقى أي التماسات فيط يتصل بالانتخاب .

١٦ - واجتمع المجلس النيابي الجديد في يومي ٢٠ و ٢١ شباط/فبراير ١٩٧٨ ، فأعاد انتخاب السيد روتا اوناريو رئيسا للمجلس . ووفقا للتوصيات الصادرة عن المؤتمر الدستوري (أنظار الفقرتين ٥٠ و ٥١ أدناه) ، قرر الأعضاء بالاجماع أن ينتخب الوزير الأول في انتخاب عام .

١٧ - ورشح خمسة من أعضاء المجلس ، منهم السيد نابو راتييتا ، الوزير الأول السابق ، أنفسهم لمنصب الوزير الأول . بيد أن الدستور ينص على الأيقل عدد أعضاء المجلس المنتخبين المرشحين لهذا المنصب في انتخاب وطني عن ثلاثة أعضاء والا يزيد على أربعة . ولذلك ، أجرى المجلس نفسه انتخابا في ٢٤ شباط/فبراير ، عن طريق الاقتراع السري ، كان من نتيجته أن خسر الوزير الأول السابق ترشيحه أمام الأربعة الآخرين . وأجرى الانتخاب الوطني في ١٧ آذار/مارس وفاز السيد بريطيا تاباي وهو من نونوتي بمنصب الوزير الأول .

١٨ - وفي ٢٨ آذار/مارس ، أعلن السيد تاباي عدا من التغييرات في الوزارات القائمة كوسيلة لتوجيه مزيد من الاهتمام الى المجالات التي توليها حكومة اهمية كبيرة . وبقيت أربع وزارات دون تغيير (هي وزارة المالية ؛ ووزارة التعليم والتدريب والثقافة ؛ ووزارة الصحة وشؤون المجتمع المحلي ؛ ووزارة الاشغال والمرافق العامة) ، وانشئت أربع وزارات جديدة (هي وزارة العمل والقوى العاملة ؛ ووزارة تنمية الموارد الطبيعية ؛ ووزارة التجارة والاتصالات ؛ ووزارة الحكم المحلي) .

جيم - الجهاز القضائي

١٩ - ينص الدستور على انشاء محكمة عليا بوصفها محكمة تدوينية عليا . ويوجد الآن كبير قضاة مقيم . ويمارس القضاة ، الذين يعينهم الحاكم ، السلطات المنصوص عليها في الدستور أو الممنوحة بموجب القانون . وتتمتع المحكمة العليا باختصاص ابتدائي بالاستطاع الى المسائل المتصلة بتفسير أحكام الدستور والفصل فيها والاستطاع الى الاستئنافات المرفوعة من محاكم أخرى والفصل فيها . ويجوز استئناف أحكام المحكمة العليا أمام محكمة الاستئناف في فيجسي وأحكام هذه الأخيرة أمام اللجنة القضائية للمجلس الخصوصي .

٢٠ - وفي آخر جلسة عقدها المجلس النيابي في عام ١٩٧٧ ، اقترح المدعي العام انشاء جهاز قضائي موحد للمحاكم الدنيا ، تدعم بموجبه المحاكم الجزئية ومحاكم الجزر ومحاكم الأراضي فيجي

في جهاز قضائي موحد ومبسط . ويعني ذلك ، في واقع الأمر ، الأخذ بنظام ثلاث محاكم دنيا والسماح بتأليفت العرف المحلي في تلك المحاكم الى الحد الذي لا يتعارض والعدل والانساف وارضاء الضمير ولا يتعارض وأى أمر .

دال - بنابا ومركز الاقليم مستقبلا

٢١ - في أعقاب انفصال جزر اليس السابقة في نهاية عام ١٩٧٥ ، وجهت حكومة جزر جيلبرت اهتمامها الى التقدم الدستورى المحلى . فأجريت محادثات في لندن في تموز/يوليه ١٩٧٦ بشأن الحكم الذاتى الداخلى ، برئاسة اللورد فورونوى - روبرتس وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة . وقد ترأس الوزير الأول وفد جزر جيلبرت الذى كان يتألف من جانبي الحكومة والمعارضين في المجلس النيابى . وعقب هذا المؤتمر ، نالت جزر جيلبرت الحكم الذاتى الداخلى التام على مرحلتين : ففي ١ تشرين الثانى /نوفمبر ١٩٧٦ تم للمرة الأولى تعيين وزير للمالية ، وفي ١ كانون الثانى /يناير ١٩٧٧ نال الاقليم الحكم الذاتى الداخلى التام .

٢٢ - وفي الاجتماع الذى عقد في تموز/يوليه ١٩٧٦ في لندن ، لم تكن شمة نقاش نزع بيسن حكومتى المملكة المتحدة وجزر جيلبرت ، ولكن كان هناك تسليم مشترك بوجود مشكلة كامنة مع ملاآسي الأراضى في جزيرة أوشن (المعروفه الآن بينابا) المقيمين في جزيرة رابى ، في فيجي .

بنابا

(أ) الدعاوى القانونية المرفوعة بشأن مناجم الفوسفات

٢٣ - تقع بنابا الى جنوب خذل الاستواء مباشرة ، أى حوالي ٢٦٠ كيلومترا الى الشرق من ساورا و ٤٠٠ كيلومترا الى الغرب من جزر جيلبرت . ويبلغ محيطها حوالي ١٠ كيلومترات وأعلى مسدد للارتفاع فيها حوالي ٧٨ مترا . وتتولى المؤسسة البرىانية لفوضى الفوسفات انتاج الفوسفات باسم حكومات استراليا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة .

٢٤ - وقد أقام أهالى بنابا ، اعتقادا منهم بأنه كان يتعين أن يهتموا على مستوى أعلى من الأيراد من عائدات الفوسفات في الفترة الممتدة حتى عام ١٩٦٦ ، دعويين رئيسيتين في المحكمة الحلىا في لندن في عام ١٩٧٥ . وقد قاخسى أهالى بنابا في الدعوى الأولى المؤسسة البرىانية لفوضى الفوسفات ، وذلك ، في جملة أمور ، لعدم قيامها باعادة زراعة حوالي ١٠٠ هكتار من الأراضى المستثمرة في جزيرة أوشن ، وادعوا أن جميع الأموال المتأتية من غرائب الفوسفات التى تفرضها الحكومة الاقليمية على عمليات المؤسسة البرىانية لفوضى الفوسفات يمتثل بها التاج كأمانة لأهالى بنابا وأن التاج قد أدخل بالأمانة لعدم دفعه الأموال الى أهالى بنابا ، ولعدم مشاركة ، قبل عام ١٩٦٦ ، على أفضل سعر للفوسفات .

٢٥ - وقد اختتمت جلسات الاستماع الى الدعويين في آب/اغسطس ١٩٧٦ . ووجد القاضي ، السير رجينالد ميخاري ، الذي استمع الى الدعاوى في المحكمة العليا ، ان المسؤولية تقع على عاتق المؤسسة البريطانية لفوضي الفوسفات لاعادة زراعة بعض ، وليس جميع ، الأراضي التي كانت موضع الادعاءات . ولم يبت في ذلك الحين بشأن مبلغ الاضرار الحاصلة . ورفض جميع الادعاءات الموجهة ضد التاج في الدعوى الثانية مقررًا أن التزامات التاج هي التزامات حكومية في طبيعتها (وأعرب عن الرأي بأنه قد حصلت بعض الانتهاكات لهذه الالتزامات) وانها ليست التزامات ائتمانية تشتملها اختصاصات المحاكم . لذلك ، أوفدت حكومة المملكة المتحدة مبعوثًا خاصًا الى الاقليم في شباط/فبراير واذار/مارس ١٩٧٧ للعمل على ايجاد تسوية تراعى فيها المصالح المشروعة لجميع الأطراف المعنية في المنطقة ، بما في ذلك البنابيون .

٢٦ - وفي آيار/مايو ١٩٧٧ ، أعلن الدكتور دافيد أونز ، وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة ، في بيان أدلى به أمام مجلس العموم ، ان الحكومات الشريكة الثلاث في المؤسسة البريطانية لفوضي الفوسفات ستقوم بدفع مبلغ على ، سبيل الهبة ، الى البنابيين دون الاقرار باية مسؤولية . وذكر أن هذا المبلغ سيأتي من الأموال التي كانت تحتفظ بها المؤسسة البريطانية لفوضي الفوسفات في ذلك الحين وكشف النقاب عن أن تلك الأموال وصلت في ذلك الحين الى حوالي ٢٣ مليون دولار استرالي (د) . وقال الدكتور أونز أن حكومته قد أجرت مشاورات مع حكومتي استراليا ونيوزيلندا بشأن أفضل طريقة لمساعدة أهل بنابا على تأمين مستقبلهم الاقتصادي في رأي عند ما تتوقف إيرادات الفوسفات . وأضاف أن الحكومات الشريكة خلصت الى نتيجة هي أن تتيح للبنابانيين مبلغ ١٠ ملايين دولار استرالي ، على سبيل الهبة ، وسيستخدم هذا المبلغ فسي انشاء صندوق يستغل لفائدة المجتمع المحلي البنابي ككل ، وان الإيرادات السنوية للصندوق ستدفع الى مجلس زعماء رابي لأغراض التنمية وشؤون المجتمع المحلي .

٢٧ - وأعلن أن هذا المبلغ سيكون نهائيًا ، وأنه يشترط في دفعه عدم استئناف القضية المرفوعة على التاج فسي الدعاوى القانونية التي لم يبت فيها ، وايجاد تسوية مبكرة للقضايا المرفوعة على المؤسسة البريطانية لفوضي الفوسفات ، وعدم رفع قضايا أخرى ناشئة عن أحداث الماضي . وأضاف أن تعويضات الأضرار التي ستدفعها المؤسسة البريطانية لفوضي الفوسفات لا صلة لها بالمبلغ المدفوع على سبيل الهبة ، وتعتبر بالتالي اضافة الى ذلك المبلغ .

٢٨ - وفي حزيران/يونيه ، أبلغ وزير الخدمات الادارية الاسترالي السيد رجينالد ويدرز مجلس الشيوخ الاسترالي أن مجموع التكاليف القضائية التي تحمطها المؤسسة في القضايا المقامة ضد هـا بلغ ١١ مليون دولار استرالي حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٦ ، وأنه اضيفت اليها فيما بعد تكاليف اخرى بلغت ٥٠٠٠٠ دولار استرالي .

(د) ان العملة المحلية هي الدولار الاسترالي . وفي ١٦ آيار/مايو ١٩٧٨ كان الدولار الاسترالي الواحد يعادل ٢ (١) دولارًا من دولارات الولايات المتحدة تقريبًا .

٢٩ - وفي نهاية تموز/يوليه ١٩٧٧ ، أصدرت المحكمة العليا قرارا ضد المؤسسة البريطانية لغرضي الفوسفات يلزمها بدفع مبلغ ١٣٩٥٠ دولارا استراليا الى أهل بنابا في الدعوى المتعلقة باعادة زرع الأشجار . وكان هذا القرار يستند الى معدل تعويض نسبه ٧٥ في المائة للمهكتار الواحد من أصل ١٨٦ هكتارا من الأراضي موضوع الدعوى . ومع ذلك ، قامت المؤسسة البريطانية لغرضي الفوسفات بتجديد عرضها السابق البالغ مقداره ١٢٥ مليون دولار استرالي كتسوية كاملة ونهائية . وحكم السير جينالد ، وهو القاضي الذي أصدر الحكم ، بأنه يتعين على البنابيين كذلك أن يسددوا الرسوم القانونية للدعويين اللتين رفعوهما بالرغم من أنهم كسبوا أحدهما ؛ وذلك استنادا الى أن التاج والمؤسسة البريطانية لغرضي الفوسفات قاما كلاهما بتسديد مبالغ كبيرة كرسوم للدعويين المرفوعتين عليهما .

(ب) القرارات التي اتخذتها حكومة جزر جيلبرت ومجلس زعماء رابي

٣٠ - اتخذ ممثلو حكومة جزر جيلبرت ومجلس زعماء رابي ، في اجتماع عقد في بايريكي بتاراوا ، في ١٤ تشرين الثاني /نوفمبر ، ١١ قرارا لفتا اليها فيما بعد أنظار حكومة المملكة المتحدة ، كما لفتا انتباه حكومتي استراليا ونيوزيلندا الى الأجزاء التي تخص المؤسسة البريطانية لغرضي الفوسفات . وأعلنت حكومة المملكة المتحدة أنها ترحب بروح السعي المشترك التي تحلى بها الطرفان في بايريكي .

٣١ - واقترح القرار رقم ١ ضرورة تحديد المستقبل الدستوري لبنابا عن طريق استفتاء . وقبلت حكومة المملكة المتحدة هذا الاقتراح ، ووافقت على : (أ) أن تنفذ نتيجة الاستفتاء في الترتيبات الدستورية المقبلة للاقليم ؛ (ب) وأن تطلب المساعدة من الأمم المتحدة فيما يتعلق بترتيبات الاستفتاء ؛ (ج) وأن تسدد تكاليف معينة فيما يتصل بالاستفتاء .

٣٢ - وسعى القرار رقم ٢ الى الحصول من حكومة المملكة المتحدة على مبلغ ٩ ملايين دولار من عائدات الفوسفات يدفع الى مجلس زعماء رابي ، بالإضافة الى المبالغ التي يقبضها عادة مجلس رابي وحكومة جزر جيلبرت من المؤسسة البريطانية لغرضي الفوسفات . وكما ذكر في الفقرة ٢٦ أعلاه ، فقد سبق للحكومات الشريكة أن عرضت اتاحة مبلغ ١٠ ملايين دولار استرالي للبنابيين .

٣٣ - وطلب القرار رقم ٣ من الحكومات الشريكة دفع " أموال لانعاش بنابا " ولاحظت حكومة المملكة المتحدة أن الدعوى القانونية المتعلقة باعادة زرع الأشجار تتصل اتصالا مباشرا بهذه المسألة ، وأشارت الى أنه بالرغم من القرار الصادر عن المحكمة العليا بدفع مبلغ ١٣٩٥٠ دولارا استراليا تعويضا عن الأضرار ، فإن المؤسسة البريطانية لغرضي الفوسفات جددت عرضها السابق بدفع مبلغ ١٢٥ مليون دولار استرالي كتسوية كاملة ونهائية للدعوى المتعلقة بزرع الأشجار ، وأن مجلس رابي لم يقبل بعد ذلك العرض .

- ٣٤ - والى القرار رقم ٤ من الحكومات الشريكة أن تقوم بإنشاء صندوق احتياطي للمؤسسة البريغانية لمنوبي الفوسفات بوسطه صندوقا مستقلا لتوزيع الأموال على حكومة جزر جيلبرت ومجلس زعماء رابي .
- ٣٥ - ودعا القرار رقم ٥ الى انشاء مجلس ادارة لمناعة الفوسفات في بنابا .
- ٣٦ - وبموجب القرار رقم ٦ ، قررت حكومة جزر جيلبرت ومجلس زعماء رابي معا أن يشرع الأخير، في حملة أشياء أخرى ، في إعادة زراعة الأشجار في بنابا . حيث أمكن ذلك . وأحالات المملكة المتحدة علما بذلك القرار .
- ٣٧ - وعزم القرار رقم ٧ على توسيع نطاق تعريف كلمة " أهلي " الواردة في قانون المنازلات المطبولة لجزر جيلبرت بحيث يشمل الأشخاص الذين يشهد مجلس زعماء رابي و/أو ممثله في بنابا بكونهم من أصل بنابا . وأحالات حكومة المملكة المتحدة علما بذلك القرار .
- ٣٨ - والى القرار رقم ٨ بأن يطلق على جزيرة أو شن اسم " بنابا " . وقبلت حكومة المملكة المتحدة ذلك الطلب .
- ٣٩ - وبموجب القرار رقم ٩ ، عقدت حكومة جزر جيلبرت ومجلس زعماء رابي العزم على مواصلة السور بشأن المسائل التي تهم الطرفين وعلى اتحاد الكلمة في المذكرات التي يرفعها الي حكومة المملكة المتحدة أو أية حكومة أو منظمة أخرى فيما يتعلق بتحسين أحوال شعبيهما . وأعلنت المملكة المتحدة أنه يسعد بها أن تعترف بهذا القرار .
- ٤٠ - وفي القرار رقم ١٠ اعلنت حكومة جزر جيلبرت عن امتنانها للعرض المقدم من مجلس زعماء رابي بأنه في حالة ما اذا جاءت نتيجة الاستفتاء (انظر الفقرة (٣ أعلاه) في صالح انفصال بنابا :
- (أ) سيستمر دفع خمسة وعشرين في المائة من الفائدة المستحقة على عائدات الفوسفات الى حكومة جزر جيلبرت الى أن يتوقف التعدين في بنابا ؛
- (ب) سيستمر استخدام العمل من جزر جيلبرت في بنابا ؛
- (ج) سيسمح لحكومة جزر جيلبرت باصطياد السمك داخل المضائق الاقتصادية التي يبلغ عرضها ٢٠ ميلا بحريا من مياه بنابا ؛
- (د) ستال حكومة جزر جيلبرت تتنفع بالخدمات والمرافق التي تقدمها شركة حيازات رابي المحدودة .
- ٤١ - وأخيرا ، أعرب مجلس زعماء رابي ، بموجب القرار رقم ١١ ، عن امتنانه للعرض المقدم من حكومة جزر جيلبرت بطبيلي ، في حالة ما اذا لم تأت نتيجة الاستفتاء في صالح انفصال بنابا :
- (أ) أن تستمر القاعدة الحالية لاقتسام العائد بين مجلس رابي وحكومة جزر جيلبرت دون تغيير الى أن يتوقف التعدين ؛

- (ب) أن تستمر ترتيبات العمالة القائمة ما لم تخييرها حكومة جزر جيلبرت ؛
- (ج) أن يسمح للبنابيين ، مع مراعاة أحكام قانون المنازل المقفولة ، بالتنقل بحرية بين رابي وبنابا وأية جزر أخرى من جزر جيلبرت ؛
- (د) أن يحتفل البنابيون بحقوقهم في امتلاك الأراضي في جزر جيلبرت ؛
- (هـ) أن توفر حكومة جزر جيلبرت الخدمات الأساسية للبنابيين الذين يتارون العودة إلى بنابا والاستيطان فيها ؛
- (و) أن تمنح حكومة جزر جيلبرت ، شريطة موافقة حكومة فيجي ، وبنابا على الطلب ، حق المواطنة المزدوجة للبنابيين .
- (ز) أن ينتخب البنابيون عضوا من بينهم لتمثيلهم في المجلس النيابي لجزر جيلبرت .
- ٤٢ - وبالرغم من أن القرارين رقم ١٠ و ١١ ترتبا على القرار الأول ، ولا يعنيان حكومة المملكة المتحدة بصورة مباشرة ، إلا أن الأخيرة أعلنت عزمها مع التقدير بالابع السخي والتعاوني للتعهدات التي عرضها الطرفان . وقامت حكومة المملكة المتحدة كذلك بسن أمر من المجلس يمكن مجلس رابسي من ترشيح عضوللمجلس النيابي .
- ٤٣ - وفيما بعد اختلفت حكومة جيلبرت والبنابيون حول تفسيراتفاقات بايريكسي . وشمة احتمال في أن تعقد حكومة جزر جيلبرت التي انتخبت منذ عهد قريب ومجلس زعما رابي الجديد المزمع انتخابه في ايار/مايو اجتمعا ، قريبا ، لبحث المسائل التي تهم الطرفين ، بط في ذلك المستقبل الدستورى لبنابا .
- ٤٤ - وفي حزيران/يونيه ١٩٧٧ ، ذكر في مجلس العموم في المملكة المتحدة أن مدفوعات الفوسفات التي سددتها مجلس المؤسسة البريالمانية لفوضي الفوسفات إلى حكومة الاقليم وإلى أهل بنابا عن الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٦٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٦ ، بلغت ٦١ مليون دولار استرالي ، و ١١٨٤ مليون دولار استرالي ، على التوالي . وقد رأت المدفوعات عن الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٧٦ وحتى وقف التصدين ستبلغ ٢٦٦ مليون دولار استرالي إلى حكومة جزر جيلبرت ، و ٦٦ ملايين دولار استرالي إلى البنابيين . وبالاضافة إلى ذلك ، يتلقى البنابيون حاليا من حكومة جزيرة جيلبرت بعض المدفوعات المعدلة بموجب ترتيبات تم الاتفاقات عليها في عام ١٩٧٦ ، وذلك نتيجة للزيادة التي كرات على أسعار الفوسفات .
- ٤٥ - وفي عام ١٩٧٧ وبالرغم من قرار المحكمة الذي يقضي بدفع مبلغ ١٣٦٥ مليون دولار استراليا ، جددت المؤسسة البريالمانية لفوضي الفوسفات العرض السابق الذي قدمته خارج المحكمة للبنابيين والبالغ مقداره ١٢٥ مليون دولار استرالي . وقد سبقت القول بأن هذا المبلغ سيكون عبارة عن اضافة لمبلغ ١٠ ملايين دولار استرالي عرض على سبيل الهبة في ايار/مايو ١٩٧٧ من جانب الحكومات

الشريكة في المؤسسة البريتمانية لمفوضي الفوسفات (انظر الفقرتين ٢٦ - ٢٧ أعلاه) . هذا ، وقد قرر البنابانيون منذ عهد قريب قبول المبلغين كليهما ، وذلك بشروط معينة .

المركز المقبل

٤٦ - يتوقع ، عند ما ينال اقليم جزر جيلبرت استقلاله ، أن يكون لمواطني جزر جيلبرت دستور " وضع محليا " بصورة تامة يلائم تقاليدهم ووضعهم الجغرافي الفريد على جزر صغيرة تنتشر على رقعة تبلغ مساحتها بالتقريب ٥ ملايين كيلو متر مربع من المحيط . وقد شرع مواطنو جزر جيلبرت في صياغة دستورهم في اذار/مارس ١٩٧٦ ، وعقدوا مؤتمرا دستوريا بتاراوا في نيسان/ابريل ١٩٧٧ .

٤٧ - وكان قد تم في اذار/مارس ١٩٧٦ ، تشكيل أفرقة مستقلة للمناقشة ، بناء على دعوة الحاكم في البداية ، وعقدت هذه الأفرقة في الاشهر التالية اجتماعات وزادت عدد أعضائها . وفي آب/اغسطس ، قدم الحاكم قائمة تضم ٢٥ سؤالاً الى المجلس النيابي من أجل حفز المزيد من المناقشة . وهذه الأسئلة ، التي تعكس في جزء منها المناقشات التي جرت في مختلف الأفرقة والأفكار التي قدمتها ، تشمل القضايا الأساسية المتعلقة بشكل المؤسسات وتوزيع السلطة .

٤٨ - وفي أعقاب الجلسة التي عقدها المجلس النيابي ، وافق مجلس الوزراء على اقتراح بضرورة الدعوة الى عقد مؤتمر استشاري دستوري ، وبأن يدعو الحاكم عددا من الاتحادات والهيئات الولائية في كل جزيرة الى أن توفد ممثلين عنها الى ذلك المؤتمر .

٤٩ - وافتتح المؤتمر الدستوري في ٢١ نيسان/ابريل ١٩٧٧ ، وحضره ١٦٥ من مثلي النقابات، والتعاونيات ، والخدمة المدنية ، والمؤسسات الدينية ، ونوادي النساء والرجال ، والجمعيات في الجزر ، كما حضره رئيس مجلس كل جزيرة . وبالرغم من أن أهالي جزر جيلبرت الموجودين في جزيرة ناورو أوفدوا ممثلاً عنهم ؛ إلا أن البنابانيين في جزيرة رابي وبنابا رفضوا الدعوة لارسال ممثل لهم .

٥٠ - وعقد المؤتمر في دار الاجتماعات التقليدية (مانيبا) وترأس جلساته رئيس المجلس النيابي وتركز النقاش حول الاسئلة ال ٢٥ التي طرحها الحاكم . والى جانب بعض الشدوك التي جرى الاعراب عنها ازاء قرار المؤتمر الذي يؤيد الجمع بين منصب رئيس الدولة ورئيس الحكومة ، ايد المؤتمر توصياته بالاجماع . فقد أيد المؤتمر شكل الحكم الوجودي ، بالاضافة الى جهاز تشريعي موسع ، وجهاز تنفيذي ، وجهاز خدمة عامة محايد ، مع وحدة مراجعة حسابات مستقلة وجهاز قضائي مستقل . وأوصى بأن يقوم أعضاء المجلس النيابي بتسمية المرشحين لمنصب الوزير الأول من بينهم ، على أن يقوم الناخبون جميعا بانتخاب الوزير الأول بعد ذلك .

٥١ - وأوصى المؤتمر أيضا بأن يكون أعضاء المجلس النيابي خاضعين للانتخبة عن مناصبهم وذلك حتى يالوا مستجيبين لاحتياجات الجزر على الدوام . وأوصى أعضاء المؤتمر على ضرورة ترتيب اعمال

المجلس بطريقة تكفل المناقشة التامة لمشاريع القوانين والاقترحات المتعلقة بالسياسة العامة في جميع الجزر بل اتخاذ قرار بشأنها . وينبغي عادة أن ينظر أولاً في التشريعات المتعلقة بتلك الأمور في إحدى دورات المجلس ، وبعد ذلك تحال الى كل جزيرة من الجزر لاجراء مناقشة عامة حولها قبل تناولها مرة اخرى في الدورة التالية للمجلس . ويقوم هذا دليلاً على اهتمام المؤتمر بضرورة أن يعكس الدستور الظروف الجغرافية الفريدة للبلد وتقاليد الشعب .

٥٢ - وقد قدم المؤتمر الدستورى تقريره الى المجلس النيابي على أساس أن يكون مفهوماً أنه لن يتخذ أى قرار نهائي بشأن دستور الاستقلال الى ما بعد اجراء الانتخابات العامة (انظر الفقرات ٨ - ١٨ أعلاه) .

ها - الخدمة العامة

٥٣ - في نهاية عام ١٩٧٦ كانت الحكومة تستخدم ٢٧٠ ١ من موظفي الخدمة المدنية الدائمين المتفرغين (بما فيهم ٥٦ من أهالي جزيرة توفالو و ١٠١ من المفترين) ، ويصملاً معاً منهم بموجب عقود . وقد استخدمت الحكومة المركزية أيضاً ١٧٠ شخصاً في الوظائف غير ثابتة .

٥٤ - وفي السنة ذاتها كانت سلالة تنمية جزر جيلبرت (انظر أدناه) تستخدم ١٧٣ ١ شخصاً من أهالي جزيرة جيلبرت ، و ٤٦ شخصاً من أهالي جزيرة توفالو و ٢٦ من المفترين .

٥٥ - وفي ايار/مايو ١٩٧٧ ، قدمت اللجنة المختارة المعنية باضفاء النابع المحلي على الوظائف تقريرها الى المجلس النيابي . وأوصت ، في جطة أمور ، بضرورة اعتبار بعض الوظائف التي يشغلها مفترين في الوقت الحاضر ووظائف محلية بمجرد ان يكون المفترين الذين يشغلون تلك الوظائف قد منحوا " مركز المنتهي " (انظر الحاشية ج) . وعند قبول التقرير من جانب المجلس ، كلفت لجنة الخدمة العامة بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير .

٣ - الأوضاع الاقتصادية

الف - لحة عامة

٥٦ - ان المحصول الاقتصادي الوحيد في الاقليم هو جوز الهند ، الذي يستخرج منه لب جوز الهند المجفف . ويمتلك سكان الجزيرة كل الأراضي تقريباً وذلك في شكل ملكيات فلاحية صغيرة . وتقوم مزرعة جزيرة فانغ الزراعية ، المحدودة ، بتشغيل جزيرتي فانغ ووشندان (جزر لاين) كمزارع تجارية لللب جوز الهند المجفف ، وهاتان الجزيرتان هما الوحيدتان اللتان تعتبران من الممتلكات غير الحكومية من أى حجم التي لا يملكها السكان المحليون . أما جزيرة كريستس ، وهي أيضاً من مجموعة جزر لاين ، فلا يوجد فيها سكان محليون ، وهي ، بالتالي ، ملك للتان .

- ٥٧ - ولا يسمح الذمام العقارى في القانون العرفي الذى تم تدوينه ، بحق التصرف غير المقيّد .
اذ أن حيازة العقار هي حيازة لمدى الحياة ، والمالك المسجل هو في مقام الوصي على أسرته .
- ٥٨ - أما المادة الأخرى الوحيدة السالحة للتصدير التجارى فهي الفوسفات الصخرى المستخرج من مناجم مكشوفة في جزيرة بنابا (انظر الفقرات ٦٩ - ٧١ أدناه) .

باء - المالية العامة

- ٥٩ - ان السنة المالية موازية للسنة التقويمية . وفي عام ١٩٧٦ ، وهي أول سنة مالية تامة منذ انفعال توفالو عن الاقليم السابق لجزر جيلبرت واليس ، بلغ الايراد العادى ١٤٧ مليون دولار استرالى (بط في ذلك ٩٦ ملايين من الدولارات الاسترالية آتية من الضرائب المفروضة على الفوسفات) وبلغ الايراد الانتاجى ٢٣ مليون دولار استرالى ، أى ما مجموعه ١٧٠ مليون دولار استرالى .
- ٦٠ - وقد بلغت النفقات المتكررة في السنة ذاتها ١٢٣ مليون دولار استرالى ، وبلغت النفقات الانتاجية ٢٨ مليون دولار استرالى ، أى ما مجموعه ١٥١ مليون دولار استرالى .
- ٦١ - وفي ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ ، كانت القيمة السوفية لصندوق احتيابي معادلة الايرادات ، الذى انشئ في عام ١٩٥٦ لتوفير رأس المال اللازم بفائدة متراكمة لمواجهة نفاد رواسب الفوسفات ، ٤٠٦ مليون دولار استرالى . وفي عام ١٩٧٦ ، بلغت القيمة الاجمالية للواردات ١٠٠ ملايين دولار استرالى وبلغت القيمة الاجمالية للصادرات ١٨١ مليون دولار استرالى ، مما ادى الى رجحان في الميزان التجارى لصالح الجزر قدره نحو ٨٠ ملايين دولار استرالى .
- ٦٢ - وفي ٤ اذار / مارس ١٩٧٧ ، وقع السيد تونيتي تيواهي وزير المالية آنذاك ، مع مصرف التنمية الآسيوى في مانىلا ، اتفاق قررض معبر بيتيو/ بايريكى وبذلك حصل الاقليم على قررض مقداره ١٦٦ مليون دولار استرالى لتغطية تكلفة تعبيد معبر في جزيرة تاراوا يمتد بين بايريكى الى ميناء بيتيو .
والتكلفة التقديرية الاجمالية لهذا المعبر هي ٢٤ مليون دولار استرالى تأمل حكومة جزر جيلبرت في أن تعمل على الجزء الأكبر منه من مصادر المصونة الخارجية . وتنص شروط القررض على تسديده لمصرف التنمية الآسيوية خلال فترة ٤٠ عاما بفائدة تبلغ نسبتها ١ في المائة على الايسر أى قسط من القررض خلال فترة السنوات العشر الأولى (انظر أيضا الفقرة ٨٧ أدناه)
- ٦٣ - وقد تلقى الاقليم خلال عام ١٩٧٧ ما مجموعه ٦ ملايين دولار استرالى كمساعدة من عدة مصادر مصونة خارجية . وكانت مصونة المملكة المتحدة المقدمة في عام ١٩٧٧ قد بلغت ٢١٦ مليون دولار استرالى ونصت على شراء ركببات انزال برىائية ، وتصبيد طرق وتصبيد بانني حكومية في المطار وانشاء سد ، وكذلك لمشاريع زراعية ومشاريع سياكل أساسية . وخلال الفترة ذاتها بلغت المصونة المقدمة من استراليا ١٣٣ مليون دولار استرالى والمصونة المقدمة من نيوزيلندا ٢١٧ مليون دولار استرالى .

٦٤ - وفي أواخر عام ١٩٧٧ ، قامت الانسة ماريس كينغ ، المفوض السامي الاسترالي لشؤون جزر جيلبرت ، والتي يوجد مكتبها في ناورو ، بعدة زيارات الى تاراوا . وتقوم استراليا بالمساعدة فسي تمويل عدة مشاريع تتصل بالتنمية الريفية ، ومساعد الأسماك ، ومعالجة الطائرات ، وشبكة تصريف الفضلات في تاراوا الجنوبية والمدارس الثانوية المحلية . وبالإضافة الى مبلغ ٣٠٠٠٠٠٠ دولار استرالي قدمتها حكومة استراليا كمنحة لتشييد مدارس في نيكونا واونوتا ، وافقت الحكومة الاسترالية أيضا على تقديم مبلغ يزيد على ٣٠٠٠٠٠٠ دولار استرالي وذلك ، في جطة أمور ، لتشييد حافلة للاثارات في مطار بونريكي . وهي تساعد أيضا في توفير شبكات أنابيب تصريف الفضلات في بيتيو ، ويايريكي وبيكينيو ، وجميعها في تاراوا الجنوبية ، وقد اكتسبت هذه الشبكات أطولوية عاجلة منذ انتشار وباء الكوليرا (انظر الفقرة ١٠٣ أدناه) . وخلال الشهر الأخير تم تسليم ٢٥ جرارا بالانفاة الى حملة منخفضة لتطهير عمل الرافعات والجرافات .

٦٥ - وخلال فترة السنوات الثلاث الحالية التي تنتهي في حزيران /يونيه ١٩٧٩ تقرر أن تصل المساعدة الانمائية الاقتصادية المقدمة من استراليا الى جزر جيلبرت الى مبلغ ٤٢ مليون دولار استرالي ، أي حوالي ٧ في المائة من مجموع المساعدة المخصصة لبلدان جنوب المحيط الهادي خلال هذه الفترة . وتشمل البنود الرئيسية للبرنامج ما يلي : شبكة تصريف الفضلات في تاراوا (٣٣٣ مليون دولار استرالي) ؛ وجرارات ومقطورات لتنمية الجزر البعيدة (٤٣٠٠٠٠٠ دولار استرالي) ؛ وتشبيد مطارات في الجزر البعيدة (٢٠٠٠٠٠٠ دولار استرالي) ؛ وادوات زراعية (٦٠٠٠٠٠٠ دولار استرالي) ؛ ومعدات للمعالجة بالكور والرصد خاصة بشبكة المياه في تاراوا (١٨٠٠٠٠٠ دولار استرالي) . وقدمت معونة غذائية مقدارها ٧٧٥ متر طني من الدقيق وقيمتها ١٢٥٠٠٠٠ دولار استرالي في عام ١٩٧٨ . وفي مجال التعليم ، يجري تقديم المساعدة الى برنامج المدارس الثانوية المحلية في جزر جيلبرت (منحة مقدارها ١٨٠٠٠٠٠ دولار استرالي) ، والى دار المعلمين في تاراوا (حلقات تدريب أثناء الخدمة لمعلمي المدارس الابتدائية تقدمها مؤسسة تعليمية استرالية) .

٦٦ - وفي عام ١٩٧٧ ، قام السيد ويليام ماك كيب ، المفوض التجاري الاسترالي لجزر المحيط الهادي ، الذي يوجد مكتبه في فيجي ، بزيارة تاراوا بقصد عقد اجتماعات مع رجال الاعمال والمواطنين الكوميين بشأن مسائل متصلة بالتجارة ، ذلك أن الاقليم لم يستاح في عام ١٩٧٦ أن يبيع من المصنوعات اليدوية الا ما قيمته بضعة آلاف من الدولارات من سون يبلغ مجموع مبيعاتها حوالي ٢٠ مليون دولار استرالي . ويبدى السيد ماك كيب اهتماما بايجاد طرق لزيادة المبيعات الخارجية ليس الى استراليا فحسب وانما أيضا الى بلدان أخرى . وفي الماضي ، كانت توجد مشاكل كبيرة في مجال النقل ، بيد أنه ذكر أن تحسينا ما قد الرأ على هذا الميدان مؤخرا .

٦٧ - ومن المشاريع الكبيرة التي تمولها حكومة نيوزيلندا مشروع تشبيد مرمرات عبر الشعاب (الصخور) المحلية بالجزر الخارجية لتمكين القوارب من الوصول الى الجزر او مبارحتها في جميع مراحل المد والجزر . كما يجري تقديم مساعدة في مجال الاتصالات ، ومصيد الأسماك ، ومكافحة القوارن ، ولحمن جزر الهند . وخلال فترة انتشار وباء الكوليرا في عام ١٩٧٧ ، أوفد الى جزر جيلبرت فريق مسن الاغصاء من النيوزيلنديين المزودين بالمعدات الطبية لمساعدة الحكومة في جهودها الرامية الى منع

٦٨ - وفي حزيران/يونيه ١٩٧٧ ، حضر السيد اوتيفي تانينتوا ، وزير التجارة والصناعة آنذاك محادثات أجريت في لندن بشأن مسائل تتعلق بالمعونة المالية المقدمة من المملكة المتحدة للس جزر جيلبرت . ووافقت المملكة المتحدة على تقديم الدعم الى مشروع اعادة زراعة جوز الهند وكذلك الى مشاريع الجنمبرى المملوح ، كما وافقت على تقديم مزيد من المساعدة عقب نيل الاستقلال .

جيم - التمدين

٦٩ - ظل فوسفات الكلس يستخرج من بنابا طوال الـ ٧٥ عاما الماضية . وكانت حكومات المملكة المتحدة و استراليا ونيوزيلندا قد قامت معا ، في عام ١٩٢٠ بإنشاء المؤسسة البريطانية لفوضي الفوسفات لتمدين وتسويق الفوسفات المستخرج من بنابا وناورو .

٧٠ - وقبل عام ١٩٧٣ ، كان ربيع مبيعات الفوسفات يقسم ، بعد خصم تكاليف الانتاج ، وفقا لصيغة يمنح البنابيون بموجبها ١٢ (١٥ في المائة من الفائض وحكومة جيلبرت ٨٤٨٨ في المائة منه . وكان نصيب البنابيين يشمل اتاوة مقدارها ٢٠. من الدولار الاسترالي للطن الواحد (حوالي ١٢٠.٠٠٠ دولار استرالي في السنة) واعتبرت تلك الحصة أول تحميل على المائدات . ولكن منذ عام ١٩٧٣ ، أصبحت المائدات تقسم بالتساوي بين حكومة جزر جيلبرت والبنابيين .

٧١ - ولقد بلغ نصيب صناعة الفوسفات ٩٤٥ في المائة من مجموع قيمة الصادرات في عام ١٩٧٦ . لذلك ، تعتبر إيرادات الفوسفات ذات قيمة قصوى بالنسبة لجزر جيلبرت . ولكن من المقدر ، بمعدل الاستخراج لعام ١٩٧٤ ، ان تستنفد رواسب الفوسفات بحلول عام ١٩٧٨ . بيد انه تقرر ، في عام ١٩٧٥ ، تخفيض معدل الاستخراج بحوالي ١٥٠.٠٠٠ طن متري في السنة . ونتيجة لهذا التخفيض ، بلغ الانتاج في عام ١٩٧٦ الى ٤٢٠.٠٨٠ طنا متريا بالمقارنة مع ٥٢٠.٣١٠ طنا متريا في عام ١٩٧٥ (انظر أيضا الفقرات ٢٣ - ٢٩ أعلاه) .

دال - الزراعة

٧٢ - فيما يلي احصائيات انتاج وصادرات لب جوز الهند المجفف لجزر جيلبرت :

(بالأطنان المترية)			
مجموع الصادرات	مجموع الانتاج	المزارع	الملاكون من الأهالي
٥ ٥٨١	٤ ٢٧٦	١ ٨٤٨	٢ ٤٢٨
٥ ٥٢٦	٧ ٧٠٨	١ ٥٠٣	٦ ٢٠٥

٢٢ - وفي عام ١٩٧٦ ، أعيدت زراعة ما يقرب من ١٥٥ هكتارا بأشجار جوز الهند ، وتم تنظيف ٤٠٠ هكتار من الأراضي واعدادها لزراعة الشجيرات الصغيرة . وفيما يلي بيان مدى التقدم المحرز في مشاريع اعانة زراعة جوز الهند :

مشاريع الزراعة الجديدة		مشاريع التحسين		بالمهكتارات
١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٥	
١٥٠٣	١٤٩٥	١٤٠٣	١٤٣٣	الأراضي المسجلة
٧٤٣	٦٠٧	١٣٧٦	١٣٨١	الأراضي التي انجزت بها البرامج المقررة

٧٤ - وبعد ان حققت أسعار لب جوز الهند المجفف في نيسان /ابريل ١٩٧٧ ارقاما شبه قياسية حيث بلغ سعر الطن المترى ٥٠٩ دولارا استراليا ، عاد السعر فانخفض في المملكة المتحدة بحلول منتصف ايار/مايو الى ٤٧٣ دولارا استراليا . هذا بالمقارنة بأسعار بلغت حوالي ١٨٥ دولارا استراليا للطن الواحد في عام ١٩٧٦ . وقد نجم هذا الارتفاع في الأسعار عن تقلص الانتاج المالي لزيت جوز الهند الذي كان من المتوقع أن يقل عن الاستهلاك ، مما أدى الى تخفيض المخزون .

٧٥ - وفي عام ١٩٧٧ ، هاجمت خنفساء الجذور ، وهي أسوأ أنواع الافات في تاراوا ، المزارع الموجودة في بيكينيو وتورييركي ، وقد سارعت شعبية الزراعة المحلية الى حظر نقل المواد الزراعية واليرقات والتربة من المنطقة المنكوبة الى الجزر الأخرى . ودعت حكومة جزر جيلبرت اثنين من الاخصائيين في مكافحة الافات الجذور من المملكة المتحدة لدراسة الحالة .

٥١ - سلطة تنمية جزر جيلبرت

٧٦ - في اواخر عام ١٩٧٧ ، أجاز المجلس النيابي قانون تصفية موجودات سلطة تنمية جزر جيلبرت وحلها .

٧٧ - وفي عام ١٩٧٥ ، تم تعيين لجنة تحقيق مستقلة لدراسة أهداف سلطة تنمية جزر جيلبرت ، وطرق تمويلها ، والرقابة على اموالها ، وتزويدها بالموظفين ورفع توصيات بشأن تلك الدراسة . وقد بدأت اللجنة عملها في كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ ، وقدمت تقريرها في اجتماع المجلس النيابي في شهر آب/اغسطس . وأيد المجلس النتائج التي خلصت اليها اللجنة وأصدر توجيهها الى سلطة تنمية جزر جيلبرت بأن تعيد تنظيم نفسها بحيث يصبح في الامكان القيام بما يلي :

(أ) الاضطلاع بمشاريع البحث والتنمية من ميزانية محددة يجرى تمويلها بمنحة حكومية ، وحيثما أمكن ذلك ، بمعونة خارجية ؛

(ب) تمويل الاستثمار في الفروع من الصندوق استثمار تقوم بانشائه الحكومة بمنحة حكومية ، وعن طريق المعونة الخارجية ، وقروض ميسرة ، على ان تخصص ارباحه لاعادة الاستثمار ؛

(ج) تمويل الخدمات العامة من إيراداتها الخاصة ، ومن الاعانات الحكومية المحددة لهذا الغرض ، كلما اتفق على ان ذلك لازم .

وقد تقرر تقليص مهام وهيكل مؤسسة تنمية جزر جيلبرت الى وحدات أصغر حجما وأيسر ادارة لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه ، وانشاء وحدة خدمات خاصة لتنفيذ تلك التوصيات .

٧٨ - وأفادت الأنباء انه تم في ١ حزيران / يونيه ١٩٧٧ ، فصل شركته " اتول " للفنادق و " اتول " للمزارع بصورة تامة عن مؤسسة تنمية جزر جيلبرت . وتقرر تمويل الشركتين من شعبة الاستثمار التابعة لمجلس القروض الوطني .

واو - مصادد الأسماك

٧٩ - بذلت جهود خلال السنوات الأخيرة لوضع الاسس اللازمة لمشاريع صيد الأسماك لأغراض الاستهلاك المحلي وللتجارة على حد سواء . ووفقا لما جاء في التقرير السنوي للدولة القائمة بالادارة عن الفترة المستعرضة ، تم انشاء مركز لتجميع وتوزيع الأسماك في تاوارا الجنوبية ليضطلع ببحث استتبع كثيرا من التحقيق ، وعددا من الزيارات قام بها الخبراء ودراسات استقصائية قصيرة وشاملة لطرق التوزيع وللطلب والأفضليات الحالية والمحتملة .

٨٠ - وبعد اتمام دراسة لتحديد كمية الأسماك الموجودة في المنطقة ، تم التعاقد مع خبير من أجل الحصول على بيانات عن تحركات الأسماك في هور تاوارا ، والتفقيس وغير ذلك من عادات مختلف أنواع الأسماك ، ومدى توفر الطعم الطبيعية .

٨١ - ولا تزال الدراسة المتعلقة بالطعم والأسماك ، وهي من مشاريع برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تظهر دلائل على أنها عملية ناجحة للغاية ؛ ومن المقرر ان تقدم شعبة مصادد الاسماك مساعدة في تنفيذ تجارب هذه الدراسة . كما ستوفر سفينة لهذا الغرض من معونة انمائية بريطانية في عام ١٩٧٨ .

٨٢ - وفي كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ، قامت فرقة حكومية تتألف ، ضمن اخرين ، من الحاكم والسيد بيتر هولنس ، رئيس مصادد الاسماك ، بزيارة مدتها ثمانية أيام الى مجموعة جزر فينكس . وقامت هذه الفرقة بزيارة جميع الجزر الداخلة في المجموعة المذكورة بقصد اعادة تقدير امكانيات هذه الجزر وحصول الحاكم على معرفة مباشرة بمواردها . وذكر السيد هولنس ، لدى عودته ، انه قد اتاحت له الفرصة لمشاهدة احدى أغنى المناطق بالأسماك على الاطلاق ، ان انها تضم مجموعة ضخمة من سمك التونة الوثاب وقدرا وفيرا من أسماك الهور ، وهي اسماك يسهل صيدها بالوسائل المحلية التقليدية لصيد الاسماك . وقد قامت حكومة جزر جيلبرت بتحديد منطقة لصيد الاسماك وبسن تشريعات تنص على حصول قوارب صيد الاسماك الاجنبية على ترخيص للعمل داخل تلك المنطقة .

زاي - الاشتراك في المنظمات الاقليمية

٨٣ - مثلت جزر جيلبرت للمرة الاولى كعضو منتسب في الاجتماعات التي عقدتها اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لآسيا والمحيط الهادى في بانكوك خلال عام ١٩٧٦ ، وقد مثلها في تلك الاجتماعات وزير التجارة والصناعة وأمين الشؤون المالية فيها . وقد اعلن وزير المالية في الخطاب الذى القاه أثناء تلك الاجتماعات ، تأييده التام للتعاون التقني بين بلدان المنطقة ولانشاء مكتب اقليمي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى في فيجي .

حـا* - النقل والمواصلات

٨٤ - توجد المنشآت المينائية الرئيسية في تاراوا (عند مدخل بيتيو) وفي بنايا . وفي عام ١٩٧٦ ، كان عدد السفن التي قدمت لها خدمات في بيتيو ٢٢٧ سفينة (٢٨٠ في عام ١٩٧٥) منها ٤٤ سفينة أجنبية .

٨٥ - وحضر وزير المواصلات والأشغال والمرافق العامة في جزر جيلبرت الاجتماع الرابع لمجلس النقل البحرى الاقليمي لجنوب المحيط الهادى ، الذى عقد في ناورو خلال الفترة المذكورة كما حضر هذا الاجتماع وزراء حكوميون أو ممثلون عنهم ، من استراليا ، وياهاو غينيا الجديدة ، وجزر سليمان ، وجزر كوك ، وساموا ، وفيجي ، وناورو ، ونيوزيلندا . وفي ١٦ حزيران / يونيه ١٩٧٧ ، تم فسي سوبا توقيع مذكرة تفاهم انشئ بمقتضاها خط ملاحى اقليمي لمنطقة جنوب المحيط الهادى ، يسمى " باسيفيك نورام لاين " . وتم تعيين مجلس ادارة لهذا الخط ومن المتوقع ان يبدأ عطياته في المستقبل القريب . وقد قامت استراليا ، بالرغم من انها ليست عضوا في هذا الخط ، بتأكيد دعمها المتواصل وذلك باعلان منحة مقدارها ١٠٠ دولار استرالى مساهمة في تكاليف انشاء الخط . وتعتبر العضوية في الخط مفتوحة لجميع البلدان الأعضاء في مخفل جنوب المحيط الهادى ، غير انه يجوز ان تنضم اليه حكومات اخرى بموافقة المحفل .

٨٦ - ومن الأهداف الرئيسية لهذا الخط تنسيق النقل البحرى في المنطقة لتأمين الخدمات المنتظمة ، وتشجيع التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادى ، وتمكين البلدان الجزرية من المشاركة في نقل سلعها الخاصة بها . ووفقا لما ذكرته الصحف ، فان الخط يعتزم تشغيل خدمات للنقل البحرى التجارى تكون قادرة على الصمود ، مبتدئا باستئجار سفن لتوفير خدمات النقل البحرى التي تفي بالمطلبات الخاصة للمنطقة .

٨٧ - وفي عام ١٩٧٧ ، أكمل مصرف التنمية الآسيوى دراسته المتعلقة بشبكة النقل البحرى فيما بين جزر جيلبرت ومتطلبات النقل البحرى المقبلة للاقليم . ونتيجة لهذه الدراسة ، التي تضمنت تنبؤات تتعلق بحركة المسافرين والسلع ولب جوز الهند المجفف ، صممت سفينة جديدة كبديل ممكن للسفن التي يتألف منها الاسطول الحالى .

٨٨ - وتلقى وزير المواصلات تسعة عطاءات ، كلها من شركات دولية كبيرة ، لتشييد مر بيبيـسـو /
بيباريكي (انظر الفقرة ٦٢ أعلاه) ، وبذلك انتهت دراسات لهذا المشروع استغرقت اكثر من ٢٠
سنوات . وقد أُرسي العطاء على شركة استرالية هي شركة سيدني لتنمية المشاريع ، في كانون الاول /
ديسمبر ١٩٧٧ . ووصل المهندس المقيم للمشروع في كانون الثاني /يناير ١٩٧٨ . ومن المنتظر
الفراغ من تشييد الممر والطرق المؤدية اليه مع نهاية حزيران /يونيه ١٩٧٩ . وسيكون ارتفاع الرصيف ،
الذي سيتمد فوقه طريق رئيسي من ممرين من المقرر أن يقوم بتشبيده العمال المحليون ، حوالسي
أربعة أمتار فوق مستوى الشعب المرجانية ممتدا مسافة ٣٤ كيلومترات عبر صخور المد والجزر الواقعة
بين الجزيرتين الرئيسيتين في حلقة تاراوا المرجانية . والجدير بالذكر ان المواصلات تتم حاليا عن
البريق المعديات .

٨٩ - وتسير شركة اير باسيفيك وشركة اير ناورو رحلات جوية منتظمة تربط ناورو وسوفا ، حيث يمكن
ومل الرحلات على متن طائرات خطوط جوية أخرى . وخلال الفترة المستعرضة كانت توجد في الاقليم
٩ مطارات جوية . وقد تم تشييد مطار ميينا في عام ١٩٧٦ وكان مقرا تشييد مطارات في نيكرناو
واوندوتوا في عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ (انظر الفقرة ٦٤ أعلاه) .

٩٠ - وفي ٣١ تشرين الاول /اكتوبر ، انشأ وزير المواصلات شركة خطوط تغفارو الجوية ، وهي هيئة
تأسيسية ، لتسيير خدمات جوية داخل البلد ، واذا دعت الضرورة ، الى اماكن في الخارج .

٩١ - وأما الرحلات الجوية التي كانت تسيرها في عطلة نهاية الاسبوع شركة اير باسيفيك الجوية
الأمريكية بين هونولولو وجزيرة كريسماس وتاراوا فقد توقفت في نهاية اذار /مارس ١٩٧٧ . ومنذ عهد
قريب تمت الاستعاضة عن تلك الخدمات برحلات جوية مؤجرة منتظمة الى هذه المناطق .

٤ - الأوضاع الاجتماعية

ألف - الجمعيات التعاونية

٩٢ - بالرغم من ان الجمعيات التعاونية والاتحاد التعاوني المحدود لا يزالان يؤديان دورا
رئيسيا في تنمية الاقليم ، الا انه كان ثمة افتقار الى النمو بصفة عامة تعزوه الدولة القائمة بالادارة الى
التضخم وازدياد الضرائب .

٩٣ - وفي عام ١٩٧٦ ، كانت توجد في الاقليم ٢٩ جمعية استهلاكية/تسويقية ، و ٤ جمعيات
استهلاكية ، وجمعيتان زراعتان وجمعية توفير واقرض . وبلغ مجموع عدد أعضاء تلك الجمعيات
٤٤٥ ٢٠ عضوا (٢٠ ٥١٨ في عام ١٩٧٥) . وتعتبر هذه الجمعيات الجزرية وكلاء للجمعية
التعاونية للبحر الهندي المجفف ، وهي تقوم بشراء كل انتاج الاقليم منه وتوفر المخرج الرئيسي
لبيعه بالتجزئة . وقد بلغت مبيعات لب جوز الهند المجفف ٤ ٥٦٤ ٥ دولارا استراليا في عام
١٩٧٦ (١١ مليون دولارا استراليا في عام ١٩٧٥) .

٩٤ - وان دخل الاتحاد التعاوني السنة الرابعة لتشغيله امواله المتداولة الدائرة بنسبة ١٥٤ في المائة ، من ٨٥ ملايين دولار في عام ١٩٧٦ الى ٤٩٥ ملايين دولار في عام ١٩٧٥ ، ويميز ذلك بصحة أساسية الى فقدان جمعيات توفالو . وقد دفع التضخم الاتحاد الى طلب المزيد من رأس المال للاقراض وقد تم التفاوض مع الحكومة بشأن قرض جديد قيمته مليون دولار استرالي بأسعار فائدة ملائمة . وفي عام ١٩٧٦ ، قام قسم تنمية الانتاج التابع للاتحاد بشراء ما قيمته ٧٠٥٩٠ دولارا استراليا من الانتاج المحلي (بما في ذلك الخضروات الطازجة ، و " الكاميبي " (وهو من الخضروات ذات الجذور) وزيت جوز الهند ، والسلك المجفف ، والأغذية المجهزة الأخرى ، والماشية ، والصابون المصنوع محليا ، ومواد البناء) بيعت بمبلغ ١٠٨ ٨٩٠ دولارا استراليا ، وما قيمته ١٨ ٠٠٠ دولارا استرالي من المصنوعات اليدوية بيعت بمبلغ ١١٠ ٣٦ دولارا استراليا ، واستمر قسم المنتجات الزراعية في مواجهة صعوبة في ايجاد مصدر للأغذية المنتجة محليا بأسعار تنافسية . بيد انه ذكر في بداية عام ١٩٧٨ ان مبيعات الانتاج المحلي بلغت في عام ١٩٧٧ رقما قياسيا جديدا مقداره ٢٠٥ ٠٠٠ دولارا استرالي ، أي بزيادة نسبتها ٤١ في المائة على ما بيع خلال العام السابق .

٩٥ - وأبلغ وزير المالية المجلس النيابي ، في بيان تقديم الميزانية في نهاية ١٩٧٧ ، ان الحكومة قررت إلغاء ضريبة لب جوز الهند المجفف اعتبارا من ١٩٧٨ ، وذلك كمحاولة منها لاغراء المزارعين على البقاء في مواطنهم الجزرية ولاغراء العاطلين الذين يعيشون في جزيرة بيتيو على العودة الى ديارهم لإنتاج المزيد من هذه السلعة . وذكر الوزير ان الحكومة تعتبر التنمية الريفية من الأنشطة ذات الأولوية ، وانها تريد ان تساعد المواطنين الذين يعيشون في الجزر البعيدة قدر المستطاع . واعلن انه يوجد موظفون تعاونيون ومرشدون زراعيون آخرون على استعداد لمساعدة من يرغب من سكان الجزر البعيدة في بدء عمل تجارى أو الحصول على قرض من مجلس القروض الوطني .

باء - اليد العاملة

٩٦ - قدر في عام ١٩٧٦ ، على اساس تعداد جرى في عام ١٩٧٣ ، ان مجموع عدد الأشخاص الذين يعملون لقاها اجر هو ٤٩٤٣ شخصا (٣٨٦٢ رجلا و ١٠٨١ امرأة) .

٩٧ - وبالإضافة الى حكومة جزر جيلبرت وسلطة تنمية جزر جيلبرت (انظر الفقرتين ٣ و ٤ د أعلاه) كانت جهات الاستخدام الرئيسية في الاقليم في عام ١٩٧٦ هي التالية : المؤسسة البريانية لفوضي الفوسفات (٣٣٧ شخصا من أهالي جزر جيلبرت ، و ١٣٧ من توفالو ، و ١٧ صينيا و ١٣ بنابيا) ؛ ومزارع لب جوز الهند المجفف في جزر لاين (٢٨٨ شخصا من جزر جيلبرت و ١٩ من توفالو ، و ٥ من المفترين ، و ٢ من القلبين ، و ١ من فيجي) ؛ والاتحاد التعاوني (١٠١ شخصا من جزر جيلبرت و ٥ من المفترين) . وتستخدم شركة فوسفات ناورو عددًا من أهالي جزر جيلبرت المستخدم من في الخارج (٤١٨) ، وكذلك مجلس ناورو للحكم المحلي (٨١) ، و ٥ من الخياط الملاحية الأجنبية (٨٧١) .

٩٨ - ووفقاً لما جاء في التقرير السنوي للدولة القائمة بالإدارة ، اوقفت جزر نيو هبريد خلال عام ١٩٧٦ توظيف اليد العاملة من جزر جيلبرت للعمل في مزارع لب جوز الهند وصناعة الأسماك . ولذلك يعتبر هذا المصدر السابق للعمالة مغلقاً الآن ، بالرغم من ان بعض أهالي جزر جيلبرت لا يزالون موجودين في جزر نيو هبريد .

٩٩ - وفي عام ١٩٧٧ ، وصف أحد النواب في المجلس النيابي احتمالات العمالة التي ستواجهه المتسربين من المدارس خلال السنوات القليلة المقبلة بأنها لا تبهت على الإرتياح . وذكر رئيس المجلس انه يوجد حوالي ٣٥٠ ٤ من هؤلاء في فئة الأعمار التي تتراوح من ١٥ الى ١٩ عاماً وأنه من المتوقع ان يرتفع هذا العدد خلال السنوات الخمس المقبلة الى ٦٣٠٠ .

١٠٠ - واستمر المستخدمون المتعاقدون مع الحكومة في العمل خمسة أيام من الاسبوع ، لمدة $\frac{1}{4}$ ساعة ٣٦ ساعة . أما المستخدمون غير المتعاقدين فيعملون لمدة ٤٠ ساعة في الاسبوع ، ويتراوح عدد ساعات العمل في المزارع من ٤٠ الى ٤٨ ساعة في الاسبوع . وخلال الفترة الممتدة بين (أ ب / اغسطس ١٩٧٥ و ١ تموز / يوليه ١٩٧٧ ، تراوحت الاجور السنوية لموظفي الخدمة العامة من ٣٦ ٩ دولاراً استرالياً لمن هم في الرتبة ١٨ الى ٦٣٠٠ ٦ دولاراً استرالياً لمن هم في الرتبة ١٠ . وفي التاريخ الأخير ، زادت فئات الاجور السنوية بنسبة ١٠ في المائة تقريباً وتراوحت الاجور للساعة الواحدة بين ٣٠٠ و ٦٧٠ . من الدولار الاسترالي . واعتباراً من ١ نيسان / ابريل ١٩٧٨ ، تراوحت الاجور الشهرية للعاملين لدى المؤسسة البريطانية لمفوضي الفوسفات في بنابا ، بين ٢١٨٠٤ و ٤٠٨٤٢ دولاراً استرالياً الى ٤٠٨٤٢ دولاراً استرالياً ، دون حصص اعاشة ، ومن ٤١٠٤ دولاراً استرالياً الى ١٧٦١٢ دولاراً استرالياً مع حصص اعاشة . وفي ظروف معينة ، يمكن دفع بدلات وعلاوات للعمل الاضافي .

١٠١ - وفي كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ ، اعتمد المجلس النيابي تشريماً أنشأ بمقتضاه صندوق توفير لجزر جيلبرت ، أصبح ساري المفعول في ١ تموز / يوليه ١٩٧٧ . والغرض من هذا الصندوق هو ايجاد نظام وطني للضمان الاجتماعي من شأنه في نهاية الأمر ان يوفر الضمان المالي لجميع المستخدمين بعد ان يتقاعدوا ، ولأسرهم في حالة ما اذا توفي الواحد منهم قبل التقاعد . وتقرر ان ينضم الى الصندوق في البداية حوالي ٢٠٠٠ شخص من مجموع القوة العاملة . ويعتبر هذا الصندوق هيئة مستقلة يديرها مجلس خاص بالصندوق ، يختار أعضاؤه وزير المالية .

جيم - الصحة العامة

١٠٢ - تتولى وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية المسؤولية عن توفير الخدمات الصحية ، بما في ذلك العمل في القرى في مجال التصحاح وامدادات المياه ومكافحة الأمراض وتخطيط الأسرة . ويرأس دائرة الصحة ، التي يعمل فيها ٢٢٠ موظفاً ، كبير الأطباء ويساعده طبيبان متقدما الرتبة يشغلان وظائف ادارية . ويتألف الموظفون الطبييون المفتربون من طبيب اخصائي ، وطبيب عام (وصل خلال عام

(١٩٧٦) ، وطبيب غير متفرغ اخصائي في تخطيط الأسرة يعمل في المستشفى المركزي في بيكينيو ، وطبيب ملحق بالمستشفى في بيتيو ، وصيدلي . وخلال السنة المستخرجة ، قدمت حكومة المملكة المتحدة الى الجزر الامدادات الطبية التي تمس الحاجة اليها ، ووافقت على تمويل مشاريع لتحسين توزيع المياه وتصريف الفضلات في القرى ولتوفير خدمات خبير استشاري لاستكمال البيانات القائمة المتعلقة بموارد المياه والتمويل ، وتخطيط مشاريع طويلة الأجل لاستخدام موارد المياه وتحسين توزيعها الى أقصى حد .

١٠٣ - وبلغ عدد الموتى من وباء الكوليرا الذي اندلع في الاقليم في نهاية آب/اغسطس ١٩٧٧ في نهاية الأمر ١٨ ، وتم التحقق من ٩٠ اصابة أخرى على الأقل ، قبل انحسار الوباء في تشرين الاول/اكتوبر . وبالإضافة الى ذلك ، عولجت بالمستشفى حوالي ٣٥٠ حالة ذات صلة بالكوليرا . ومعظم هذه الحالات وقعت في جزيرتي ابيما و ابيانغ وجرى على جناح السرعة ايفاد فريق طبي من نيوزيلندا واخصائيين من لجنة جنوب المحيط الهادى ومنظمة الصحة العالمية ، وكذلك مهندس مياه من استراليا الي تاراوا للمساعدة في مكافحة الوباء . وقامت الادارة الطبية في فيجي بفحص جميع المسافرين والأغذية والمياه على متن الطائرات القادمة من جزر جيلبرت الي فيجي . وقد مت حكومة استراليا ١٢٠٠٠ جرعة من لقاح الكوليرا لاستخدامها في منطقة المحيط الهادى ، وبصفة أساسية في جزر جيلبرت وفي توفالو ، بصدد انتشار هذا الوباء .

١٠٤ - واشتركت منظمة الصحة العالمية ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة في وضع خطط مبسطة للمحافظة على نظافة المياه في المناطق الريفية عن طريق بناء جدران الآبار العامة بالأسمت وتركيب مضخات يدوية عليها . وكما حدث في السنوات السابقة قدمت منظمة الصحة العالمية ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة وصندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية مساعدة في شكل منح تدريبيية للمساعدين في مجالي التوليد وصحة الأطفال ، ودفعت نفقات السفر للموظفين الاشرافيين وتكاليف المعدات والمشورة الفنية . وتوجد بالمستشفى المركزي مدرسة تدريب على التمريض يجرى تسييرها بمساعدة منظمة الصحة العالمية ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة .

١٠٥ - وفي عام ١٩٧٦ ، بلغ مجموع الانفاق الحكومي على الصحة ٨٤٥ ٥٤٥ دولارا استراليا (١٩٧٥) .

٥ - الأوضاع التعليمية

١٠٦ - في نهاية ١٩٧٦ ، كانت الحكومة تقوم بصورة مباشرة بادارة ١٠ مدارس ابتدائية : ٤ في تاراوا ؛ و ٣ في جزيرة كريسماس ؛ ومدرسة واحدة في كل من جزيرة بنابا وجزيرة فانينغ وجزيرة واشنطن . وبالإضافة الى ذلك ، كانت الحكومة تتولى مسؤولية توفير المعلمين والمعلمات لـ ٤١ مدرسة بنيت بمساعدة مالية من الحكومة وتتولى ادارتها مجالس الجزر . وكانت ارسالية القلب المقدس تدير ٣٥ مدرسة معانة ، يطلق عليها المدرس " المختارة " ، فضلا عن ١٦ مدرسة غير معانة ومتفاوتة

الأحجام في جميع أنحاء الجزر ، وبلغ عدد المدارس الابتدائية ، بما في ذلك المدارس التي لا تتلقى معونة ١٢٣ مدرسة مجموع عدد الطلاب المسجلين فيها ١٤ ٣٢٠ (١٤ ٩٧٤ في عام ١٩٧٥) .
١٠٧ - وفي عام ١٩٧٦ ، كان التعليم الثانوي يقدم في ست مدارس مختلطة ، ثلاث منها تديرها إرساليات بروتستانية ومدرستان تديرهما بعثة كاثوليكية ، ومدرسة تديرها الحكومة . وبلغ مجموع الطلاب المسجلين في تلك المدارس ٧٠٧ في عام ١٩٧٦ (٨٠٩ في عام ١٩٧٥) . كما بلغ عدد الطلاب المسجلين في كلية المعلمين في تاراوا ٥٤ (٥٠ في عام ١٩٧٥) .

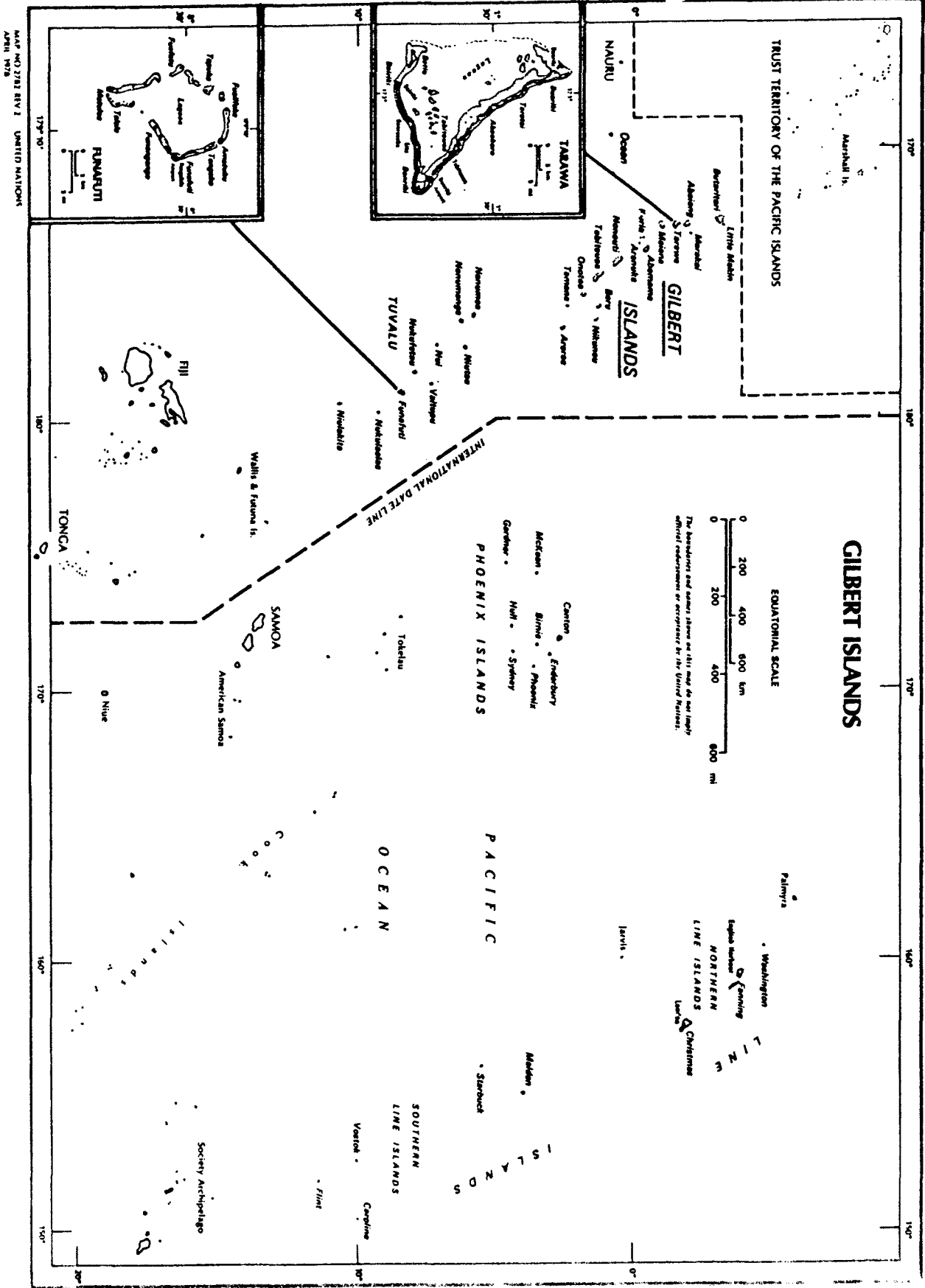
وفي كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ ، استعرض المجلس النيابي السياسة التعليمية وحدد الأهداف التالية :

- (أ) جعل التعليم الابتدائي مجانياً واجبارياً بحلول عام ١٩٨٠ ؛
- (ب) تحسين المستوى الحالي للتعليم الابتدائي ؛
- (ج) إدماج جميع المدارس الأولية في نظام موحد قدر الامكان ؛
- (د) انشاء مدارس ثانوية لمرحلة ما بعد التعليم الابتدائي في المجتمعات المحلية يكون منهجها الدراسي متصلاً بالبيئة الريفية ؛
- (هـ) توفير اماكن كافية في المدارس الثانوية الأكاديمية ، بالتعاون مع المؤسسات الدينية لتخريج طلاب يسدون الاحتياجات المقبلة للاقليم في مجالات اليد العاملة الماهرة الفنية والمهنية والإدارية ؛
- (و) اشراك المدارس ، بمعلميها وتلاميذها على حد سواء ، في برنامج التنمية الريفية الكاملة .

١٠٨ - ولا توجد في الاقليم مرافق لتوفير التعليم الثانوي لما بعد مستوى الصف الخامس ، أي للتعليم ما بعد الثانوي أو للتعليم التقني المتقدم . وقد اضطلعت لجنة المنح الدراسية والتدريب أثناء العمل ، التي يمثل أعضاؤها الحكومة والإرساليات والقطاع التجاري ، بإدارة برنامج المنح الدراسية والتدريبية . وفي عام ١٩٧٦ ، كان ٥٨ طالباً يتلقون منحة دراسية (١٧ منحة جديدة و ٤١ منحة مستمرة) للدراسة فيما وراء البحار .

١٠٩ - ويقوم المعهد التقني في تاراوا ومدرسة التدريب البحري ، اللتان تتولى وزارة الترفيه والمسؤولية عنهما ، بتوفير التدريب التقني .

١١٠ - وفي عام ١٩٧٦ ، بلغت النفقات الحكومية على التعليم ، بما في ذلك المعونة الانعاشية ، ١٩٦ مليون دولار استرالي ، مقابل نفقات فعلية مقدارها ٢٠٨ مليون دولار استرالي في السنة السابقة .



الفصل الثامن عشر*

سانت هيلانة

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - كان مما قررت اللجنة الخاصة ، في جلستها ١١٠٢ المعقودة في ١ شباط/فبراير ١٩٧٨ ، باعتمادها ما قدمه الرئيس من الاقتراحات المتعلقة بتنظيم أعمالها (A/AC.109/L.1205) ، الحالة مسألة سانت هيلانة الى اللجنة الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة للنظر فيها وموافاتها بتقرير عنها .
- ٢ - ونظرت اللجنة الخاصة في هذا البند في جلستها ١١٠٩ المعقودة في ٢٩ حزيران/يونيه .
- ٣ - وأخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار ، لدى نظرها في هذا البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، بما فيها بوجه خاص القرار ٣٢/٤٢ المؤرخ في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد طلبت الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة ، في الفقرة ١٣ من هذا القرار ، في جملة أمور ، " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذاً فوراً وتاماً فسي جميع الاقاليم التي لم تتل بعد استقلالها ، والقيام خاصة بما يلي : . . . وضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين " . وأخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار أيضاً مقرر الجمعية العامة ٣٢/١٠ المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ، الذي طلبت فيه الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة " أن تعتمد فيما يتعلق بسانت هيلانة الى البحث عن أفضل الطرق والوسائل لتنفيذ الاعلان وذلك بالتعاون المستمر مع الدولة القائمة بالادارة . . . " .
- ٤ - وكان معروضاً على اللجنة الخاصة ، أثناء نظرها في مسألة الاقليم ، ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة (أنظر مرفق هذا الفصل) تتضمن معلومات عن التطورات المتعلقة بالاقليم .
- ٥ - وقد اشترك ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة المعنية القائمة بالادارة ، في أعمال اللجنة أثناء نظرها في هذا البند .
- ٦ - وفي الجلسة ١١٠٩ المعقودة في ٢٩ حزيران/يونيه ، عرض مقرر اللجنة الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة ، في بيان أدلى به أمام اللجنة الخاصة (A/AC.109/PV.1109) ، تقرير اللجنة الفرعية (A/AC.109/L.1244) ، الذي يتضمن سرداً للنظر اللجنة الفرعية في مسألة الاقليم .
- ٧ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة الخاصة ، دون اعتراض ، تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة وأقرت مشروع توائف الآراء الوارد فيه (أنظر الفقرة ٩ أدناه) .

٨ - وفي ٣٠ حزيران / يونيه ، أُحيل نص توافق الآراء الى الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة لاطلاع حكومته عليه .

٩٠ - مقرر اللجنة الخاصة

٩ - يرد فيما يلي نص توافق الآراء المتعلق بسانت هيلانة الذي اعتمدته اللجنة الخاصة في جلستها ١١٠٩ المعقودة في ٢٩ حزيران / يونيه ، والذي وردت الاشارة اليه في الفقرة ٧ أعلاه .

(١) ان اللجنة الخاصة ، وقد استمعت الى البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، وان درست عن كثب الاحوال في الاقليم خلال الفترة المستعرضة ، تؤكد من جديد حق شعب سانت هيلانة غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ . وتلاحظ اللجنة الخاصة تعهد حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية باحترام رغبات شعب سانت هيلانة في هذا الصدد . ووفقا لذلك ، فان اللجنة تحت الدولة القائمة بالادارة على العمل ، بالتشاور مع الممثلين المنتخبين انتخابا حرا لشعب سانت هيلانة ، على مواصلة اتخاذ كافة الخطوات الضرورية لضمان تحقيق الاهداف الواردة في الاعلان فيما يختص بهذا الاقليم تحقيقا سريعا وتاما .

(٢) وتؤكد اللجنة الخاصة من جديد ان مواصلة تقديم المساعدة الانمائية من الدولة القائمة بالادارة ، الى جانب أية مساعدات قد يكون في وسع المجتمع الدولي توفيرها ، تشكل وسيلة هامة لانماء الامكانيات الاقتصادية للاقليم ، وتعزيز قدرة شعبه على تحقيق الاهداف الواردة في الاحكام ذات الصلة من ميثاق الامم المتحدة تحقيقا تاما . وفي هذا الصدد ، تلاحظ اللجنة تعهد الدولة القائمة بالادارة بتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للاقليم سانت هيلانة بالتعاون الوثيق مع الممثلين المنتخبين لشعب الاقليم . وتلاحظ اللجنة باهتمام أن المشاريع الخاصة بالتشجير والمراعي وتربية المواشي ومصادر الاسماك قد تم تنفيذها جميعها بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي للاقليم ، وتلاحظ أيضا أنه قد تم تقديم اقتراح بوضع برنامج للاسكان على نطاق واسع خلال العقد القادم .

(٣) وان تلاحظ اللجنة الموقف الايجابي للدولة القائمة بالادارة فيما يتعلق بمسألة استقبال بعثات زائرة ، ترى انه ينبغي ابقاء مسألة احتمال ايجاد احدى هذه البعثات الى الاقليم في وقت ملائم قيد النظر الدائم ، مع أخذ رغبات شعب سانت هيلانة بعين الاعتبار بصفة خاصة .

(٤) وتقرر اللجنة الخاصة مواصلة النظر في المسألة في دورتها القادمة ، شريطة التقيد بأية توجيهات جديدة قد تصدرها الجمعية العامة في هذا الصدد في دورتها الثالثة والثلاثين .

مرغبق *

ورقة العمل التي أعددتها الامانة العامة

المحتويات

الفقرات

١	لمحة عامة	- ١
٥ - ٢	الترتيبات الدستورية	- ٢
١٣ - ٦	الاضاع الاقتصادية	- ٣
١٦ - ١٤	الاضاع الاجتماعية	- ٤
١٨ - ١٧	الاضاع التعليمية	- ٥
٣٢ - ١٩	المناطق التابعة لسانت هيلانة	- ٦

شريطة

سانت هيلانه (أ)

١ - لمحة عامة

١ - يقع اقليم سانت هيلانه في جنوب المحيط الاطلسي ، على بعد قرابة ١٩٣١ كيلو مترا من أنفولا و ٢٨٩٦ كيلو مترا من المرازيل . وتبلغ مساحة الاقليم ٤١٢ كيلو مترا مربعا ، ويتألف من جزيرة سانت هيلانه ومنطقتين تابعتين لها هما : جزيرة اسانسيون ومجموعة من ست جزر (خمس منها غير مأهولة) تشكل المنطقة التابعة تريستان داكونها . وجزيرة سانت هيلانه هي أكبر جزيرة في الاقليم ، إذ تبلغ مساحتها ١٢٢ كيلو مترا مربعا ، وقد قدر عدد سكانها بنحو ٥٠٥٦ نسمة في نهاية عام ١٩٧٢ ، وهم ينحدرون أساسا من أصل افريقي وآسيوي وبريطاني ، ومن بينهم ١٦٠٠ نسمة يعيشون في بيمس تاون العاصمة . وتبلغ مساحة جزيرة اسانسيون ٨٨ كيلو مترا مربعا ، وليس فيها سكان أصليون ، ويختلف عدد سكانها من سنة الى أخرى حسب توفر فرص العمل المحلية (١١٢٩ نسمة في نهاية عام ١٩٧٢ ، كان من بينهم ٦٦٠ نسمة من سانت هيلانه) . اما مساحة تريستان داكونها فتبلغ ٩٩ كيلو مترا مربعا . وقد بلغ عدد سكانها ٢٩١ نسمة في ٣٠ حزيران / يونيه ١٩٧٧ ، وهم كذلك ينحدرون من أصول مختلفة . وهناك ، فضلا عن ذلك ، ٢٣ موطئا مختربا .

٢ - الترتيبات الدستورية

٢ - يقضي مرسوم وتعليمات ملكية صدرت في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٦ ، وأصبحت سارية المفعول في ١ كانون الثاني / يناير ١٩٦٧ ، بأن يكون للاقليم مجلس تشريعي يتألف من الحاكم ، ومن عضوين بحكم منصبيهما (أمين عام الحكومة ومدير الخزانة) ، و ١٢ عضوا منتخبا ، ومجلس تنفيذي ، يتألف من أمين عام الحكومة ومدير الخزانة كعضوين بحكم وظيفتيهما ، ومن رؤساء لجان المجلس (وينبغي أن يكونوا جميعا من أعضاء المجلس التشريعي) . ويرأس الحاكم اجتماعات المجلس التنفيذي . كما يمين الحاكم لجان المجلس ، التي ينبغي أن يكون أغلب أعضائها أعضاء في المجلس التشريعي ، وتتألف بهذه اللجان سلطات تنفيذية وسلطة الاشراف العام على الادارة الحكومية وقد جرت انتخابات عامة في شباط / فبراير ١٩٦٨ و ايار / مايو ١٩٧٢ . وكان من المقرر اجراء انتخابات في عام ١٩٧٦ .

(أ) المعلومات الواردة في هذه الورقة مستمدة من التقارير المنشورة ومن المعلومات التي أحالتها حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية الى الامين العام ، عملا بالمادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الامم المتحدة ، بتاريخ ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ ، وذلك عن سنة ١٩٧٦ / ١٩٧٧ . كما احيلت بتاريخ ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ معلومات بشأن تريستان داكونها ، وذلك عن سنة ١٩٧٦ / ١٩٧٧ .

٣ - وتوجد في سانت هيلانة أربع محاكم هي : المحكمة العليا ، والمحكمة القضائية ، ومحكمة الديون الصغيرة ، ومحكمة الاحداث . وتوجد كذلك أحكام تسمح بتشكيل محكمة استئناف لسانت هيلانة ، يمكن أن تتعقد في جيمس تاون أو في لندن .

٤ - وفي ٢ تموز/يوليه ١٩٧٥ ، اعلم ممثل المملكة المتحدة ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، اللجنة الخاصة (A/C.10/SC.3/SR.237) بأن حكومته ترى ان العمل بالدستور يسير على نحو طيب وان احداث المزيد من التغييرات في المرحلة الراهنة شيء سابق لاوانه . ومضى يقول أنه ليست لدى أهالي الجزيرة الذين يرتبطون بالمملكة المتحدة ارتباطا قويا أية رغبة في الاستقلال . بيد أن ممثل المملكة المتحدة لاحظ أن حكومته تحترم حق شعب سانت هيلانة في تقرير المصير وأنه اذا ما قدم المجلس التشريعي مقترحات في أي وقت بشأن مستقبل الاقليم فانها ستحتسب بالدراسة المتعمنة .

٥ - وفي حزيران / يونيه ١٩٧٧ ، أعلم ممثل المملكة المتحدة اللجنة الفرعية المعنية بالاقليم الصغيرة أنه ليست لدى أهالي الجزيرة رغبة في الاستقلال وان المجلس التشريعي المنتخب في جو من الحرية لم يضع على الاطلاق أية مقترحات بهذا المعنى ، وأضاف أن النية لا تتجه حتى الان الى اجراء المزيد من التغييرات الدستورية ، ولكن حكومته ترغب في أن ينال الاقليم حق تقرير المصير وانها ستستمر في الامتثال لرغبات شعبه . وأردف قائلاً ان حكومة المملكة المتحدة ستواصل تزويد الاقليم بالمعونة فيما يتعلق بالتنمية وبالميزانية ، حيث انه لا يتمتع بالكفاة الذاتي ولد له موارد طبيعية محدودة .

٣ - الوضع الاقتصادي

٦ - كان للتضخم العالمي أثر ملحوظ على تكاليف المعيشة في الاقليم ؛ ان ارتفع الرقم القياسي لاسعار التجزئة للسلع الاستهلاكية الضرورية الاساسية بنسبة ١٨ في المائة في عام ١٩٧٦/١٩٧٧ . وفي كانون الثاني /يناير ١٩٧٧ بلغ الرقم القياسي ١٣٠.٨ (١٠٠ في عام ١٩٧٥) ، حيث بلغ نصيب الاغذية من الزيادة ١٨٦ في المائة . بيد ان جميع موظفي الحكومة ، الذين يشكلون ٧٠ في المائة من مجموع القوى العاملة ، حصلوا على زيادة في مرتباتهم وأجورهم الاساسية بنسبة ١٢٥ في المائة ؛ وهذا معنم أرباب العمل الاخرين حذوا الحكومة ، وبذلك خفت حدة الموقف . وقد أدت الزيادة في الاسعار بوجه عام الى زيادة كبيرة في النفقات الحكومية المتكررة ، مما استلزم تقديم المملكة المتحدة لعدد أكبر من منح الاعانة . وفي عام ١٩٧٦/١٩٧٧ ، بلغت منح الاعانة ١١ مليون جنيه استرليني (ب) ، أي بزيادة قدرها ٣٤ في المائة على العام السابق . وتم تقديم مبلغ اضافي قدره ٤١٥ ٤٢١ جنيه استرليني للمشاركة الانتاجية في اطار الخطة الخمسية للتنمية .

(ب) كان الجنيه الاسترليني هو العملة المحلية حتى شباط/فبراير ١٩٧٦ . أنظر الفقرة ٨ أدناه .

٧ - وقد بلغت الودائع في بنك المدخرات الحكومي ٧٢٦ ٦٦٠ جنيها استرليني في ٣١ آذار/ مارس ١٩٧٧ ، مقابل ١٤٨ ١٤٤ جنيها استرليني في العام السابق . وتعزى الزيادة الى الأخذ بنظام الفائدة ذي المستويين ، الذي يحصل المرء بمقتضاه على فائدة نسبتها ٧ر في المائة عن الودائع الثابتة وعلى فائدة نسبتها ٥ في المائة عن الحسابات غير الثابتة .

٨ - وقد انشأت الحكومة خلال الفترة المستعرضة مجلس سانت هيلانه للنقد ، الذي أصدر أول عملة ورقية محلية له في شباط/فبراير ١٩٧٦ . وتعادل العملة الجديدة الجنيه الاسترليني ، وتغطيها تماما أرصدة حكومة المملكة المتحدة . وفي ختام السنة المالية ١٩٧٧/٧٦ ، كان مجموع المبلغ الذي يجري تداوله ٥١٣ . . . جنيه استرليني .

٩ - وقد استمر تنفيذ مشاريع التنمية خلال العام ، حيث بلغت قيمة الانفاق الفعلي ٤٢١ ٤١٥ جنيها استرليني ، وهي موزعة على النحو التالي : الهياكل الأساسية الاقتصادية ١٣١ ٩٠٣ جنيها استرليني ، ومشاريع الموارد الطبيعية ١٧٥ ٩٠٨ جنيها استرليني ، والخدمات الاجتماعية ٨٩ ٨٣٧ جنيها استرليني ، والقروض والمنح ٢٣ ٧٦٦ جنيها استرليني .

١٠ - وكانت البنود الرئيسية للاتفاق على النحو التالي : دراسة استقصائية نموذجية لمصائد الاسماك : ٦٣ ٣١٦ جنيها استرليني ؛ والتخزين في الثلاجات : ٥٥ ٩٣٩ جنيها استرليني ؛ والاسكان : ٥١ ٧٨٦ جنيها استرليني ؛ ومعدات لتوليد الكهرباء : ٤١ ١٦٣ جنيها استرليني ؛ والحراثة وصون التربة : ٣١ ٥٤٧ جنيها استرليني ؛ وتصفية الكتان ٢٦ ٦٥٥ جنيها استرليني ؛ والتعليم التقني وأبنية المدارس : ٢٥ ٧٣١ جنيها استرليني ؛ وتحسين المراعي : ٢٤ ٣٦٧ جنيها استرليني ؛ وتحسين نوعية المياه وتخزينها : ١٩ ١٩١ جنيها استرليني . فضلا عن ذلك ، فقد أجريت دراسة استقصائية لتحديد امكانية انشاء صناعة صغيرة للتصدير يمكن أن تشمل صنع الاربطة ، وصنع السلال ، والدباغة ، واشغال الابرة ونتاج التوابل .

١١ - وفي سنة ١٩٧٧/١٩٧٦ ، كان انتاج المحصولات الرئيسية للاقليم وقيمتها على النحو التالي :

المحاصيل الرئيسية	المساحة (بالهكتار)	الانتاج (بالاطنان المترية)	القيمة (بالجنيها الاسترلينية)
البطاطس	٤٩	٥٤٩	٨٦ ٤٠٠
الخضروات	٢٦	١٨٣	٢٤ ١٩٢
الفاكهة (بما في ذلك الموز)	١٢	١٥٢	١٦ ٨٠٠
البطاطا	٢٠	٢٠٣	١٦ ٠٠٠
معاصيل الاعلاف	٨	٢٠٣	٣ ٠٠٠

١٢ - وخلال الفترة المستعرضة كانت الإيرادات والمصروفات ، بالجنيهاً الاسترلينية ، على النحو التالي :

ألف - الإيرادات

١٢٢ ٠٢٩	الرسوم الجمركية
٢٥ ٦٨٦	رسوم المرفأ والرسوم البحرية
٤٤ ٨٩٦	الرخص والضرائب
٤٢ ١٩١	الرسوم وتسديد النفقات
١٢٨ ٨٧٥	الخدمات البريدية
١٥ ٩٧٥	الدخل من الضرائب العقارية
١٥ ١٦٠	الفوائد
٥٦ ٨٩١	إيرادات متنوعة
١٠١ ٥٣٨	الكهرباء والهاتف
١٠٦٥ ٠٠٠	منح الإعانة
٣٩٦ ٧٤٠	المعونة الانمائية
<hr/>	
٢٠١٤ ٩٨١	

باء - المصروفات

١٦ ٣٦٨	الحاكم
١٨٦ ٥٩٦	الزراعة والثابات
٤ ٣٨٣	مراجعة الحسابات
١١٣ ٣٠٤	التعليم
١٠٢ ٥٧٤	الكهرباء والهاتف
٢٦٥ ٢٣١	مصروفات متنوعة
٦٦ ٧٣٦	المعاشات والهيئات
(يتبع)	

باء - المصروفات (تابع)

٣٥ ١٥٢	الشرطة والسجون
٤٧ ٣٥٠	الخدمات البريدية
١٦٦ ٢٠٣	الصحة العامة
٥٨ ٣٩٢	الاشغال العامة
٢٨٠ ٩١٥	المصروفات السنوية المتصلة بالاشغال العامة
٣٧ ٨٢٠	الامانة
١١٠ ٥٠٤	الرعاية الاجتماعية
٣٢ ٦٤١	الخزينة والجمارك
٧ ٢٣٨	القضاء
٤٢١ ٤١٥	المعونة الانمائية
<hr/>	
١ ٩٥٢ ٦٤٢	

١٣ - وخلال عام ١٩٧٦/١٩٧٧ ، بلغت قيمة الواردات ١٦٨ ٤٣٠ جنيتها استرلينييا ، وجاءت من البلدان التالية :

<u>النسبة المئوية</u>	<u>القيمة</u> <u>(بالجنيهات الاسترلينية)</u>	
٥٢٠	٧٤٣ ١٧٥	المملكة المتحدة
٣٦٠	٥١٤ ٩٩٢	جنوب افريقيا
٥٨٤	٧٧ ٧٨٦	غانا
١٨٥	٢١ ٣٣٨	نيوزيلندا
١٨١	١٥ ٩٥٦	الولايات المتحدة الامريكية
٠٢٢	٢ ٧١٨	الدانمرك
٠١	١٨٦٧٥	هولندا

(يتبع)

<u>النسبة المئوية</u>	<u>القيمة (تابع)</u> <u>(بالجنيهات الاسترلينية)</u>	
٠.١	١ ٥٦٦	استراليا
٣.٦	٥٠ ٩٦٢	بلدان أخرى
١٠٠	١ ٤٣٠ ١٦٨	

٤ - الاضاع الاجتماعية

١٤ - كانت النفقات الرئيسية للعاملين بأجر في سانت هيلانه خلال الفترة المستعرضة تتألف مما يلي : العمال الزراعيون ، ٢٩٤ ؛ العمال المهرة والعمال العاديون ، ٣١٧ ؛ عمال حرف البناء والعمال المتمرنون ، ١٧٤ ؛ الميكانيكيون وسائقو القطارات والمركبات ، ٦٥ ؛ صيادو الاسماك والبحارة ، ١٢ .

١٥ - وكان متوسط الرواتب والاجور الاسبوعية لموظفي الحكومة والمنشآت التجارية على النحو التالي : العمال الزراعيون (ما بين ١١١٢٨ و ١٤٨٥٥ جنيهها استرلينيا) ؛ العمال المهرة (ما بين ١٢٢٢ و ١٧١٠ جنيهها استرلينيا) ؛ والعمال المتمرنون (ما بين ٨٤٠ و ١٣٤٠ جنيهها استرلينيا) .

١٦ - في عام ١٩٧٧/١٩٧٦ ، بلغت النفقات المتكررة المتعلقة بالصحة العامة ٢٠.٣ ١٦٦ جنيهها استرلينيا ، وبلغت النفقات الرأسالية ١ ٩٢١ جنيهها استرلينيا . وقد مثل مجموع النفقات المتعلقة بالصحة العامة ٨٦ في المائة من مجموع المصروفات الحكومية .

٥ - الاضاع التعليمية

١٧ - توجد بالاقليم ١٢ مدرسة يزيد عدد التلاميذ المقيدين بها على ١٣٠٠ تلميذ يمثلون قرابة ٢٦ في المائة من مجموع سكان الجزيرة . ويوجد ٧٤ مدرسا متفرغا و ٥ مدرسين غير متفرغين . وهناك خمسة مدرسين آخرين يتلقون في الوقت الحالي تدريبا اضافيا خارج البلاد .

١٨ - وفي عام ١٩٧٧/١٩٧٦ ، بلغت النفقات المتكررة المتعلقة بالتعليم ٣٠.٤ ١١٣ جنيهها استرلينيا ، وبلغت النفقات الرأسالية ٢٥ ٧٣١ جنيهها استرلينيا . وقد مثل مجموع النفقات المتعلقة بالتعليم ٧١ في المائة من مجموع المصروفات الحكومية .

٦ - المناطق التابعة لسانت هيلانه

ألف - تريستان دا كونهيا

١٩ - بلغ عدد سكان تريستان دا كونهيا ٣١ شخصا في ٣٠ حزيران / يونيه ١٩٧٧ ، من بينهم ٢٣ موطفا مفتربا وزوجاتهم واطفالهم . وخلال هذا العام ، هاجرت سيدتان شابتان من أهالي تريستان دا كونهيا الى المملكة المتحدة مع أسر الموظفين المفتربين العائدين ؛ ولم تسجل أى حالات هجرة وافدة .

٢٠ - والحاكم الادارى مسؤول امام حاكم سانت هيلانه عن ادارة هذه المنطقة التابعة ؛ ولكنه نظرا لمشاكل الاتصالات ، يقوم عادة برفع تقاريره الى وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث في لندن . ويتلقى الحاكم صورا من الرسائل والبرقيات ذات الالهية الملحوظة .

٢١ - ويقوم مجلس الجزيرة ، الذى يتألف من ثمانية أعضاء منتخبين وثلاثة معينين ، باسـداء المشورة الى الحاكم الادارى . ويتعين على المجلس أن يجتمع في أوقات متباعدة ، بحيث لا تزيد المدة الفاصلة بين اجتماع وآخر على ثلاثة أشهر . وينتخب أعضاء لجان المجلس من بين أعضاءه وغير الأعضاء ، وذلك لاسداء المشورة فيما يتصل بشؤون الزراعة والموارد الطبيعية ، والصحة العامة والاشغال العامة ، والتعليم والرعاية الاجتماعية ، وسير العمل في مستودع الجزيرة . وتقوم احدى اللجان الادارية بإدارة قاعة الامير فيليب .

٢٢ - وقد أجريت انتخابات عامة في نيسان / أبريل ١٩٧٦ ؛ ومالم يحل المجلس التشريعي قبل انتهاء مدة ولايته ، فان الانتخابات المقبلة ستجرى في عام ١٩٧٩ . وجميع الاشخاص الذين تزيد سنهم على ١٨ سنة يتمتعون بحق التصويت ، ومقيدون في جدول انتخابي ينشر سنويا . وينبغي أن يكون سن المرشح أكثر من ٢١ عاما . ويصبح العضو المنتخب الحاصل على أكبر عدد من الاصوات رئيسا لاعل الجزيرة وزعيما لمجلس الجزيرة خلال السنوات الثلاث التالية . ويجب أن تكون هناك سيدة على الاقل بين الأعضاء المنتخبين .

٢٣ - وتتمتع شركة استثمارات تريستان المحدودة (تريستان انفستنج ، ليمتد) بمقتضى اتفاق ، بامتياز صيد جراد البحر . وتمثل مد نوعاتها من الاتاوة المفروضة على مصائد الاسماك المورد الاساسي للايرادات الحكومية . ولم يكن السداد عن العام المستعرض مستحقا قبل ايلول / سبتمبر ١٩٧٧ ، ولكنه كان من المنتظر أن يتجاوز بكثير التقدير الاصلى البالغ . . . ٧٥ جنيه استرليني . وتوفر الصناعة قدرا كبيرا من فرص العمل المحلية للرجال والنساء ، حيث تستخدم النساء في تعبئة حصىلة المبيد بعد تجهيزها للتصدير الى الولايات المتحدة حيث يجد جراد البحر المصدر من تريستان سوقا باعزة .

٢٤ - والمورد الاساسي الاخر للايرادات هو بيع الطوايح البريدية .

٢٥ - وفي عام ١٩٧٦/١٩٧٧ ، بلغت الإيرادات المتكررة التقديرية . ١٤ ١٣٩ جنيها استرلينيا ، وبلغت النفقات التقديرية ٧٠٢ ١٠٧ من الجنيها الاسترلينية ، وبلغ مجموع المعونة الانمائية المقدمة من حكومة المملكة المتحدة . . . ٢٨ جنيها استرليني .

٢٦ - وفي عام ١٩٧٥/١٩٧٦ ، أوقف العمل مؤقتا ، لمدة أشهر خلال فترة سادها الركود الاقتصادي ، بنهاية أسبوع العمل الكامل . وأعيد العمل بهذا النظام على نحو كامل في تموز/يوليه ١٩٧٦ . وفي تشرين الاول /أكتوبر تمت زيادة كل الاجور بنسبة ١٠ في المائة لمواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة .

٢٧ - وقد اتخذ أول تدبير من تدابير الضمان الاجتماعي في الجزيرة في ١ كانون الثاني /يناير ، عندما أصبح صرف المعاشات التقاعدية حقا لكل الاشخاص الذين تجاوزوا ٦٥ عاما ، وللارامل والأطفال المعالين ، ولليتامي .

٢٨ - وفي سنة ١٩٧٦/١٩٧٧ ، بلغت المصروفات المتكررة المتعلقة بالصحة العامة ٨١٥ ٨ جنيها استرلينيا ، وبلغت المصروفات الرأسمالية ١٢٥ ٥ جنيها استرلينيا .

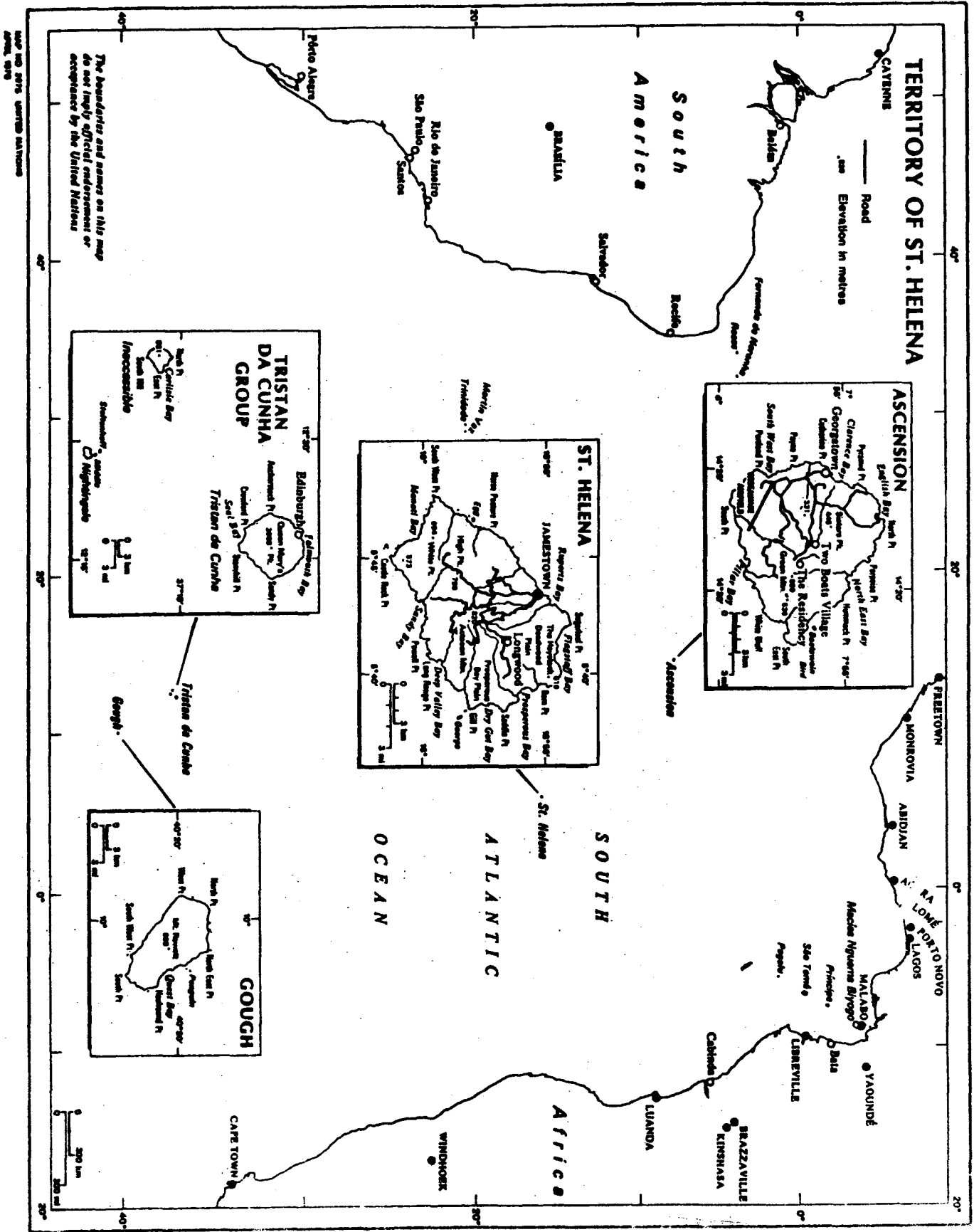
٢٩ - والتعليم مجاني واجباري لجميع الاطفال الذين تتراوح اعمارهم بين ٥ سنوات و ١٥ سنة . ونتيجة لتعيين مدرس ثان مؤهل من المملكة المتحدة خلال العام ، فانه يجري تشجيع التلاميذ على البقاء في المدرسة بعد السن القانونية لانتهاء الدراسة . وقد شيدت مدرسة جديدة في عام ١٩٧٥ بمعونة من المملكة المتحدة . وفي حزيران /يونيه ١٩٧٧ سجلت أسماء أول مجموعة من التلاميذ للالتحاق بالفصول الدراسية المسائية .

٣٠ - وفي سنة ١٩٧٦/١٩٧٧ ، بلغت المصروفات المتكررة المتعلقة بالتعليم ٩٣٥ ٦ جنيها استرلينيا ، وبلغت المصروفات الرأسمالية ٤٠٠ ١٠ جنيها استرليني .

باء - جزيرة أسانسيون

٣١ - تقع جزيرة اسانسيون ، وهي جزيرة صغيرة ، على مسافة ١٢٠ ١ كيلومترا تقريبا الى الشمال الغربي من سانت هيلانة . وتعتبر هذه الجزيرة مركزا هاما للاتصالات ، وتستخدم كمحطة ترخيص للبرقيات بين جنوب افريقيا وأوروبا . وتقوم بتشغيل المحطة شركة برق جنوب الاطلسي (ساوث اتلانتيك كيبل كومباني) .

٣٢ - ويبلغ عدد الموظفين المخترين في شركة الخطوط الهوائية واللاسلكية ، المحدودة (كيبل اند وايرليس ، ليمتد) وموظفي القاعدة التي اقامتها حكومة الولايات المتحدة عام ١٩٤٢ ما يقرب من ٤٦٠ موظفا . وتحمل القاعدة ، التي أقيمت بموجب اتفاق مع حكومة المملكة المتحدة ، كجزء من شبكة التبعية التابعة للولايات المتحدة .



الفصل التاسع عشر*

ساموا الأمريكية

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - كان ما قرره اللجنة الخاصة ، في جلستها ١١٠٢ المعقودة في ١ شباط/فبراير ١٩٧٨ ، باعتبارها ما قدمه الرئيس من الاقتراحات المتعلقة بتنظيم أعمالها (A/AC.109/L.1205) ،
أحالته مسألة ساموا الأمريكية الى اللجنة الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة للنظر فيها
وموافاتها بتقرير عنها .
- ٢ - ونظرت اللجنة الخاصة في هذا البند في جلستها ١١٠٩ المعقودة في ٢٩ حزيران/يونيه .
- ٣ - وأخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار ، لدى نظرها في هذا البند ، أحكام قرارات الجمعية
العامة المتصلة بالموضوع ، بما فيها بوجه خاص القرار ٢٢/٤٢ المؤرخ في ٧ كانون الاول/ديسمبر
١٩٧٧ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد طلبت الجمعية العامة
من اللجنة الخاصة في الفقرة ١٣ من هذا القرار ، " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار
الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذاً فورياً وتاماً في جميع الاقاليم التي لم تتل بعد استقلالها
والقيام خاصة بما يلي : . . . وضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقد ييم
تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين " . واخذت اللجنة الخاصة أيضاً
بحسن الاعتبار قرار الجمعية العامة ٢٤/٣٢ المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ، والذي
طلبت الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة ، في الفقرة ١١ منه ، في جملة أمور ، " مواصلة التماس
أفضل الطرق والوسائل لتنفيذ الاعلان فيما يتصل بساموا الأمريكية ، بما في ذلك امكانية ايفاد بعثة
زائرة الى الاقليم بالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة ووفقاً لرغبات شعب الاقليم ، . . . " .
- ٤ - وكان معروضاً على اللجنة الخاصة ، خلال نظرها في مسألة الاقليم ، ورقة عمل أعدتها
الامانة العامة (أنظر مرفق هذا الفصل) تتضمن معلومات عن التطورات المتعلقة بالاقليم .
- ٥ - وقد اشترك ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ، بوصفها الدولة المعنية القائمة بالادارة ، في
أعمال اللجنة الخاصة خلال نظرها في هذا البند .
- ٦ - وفي الجلسة ١١١٩ المعقودة في ٢٩ حزيران/يونيه ، عرض مقرر اللجنة الفرعية المعنية
بالاقاليم الصغيرة ، في بيان أدلى به أمام اللجنة الخاصة (A/AC.109/P V.1109) في تقرير اللجنة
الفرعية (A/AC.109/L. 1239) ، الذي يتضمن سرداً لنظر اللجنة الفرعية في مسألة الاقليم .
- ٧ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة الخاصة دون اعتراض تقرير اللجنة الفرعية المعنية
بالاقاليم الصغيرة وأقرت النتائج والتوصيات الواردة فيه (أنظر الفقرة ٩ أدناه) .

* صدر من قبل تحت الرمز A/33/23/Add.4 .

٨ - وفي ٣٠ حزيران / يونيه ، أحيل نص النتائج والتوصيات الى الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الامم المتحدة لاطلاع حكومته عليه .

باء - مقرر اللجنة الخاصة

٩ - يرد فيما يلي نص النتائج والتوصيات التي اعتمدها اللجنة الخاصة في جلستها ١١٠٩ المعقودة في ٢٦ حزيران / يونيه ، والتي ترد الاشارة اليها في الفقرة ٧ أعلاه :

- (١) تؤكد اللجنة الخاصة من جديد حق شعب ساموا الامريكية غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الواردة في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ .
- (٢) وان تدرك اللجنة الخاصة تمام الادراك الظروف الخاصة المحيطة بساموا الامريكية والتي تعزى الى عوامل مثل موقعها الجغرافي ، وعدد سكانها ، ومواردها الطبيعية المحدودة ، تكرر وجهة نظرها القائلة بأن هذه الظروف لا ينبغي ، بأي حال من الاحوال ، أن تؤخر التنفيذ العاجل لعملية تقرير المصير وفقا للاعلان الوارد في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) والذي ينطبق انطباقا تاما على الاقليم .
- (٣) وتعرب اللجنة الخاصة عن تقديرها لتعاون الدولة القائمة بالادارة فسي الاشتراك في أعمال اللجنة ، ميسرة بذلك للجنة اجراء دراسة أوفى واجدى عن ساموا الامريكية .
- (٤) وترحب اللجنة الخاصة بنبا اجراء أول انتخابات لانتخاب حاكم الاقليم في ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ ، وبذلك تمكن شعب الاقليم من انتخاب اثنين من أبناء ساموا الامريكية هما السيد بيتر تالي كولمان والسيد توفيلي ليا بوصفهما الحاكم ونائب الحاكم على التوالي . وتلاحظ اللجنة أن كولمان الحاكم قد اعرب عن رغبته في انشاء لجنة تضم عددا كبيرا من الاعضاء لدراسة المركز السياسي للاقليم في المستقبل . وفي هذا الصدد ، تحث اللجنة الدولة القائمة بالادارة على العمل ، بالتعاون مع السلطات الاقليمية ، على تأمين اطلاع شعب ساموا الامريكية على كافة الخيارات المتاحة امامه تمشيا مع الاعلان .
- (٥) وتلاحظ اللجنة أنه يستفاد من الخطاب الذي ألقاه الحاكم كولمان " فسي الفونو" في ٢٤ كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ ، أن الاوضاع في ساموا الامريكية قد تحسنت بوجه عام . وتلاحظ اللجنة بارتياح زيادة انتاج الاسماك ، الذي هو الصناعة الرئيسية في الاقليم . نتيجة لصيد سمك التون بكميات أفضل . ولا تزال ساموا الامريكية تعاني من بعض الآثار المترتبة على الانتكاس الاقتصادي الحاد الذي حل بها في أواخر عام ١٩٧٤ . ولذلك ، فان اللجنة تحث الدولة القائمة بالادارة على العمل ، بالتشاور مع السلطات الاقليمية ، على

مواصلة جهودها لتتويج اقتصاد الاقليم ، مخففة بذلك من تأثيره بالتقلبات الاقتصادية .

(٦) وان تلاحظ اللجنة الخاصة البيانات التي أدلى بها الحاكم الممسين الأخير وكذلك الحاكم الجديد المنتخب ومفادها أن النظام الحالي للتعليم يحتاج إلى تأوير ، تحت الدولة القائمة بالادارة على العمل ، بالتشاور مع المسؤولين المحليين ، على توفير المساعدات الضرورية اللازمة لضمان قدرة أبناء ساموا الامريكية على ادراك امكانياتهم الاكاديمية وذلك باعدادهم اعدادا كافيًا لتولي مسؤولياتهم السياسية والاقتصادية في المستقبل .

(٧) وتحت اللجنة الخاصة الدولة القائمة بالادارة على العمل ، بالتعاون مع حكومة ساموا الامريكية ، على ضمان حق شعب الاقليم غير القابل للتصرف في التمتع بموارده الطبيعية وذلك عن طريق اتخاذ التدابير الفعالة التي تضمن حق الشعب في امتلاك هذه الموارد الطبيعية والتصرف فيها واحداث الوسائل لمراقبتها تنميتها في المستقبل والحفاظ عليها .

(٨) وتشير اللجنة الخاصة الى موقف حكومة الولايات المتحدة الايجابي من مسألة استقبال بحث زائرة تابعة للأمم المتحدة ، وتكرر أملها في أن توافق الدولة القائمة بالادارة على زيارة تقوم بها بحثة من هذا النوع الى ساموا الامريكية ، في وقت مبكر ، كي يتسنى للجنة الحصول على معلومات مباشرة عن الاوضاع السائدة في الاقليم والتحقق من رغبات شعبه وامانيه فيما يتعلق بمستقبله .

مرفق*

ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الفقرات

١ - ٣	١ - لمحة عامة
٤ - ٢٤	٢ - التطورات الدستورية والسياسية
٢٥ - ٦٢	٣ - الاوضاع الاقتصادية
٦٣ - ٧١	٤ - الاوضاع الاجتماعية
٧٢ - ٨١	٥ - الاوضاع التعليمية

ساموا الأمريكية (أ)

١ - لمحة عامة

- ١ - ترد المعلومات الأساسية عن ساموا الأمريكية في تقرير اللجنة الخاصة المقدم الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين (ب). وترد أدناه معلومات تكميلية :-
- ٢ - وتتكون ساموا الأمريكية ، وهي اقليم غير مندمج تقوم الولايات المتحدة بإدارته من خلال وزارة الداخلية ، من جزيرة كبيرة هي توتيويلا وست جزر أصغر حجماً تشكل جزر مجموعة ساموا في جنوب المحيط الهادئ شرق خط الطول ١٧١ غرباً .
- ٣ - واستناداً الى المكتب الاقليمي للتنمية والتخطيط في المجال الاقتصادي كان العدد التقديري للسكان ٣٠٦٠٠ نسمة في ١٩٧٨ بزيادة قدرها ٥ بالمائة منذ تعداد ١٩٧٤ . وكان السكان يزيدون خلال السنوات الثلاث الأخيرة بمعدل ١٦٧ بالمائة . أى أقل بكثير من معدل النمو الذي كان سائداً منذ عشر سنوات ، وهو ٣ بالمائة .

٢ - التطورات السياسية والدستورية

ألف - لمحة عامة

السلطة التنفيذية

- ٤ - تتكون حكومة ساموا الأمريكية من ثلاثة أجهزة: الجهاز التنفيذي ، والجهاز التشريعي ، والجهاز القضائي . ويتكون الجهاز التنفيذي من الحاكم ، ونائب الحاكم ، ورؤساء الإدارات . وحتى عام ١٩٧٧ كان الحاكم العام ونائبه ، بوصفهما الموظفين التنفيذيين الرئيسيين ، يعينان من قبل وزير داخلية الولايات المتحدة ، ويمارسان سلطتهما بتوجيه من وزارة الداخلية . غير أنه في ٣١ آب / أغسطس ١٩٧٦ قرر السامويون الأمريكيون عن طريق استفتاء خاص كانت نتيجته ٤٤ . ٣ صوتاً مقابل ٣٦٦)

(أ) يعتمد هذا الفرع على التقارير المنشورة وعلى المعلومات التي أرسلتها حكومة الولايات المتحدة الى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة في ١٤ شباط / فبراير و ١٦ آذار / مارس و ١٤ نيسان / ابريل ١٩٧٨ بالنسبة للسنة المنتهية في ٣٠ أيلول / سبتمبر ١٩٧٧ .

(ب) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A / 32 / 23 / Rev.1) ، المجلد الثالث ، الفصل الحادي والعشرون ، المرفق .

صوتا ، ان يتم انتخاب هذين الموظفين التنفيذيين عن طريق الاقتراع الشعبي . وفي ١٣ ايلول / سبتمبر ١٩٧٧ أصدر وزير الداخلية المرسوم الوزاري رقم ٣٠٠٩ الذي يجيز اجراء اقتراع شعبي .

الجهاز التشريعي

٥ - يتكون المجلس التشريعي ، أو الفونو ، للاقليم من مجلس شيوخ عدد اعضاءه ١٨ ومجلس نواب عدد اعضاءه ٢١ . ويتمتع المجلس التشريعي ، بموجب دستور منقح بدأ سريانه في ١٩٦٧ ، بالسلطة الوحيدة لسن القوانين ، التي تكون دائما رهنا بموافقة الحاكم .

الجهاز القضائي

٦ - يتكون الجهاز القضائي من محكمة عليا يشمل اختصاصها جميع انحاء الجزر ، ومحكمة محلية لكل من المناطق القضائية الخمس التي يتكون منها الاقليم ، ومحكمة للمطالبات الصغيرة ، ومحكمة مرور ، ومحكمة من رؤساء القبائل للملكية العقارية . وتعتبر محكمة المطالبات الصغيرة ، ومحكمة المرور ، ومحكمة الرؤساء ، محاكم جديدة نسبيا ، ويرأسها قضاة سامويون . ويتولى وزير داخلية الولايات المتحدة تعيين كبير القضاة ، أما القضاة المساعدون فيعينهم الحاكم بناء على توصية كبير القضاة .

٧ - وقد أعدت خلاصة وافية لجميع المقررات التي أصدرتها المحكمة العليا منذ عام ١٩٠٠ ، ولكنها لم تكن قد نشرت بعد في مطلع ١٩٧٦ . وتتاح للمجتمع القانوني المحلي ، وكذلك في الولايات المتحدة والخارج ، مجلة قانونية تسمى The Samoan Pacific Law Journal التي تصدرها رابطة المحامين المحليين .

٨ - وذكرت التقارير في ٤ كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ ان القاضي وليم ب . بريانت ، قاضي المحكمة المحلية للولايات المتحدة ، قد أصدر فتوى قانونية في ١٣ صفحة بأن شعب ساموا الامريكية مؤهل لتطبيق نظام المحلفين . ورفض قانونا اصدرته وزارة الداخلية الاتحادية يحظر على وجوه التحديد المحاكمات بموجب نظام المحلفين في الاقليم . وكان هذا الحكم قائما على أساس حالة عرضها على محكمة فيدرالية في واشنطن العاصمة السيد جيك كنج ، ناشر جريدة ساموا نيوز ، بعد أن ادانته محكمة من ثلاثة قضاة في باغو باغو بتهمة عدم دفع ضريبة الدخل المحلية .

٩ - ورفض القاضي وليم بريانت حجة حكومة الولايات المتحدة القائلة بأن المحاكمات بموجب نظام المحلفين لن تكون عادلة لان نظام الطوائف الصارم في الاقليم يحول دون وصول السامويين الافراد الى مقررات مستقلة بشأن الأدلة .

١٠ - وفي تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ ، وقع السيد سيسيل اندروس ، وزير داخلية الولايات المتحدة على تعديل للمرسوم الوزاري رقم ٣٠٠٩ (انظر الفقرة ٤ اعلاه) يقضي بانشاء وظيفة المدعي العام . واستنادا الى المرسوم يتولى الوزير تعيين المدعي العام رهنا بموافقة الفونو .

رابطة تعاونية مع ساموا

١١- وتتولى رابطة تعاونية ، قيمت بين ساموا الامريكية وساموا ، النظر في المسائل المتبادلة مثل الهجرة ، والزراعة ، ومصائد الاسماك ، والجريمة ، والصحة ، وغيرها من الامور . ويتولى حاكم ساموا الامريكية ورئيس وزراء ساموا الرئاسة في الاجتماعات المشتركة على أساس دوري .

باء - انتخاب الحاكم ونائب الحاكم

١٢- وحدثت أول انتخابات في الاقليم لاختيار الحاكم ونائبه في ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ . وفي ايلول / سبتمبر وقع الحاكم ركسلي ، آخر حاكم معين ، والذي كان يتولى منصبه لفترة مؤقتة لحين اجراء الانتخابات الشعبية ، المرسوم الذي يقضي باقرار قانون جديد للانتخابات بالنسبة لساموا الامريكية (القانون العام ١٥ - ٤٢) وبموجب هذا القانون من المقرر ان يذلل أول حاكم ونائب حاكم منتخبين في منصبيهما لمدة ثلاث سنوات بالنسبة لكل منهما ، ابتداءً من ٣ كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ حتى ٣ كانون الثاني / يناير ١٩٨١ ، وذلك الى حين تسمية خلفيهما وانتخابهما . وابتداءً من عام ١٩٨٠ ستتم انتخابات الحاكم ونائبه في وقت واحد مع انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة ، اى مرة كل اربع سنوات .

١٣- وقد حدث التسجيل لانتخابات تشرين الثاني / نوفمبر خلال الاسبوعين الاولين من تشرين الاول / اكتوبر . وقامت فرق التسجيل بزيارة جميع قرى الاقليم لادراج اسما الناخبين المؤهلين لعملية الانتخاب ، الذين كان يتعين وجودهم ماديا في ساموا الامريكية كي تسجل اسماءهم . ومن أجل المحافظة على الطبيعة السرية للانتخابات لم يحتفظ بسجل للاصوات في كل منطقة ، وتم عد جميع اوراق الاقتراع معا ، ولم ينشر الا الرقم الذي يعطي مجموع الاصوات بالنسبة للاقليم .

١٤- وكانت هناك سبعة فرق لانتخابات الحاكم ونائبه . وكانت النتائج الرسمية ، التي اذيعت في التقارير ، على النحو التالي :

٢ ٣٥٨	بيترتالي كولمان وتوفيلي ليا
١ ٢٧٠	أ.ب. لوتالي وفوفو سونيا
٩٥٥	أ.ى . فيويماوثو ولوتوتينارى
٨٣٣	غالييا ب . بوميلي وسالافيا سينيو
٣٨٧	ليياتوتولي وسواهيرمان سكانلان
٩٤	بابزسيوتيلي وآرييتا موليتا نسويلي
٥٤	لويسرت . ليفاريجوس وجيك كغ

- ١٥- ولما لم يكن احد من المرشحين قد حصل على أكثر من ٥٠ بالمائة من اوراق الاقتراع الصالحة فقد اجريت انتخابات الاعادة بين فريقي كولمان ولوتالي في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر . ونتيجة لذلك فاز السيد كولمان وزميله على السيدين لوتالي وسونيا بأغلبية ٣٢٦ ٣ صوتا ضد ٢٦٢٧ ٢ صوتا .
- ١٦- وعلى الرغم من ان السيد كولمان ساموى امريكي ، فقد كان البعض يعتبره اختيارا غير عادى لمنصب الحاكم لأنه لم يمض في الاقليم غير تسع سنوات من سن الرشد (هو الآن في الثامنة والخمسين) ان بعد ان خدم في جيش الولايات المتحدة من ١٩٤٠ حتى ١٩٤٦ عاد الى ساموا الامريكية في ١٩٥٢ ليشتغل بالمحاماة ويعمل مدعيا عاما . وقد عين مدعيا عاما في ١٩٥٥ ، وحاكما في ١٩٥٦ . وعين بعد ذلك مدير مقاطعة في جزر مارشال التابعة للاقليم الخاضع للوصاية بجزر المحيط الهادئ حيث ظل يشغل هذا المنصب لمدة ١٦ عاما ، فبلغ منصب نائب المفوض السامي في ١٩٦٩ ، ثم عمل مفوضا سام بالنيابة الى ان استقال سعيا وراء الحصول على منصب حاكم ساموا الامريكية فسي ١٩٧٧ .

جيم - مركز الاقليم مستقبلا

- ١٧- وبعد تنصيب السيد كولمان حاكما القى أمام الفونو في ٢٤ كانون الثاني / يناير أول خطاب له عن حالة الاقليم (انظر ادناه) .
- ١٨- وأكد رئيس مجلس النواب ، عند ترحيبه بالحاكم ، ان ١٩٧٧ كانت أكثر السنوات انتاجية في تاريخ الفونو . فقد كان في حالة انعقاد لمدة ١٢١ يوما ، كما اصدر ٢٢٨ مشروع قانون و ١٥٨ قرارا ، وقع الحاكم منها ٦٩ مشروعا اصبحت قوانين ، وقبل ٦٠ قرارا . وقدم رئيس المجلس أيضا افادة موجزة عن اجتماع عقده هو وزعيم ساموى آخر مع مسؤولين من وزارة داخلية الولايات المتحدة زاروا باغو باغو للاحتفال بتنصيب الحاكم . وكان من بين الموضوعات التي نوقشت : (أ) امكانية اقرار قانون دستوري للاقليم ؛ (ب) وامكانية تعيين قاضي معاون من اهالي ساموا ؛ (ج) وانشاء صندوق للتنمية الاقتصادية .
- ١٩- وقال الحاكم كولمان في خطابه ان حالة الاقليم طيبة بوجه عام ، على الرغم من ان مجالات معينة ، مثل الوضع المالي ، أقل من ان تكون مرضية . ولم تكن الحالة المالية الحقيقية للاقليم قد حددتها بعد فرقة العمل التي اسند اليها استعراض جميع الاعانات الفيدرالية ، وتحديد أين توجد الالتزامات المالية بالنسبة للاعانات التي لم تنفق . ومضى قائلا ان الاقتصاد يحتاج الى قاعدة واسعة اذا ما اريد للاقليم ان يصل الى درجة لا من الاعتماد على الذات . ويجب وضع خطة انمائية شاملة بالتشاور مع الفونو والجمهور عامة .
- ٢٠- وكانت الحالة السياسية المقبلة للاقليم من الامور ذات الأهمية الرئيسية أيضا . وأوصى الحاكم بأن ينشئ الفونو بأسرع ما يمكن لجنة تمثيلية للمركز السياسي ذات تزيير واضح لاستمرار

نواحي الخيار المتعلقة بالمركز السياسي المقبل لساموا الأمريكية ، ومواصلة دراسة هذه النواحي واعداد تقرير عنها . وعلى اساس مثل ذلك التقرير سيكون من المستطاع اجرا* تقييم سليم للبدائل المتاحة للاقليم .

٢١ - واستنادا الى مجلة Pacific Islands Monthly (بيم) (عدد تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٧) ، وهي مجلة دورية تغطي جنوب المحيط الهادئ ، فان القرار الخاص بأن تنتخب ساموا الأمريكية مسؤوليها التنفيذيين يعتبر علامة على أن الاقليم ينحاز بقوة اكبر الى جانب الولايات المتحدة .

دال - الخدمة العامة

٢٢ - في ٣٠ ايلول / سبتمبر ١٩٧٧ كان يوجد في حكومة الاقليم ٣٥٩٥ موظفا (مقابل ٣٢٩٣ في العام السابق) ، منهم ١٨٧ موظفا يعملون بمقود لمدة سنتين (مقابل ١٦١ في ١٩٧٦) .

قانون العاطلة والتدريب الشامل

٢٣ - بموجب قانون العاطلة والتدريب الشاملين الاتحادي قدمت حكومة الاقليم أربع طلبات اعانات للحصول على مساعدات اتحادية تصل الى ١٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . وستوفر هذه المساعدات فرص عمل لـ ٨٩٠ شخصا في الخدمة العامة .

٢٤ - وينص قانون العاطلة والتدريب الشاملين على تدريب العاطلين عن العمل والشباب بالاقليم على النحو التالي : (أ) خبرة العمل في ميدان الأمن العام (البنود الاول ، والثاني والرابع) ؛ (ب) البرنامج الصيفي للشبان المتضررين اقتصاديا ، لتوفير فرص عمل في فترة الصيف للشباب فيما بين الرابعة عشرة والحادية والعشرين في الهيئات الحكومية والمنظمات التي لاتستهدف الربح (البند الثالث) ؛ (ج) توفير الوظائف ، بالتعاون مع مكتب الحاكم ، ومكتب شؤون ساموا ومكتب السياحة في تشييد الطرق ، وتجميل القرى ، واعداد مناطق ذات جاذبية سياحية في جميع أنحاء مانوا وتوتويولا ، ومشروع الطعم الحي لصيد الاسماك ، ومكافحة القواقع الافريقية (البند السادس) ، وفي ١٩٧٧ قدمت المساعدة بموجب القانون في تنفيذ برنامج التدريب أثناء العمل ، مما ساعد القطاع الخاص على تدريب اليد العاطلة التي كان في حاجة اليها .

٣ - الاوضاع الاقتصادية

ألف - المالية العامة

٢٥ - يتم تمويل أنشطة حكومة ساموا الأمريكية عن طريق الايرادات المحلية ومنح المعونة والاطانات

ذات الاغراض الخاصة المقدمة من الولايات المتحدة . وتقدم الحكومة الاتحادية ايضا مساعدة تقنية حسب الحاجة ، وذلك بواسطة مراجعي حسابات من مكتب المراقب المالي الاتحادي . ويقضي قانون الميزانية التنفيذية بأن يتقدم المسؤول عن الميزانية بتقارير الى الحاكم مباشرة عن حالة البرامج والايادات والنفقات وذلك في كل ثلاثة أشهر .

٢٦- وفي تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧ طم بأن الحاكم لي (انظر الفقرة ١.٢ اعلاه) وقع مشروع قانون اصدره المجلس التشريعي الخامس عشر تمت بمقتضاه الموافقة على الميزانية النهائية للسنة المالية ١٩٧٧-١٩٧٨ .

٢٧- وبلغ مجموع الميزانية ٤٢٢ مليون من دولارات الولايات المتحدة (ج) بما في ذلك ٢٠٦ مليون من دولارات الولايات المتحدة في صورة اعتمادات مباشرة من كونفرس الولايات المتحدة ومنح معونة من وزارة الداخلية ؛ و ٩٧ ملايين من دولارات الولايات المتحدة في صورة اعانات اتحادية اخرى ؛ و ٩٢ ملايين من دولارات الولايات المتحدة في صورة اعتمادات محلية اساسية ؛ و ٨٦٨ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة في صورة اعتمادات مقابل اعانات .

٢٨- وفي ١٩٧٦/١٩٧٧ وصلت الضرائب على الشركات الى ٢٥ ملايين من دولارات الولايات المتحدة ، والضرائب على دخول الافراد الى ١٩ مليون من دولارات الولايات المتحدة ، وبذا بلغ مجموع الضرائب ٧٢ ملايين من دولارات الولايات المتحدة ، بزيادة قدرها ٥٩ بالمائة بالنسبة ليرادات ١٩٧٥/١٩٧٦ (٥٩ ملايين من دولارات الولايات المتحدة) .

٢٩- وفي آب / اغسطس حضر الحاكم لي دورة استثنائية للمجلس التشريعي الخامس عشر لمناقشة بعض المسائل التي واجهها منذ وصوله الى الاقليم في تموز/ يوليه لتوليه المنصب لمدة ستة شهور . واستنادا الى الحاكم فان السجلات المالية الحكومية كانت " في حالة فوضى " ، وقال انه يعتقد ان الفرع التنفيذي للحكومة يتحمل المسؤولية عن ذلك . واعلن انه " في ١ تشرين الاول / اكتوبر سنبدأ بسجل نظيف بالنسبة للسنة المالية القادمة وسنحاول ابتداءً من ذلك الحين بذل قصارى جهدنا لاكمال هذه السجلات بأخسر الحسابات بحيث يتسنى للحاكم الجديد أن يعرف بوضوح حالة الحسابات ابان افتتاح الاعتمادات السنوية لعام ١٩٧٨ " .

٣٠- وأشار الحاكم بعد ذلك الى انه استنادا الى السجلات الحالية هناك ٢٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة مستحقة لحكومة الاقليم نتيجة لعدم سداد فواتير الكهرباء والتلفون والمياه .

(ج) العطة المحلية في ساموا الأمريكية هي دولار الولايات المتحدة .

باء - التجارة

٣١ - تتمتع ساموا الامريكية بميزان تجارى موات بدرجة كبيرة نتيجة لازدهار صناعة صيد الاسماك التي تمثل ٦٠ بالمائة من قيمة الصادرات . وفي عام ١٩٧٧ بلغت الواردات والصادرات ٥٤٩ مليون دولار و ٨١٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على التوالي . وتعتبر الولايات المتحدة المورد الرئيسي للواردات . ولا توجد رسوم على الواردات ، وانما توجد رسوم انتاج .

جيم - الأرض

٣٢ - تبلغ مساحة الملكية الجماعية أكثر من ٩٦ في المائة من الأراضي التي ينظم العرف والتقاليد طرق استخدامها والاستقرار بها . ومن الأراضي المتبقية تملك حكومة ساموا الأمريكية ٥٠٦ هكتارات وتوجد مساحة صغيرة يمتلكها الافراد في صورة اقطاعات حرة . ويحظر نقل ملكية الاراضي الاهلية ، ويمكن تأجير الاراضي لفترات لا تتجاوز ٤ عاما ، رهنا بموافقة الحاكم ، ويتولى مكتب شؤون ساموا الفصل عن طريق التحكيم في جميع المنازعات حول تسجيلات الاراضي ، وذلك قبل عرضها على المحكمة العليا .

دال - الزراعة والثروة الحيوانية

٣٣ - على خلاف غالبية مجموعات الجزر الاخرى في جنوب المحيط الهادئ ، فان اقتصاد ساموا الامريكية لا يقوم على لب جوز الهند المجفف . ذلك ان حوالي ٢٥ من المزارعين المحليين يزرعون الخضروات . وقد باع المزارعون المحليون في ١٩٧٤ اكثر من ٢٤٥٠٠٠ كيلو غرام من القلقاس ، و ٥٦٨٠٠٠ كيلو غرام من الموز . وبحلول عام ١٩٧٧ كانت المساحة المزروعة على النحو التالي : ٣٢٠ هكتارا تشمل حوالي ٥ ملايين من أشجار القلقاس ، و ١٦٥ هكتارا تشمل حوالي ٢٥٠٠٠٠ من أشجار الموز . ومن المحاصيل الاخرى التي تزرع محليا ثمرة الخبز ، وجوز الهند ، واليام ، وقصب السكر ، والاناناس ، والكافا ، وقد أكد المسؤولون الحكوميون على أهمية دور الزراعة في خطة ساموا للتنمية الاقتصادية .

٣٤ - وتجري الحكومة الآن استعراضا لترتيبات التأجير بالنسبة للاثني عشر هكتارا التي تشغلها مزرعة تابوتيمو التجريبية . وترغب الحكومة اما في التفاوض حول عقد ايجار جديد مدته ٣٠ عاما ، أو في شراء الارض مباشرة . وينتهي عقد الايجار الحالي في ١٩٨٣ .

٣٥ - وفي آذار/مارس ١٩٧٧ اصدرت ادارة الزراعة بالاقليم تحذيرا مفاده انه قد اكتشفت في ساموا الامريكية للمرة الاولى القواقع الافريقية الضخمة القادرة على تدمير أية حياة نباتية . وقد وجدت القواقع ، التي يشتهر في أنها تحمل جراثيم الالتهاب الكبدى ، بالقرب من مصانع تعليب الاسماك التي تغطي مساحة اربعة هكتارات ، بما في ذلك المنطقة السكنية لمستخدمي مصانع التعليب . ويعتقد انها موجودة بالجزيرة منذ فترة تتراوح بين ٦ شهور و ١٢ شهرا .

٣٦- وقد قامت الادارة بتنظيم فريق ، يتكون من شبان مكتب الشباب ومستخدمي قانـون العجالة والتدريب الشاملين ، في محاولة للقضاء على القواقع الضخمة ، وسعت الى الحصول على مساعدة اتحادية للبرنامج الذي تبلغ تكلفته التقديرية ٠٠٠ ١٧٥ من دولارات الولايات المتحدة . وعلى الرغم من الجهود المستمرة التي بذلها مسؤول الادارة لما يقرب من عام ، فقد انتشرت القواقع في أنحاء توتويولا ، كما اكتشفت في مانوا .

٣٧- وتوفر اربع مزارع للدواجن ، يوجد بها ٠٠٠ ٨ من دجاج البيض قرابة ٣٠ في المائة من الطلب المحلي على البيض . وقد استفاد حوالي ٢٦ من المزارعين من برنامج جديد لتشييد حظائر الخنازير يسمح للمزارعين بشراء المواد من الحكومة بأسعار التكلفة . ويشترك أيضا اثنا عشر مزارعا من القطاع التجارى في تربية الخنازير .

ها - مصايد الاسماك

٣٨- تسيطر شركة Van Camp Sea Food من الولايات المتحدة التي استولت على مصنع باغو باغو في ١٩٥٤ ، وشركة ستاركيست ساموا ، التي بدأت عملياتها في الاقليم في ١٩٦٣ على صناعة الاسماك . وتقوم قوارب الصيد من جمهورية كوريا وغيرها من البلدان الآسيوية بتزويد مصانع التعليب منا تحتاجه من الاسماك . وتقدر حصيلة ما يصيده الاسطول المحلي ، الذي يتكون من أكثر من ٢٠ مركبا صغيرا بحوالي ٠٠٠ ١٠٠ كيلوغرام من الاسماك كل عام للاستهلاك المحلي .

٣٩- وتقوم ادارة الموارد البحرية بالاقليم بتنفيذ برنامج للتدريب على بناء القوارب الصغيرة والعمل في مصائد الاسماك . وقد انزلت خلال العام المستعرض عددا من مراكب الصيد الصغيرة ، التي تمثل اول جهد رئيسي خلال عدة سنوات لتنمية عمليات الصيد التي يقوم بها الاهالي . وتحتفظ الادارة أيضا بسفن صغيرة للبحوث للمساعدة في تنمية مصايد الاسماك ، واجراء دراسة استقصائية للحيد البحرى .

٤٠- وتفيد التقارير بأن دول المحيط الهادئ تواجه تعقيدا خطيرا بسبب موقف حكومة الولايات المتحدة من الانواع المهاجرة . فأكثر من عشر سنوات تتمسك الولايات المتحدة بأن الانواع ذات الميل الكبير الى الهجرة ، مثل سمك التونا الوثاب ، لا يجب ان يغطيتها اى اتفاق بين الدول الساحلية لادارة مواردها السمكية . وبينما تعترف الولايات المتحدة بمناطق الصيد للبلدان المختلفة ، فانها تعتقد بأنه ليس لاي بلد الحق في ان يتولى امر سمك التونا الوثاب . ويعني ذلك من الناحية النظرية بأن سفن الصيد الامريكية باستطاعتها صيد سمك التونا الوثاب داخل منطقة المائتي ميل بحرى لاية دولة ساحلية .

٤١- ولكي يكون استغلال الانواع المهاجرة رشيدا يلزم ايجاد تعاون دولي ، وخاصة في مجال تبادل المعلومات عن عادات الأسماك ، وما يمكن صيده منها من البحر دون تعريض حجم الحصيد للخطر ، وعن المكان الذي تحتله هذه الأنواع في التركيب العام للسلسلة الغذائية . ومثل هذه المعلومات يمكن أن تمنع أي بلد من الصيد بكثافة شديدة ، مما يحرم بلدا آخر من كمية صيده .

٤٢- ويقال ان موقف الولايات المتحدة من هذه المسألة يسبب قلقا خاصا لساموا الامريكية وغوام والمنطقة المشمولة بالوصاية في جزر المحيط الهادئ .

٤٣- وقد أعربت الوكالة الاقليمية لمصايد الأسماك ، التي انشأها مكتب جنوب المحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي ، ووافق عليها ملتقى جنوب المحيط الهادئ في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ ، اعربت عن الامل في أن يسمح لاقليم المحيط الهادئ ، التي تقوم الولايات المتحدة بإدارتها بالمشاركة في اجتماعات الوكالة بغية جعلها أكثر فعالية . ولذلك فقد اشتمل وفد الولايات المتحدة الى اجتماع الملتقى المنعقد في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ لمناقشة الموقع الذي ستقام فيه الوكالة على مسؤولين من ساموا الامريكية ، وكذلك من غوام واقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية .

٤٤- وفي كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ حضر المسؤولون من وزارة الخارجية الامريكية ومن الاقليم التي تقوم الولايات المتحدة بإدارتها ، اجتماعا استغرق يومين في هونولولو لمناقشة الموقف الذي يجب ان تتخذه الولايات المتحدة من الاتفاق المقترح بشأن ايجاد منطقة صيد مشتركة تمتد بحرا لمسافة ٢٠٠ ميل بحري فيما بين دول جنوب المحيط الهادئ . وتوصل الفريق الى توافق آراء على مايلي : (أ) ان اشراكها في الوكالة امر مرغوب فيه ، ولا سيما فيما يتعلق باقرار القواعد الخاصة بجني محصول الموارد البحرية . بما في ذلك الأنواع ذات الميل العالي الى الهجرة ؛ (ب) وان الاقليم الثلاثة ولاية هاواي يجب ان يكون لها حق التصويت بصورة منفصلة بشأن المسألة ولكنها يجب أن تجرم عهدا لحماية مصالحها ؛ (ج) وأن الولايات المتحدة يجب أن تعين احدي وكالاتها للمساعدة في تنمية الوكالة الاقليمية لمصايد الأسماك .

٤٥- وكان من المتعين ان تنظر حكومة الولايات المتحدة في هذه النتائج بغية التوصل الى قرار سياسي بشأن الاتفاق في الوقت المناسب بالنسبة للجولة الثانية من المحادثات التي من المقرر اجرائها في سونفا في نهاية شهر آذار / مارس ١٩٧٨ .

٤٦- وقد جاء في بيان الحاكم في ٢٤ كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ (انظر الفقرة ١٧ اعلاه) ان المسائل الايكولوجية والبيئية تتطلب اهتماما مستمرا ، مثال ذلك ان اسراب قنديل البحر الشائك تدمر السلاسل المرجانية ، وذلك تعرض للخطر الكميات الممكن الحصول عليها من أسماك سلاسل الصخور القريبة من سطح الماء وأسماك المياه العميقة .

٤٧ - وفي كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ أعلن مكتب الموارد البحرية انه خلال الايام الثلاثة الاولى لأحد برامج الطوارئ المخصصة لمكافحة خطر قنديل البحر، قتل ٧٠٠ من الأنواع المهاجرة ، ودفع المكتب مبلغا سخيا قدره ١٥ سنتا مقابل كل واحد منها .

واو - الصناعة والتنمية

٤٨ - وتقوم سياسة حكومة الاقليم على تشجيع الصناعة الخارجية على الاستثمار في الاقليم ، على حين تكفل في نفس الوقت مشاركة الشعب المحلي . وقد أكد الحاكم لي في خطابه أمام المجلس التشريعي الخامس عشر في آب / أغسطس ١٩٧٧ الحاجة الى مزيد من الصناعة في ساموا الامريكية ، وركز بوجه خاص على السياحة . وقال الحاكم كولمان ، في رسالته عن حالة الاقليم ، في ٢٤ كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ ، أن الاقتصاد سيكون في حاجة الى قاعدة اوسع اذا اريد للاقليم ان يصل الى درجة ما من الاعتماد على الذات . واقترح اعداد خطة انمائية شاملة بالتعاون مع الفونو والجمهور ، يمكن بموجبها انشاء المقومات الهيكلية اللازمة لصناعة السياحة والصناعات التحويلية بالاقليم ، بما في ذلك شبكات الكهرباء ، ومياه الشرب ، والأرصفة ، والموانئ الصغيرة ، والطرق ، والمطارات باجزر الصغيرة .

٤٩ - ومع الاقرار بأهمية صيد الاسماك بالنسبة للاقتصاد ، فقد عنيت سياسة الحكومة بالتنوع الى أقصى حد ممكن . وتقوم شركة The Pacific Time Corporation ، وهي فرع لشركة Bulova Watch Company ، بتصدير الساعات وتمتلك شركة The Sultan Jewellery ، من هاواي ، مصنعا صغيرا ، وتقوم بتدريب العمال المؤهلين من أبناء الاقليم . وتتضمن المؤسسات الجديدة الاخرى مصنعا للملابس ، ومصنعا للالبان والمثلجات ، واعمالا مختلفة تتعلق بتجارة التجزئة . وقامت شركة امريكية للتصميمات الهندسية بانشاء مكتب للمساعدة في مشاريع البناء المحلية ، وتم بناء مصنع جديد للفايز . كما انشئت بالاقليم مؤسسة محلية للمحاسبة تشمل محاسبا وموظفين مؤهلين .

٥٠ - ويبيع مصرف ساموا الامريكية السابق ، وهو مؤسسة حكومية ، منذ بضع سنوات لمصرف هاواي ، وبذلك انشئ أول مصرف خاص بالاقليم . وأنشأت حكومة الاقليم بالمبلغ التي حصلت عليه من عملية البيع مصرف التنمية لساموا الامريكية ، الذي يتولى تقديم القروض للاسكان والاعمال التجارية والصناعية . وفي ١٩٧٤ افتتح First National Bank of New York والشركة الامريكية للمدخرات والقروض the American Savings and Loan Corporation فروعاً في الاقليم .

٥١ - واستثمرت الحكومة منذ ١٩٧٤ اموالا كبيرة في الطرق ومشاريع المياه وشبكات الصرف ومشاريع الكهرباء وتشبيد المطارات والموانئ ، وشبكة التليفونات ، والمباني التعليمية ، والخدمات الصحية ، وغيرها من الاعمال الانتاجية .

٥٢ - وفي ١٩٧٧ وافقت ادارة التنمية الاقتصادية بوزارة التجارة الامريكية على اعانة قدرها ٣٦٨ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة لتمويل تشييد خزان تبلغ تكاليفه ٤٦٠ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة بالقرب من قرية اووا ، على ان تقوم حكومة ساموا الامريكية بتحمل باقي التكاليف (٢٠٠٠ دولار) . وسيوفر الخزان امدادات كافية من المياه لضمان التشغيل المستمر لمصانع تعليب التونا التي تستخدم ١٢٠٠ عامل ، والتي أغمت ، مؤخرا على العمل بأقل من طاقتها بسبب نقص المياه . وفنظلا عن ذلك من المقرر ان يقوم الخزان بخدمة الشاطئ الشمالي من منطقة خليج باغو باغو ، حيث تعزز النمو الاقتصادي للمراقيل نتيجة لعدم توافر خدمات المياه الكافية .

زاي - السياحة

٥٣ - وفي عام ١٩٧٧ قدمت ادارة التنمية الاقتصادية اعانة قدرها ٧٥ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة للمساعدة في تحمل النفقات المقدرة بـ ١٠٠ ٠٠٠ دولار لاجراء سلسلة من الدراسات ينجم عنها برنامج تنمية السياحة لعدة بلدان من بينها ساموا الامريكية وغوام . وكان من المقرر ان يجرى هذه الدراسات مجلس تنمية جزر المحيط الهادئ ، الذي كان من المقرر ان يقدم المبلغ الاضافي وقدره ٢٥ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة .

حاء - النقل والمواصلات

٥٤ - وفي أيار/مايو ١٩٧٧ طلب مجلس الطيران المدني الامريكي اننا من رئيس الولايات المتحدة بالسماح لشركة طيران كونتنتال ايرلاينز بالتنافس مع شركة طيران بان امريكان العالمية ، وتشغيل رحلات يومية بين الولايات المتحدة (لوس انجيلوس) ، وهاواي ، وساموا الامريكية ، وفيجي ، ونيوزيلندا واستراليا . وقد سبق ان رفض طلبها شركتي طيران امريكيتين اخريين . ووافق الرئيس على توصية مجلس الطيران المدني ، وخول لكونتنتال ايرلاينز بدء رحلاتها في ١٨ ايلول/سبتمبر . وهكذا اصبحت سادس شركة طيران تعمل بين الولايات المتحدة والمحيط الهادئ . وبعد ان علم رئيس بان امريكان بقرار الرئيس اعلن خططا لخفض خدمات بان امريكان من اربع رحلات الى رحلتين اسبوعيا ابتداء من ١ شباط/فبراير ١٩٧٨ .

٥٥ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر قال الحاكم لي انه لا يمكن لشركة كونتنتال ايرلاينز البدء فسي خطط لخدماتها بالمحيط الهادئ ما لم تكن وزارة الخارجية الامريكية قد أجرت مفاوضات مع حكومتي استراليا ونيوزيلندا للتوصل الى اتفاقات بشأن حقوق الهبوط . وكان من المقرر ان تجرى المفاوضات في شباط/فبراير ١٩٧٨ ، وعندئذ تطلب كونتنتال ايرلاينز ١٢٠ يوما على الاقل لاعداد الخطط والجدول الزمني الخاصة برحلاتها . وفي هذه الاثناء قرر الحاكم لي ان عدم وجود خدمات مباشرة الى نيوزيلندا واستراليا (في ذلك الوقت كانت بسان امريكان تقوم بتشغيل ثلاث رحلات نهابا واياها

اسبوعيا بين باغر باغر وهونولولو) قد جعل من المستحيل من الناحية الفعلية بالنسبة لساموا الامريكية مباشرة برامج فعالة للسياحة والتنمية الصناعية ولذلك اقترح التعجيل بالمفاوضات لصالح كل من الاقليم والخطوط الجوية المعنية .

٥٦ - وفي آذار/مارس ١٩٧٨ اعلن انه على الرغم من ان نيوزيلندا قد وافقت على حقوق كونتنتال ايرلاينز في الهبوط في اراضيها ، شريطة الامتثال للاجراءات النظامية ، فقد اقترحت الحكومة الاسترالية اعادة النظر في الاتفاقات الحالية التي تتعارض مع سياسة الولايات المتحدة وممارستها في مجال الطيران . فضلا عن ذلك كان من المقرر استئناف المشاورات مع استراليا قبل حزيران/يونيه ١٩٧٨ في واشنطن العاصمة . ولم يكن من الواضح ان كونتنتال ايرلاينز ستبدأ خدماتها التي نيوزيلندا ومنها ، مع التوقف في ساموا الامريكية في الطريق بين الولايات المتحدة ونيوزيلندا .

٥٧ - وتوفر الخطوط الجوية لجزر جنوب المحيط الهادى (SPIN) رحلات جوية منتظمة من الاقليم الى ساموا ، وجزر مانوا ، وتونفا ، ونيوى . كما ان خطوط ايران برلينيزيا ، التي يوجد مقرها في آبيا ، بساموا ، توفر أيضا خدمات جوية بين آبيا وباغر باغو .

٥٨ - وتقوم الخطوط الجوية لجزر جنوب المحيط الهادى ببناء مركز للصيانة والادارة في مطار توفونا ، في ساموا ، على مساحة قدرها ٢٨٠ ميلا مربعا استأجرتها من الحكومة المحلية . وسيتم ذلك للشركة ، التي تقوم بتشغيل أكثر من ١٤٠ رحلة منتظمة اسبوعيا الى تسع جزر ، باجراء صيانة لطائراتها على مدى الأربع والعشرين ساعة . وتتوقع الشركة تشغيل خطوط جديدة بين باغر باغر وراوتونغا (جزر كوك) .

٥٩ - وفي أواخر ١٩٧٧ قدمت حكومة الولايات المتحدة اعانة قدرها حوالي ١٨ مليون من دولارات الولايات المتحدة لساموا الامريكية لتوسيع المحطة النهائية للمطار الدولي . وكان من المقرر أن يبدأ العمل في المشروع ، الذى توقع أن يستغرق عامين ، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ . واستنادا الى التقارير الصحفية فان وصول طائرتين في وقت واحد يترتب عليه في الوقت الحاضر ارباق شديد لمرافق المطار .

٦٠ - ومنذ استخدام الناقلات البحرية والحاويات الأخف وزنا في مطلع السبعينات ، فان باغر باغو تستقبل الآن عددا أقل من السفن ، على الرغم من ان حجم التجارة يواصل الازدياد . ومن أجل القضاء على مشكلة الرسوم بالنسبة للسفن التجارية الخاطئة بين الجزر ، فقد شيد مدرج عائم في ميناء باغو باغو في ١٩٧٥ . كما يشيد في فاغاتوغو في ١٩٧٥ حوض للتوارب الصغيرة وحور للصيانة .

٦١ - وقد منح في ٢٠ أيار/مايو ١٩٧٧ عقد تشييد ميناء توا ، الذى تقررت اقامته بالقرب من جزيرة فوزى عند الشاطئ الغربي . وينس العقد على اشتراك كل من الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم في تطوير قناة الدخول الى الميناء ، وتاعدة تحويل ، ومنازل رسو والمخازن الاحتياطية في الميناء . وشيد طريق مرجاني السلع لسيارات الجيب لنقل البضائع من الميناء الى القرى القريبة . أما الميناء الخاص بجزيرة أنونوا فما زال ينتظر الاموال اللازمة لتشييد .

٦٢ - وتقوم شعبة النقل المائي بالاقليم بتشغيل اسطول من السفن الصغيرة ، بما في ذلك الزوارق القاطرة ، والزوارق البخارية ، والمرافيع (الواناش) المتحركة ، والقوارب السريعة . وتتعاون الشعبة مع ادارة توكيلاو في توفير خدمات الشحن لجزيرة سوين .

٤ - الايضاع الاجتماعي

ألف - تكاليف المعيشة

٦٣ - في شباط/فبراير ١٩٧٨ أعلن مكتب التنمية الاقتصادية والتخطيط بالاقليم أن الرقم القياسي لاسعار السلع الاستهلاكية ، التي تتكون من الاغذية ، والاسكان ، والملابس ، والنقل ، وغيرها من الفئات المتنوعة ، ارتفع بمقدار ١٢٧ في المائة سنويا خلال السنوات الثلاث الماضية . وقد ارتفعت اسعار الاغذية ، التي تواصل حركتها الصعودية ، بمقدار ٢٥ في المائة منذ ١٩٧٥ (٨ في المائة في ١٩٧٧) . وكانت الزيادة في تكلفة النقل أكبر من الزيادة في تكلفة جميع الفئات الاخرى ، فقد ارتفعت بمقدار ٤٥ في المائة منذ ١٩٧٤ (١٦ في المائة سنويا) .

باء - اليد العاملة

٦٤ - تعتبر حكومة الاقليم أكبر مستخدم فسي سناموا الامريكية ، فهي مسؤولة عن حوالي نصف مجموع العمالة بالاقليم (٣٥٩٥) . وادارة الموارد البشرية هي المسؤولة عن تدريب موظفي الحكومة واختيارهم . أما القطاع الخاص فيستخدم ٢١٤ اشخاص ، من بينهم ٢٠٠٠ عامل في مصانع التعليب والنقل البحري ، و٦٣٨ عاملا في الزراعة ، بما في ذلك الزراعة المعيشية . وفي ١٩٧٧ كان مستوى الحد الادنى للاجر يتراوح بين ١ و ١٧٠ دولار في الساعة ، حسب نوع الصناعة .

٦٥ - وفي ١٩٧٥ بعث العمال المتحدون للتعليب والصناعة التابعون لاتحاد العمال المحليين لهادى الولايات المتحدة بممثلين الي الاقليم للتنظيم النقابي لعمال صناعة التعليب المحليين .

جيم - الصحة العامة

٦٦ - المستشفى الرئيسي بالاقليم هو مستشفى ليندون ب . جونسون تروبيكال ميدكال سنتر (the Lyndon B. Johnson Tropical Medical Center) ، الذي يضم ٢٠٠ سرير ، بما في ذلك وحدات المندرين الرئوى ، والجذام ، والتوليد . كما تقوم ادارة الصحة بتشغيل مستوصفات على نطاق الجزر .

- ٦٧ - ومع وجود معدل مواليد عال بدرجة غير عادية ، وقدره ٣٧ في الالف في ١٩٧٦ ، واصلت عيادة تنظيم الأسرة تشجيع السكان على تحديد النسل .
- ٦٨ - وما زالت المشاكل الصحية الرئيسية هي مرض الخييطيات ، والأمراض التناسلية والتدرن الرئوي ، وما زالت هناك حالات قليلة من مرض الجذام ، وفي ١٩٧٧ اصدرت ادارة الصحة تحذيرا فيما يتعلق بحس الضنك (الدنجة) .
- ٦٩ - وفي ٣١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٨ ، أقر مجلس التنسيق الصحي بساموا الامريكية أول خطة خمسية صحية للاقليم ، تم وضعها بموجب القانون العام للولايات المتحدة ٦٣-٦٤١ وتعتبر الخطة الصحية ، التي تقوم على خطة تمهيدية أعدتها وكالة ساموا الامريكية للتخطيط الصحي والتنمية ذروة ١٥ شهرا من الدراسة . وتشمل الخطة أهدافا ، كما توصي باجراءات لتحسين النظام الصحي وكذلك صحة السكان . وكان من المقرر أن تعرض الخطة في جلسة استماع عامة في ١ آذار/مارس .
- ٧٠ - وتواصل منظمة الصحة العالمية تقديم الزمالات لأبناء ساموا الغربية وتشمل الزمالات تكاليف النقل ذهابا وايابا ، والتعليم ، والكتب ، والاقامة ، بالإضافة الى المصروفات العرضية ، كما تتضمن التزاما بالعمل لدى حكومة ساموا الامريكية لمدة ثلاث سنوات على الأقل بعد استكمال التدريب .
- ٧١ - وفي ١٩٧٦/١٩٧٧ وصل مجموع ميزانية ادارة الصحة الى ٤ ملايين من دولارات الولايات المتحدة ، جاءت منها ٣٢٢ مليون دولار من الحكومة الاتحادية و ٧٦٩ .٠٠٠ دولار من الاعتمادات المحلية .

٥ - الأوضاع التعليمية

- ٧٢ - يقوم النظام التعليمي على نمط المدرسة الأولية ذات الثماني سنوات ، وأربع سنوات للمدرسة الثانوية . وخلال الستينات كان التليفزيون هو الواسطة الرئيسية للتعليم . غير أنه تم توجيه اهتمام أكبر في السنوات الاخيرة الى دور المعلم في حجرة الدراسة . وبحلول ١٩٧٦ كان التعليم عن طريق التليفزيون يستخدم أساسا لتدريس اللغة الانجليزية .
- ٧٣ - كما وجه مزيد من الاهتمام لبرنامج مكرس لتعليم الأطفال في السن المبكرة ؛ ويخدم هذا البرنامج أكثر من ١٧٢٧ طفلا ، يتراوحون بين الثالثة والخامسة ، في ١٣٥ مركزا موزعة على ٦٤ قرية .
- ٧٤ - وفي ٣١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٧ كانت هناك ٢٤ مدرسة أولية عامة مقيد بها ٢٢٣ ٥ تلميذا ، من بينهم ١١٤ تلميذا يتلقون تدريبا خاصا ؛ وأربع مدارس ، أولية خاصة مقيد بها ١٤٥٧ تلميذا ؛ وأربع مدارس ثانوية عامة ، مقيد بها ١٩٢ ٢ تلميذا ؛ ومدرستان ثانويتان خاصتان ، مقيد بهما ٤٢٦ تلميذا . وكان عدد الطلبة في (Community College) الكلية المجتمعية ٨٢٨ طالبا (مقابل ٨٣٦ في ١٩٧٦) ، من بينهم ٥٣١ طالبا نظاميا ، و ٢٦٥ طالبا مهنيا و ٣٢ مرضة طالبة .

٧٥ - وتوجد الكلية المجتمعية وأكبر مدرسة ثانوية عامة ، ساموانا ، في منطقة فاغا توفو . وتوجد مدرستان ثانويتان أخريان في توتيو لا ، على حين توجد مدرسة رابعة من هذا النوع في تاوو .

٧٦ - وتقدم شعبة التعليم المهني ، وشعبة التعليم الخاص ، برامج تعليمية خاصة للاطفال المعوقين . كما تقدم شعبة التعليم المهني تعليما خاصا بالفنون الصناعية في جميع المدارس الثانوية العامة الاربع ، وتقدم احدى هذه المدارس تدريبا مهنيا اضافيا على عدة مستويات . ويرتبط بهذا البرنامج " مركز المهارات " الذي يغطي العمل الأكثر تقدما في حرف المعادّن .

٧٧ - وسعت الكلية المجتمعية برنامجها الخاص بالبالغين في حرمها في مابوساغا، وفي مركز تعليم البالغين في فاغاتوفو . وفي أواخر ١٩٧٧ بدأ المركز دورات دراسية تنتهي بالحصول على دبلوم المدرسة الثانوية ، وبالتأهيل للالتحاق بالكلية . وقدم مكتب الولايات المتحدة للتعليم اعانة قدرها ١٣٩.٢٦٥ من دولارات الولايات المتحدة لدعم تعليم البالغين بالاقليم بالنسبة للعام الدراسي ١٩٧٧/١٩٧٨ .

٧٨ - وقرر الحاكم لي ، في خطابه الوداعي أمام المجلس التشريعي الخامس عشر في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، أن هناك بندا واحدا " كان باستمرار مصدر قلق [له ولزعماء الفونسو] ، هو ما اذا كان يجب المضي قدما بالخطط التي تسم تطويرها في الكلية المجتمعية لمابوساغا بالنسبة لبرنامج كبير للتشيد . . . بدأه الحاكم السابق [ايرل ب . روث] . . . ان كلما تناولت هذا البرنامج التشييدي ، وكلما ناقشته مع زعمائكم ، ازدادت اقتناعا بأنه كان خطأ . ان كليتنا الحالية ، كوميونتي كوليدج هي حقا مدرسة علاجية تواجه بعض عيوب خريجي مدارسنا العالية . وأعتقد ان جهودنا يمكن أن تكون أعظم جدوى بكثيرة بالنسبة لشباب اقليمنا لو اننا استخدمنا هذه الأموال لتعزيز نظم مدارسنا الأولية والثانوية القائمة " .

٧٩ - واعتمد على فير رغبة منه برنامجا لتشيد مباني جديدة لثلاث حجرات دراسية ومبنى للالعاب الرياضية ، وبعض حجرات للدراسة المهنية ، في حرم مابوساغا بتكلفة قدرها ٣٤ مليون دولار (كانت الاموال المعنية اعانات ، وكان الحد الزمني لاستخدامها على وشك الانتهاء) . فضلا عن ذلك كان هناك شيء من المرونة فيما يتعلق بمواقع مبنى الالعاب الرياضية وحجرات الدراسة المهنية . ووجه النصح للمثلين بدراسة التغييرات المقترحة ، واتخاذ الاجراء المناسب .

٨٠ - وختم خطابه قائلا :

" اني فير سعيد بنظامنا المدرسي الراهن وأعتقد انه غير موات ، كما اعتقد ان شباب اقليمنا يتعرضون للاهمال . غير اني لم أشعر بالا استعداد لاقتراح أية تغييرات أو برامج بسبب قصر اقامتي في ساموا . ومع ذلك فسأعلن عن آرائي لحاكمكم الجديد ، وكذلك أمام هذه الهيئة ، قبل أن أرحل . وكان رأي كثيرين من كبار العربيين على انكم قد وعدتم ، عندما فادرت ساموا منذ عشر سنوات ، بأن تصبحوا في قمة النظم المدرسية في الأمة . غير ان ذلك

النظام قد دمر تماما ، ولست أرى أية فرصة لاجراء تحسين مباشر في نظامنا القائم دون اجراء بعض التغييرات الرئيسية ، وتحمل ثمن كبير .

٨١ - وعندما فادر الحاكم كولمان ساموا ، في أول رحلة له الى واشنطن العاصمة في أعقاب تنصيبه في ٣ كانون الثاني /يناير ١٩٧٨ ، أعلن أنه يأمل في عرض آرائه عن مشاكل التعليم . وأكد على أهمية التعليم بالنسبة للتطور المقبل لساموا الأمريكية ، وأعرب عن الأمل ، في التأكيد من جديد على المهارات الأساسية بدءا بالصف الأول . وأشار الحاكم الى الدور الهام للمدرسة المجتمعية في مستقبل الاقليم مقررًا أنها يجب أن توفر للسامويين الأمريكيين الفرصة لتحقيق امكانياتهم الأكاديمية . وقد كانت ميزانية التعليم بالنسبة للحام المستعرض ١ ملايين من دولارات الولايات المتحدة (٦٢٢ ملايين دولار من الاعتمادات الاتحادية وانسحابية و ٣٨٨ ملايين دولار من الاعانات) .

الفصل العشرون*

اقليم جزر المحيط الهادى المشمول بالوصاية

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - كان مما قرره اللجنة الخاصة ، في جلستها ١١٠٢ المعقودة في ١ شباط/فبراير ١٩٧٨ ، باعتمادها ما قدمه رئيس اللجنة من الاقتراحات المتعلقة بتنظيم أعمالها (A/AC.109/L.1205) ، احالة مسألة اقليم جزر المحيط الهادى المشمول بالوصاية الى اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة للنظر فيها وموافاتها بتقرير عنها .
- ٢ - ونظرت اللجنة الخاصة في مسألة الاقليم في جلساتها ١١١٣ و ١١١٥ و ١١١٦ المعقودة فيما بين ٩ و ١٤ آب/اغسطس .
- ٣ - وأخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار ، لدى نظرها في هذا البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، بما فيها بوجه خاص القرار ٣٢/٤٢ المؤرخ في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد طلبت الجمعية العامة من اللجنة الخاصة في الفقرة ١٣ من هذا القرار ، في جملة أمور ، " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذاً فورياً وتاماً نسي جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها والقيام خاصة بما يلي : . . . وضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين " .
- ٤ - وكان معروضا على اللجنة الخاصة ، أثناء نظرها في هذا البند ، ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة (انظر مرفق هذا الفصل) تتضمن معلومات عن التطورات المتعلقة بالاقليم المشمول بالوصاية .
- ٥ - ووافقت اللجنة الخاصة ، في معرض نظرها في هذا البند ، في جلستها ١١١٣ المعقودة في ٩ آب/اغسطس على طلب استماع مقدم من السيد روجر س . كلارك ، من الرابطة الدولية لحقوق الانسان . وفي الجلسة ذاتها ، أدلى السيد كلارك ببيان (A/AC.109/PV.1113) .
- ٦ - وفي الجلسة ١١١٣ المعقودة في ٩ آب/اغسطس ، عرض مقرر اللجنة الفرعية المعنية بالاقليم الصغيرة ، في بيان أدلى به أمام اللجنة الخاصة (A/AC.109/PV.1113) ، تقرير اللجنة الفرعية (A/AC.109/L.1247) ، الذى يتضمن سرداً لنظر اللجنة الفرعية في مسألة الاقليم .
- ٧ - وفي الجلسة ١١١٥ المعقودة في ١٠ آب/اغسطس ، قدم مقرر اللجنة الفرعية ، باسم اللجنة الفرعية ، تعديلاً شفويًا على النتائج والتوصيات الواردة في التقرير (A/AC.109/L.1247/) ، تم بموجبه ما يلي :

* صدر من قبل تحت الرمز A/33/23/Add.4 .

(أ) أضيفت في نهاية الفقرة الأولى الجملة التالية :
" تؤكد اللجنة من جديد أهمية ضمان ممارسة الشعب لحقوقه في هذا الصدد ممارسة كاملة وحررة ، ووفاء السلطة القائمة بالادارة بالتزاماتها كما ينبغي " .
(ب) استعيض عن الفقرة الخامسة التالي نصها :

" (٥) تلاحظ اللجنة الخاصة ، من ناحية ، ان حكومة الولايات المتحدة قد أقرت في ٢٣ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧ ، دستور كومنولث جزر ماريانا الشمالية الذي دخل حيز التنفيذ في ٩ كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ ، وتحيط علما ، من ناحية أخرى ، بعزم السلطة القائمة بالادارة ، المعرب عنه في الدورة الخامسة والاربعين لمجلس الوصاية ، على أن تسعى للوصول الى اتفاق مع الأطراف المعنية ، مع الامتثال الدقيق للأحكام ذات الصلة من الميثاق ، لانهاء اتفاق الوصاية فيما يتعلق بكل من جزر ماريانا الشمالية وباقي الاقليم المشمول بالوصاية في آن واحد ، وذلك في موعد أقصاه عام ١٩٨١ " .

بالنص التالي :

" (٥) تحيط اللجنة الخاصة علما بعزم السلطة القائمة بالادارة ، المعرب عنه في الدورة الخامسة والاربعين لمجلس الوصاية ، على أن تسعى للوصول الى اتفاق مع الأطراف المعنية ، مع الامتثال الدقيق للأحكام ذات الصلة من الميثاق ، لانهاء اتفاق الوصاية المتعلقة بالاقليم المشمول بالوصاية في عام ١٩٨١ " .

وفي الجلسة ذاتها ، أدلى ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ببيان (A/AC.109/PV.1115) .

٨ - وفي الجلسة ١١١٦ المعقودة في ١٤ آب/اغسطس ، تكلم ممثلو اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وتشيكوسلوفاكيا ، وبلغاريا (A/AC.109/PV.1116) .

٩ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة الخاصة دون اعتراض ، تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالاقليم الصغيرة (A/AC.109/L.1247/Rev.1) بصيغته المنقحة ، وأقرت النتائج والتوصيات الواردة فيه (انظر الفقرة ١١ أدناه) ، على أن يكون مفهوما أنه يتم ادراج التحفظات التي أبدتها الأعضاء في محضر الجلسة .

١٠ - وفي ١٤ آب/اغسطس أحيل نص النتائج والتوصيات الى الممثل الدائم للولايات المتحدة الامريكية لدى الأمم المتحدة لاطلاع حكومته عليه .

باء - مقرر اللجنة الخاصة

١١ - يرد فيما يلي نص النتائج والتوصيات التي اعتمدها اللجنة الخاصة في جلستها ١١١٦ المعقودة في ١٤ آب/اغسطس ، والتي ترد الاشارة اليها في الفقرة ٩ أعلاه :

(١) تؤكد اللجنة الخاصة من جديد حق شعب اقليم جزر المحيط الهادى المشمول بالوصاية غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، بما في ذلك حقه في الاستقلال وفق ميثاق الأمم المتحدة و اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ . كما تحيط اللجنة علما باتفاق الوصاية المبرم بين السلطة القائمة بالادارة ومجلس الأمن فيما يتعلق بهذا الاقليم . وتؤكد اللجنة من جديد أهمية ضمان ممارسة الشعب لحقوقه فسي هذا الصدد ممارسة كاملة وحررة ، ووفاء السلطة القائمة بالادارة بالتزاماتها كما ينهضي .

(٢) وان اللجنة الخاصة ان تدرك تمام الادراك الظروف الخاصة المحيطة باقليم جزر المحيط الهادى المشمول بالوصاية والتي ترجع الى عوامل مثل حجمه ، وموقعه الجغرافي ، وسكانه وموارده المحدودة ، تكرر الاعراب عن رأيها بأنه لا ينهضي ان تؤدى هذه الظروف بأى حال الى تأخير التنفيذ العاجل للاعلان ، الذى ينطبق على الاقليم انطباقا تاما .

(٣) ولا تزال اللجنة الخاصة تلاحظ ، مع الأسف ، رفض السلطة القائمة بالادارة ، التعاون مع اللجنة في هذا الشأن باحجامها عن الاشتراك في دراسة الحالة في الاقليم المشمول بالوصاية . وتدعو اللجنة الخاصة حكومة الولايات المتحدة الامريكية ، من جديد ، بوصفها السلطة القائمة بالادارة ، الى الاستجابة لطلباتها المتكررة بشأن حضور مثل عنها جلسات اللجنة لتقديم المعلومات المستكملة ، من أجل مساعدة اللجنة الخاصة في صياغة النتائج والتوصيات المتعلقة بمستقبل الاقليم المشمول بالوصاية .

(٤) وتلاحظ اللجنة الخاصة بيان المبادئ المتفق عليها بشأن حرية الارتباط لميكرونيزيا كما أقره ممثلو مختلف الأطراف المعنية في هيلو ، هاواي ، في ٩ نيسان / ابريل ١٩٧٨ . بيد أن اللجنة تلاحظ أن كونفرس ميكرونيزيا يحدد الوحدة في اطار دستور للدول الميكرونيزية المتحدة . وان اللجنة ، ان لا يثيب عن بالها ، في هذا الصدد ، المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والاعلان المتضمن في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، وكذلك اتفاق الوصاية المتعلق بممارسة حق تقرير المصير ، تشير الى أن من واجب السلطة القائمة بالادارة تأمين اطلاع شعب الاقليم المشمول بالوصاية اطلعا كاملا على جميع الاختيارات وفقا للاعلان . وتبعا لذلك ، ترجو اللجنة من السلطة القائمة بالادارة ، تقديم تفاصيل بشأن التوعية السياسية في الاقليم المشمول بالوصاية كيما يتسنى للجنة التحقق من أن جميع الخيارات قد اتاحت لشعب ميكرونيزيا .

(٥) وتحيط اللجنة الخاصة علما بعزم السلطة القائمة بالادارة ، المعرب عنه في الدورة الخامسة والاربعين لمجلس الوصاية ، على أن تسعى للوصول الى اتفاق مع الأطراف المعنية ، مع الامتثال الدقيق للأحكام ذات الصلة من الميثاق ، لانتهاء اتفاق الوصاية المتعلق بالاقليم المشمول بالوصاية في عام ١٩٨١ .

(٦) وان اللجنة الخاصة ، ان تضع في اعتبارها التطورات المذكورة أعلاه ، وما تعتمده السلطة القائمة بالادارة ، وان تسلم بأن من شأن شعوب الاقليم المشمول بالوصاية نفسها أن تقرر في النهاية علاقاتها السياسية المقبلة فيما بينها ، تؤكد من جديد رأيها الراسخ القائل بأنه ينبغي المحافظة على وحدة اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية الى أن يمارس حقه في تقرير المصير وفقا للاعلان الوارد في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) .

(٧) وتعرب اللجنة الخاصة من جديد عن قلقها بشأن عدم قيام السلطة القائمة بالادارة حتى الآن بتنفيذ التوصيات السابقة التي تقضي باعتماد الأنظمة الضرورية بخفية الحد على نحو فعال وقدر الامكان ، من استعمال المفوض السامي لسلطة النقض .

(٨) ولا تزال اللجنة الخاصة تشعر بالأسف لعدم تحقق أى تنمية اقتصادية هامة في الاقليم المشمول بالوصاية . وتشاطر اللجنة الخاصة مجلس الوصاية قلقه الذى أعرب عنه في الدورة الخامسة والاربعين ، بشأن الاختلالات التي يعاني منها اقتصاد ميكرونيزيا واعتمادها بصفة أساسية على الدعم الخارجي . وتلاحظ اللجنة ادراك السلطة القائمة بالادارة لضرورة تعزيز تنمية القطاعات الانتاجية والهيكل الأساسية ، بما في ذلك النقل والمواصلات ، وضرورة الإبقاء على الحشونات غير الانتاجية داخل حدود معقولة . وتشارك اللجنة المجلس قلقه بشأن التأخير في تنفيذ الخطة الخمسية الارشادية وتحث السلطة القائمة بالادارة على بذل قصاراها لتحقيق أهداف الخطة في الميعاد المحدد .

(٩) وان اللجنة الخاصة ، ان تلاحظ ، ان كونفرس ميكرونيزيا مازال يضطلع بدور استشارى فقط في اعداد ميزانية الاقليم المشمول بالوصاية ، تكرر الاعراب من جديد عن رأيها القائل بأنه ينبغي أن يشترك كونفرس ميكرونيزيا اشتراكا كاملا في عملية اعداد الميزانية .

(١٠) وان اللجنة الخاصة ، ان تشير الى توصيتها بشأن الموضوع فسي عام ١٩٧٧ (١) ، تلاحظ أن اجراءات تسوية المنازعات بين ملاك الأراضي وحكومة الاقليم المشمول بالوصاية بشأن استخدام الاراضي غير المحدد الأجل ، قد اعتمدت من قبل فريق الدراسة الذى انشأه كونفرس ميكرونيزيا لهذا الغرض ، وتلاحظ اللجنة بيان الممثل بيان الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة الذى مفاده أنه سيتم تسوية المسألة قـرب نهاية عام ١٩٧٩ .

(١) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الثالث ، الفصل الثالث والعشرون ، الفقرة ٨ (١٠) .

(١١) وتحت اللجنة الخاصة السلطة القائمة بالادارة أن تواصل ، بالتعاون مع الاقليم المشمول بالوصاية ، اتخاذ التدابير الفعالة لحماية وضمان حق شعب ميكرونيزيا في موارده الطبيعية وفي تحقيق ومواصلة السيطرة على تنميتها في المستقبل .

(١٢) وتلاحظ اللجنة الخاصة بارتياح أن كونفرس ميكرونيزيا لا يزال يتمتع بمركز المراقب في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ، وان من المتوقع أن تستمر هذه المشاركة .

(١٣) وتشارك اللجنة الخاصة مجلس الوصاية ارتياحه ، لأنه يجري حالياً تنفيذ ثلاثة مشاريع يمولها برنامج الأمم المتحدة الانمائي . وتلاحظ اللجنة باهتمام أن السلطة القائمة بالادارة قد وضعت سياسة يمكن بمقتضاها للبلدان الأخرى تقديم القروض والمساواة التقنية الى الاقليم المشمول بالوصاية .

مرفق*

ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة

يتضمن تقرير مجلس الوصاية الى مجلس الأمن (٢٤ حزيران / يونيه ١٩٧٧ - ٨ حزيران / يونيه ١٩٧٨) (١) معلومات عن التطورات التي حدثت مؤخرا فيما يتعلق بالاقليم المشمول بالوصاية والتي عرضت على مجلس الوصاية في دورته الخامسة والأربعين كما يتضمن أيضا المعلومات الاضافية التي قدمتها السلطة القائمة بالادارة الى المجلس في الدورة ذاتها .

* صدر من قبل تحت الرمز A/AC.109/L.1252 .

(أ) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثالثة والثلاثون ، الملحق الخاص رقم ١

• (S/12971)

انفصل الحادي والعشرون*

برمودا

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - كان مما قرره اللجنة الخاصة في جلستها ١١٠٢ المعقودة في ١ شباط/فبراير ١٩٧٨ باعتمادها ما قدمه رئيسها من الاقتراحات بشأن أعمالها (A/AC.109/L.1205) ، احالة مسألة برمودا الى اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة للنظر فيها وتقديم تقرير عنها .
- ٢ - ونظرت اللجنة الخاصة في مسألة هذا الاقليم في جلساتها ١١٠٩ و ١١١٠ و ١١١٥ المعقودة في ٢٩ و ٣٠ حزيران/يونيه و ١٠ آب/اغسطس .
- ٣ - وأخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار ، لدى نظرها في هذا البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، بما فيها بصورة خاصة القرار ٣٢ / ٤٢ المؤرخ في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وفي الفترة ١٣ من هذا القرار طلبت الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذا فوريا وتاما في جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها والقيام بوجه خاص " بوضع اقتراحات محددة لازالة ما نهقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين " . وأخذت اللجنة أيضا بعين الاعتبار قرار الجمعية العامة ٣٢ / ٢٩ المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ بشأن أربعة اقاليم ، من بينها اقليم برمودا . وفي الفقرة ١٠ من هذا القرار طلبت الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة " مواصلة التماس أفضل السبل والوسائل لتنفيذ الاعلان فيما يتعلق ببرمودا . . . بما في ذلك امكانية ايفاد بعثة زائرة بالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة . . . " .
- ٤ - وكان معروضا على اللجنة الخاصة ، اثناء نظرها في مسألة هذا الاقليم ، ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة (انظر مرفق هذا الفصل) تتضمن معلومات عن آخر التطورات المتصلة بهذا الاقليم .
- ٥ - وقد شارك ممثل المملكة المتحدة لهريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة المعنية القائمة بالادارة ، في أعمال اللجنة الخاصة اثناء نظرها في هذا البند .
- ٦ - وأدلى مقرر اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة في الجلسة ١١٠٩ ، المعقودة في ٢٩ حزيران/يونيه بهيان (A/AC.109/PV.1109) قدم به تقرير هذه اللجنة الفرعية (A/AC.109/L.1242) ، المتضمن عرضا لنظرها في مسألة الاقليم . وفي الاجتماع ذاته ، أدلى الرئيس ورئيس اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة وممثل الصين بهيانات (A/AC-109/PV.1109) .
- ٧ - وفي الجلسة ١١١٠ المعقودة في ٣٠ حزيران/يونيه أدلى ممثلو اتحاد الجمهوريات

الاشتراكية السوفياتية واسبانيا وتشيكوسلوفاكيا والجمهورية العربية السورية وساحل العاج والسويد وكوبا، بيانات كما أدلى الرئيس ببيان (A/AC.109/PV.1110) .

٨ - وقدم مقرر اللجنة الفرعية المعنية بالاقليم الصعيدي باسم اللجنة الفرعية في الجلسة ١١١٥ المعقودة في ١٠ آب/اغسطس بياناً شفويًا منقحاً بالخلاصات والتوصيات الواردة في الفقرة ٦ من تقرير اللجنة الفرعية (A/AC.109/L.1242) استبدلت فيه الفقرة الفرعية ١١ التي تنص على :

* (١١) ان تشير اللجنة الخاصة الى قرارات الجمعية العامة ذات الصلة المتعلقة بالقواعد العسكرية ، تعترف بأن وجود القواعد العسكرية يمكن أن يشكل عاملاً في عرقلة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وتؤكد من جديد، اقتناعها بأن وجود القواعد العسكرية الأجنبية في بومودا يجب ألا يمنع شعب الاقليم من ممارسة حقه في تقرير المصير وفقاً للاعلان ولما قصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

بها يلي :

* (١١) ان تشير اللجنة الخاصة الى قرارات الجمعية العامة ذات الصلة المتعلقة بالقواعد العسكرية في الاقليم المستعمرة والاقليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي ، تعترف بأن وجود القواعد العسكرية يمكن أن يشكل عاملاً في عرقلة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وتؤكد من جديد اقتناعها القوي بأن وجود القواعد العسكرية في بومودا يجب ألا يمنع شعب الاقليم من ممارسة حقه في تقرير المصير وفقاً للاعلان ولما قصد ومبادئ الأمم المتحدة .

٩ - وعقب البيانات التي أدلى بها ممثلوا كل من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية واثيوبيا وافغانستان وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وساحل العاج والعراق وكوبا والكونغو (A/AC.109/PV.1115) اعتمدت اللجنة الخاصة ، في الجلسة ذاتها ، تقرير اللجنة الفرعية بصيغته المنقحة شفويًا (انظر الفقرة ١١ أدناه) ، وأقرت الخلاصات والتوصيات الواردة فيه . وأدلى ممثل الصين والرئيس ببيانين (A/AC.109/PV 1115) .

١٠ - وفي ١١ آب/اغسطس أحيل نص الخلاصات والتوصيات الى الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة لاطلاع حكومته عليه .

بها - مقرر اللجنة الخاصة

١١ - يرد فيما يلي نص الخلاصات والتوصيات التي اعتمدها اللجنة الخاصة في جلستها ١١١٥ المعقودة في ١٠ آب/اغسطس ، والتي ترد الاشارة اليها في الفقرة ٩ أعلاه :

- ١ - تؤكد اللجنة الخاصة من جديد حق شعب هرودا غير القابل للتصريف، في تقرير المصير والاستقلال وفقا لاعلان منح الاستقلال المهلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ .
- ٢ - وان تدرك اللجنة الخاصة الظروف الخاصة بهرمودا والناجمة عن حجهها وموقعها الجغرافي وعدد سكانها ومواردها المحدودة نكرر رجحة نظرها انقائلة بانها لا يجرز لهذه الظروف أن تصيق بأى شكل من الأشكال تنفيذ عملية تقرير المصير بسرعة وفقا للاعلان الوارد في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) الذي ينطبق تماما على الاقليم .
- ٣ - وتلاحظ اللجنة الخاصة بالتقدير التعاون الذي لقيته من السلطنة المتحدة لهريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية الذي يساهم بشكل هام في نظر اللجنة في مسألة اقليم هرودا . وتأمل اللجنة في أن يهد هذا الموقف وكذلك توفير كل المساعدة اللازمة لشعب هرودا السهيل نحو التحقيق السريع لأهداف الاعلان .
- ٤ - وترحب اللجنة الخاصة بهي ان ممثل الدولة القائمة بالادارة بأن حكومتها سوف تحترم رغبات شعب هرودا في تحديد مركزه الدستوري في المستقبل وتحيط علما بهي ان المنحل بشأن استعداد هرودا الاقتصادية والسياسي للانتقال الى الاستقلال .
- ٥ - وتؤكد اللجنة الخاصة من جديد أنه ينبغي أن يقرر شعب هرودا بنفسه التغيير الدستوري الخاص بالاستقلال في هرودا وفقا للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) . وتحت اللجنة الدولة القائمة بالادارة على الاستمرار ، بالتشاور مع ممثلي الشعب الهرودي المنتخبين بحرية ، في اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان التحقيق التام والسريع للأهداف المحددة في الاعلان فيما يختص بهذا الاقليم .
- ٦ - وتلاحظ اللجنة الخاصة التطورات الأخيرة التي حدثت في هرودا فيمما يتعلق بالعمليات الدستورية والسياسية المقبلة في الاقليم ، وهي اصدار الرقرة الخمسراء الخاصة بالاستقلال التي أدت الى نقاش عام واسع النطاق لقضية الاستقلال . وتلاحظ أيضا القرار القاضي باجراء مسح المرأى العام بشأن الاستقلال في ١٩٧٨ ، قبل ادخال ورقة بيضاء في التشريع .
- ٧ - وفي هذا الصدد ، تطلب اللجنة الخاصة من الدولة القائمة بالادارة ضمان اهتاف شعب الاقليم على عدم تمام جميع الهائل والاختيارات المتاحة أمامه في ممارسة حقه في تقرير المصير وفقا للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) .
- ٨ - وتكرر اللجنة الخاصة رجحة نظرها بأن من الأهدية المتصوى بمكان أن يعكس نظام الانتخابات بدقة رغبات غالبية الهروديين .
- ٩ - ونظرا لأن اللجنة الخاصة ترى أن الهيئات الزائرة تشكل وسيلة فعالة للنأكد من الحالة السائدة في الاقليم التي تتم زيارتها فانها تعرب عن أمها في أن

تستقبل حكومة المملكة المتحدة مثل هذه الهبة في الاقليم في وقت مناسب . وترى اللجنة ان مثل هذه الهبة، متمكنها من الحصول على معلومات مباشرة ولافية عن الحالة السائدة في الاقليم والتأكد من آراء الشعب فيما يتعلق بمركزه السياسي في المستقبل .

١٠ - وتلاحظ اللجنة الخاصة بقلق الاضطرابات الخطيرة التي وقعت في الاقليم في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ . وتلاحظ اللجنة تعيين لجنة ملكية عهد اليها بمهمة بحث الأسباب الأساسية لهذه الاضطرابات . وان تلاحظ اللجنة كذلك بأسف أن الاضطرابات نجمت عن وجود مشاكل عنصرية واجتماعية في الاقليم ، فانها تدعو الدولة القائمة بالادارة انى اتخاذ التدابير اللازمة بالتشاور مع السلطات المحلية لمنع تكرار مثل هذه المشاكل .

١١ - وان تشير اللجنة الخاصة الى قرارات الجمعية العامة ذات الصلة المتعلقة بالقواعد العسكرية ، تعترف بأن وجود القواعد العسكرية يمكن أن يشكل ، في الاقليم المستعمرة وغير المتمتع بالحكم الذاتي ، عاملاً يعيق تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وتؤكد من جديد اقتناعها الشديد بأن وجود مثل هذه القواعد العسكرية في هرودا يجب ألا يمنع شعب الاقليم من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً للاعلان ولما صاد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

١٢ - وتكرر اللجنة الخاصة طلبها بأن تواصل الدولة القائمة بالادارة بالتعاون مع الحكومة الاقليمية ، اتخاذ التدابير الفعالة لضمان حقوق شعب هرودا في ملكية موارد الاقليم الطبيعية والتصرف فيها وفي تثبيت سيطرته على تنميتها في المستقبل وابقاء هذه السيطرة .

١٣ - وتؤكد اللجنة الخاصة من جديد انه تقع على عاتق الدولة القائمة بالادارة، بالاشتراك مع الحكومة الاقليمية ، مسؤولية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقليم . وفي هذا الصدد ، تؤكد اللجنة بصفة خاصة على الحاجة الى تنويع اقتصاد هرودا ، مقللة بذلك اعتمادها على السياحة ونشاط الشركات الدولية ، وتطلب من الدولة القائمة بالادارة مواصلة اتخاذ الخطوات بالتشاور مع السلطات المحلية لتحقيق هذه الغاية . كما ترى اللجنة أن الحكومة المحلية يجب ، كجزء من برنامجها الخاص بالتنويع الاقتصادي ، أن تستمر في تشجيع اقامة الصناعات الخفيفة في هرودا .

١٤ - وترحب اللجنة الخاصة بالجهود المتزايدة الموجهة بصفة خاصة نحو تنمية مصائد الاسماك بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وتحت الوكالات المتخصصة والمنظمات والهيئات الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة على الاستمرار في ايعاء اهتمام خاص الى الاحتياجات الانمائية لهرودا .

١٥ - وتؤكد اللجنة الخاصة على أن من المفيد ادخال اصلاحات على نظام التعليم في الاقليم ، آخذة بعين الاعتبار الحاجة الى توفير فرص متكافئة للتعليم لجميع الهروديين والى ضمان تمشي المناهج الدراسية من احتياجات هرودا وظروفها .

١٦ - وتلاحظ اللجنة الخاصة انه نظرا للنقص في عدد البرموديين المدربين تدريبها جيدا ، فلا يزال غير البرموديين هم الذين يشغلون معظم الوظائف التي تحتاج الى مهارات ادارية وفنية . ولذا ، تعرب اللجنة عن أملها في أن تتمكن حكومة برمودا من قلب هذا الاتجاه بتوفير التسهيلات الكافية للتدريب وبتقديم عدد أكبر من المنح الدراسية لتعليم الطلبة في الخارج ، وانه نتيجة لذلك سوف يتوفر عدد أكبر من البرموديين المؤهلين لشغل الوظائف في المجتمع على جميع المستويات .

١٧ - وان تلاحظ اللجنة الخاصة أن بعض المسؤوليات المتعلقة بشرطة برمودا قد أنيطت بالوزير الاقليمي للشؤون الداخلية ، تعرب عن أملها في أن يؤدي ذلك الى التعجيل من عملية " برمودة " الشرطة والعمل ، بذلك ، على تعزيز فعالية خدمة الشرطة .

مرفق*

ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الفقرات

٢ - ١	لمحة عامة	١ -
٦٧ - ٣	التطورات الدستورية والسياسية	٢ -
٨٦ - ٦٨	الأوضاع الاقتصادية	٣ -
١٠٠ - ٨٧	الأوضاع الاجتماعية	٤ -
١٠٧ - ١٠١	الأوضاع التعليمية	٥ -

هرمودا (أ)

١ - لمحة عامة

- ١ - ترد المعلومات الأساسية عن هرمودا في تقرير اللجنة الخاصة الى الجمعية العامة في دورتيها الحادية والثلاثين والثانية والثلاثين (ب) . وفيما يلي معلومات مكملة .
- ٢ - عند اجراء التعداد السكاني الأخير في عام ١٩٧٠ ، كان السكان المدنيون المقيمون في الاقليم يتألفون من ٣٠ ٨٩٧ نسمة من غير البيض ، و ٢١ ٤٣٣ من البيض وسواهم . ومن بين السكان البالغ عددهم ٥٢ ٣٣٠ نسمة ، يوجد ١٤ ٤٩٦ نسمة مولودين في الخارج (بما في ذلك ١٠ ٤٣٨ مهاجرا لا يتمتعون بمركز الهرموديين) . وقد أفادت الحكومة الاقليمية بأن عدد السكان المدنيين المقيمين بلغ ٥٦ ٤٣٢ نسمة في نهاية عام ١٩٧٦ ، أي بزيادة قدرها ٤٧٢ نسمة عن العام السابق .

٢ - التطورات الدستورية والسياسية

ألف - الدستور

- ٣ - يرد مجمل عن الترتيبات الدستورية التي حددها مرسوم دستور هرمودا لعام ١٩٦٨ ، بصيغته المعدلة في عام ١٩٧٣ ، في تقرير سابق للجنة الخاصة (ج) . ومختصر القول ، أن حكومة هرمودا تتألف من حاكم تعيينه الملكة ، ونائب للحاكم ، ومجلس للحاكم ، ومجلس للوزراء ، وهيئة تشريعية تتكون من مجلسين أحدهما مجلس تشريعي والآخر مجلس نيابي .

(أ) المعلومات الواردة في هذه المرقعة مستمدة من التقارير المنشورة ومن المعلومات التي أحالتها حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة الى الأمين العام في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٧٧ عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ .

(ب) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل السابع والعشرون ، المرفق ؛ المرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الثالث ، الفصل الرابع والعشرون ، المرفق .

(ج) المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) ، المجلد الخامس ، الفصل الثالث والعشرون ، المرفق ، الفقرات ٥ - ١٤ و ٢٢ - ٢٥ .

٤ - ويعين الحاكم (سير بيتر رامزوثام ، سفير المملكة المتحدة السابق لدى الولايات المتحدة الأمريكية ، الذي تولى الحكم يوم ٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧٧ ، بعد خمسة شهور من تقاعد سير إدوين ليذار ، الذي كان حاكماً في ذلك الحين) الأعضاء الاحد عشر في المجلس التشريعي : خمسة حسب تقديره ، وأربعة بناء على مشورة رئيس الوزراء (السيد ج . ك . غيبونز ، وزير المالية السابق ، الذي حل محل سير جون ه . شارب في ٢٦ آب / اغسطس ١٩٧٧ ، عندما استقال الأخير كنتيجة مباشرة لوجود انقسام كبير داخل حزبه) واثنين بناء على مشورة زعيم المعارضة (السيدة لويس براون - ايفانز) .

٥ - ويتكون المجلس النيابي من ٤٠ عضواً ينتخبهم الناخبون الراشدون ، ويسمى لمدة خمس سنوات ما لم يحل قبل ذلك . والاقليم مقسم الى ٢٠ دائرة انتخابية يمثل كلا منها عضوان في المجلس النيابي . واكي يصبح الشخص مؤهلاً للتسجيل كناخب في دائرة انتخابية ينبغي أن يكون : (أ) من الرعايا البريطانيين ويبلغ من العمر ٢١ عاماً أو أكثر (ب) ومتمتعاً بمركز الهرموديين أو مقيماً عادة في الاقليم طوال الأعوام الثلاثة السابقة للانتخاب (ج) ومقيماً عادة في هذه الدائرة الانتخابية . ونقد فاز حزب برمودا المتحد بثلاثين مقعداً وفاز حزب العمال التقدمي بالمقاعد العشرة الباقية في الانتخابات العامة التي جرت في ٢٢ أيار / مايو ١٩٦٨ وكذلك في الانتخابات التي جرت في ٧ حزيران / يونيه ١٩٧٢ . وفاز الحزبان بستة وعشرين مقعداً و ١٤ مقعداً ، على التوالي ، في الانتخابات العامة الأخيرة التي جرت في ١٨ أيار / مايو ١٩٧٦ . ونظراً لشغور أحد المقاعد برفاة أحد أعضاء حزب برمودا المتحد في المجلس ، أجريت انتخابات فرعية في ٢١ أيلول / سبتمبر وأعلن فوز مرشح حزب العمال التقدمي .

٦ - والحاكم مسؤول عن الدفاع والشؤون الخارجية والأمن الداخلي والشرطة . وعليه أن يتشاور ، فيما يتعلق بهذه الأمور ، مع مجلس الحاكم ولكنه ليس ملزماً بقبول مشورة أعضاء المجلس . ويتألف المجلس من الحاكم ، بوصفه رئيساً ، ورئيس الوزراء وما لا يقل عن وزيرين أو يزيد عن ثلاثة وزراء آخرين (ثلاثة حالياً) يسينهم الحاكم بعد التشاور مع رئيس الوزراء .

٧ - وقد ذكر الحاكم في خطاب أعلن فيه سياسات الحكومة وبرامجها التشريعية ، وألقى في افتتاح الدورة التشريعية في ٢٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٧ ؛ ، انه سيقوم ، بناء على طلب الحكومة وبموافقة وزير الدولة في حكومة المملكة المتحدة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث ، باستناد مسؤوليات معينة تتصل بشرطة برمودا الى أحد الوزراء (انظر الفقرة ٨ أدناه) . وسنشمّل هذه المسؤوليات الأمور المتعلقة بالمالك ، والمالية ، والتنظيم العام ، والتوظيف ، والتدريب والمعدات وكذلك العلاقات المجتمعية . وأعرب عن اعتقاده بأن مثل هذه الخطوة ينبغي أن تعزز فعالية خدمة الشرطة . ويرد أدناه ملخص للإجراءات الإضافية التي اقترحها الحاكم والمسؤولات الأخرى التي قد منها .

٨ - ويتألف مجلس الوزراء من رئيس الوزراء وما لا يقل عن ٦ أعضاء آخرين في الهيئة التشريعية . ويعين الحاكم زعيم الأغلبية في المجلس النيابي رئيساً للوزراء ، ويقوم رئيس الوزراء بتدويره

بمعيين أعضاء مجلس الوزراء الآخرين . وقد تضمن مجلس الوزراء الذى شكل في ٣١ آب/اغسطس ١٩٧٧ الأعضاء العشرة التالية اسماءهم بالانضافة الى رئيس الوزراء ، المسئول أيضا عن المالية :

ج . ر . بلاومان ، الخدمات البحرية والجوية ، والمتحدث باسم الحكومة في المجلس التشريعي

س . ف . رولريدج ، السياحة

ك . ل . إدنيس ، الأشغال العامة والزراعة

ارنست و . ب . فيساي ، التعليم

الفا . مارشال ، وزيراً بلا وزارة مسؤولاً بصفة خاصة عن تنمية رأس المال

كلارنس . جيمس ، الصحة والخدمات الاجتماعية

إ . س . د . راتراى ، التخطيط والبيئة

جون و . د . سوان ، الشؤون الداخلية

جيمس أ . بيرمان ، النقل

هايزى ج . فيرا ، العلاقات المجتمعية

وجميع أعضاء مجلس الوزراء أعضاء في المجلس النيابي ، باستثناء السيدين بلاومان وراتراى ، العضوين في المجلس التشريعي . وفي ٢ أيلول/سبتمبر ، أصبح السيد وولريدج نائماً لرئيس الوزراء بالانضافة الى مهامه بوصفه وزيراً للسياحة . وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ، أسندت مسؤوليات معينة تتصل بقوة شرطة برمودا الى وزارة الشؤون الداخلية (انظر أيضا الفقرتين ٦ و ٧ أعلاه) . وقال رئيس الوزراء غيبونز ، وهو يعلن اعادة تنظيم مجلس وزرائه في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ، ان السيد فيبرا سيصبح وزيراً بلا وزارة له علاقات خاصة مع كتيبة برمودا ، بينما سيحل السيد إدنيس ، وزير الأشغال العامة والزراعة : محل السيد غيبيرا كوزير للعلاقات المجتمعية . بيد أن السيد غيبونز نفسه سيتولى مكتب الحكومة للعلاقات العامة ، الذى كان فيما سبق داخل وزارة العلاقات المجتمعية . وسيتولى السيد مارشال المنصب الذى يتركه السيد إدنيس والذى سيشمل تنمية رأس المال .

٩ — وهناك لجنة خدمة عامة وهيئة قضائية مستقلة ، حيث تشكل المحكمة العليا أعلى سلطة قضائية في برمودا . وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ، تولى السيد جيمس ر . استوود الوكيل العام السابق ، منصب أول وزير عدل بروندي للاقليم ، خلفاً لسير جون سي . سامرفيلد : الذى أعلن أثناء شهر أيلول/سبتمبر نبأ انتقاله الى جزر كايمان .

٤٠٠ - الحكم المحلي

١٠ - يحكم كلا من مدينة هاملتون العاصمة وبلدة سان جورج مجلس بلدى يتألف من عمدة منتخب ، ومستشار ، وأعضاء المجلس . وتستمد الايرادات ، بصفة رئيسية ، من الضرائب البلدية والرسوم المفروضة على مرافق الميناء . ووجدت الحكم المحلي في الأحياء الأخرى من الاقليم نتي الأبرشية . وحتى نهاية عام ١٩٧١ كانت كل أبرشية من الأبرشيات التسع تنتخب سنويا مجلسها الكنسي الذى يتمتع بسلطة فرض الضرائب وإدارة الشؤون المدنية . وبموجب أحكام مشروع قانون بدأ العمل به فى ١ كانون الثانى /يناير ١٩٧٢ : استعاضت الحكومة عن المجالس الكنسية بمجالس أبرشية تتكون بانتعيين وذات طابع استشارى الى عدد كبير .

١١ - وقد ذكر الحاكم ، في خطابه الذى ألقاه في ٢٨ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٢ (انظر الفترة ٧ أعلاه) . أن لجنة خاصة قد درست حق الانتخاب في البلديتين وأنه سيجرى تقديم مشروع قانون جديد بشأن البلديات الى الهيئة التشريعية .

١٢ - وذكر رئيس الوزراء غيوز ، وهو يفتتح مناقشة خطاب الحاكم في المجلس النيابي ، أنه تجرى حالياً مناقشة مشروع القانون المذكور أعلاه مع السجلين البلديين وأنه سيقدم في المجلس النيابي في كانون الأول / ديسمبر . واتخذ حزب العمال التقدمي ، أثناء المناقشة نفسها ، الموقف القائل بأنه اذا لم يحقق القانون المقترح " ديمقراطية حققة " ، فلن يحقق الشيء الكثير . وكان حزب العمال التقدمي قد اقترح ، في جلسة أمور ، أثناء حملة ١٩٧٦ الانتخابية ، أن تجرى الانتخابات في البلديات ومجالس الأبرشيات على أساس نفس توافم الناخبين المستخدمة في الانتخابات العامة .

جيم - مركز الأقليم مستقبلا

كتاب أخضر بشأن الاستقلال

١٣ - في ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٧ ، أصدر برمودا ، شارب رئيس الوزراء في ذلك الحين ، كتابا أخضر بشأن استقلال برمودا أرسى أساس مناقشة الموضوع مناقشة كاملة . ويرد أدناه ملخص للنقاط الرئيسية الواردة في الكتاب .

١٤ - جاء في الكتاب ، أن الحكومة ستحدد سياستها تجاه الاستقلال في الوقت المناسب عقب أوسع مشاورات ممكنة مع شعب برمودا وأنها ستقوم ، في ضوء ما قد يبدو مستمرويا من تدابير أخرى للتأكد من رغبات السكان ، أما بإعلان عزمها على الإبقاء على الوضع القائم ، أو بالشرع ، بالتشاور مع المعارضة ، في مطالبة حكومة المملكة المتحدة بمقعد مؤتمر لبحث مسألة الاستقلال .

١٥ - وذكر الكتاب أيضا أن حكومة المملكة المتحدة قد أشارت الى أن برمودا " قد تود النظر فيما إذا كان الوقت قد حان الآن لتحرك بشكل أكثر ايجابية صوب الاستقلال " ، مع مراعاة أن " المشاكل المحتملة التي يمكن أن تنشأ بين المملكة المتحدة وبرمودا لا يمكن حلها سوا " بتعديل الدستور القائم أو بتحريك برمودا الى شكل ما من أشكال اندولة المرتبطة ، متى أو كان ذلك ممكنا " . وأكدت حكومة المملكة المتحدة ، في الوقت ذاته ، ان سياستها " لا تشمل في تأخير الاستقلال بالنسبة للأقاليم التابعة التي تريد ، أو في فرضه على الأقاليم التابعة التي لا تريد " ؛ وانها " لا تنسوى الضغط على برمودا من أجل الاستقلال ضد رغبة شعب برمودا " . واستمر الكتاب يقول ، ان " على حكومة برمودا : من جانبها ، أن تقبل الآن بعدم وجود امكانية احراز تقدم دستوري جديد فيما يتعلق بصلاحيات المحاكم المحفوظة عن طريق ادخال تعديرات في الدستور القائم ، وأن التمتع بمركز الإدارة المرتبطة ليس خيارا "

١٦ - وذكر الكتاب ان برمودا ستكون مسؤولة في حالة الاستقلال عن الدفاع والشؤون الخارجية والأمن الداخلي ، كما ستصبح مسؤولة عن تكاليف الدفاع والشؤون الخارجية ، التي تفي بها الآن حكومة المملكة المتحدة . وتفي برمودا حاليا بتكاليف الأمن الداخلي ، التي يتوقع أن تزيد من أجل تعزيز قوات الأمن الداخلي القائمة . وخلص الكتاب بعد دراسة خيارات مختلفة الى أن التكاليف السنوية الأولية التي ستحملها برمودا نتيجة لتولي المسؤوليات المذكورة أعلاه تتراوح بين ١٢ مليون دولار برمودي (٥٠٠ مليون دولار برمودي) . وأشار الكتاب الى أن دفاع برمودا هو الآن من مسؤولية حكومة المملكة المتحدة ، وأن أي تهديد لأمن برمودا الخارجي ستواجهه القدرات الجماعية لمنظمة حلف شمال الأطنطي ، عن طريق عضوية المملكة المتحدة فيها ، في حين أن برمودا لن يتمكنها في

(د) الدولار البرمودي يعادل دولارا واحدا من دولارات الولايات المتحدة .

حالة استقلالها الاعتماد على حماية المملكة المتحدة أو منظمة حلف شمال الاطلنطي . بيد أن الكتاب ذكر أنه " من الممكن التفاوض مع منظمة حلف شمال الاطلنطي على ترتيبات خاصة " . وأوضح ، في الوقت نفسه ، " أن الآثار الدفاعية المترتبة على استقلال برمودا سيتعين الاتفاق عليها ، بشيء من التفصيل ، مع حكومات المملكة المتحدة وكندا والولايات المتحدة قبل اتخاذ أية قرارات نهائية " .

١٧ - وذكر الكتاب ان التنييرات الرئيسية الوعيدة اللزوم ادخالها في الدستور القائم هي النص على أن تصبح برمودا دولة كاملة الاستقلال والسيادة ، وترسيخ بعض الأمور الهامة بصفة أساسية ، بما في ذلك الأمور المتصلة بالبرلمان ، والانتخابات العامة ، والحقوق الأساسية ، وما الي ذلك . ان يمكن أن تصبح برمودا جمهورية ، اذا كانت تلك هي رغبة شعبيها ، ولكن من المفترض أن برمودا ستصبح دولة ملكية لها حاكم عام برمودي بدلا من الحاكم . وستكون برمودا المستقلة حرة في أن تقرر سياساتها الخاصة فيما يتعلق بالمواطنة ، وانجنسية ، والطيران المدني ، والبحرية ، والنقل البحري . وقد جرى بحث مختلف مزايا ومساوئ التصدي لتلك الأمور بحثا كاملا في أجزاء الكتاب ذات الصلة . وأكد الكتاب ، بوجه خاص ، ان " استمرار نجاح برمودا كبلد سياحي بل وبقاءها الاقتصادى يتوقفان على توافر الخدمات الجوية المرهنية " . وانه " ليس ثمة ما يدعو للثقة بأن هذه الخدمات ستكون موضع حماية أفضل وتطور أفضل في ظل الاستقلال عنها في ظل الدستور الحالي " . وذكر الكتاب في هذا الصدد انه " يلزم النظر بعناية في ما يمكن أن يترتب على الاستقلال من أثر على صناعة السياحة والشركات الدولية [اللذين يمثلان دعامةي الاقتصاد المحلي الرئيسيتين] " . وذكر الكتاب أيضا ان " برمودا تحظى بسمعة عظيمة بسبب استقرارها السياسي والاجتماعي " وانه " يتعين ادخال أية تغييرات بطريقة من شأنها الحفاظ على الثقة الدولية " .

١٨ - وفيما يتعلق بالمالية ، ذكر الكتاب ان " برمودا وحدة قابلة للاستمرار اقتصاديا " وانه " ليس هناك ما يدعو الى عدم استمرار هذه الحالة مادام لم ينشأ أى عامل مؤثر داخلي أو خارجي خطير يخل بهذا التوازن " . وفيما يتعلق بالمالية الخاصة بالحكومة ، فقد تكلفت برمودا بنفسها دائما ولم تحصل على أية معونة مالية من المملكة المتحدة أو من أية حكومة اجنبية أو وكالة دواية ، وحدتى الأمور المتروكة للمملكة المتحدة ، مثل الأمن الداخلي والشرطة ، كانت برمودا تتكفل بنفقاتها ، شأنها شأن مكتب الحاكم .

١٩ - وجاء في ختام الكتاب أن " من الصعب التعرف على فوائد ملموسة تنشأ عن الاستقلال ، ومن الواضح أنه سيتعين على البرموديين الاضطلاح بمسؤوليات اضافية وخطيرة مع ما يقترن بها من تكاليف . بيد أن الرغبة الطبيعية لدى شعب في الانتماء على نحو أكثر ايجابية الى بلده برصفسه دولة مستقلة تضطلع بجميع مسؤولياتها ، لابد أن تكون اعتبارا حقيقيا " .

البيان الذى أدلى به الحاكم

٢٠ - ذكر الحاكم في خطابه الذى ألقاه في ٢٨ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٧ ما يلي :

"يسر الحكومة أن تلاحظ أن الكتاب الأخضر المتعلق بالاستقلال قد أثار قدرا كبيرا من الاهتمام وتعليقات كثيرة من قطاع عريض من المجتمع . وستقدم الحكومة، في الوقت المناسب ، بعد اجراء تحليل لرد الفعل من جانب جميع قطاعات مجتمعنا ، كتابا أبيض عن هذا الموضوع ذي الأهمية البالغة لمستقبل برمودا . وقد كان رد الفعل العام هو التحفظ من جانب المجتمع ، وأعرب عن الاهتمام بضرورة الحرص على عدم المضي بسرعة أكثر من اللازم . وتعني الحكومة هذا الخطر ، ويمكن لشعب برمودا أن يطمئن الى أنه لن تتخذ أية خطوات متسجلة . ومع ذلك فقد بات واضحاً أن البرموديين يزدادون اهتماماً بمسألة وجود صورة وطنية لهم " .

٢١ - وذكر الحاكم أيضاً أن الخطوات التي ستتخذ فوراً " للعمل على تعزيز هوية وطنية أقوى " ستشمل تجديد مبنى الأمانة كي يضم مكتب رئيس الوزراء ومكتب مجلس وزراءه بالإضافة الى توفير سكن وسيارة له .

٢٢ - وقد أعلن رئيس الوزراء غيبونز لدى افتتاحه مناقشة خطاب الحاكم في المجلس النيابي " انني لا أعارض حدوث ذلك [استقلال برمودا] في غضون سنوات " وانه " ربما كان الشيء الذي يجب انجازه في فترة ٣ سنوات ، أو ربما في فترة تتراوح بين ٥ و ١٠ سنوات " . وأشار الى انه لا يوجد ما يسمى استقلال كامل لأي بلد ، وقال انه يرى أن من انهم لبرمودا أن تبقي وتعزز صداقتها الدولية ، ثم شدد على الحاجة الى تزويد رئيس الوزراء بمقراة رسمية وسيارة ، وتجديد مبنى الأمانة .

٢٣ - وذكرت السيدة براون - ايفانز ، زعيمة حزب المعارضة ، وهي تقدم رد حزبها على الخطاب ، أن أية حكومة لحزب العمال التقدمي كانت ستقترح تشريعا لزالة جميع العوائق القانونية التي تحول دون مشاركة كل برمودي راشد مشاركة كاملة في حياة بلده السياسية ، كما كانت ستقدم اقتراحات بشأن الإصلاح الانتخابي وسياسة راسخة نحو استقلال برمودا كي يناقشها الشعب . وقالت ان مثل هذه الحكومة لم تكن لتتهبط بفاية الاستقلال السامية الى مستوى توفير مكتب ومسكن وسيارة من أجل "تمجيد" رئيس الوزراء .

المناقشة التي جرت في المجلس النيابي بشأن الكتاب الأخضر

٢٤ - في ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ ، اشترك ٢٩ عضوا من أعضاء المجلس النيابي في مناقشة استمرت أكثر من ١٠ ساعات بشأن الكتاب الأخضر المتعلق بالاستقلال . ويرد أدناه ملخص للآراء التي عرضها المشتركون .

٢٥ - بدأ رئيس الوزراء غيبونز المناقشة بالشثناء على سير جون لاعداده وثيقة ممتازة تفطحي جميع نواحي المسألة قيد النظر بقدر كبير من التفصيل والدقة . وأوضح السيد غيبونز أن الحكومة الحالية " لا ولم ولن تعارض الاستقلال من حيث المبدأ ، كما أنها لن تتردد في أن تتخذ في أي وقت، بالتعاون مع المعارضة ، أية خطوات قد يتعين اتخاذها نحو تحقيق الاستقلال ، اذا كان ذلك

ضروريا ، أو مستصوبا ، أو يمثل رغبة جميع البرموديين ” . وذكر السيد غيبونز أن أهم اعتبار بشأن الاستقلال هو أنه ليس تريبا قاً . فقد أصبحت عشرات من البلدان مستقلة ، ولكنه لم يتمكن من التعرف على أية فوائد خاصة نشأت عن الاستقلال في أى بلد من تلك البلدان ، فيما عدا الفائدة العاطفية . ونوه أيضا بأن الاستقلال قد أدى في أغلبية الحالات الى فقدان الديمقراطية ، وأشار الى أنه ينبغي لبرمودا أن تحرص على تجنب زلات الآخرين .

٢٦ - ووافق رئيس الوزراء على أن المشاعر التي غرسها ” تراث العبودية ” في نفوس بعض أعضاء أكبر حزبين سياسيين في الاقليم يمكن أن تؤدي الى الرغبة في ازالة آثار النير الاستعماري ، وأن تكون سببا صحيحا لذلك . ولكنه أوضح ، في الوقت نفسه ، ان ” الغالبية لا تقبل هذا ، وتشك في صحته هذه الأيام ” .

٢٧ - وذكر السيد غيبونز ، على وجه أكثر تحديدا ، أن برمودا لا تستطيع ، لدى نيلها الاستقلال ، أن تستمد فائدة كبيرة ، ان وجدت أى فائدة على الاطلاق ، من : (أ) تعيين حاكم عام برمودي ؛ (ب) الاضطلاع بالمسؤولية الكاملة عن أمور مثل الشرطة ، والطيران المدني والنقل البحري ؛ و (ج) اصدار جوازات السفر البرمودية . وأخاف قائلا ان البلد سيظل يعتمد على الدول الاجنبية في ما يتعلق بدفاعه ؛ وان التكاليف المرتبطة بتصريف شؤونه الخارجية سترتفع سنويا ؛ وانه ليس من الممكن اكتساب أية ميزة اقتصادية من نيل برمودا الاستقلال . ثم تطرق الى ما أسماه ” ضغوط الاستقلال ” التي يمكن تبينها من تجربة أحد بلدان الكومنولث في منطقة البحر الكاريبي . وأشار على وجه خصوص ، الى الانخفاض الحاد في الدخل الوطني لهذا البلد منذ أن أصبح مستقلا ، والى مشاكل صناعته الفندقية . وقال ان هذه التجربة توحي بأنه لن يكون ممن المستصوب بالنسبة لبرمودا المستقلة أن تستثمر أموالها في الفنادق .

٢٨ - وقال السيد غيبونز أنه يطلب الى حزب العمال التقدمي المعارض ، في ضوء ذلك ، أن يعلن بوضوح موقفه من قضية الاستقلال . واستفسر على وجه التحديد عما اذا كان الحزب ملتزما بالتزاما مطلقا بالاستقلال بغض النظر عن تكلفته وملاءمته للبرموديين ، وبغض النظر أيضا عن كون أغلبية كبيرة منهم قد لا تريده ولا تبغي ما سيرتب عليه من نتائج بالنسبة لبرمودا .

٢٩ - وذكر السيد غيبونز في ختام بيانه أن الحكومة ستوضح موقفها من القضية في كتاب أبيض سيصدر في خلال الشهور الستة أو التسعة التالية . كما ذكر أن الحكومة ” لن تمضي بالبلد نحو الاستقلال الا عندما نكون مقتنعين تماما بأن أغلبية الشعب البرمودي تريده ، بعد تفهم جميع التكاليف والعواقب تفهما كاملا . أو ثانيا ، في حالة ما اذا أصبح القيام بذلك ضروريا أو مناسبا ” .

٣٠ - وقال السيد يوجين كوكس ، في رده باسم حزب العمال التقدمي ، ان الحزب يميل ، بعد أن استمع الى رئيس الوزراء ، الى الاعتقاد بأنه قد تلقى فحسب درسا في السلبية . وذكر السيد كوكس ، تعليقا على المثال الذي ضربه السيد غيبونز للمشاكل التي تواجه أحد بلدان الكومنولث في منطقة البحر الكاريبي ، ان الأمر استلزم حكومة غير بيضاء للسعي الى الاستقلال في ذلك البلد وتحقيقه .

٣١ - وأشار السيد كوكس الى ما قاله السيد غيبونز عن أثر تراث العبودية على مسألة الاستقلال ، فقال ان تلك مسألة تثير قلقا حقيقيا . وأخاف قائلا ان البيض ، الذين يمثلون ٤٠ في المائة من مجموع سكان الاقليم المدنيين المقيمين ، ينتمون نفسيا الى المملكة المتحدة ، التي قال أنها لا تعني الكثير بالنسبة لعديد من السكان المحليين الآخرين . وقال انه ما لم يتم انهاء الاستعمار ، فان غول التفرقة والتمييز العنصريين سيجعل " من الصعوبة بمكان على شعب أن يكون شخصيته تكويننا كاملا " . وأوضح أن " الديمقراطية والاستعمار لا يتفقان " ، وان " بناء الأمة لا يعني الكبرياء الوطني وحده " .

٣٢ - وذكر السيد كوكس أن حزب العمال التقدمي مقتنع ، بعد أن درس بعناية التاريخ الدستوري الحديث للاقليم ، أن التمتع بمركز الدولة هو الطريق الوحيد المتاح لبرمودا . ولذا فان الحزب على استعداد لتأييد تشكيل لجنة مشتركة بين الحزبين لتحقيق هذه الغاية . بيد انه أيا كانت النتائج التي ستخلص اليها مثل هذه اللجنة ، يعتقد الحزب أنه ينبغي حل المسائل المتصلة بالاصلاح الانتخابي والمواطنة قبل أي تحرك نحو الاستقلال .

٣٣ - ومضى يقول ان حزب العمال التقدمي قد أعلن في مناسبات عديدة الحاجة الى :

" (أ) تغيير الحدود الانتخابية لتحقيق توزيع للناخبين أكثر انصافا ؛

" (ب) الاستماعة عن الدوائر الانتخابية الحالية المزوجة المقاعد بمقاعد

منفردة ؛

" (ج) احداث تغييرات في مؤهلات الناخبين حتى لا يصوت في انتخابات

برمودا سوى البرموديين ؛

" (د) تخفيض سن الانتخاب الى ١٨ سنة . . . ؛

" (هـ) السعي الى تحقيق الاستقلال لبرمودا ؛

" (و) إلغاء حق التصويت لغير البرموديين . . . " .

وطالب الحزب أيضا بالتحقيق في سياسة الهجرة التي اتبعت في عام ١٩٥٤ ، متهما الحكومة بالعمل على تغيير نسب السكان العنصرية .

٣٤ - وقال أن حزب العمال التقدمي يرى انه ينبغي للمجلس النيابي أن يتناول بجدية مسألة المواطنة (بما في ذلك المركز البرمودي ، والاقامة الدائمة) من أجل تحديد الأشخاص الذين يحق لهم التصويت في الانتخابات العامة في برمودا .

٣٥ - واستطرد قائلا أن الحزب يقترح ، في جملة أمور أخرى ، انشاء برنامج من أجل " برمودة " قوة العمل ، يتسنى بموجبه انتقال المزيد من البرموديين الى الوظائف ذات الدخل الأعلى والاقبال من عدد الأجانب المسموح لهم بدخول الاقليم . وأعرب الحزب عن اعتقاده بأن البرموديين سيحظون ،

نتيجة لمثل هذا البرنامج ، بمزيد من الأمان الاقتصادي وان نقصان استنزاف أرمودة برمودا من القطع الأجنبي سيكون مكسباً ملموساً للبلد .

٣٦ - وذكر السيد كوكس أن حزب العمال التقدمي لا يعتبر حجم برمودا عاملاً يهوق ماؤها مركز الدولة . وشدد على الحاجة التي بحث بدائل الحرب ، في ضوء النمو التكنولوجي الأخير في الأسلحة والاتصالات الالكترونية . وأضاف أن من رأى الحزب أن العلاقات الخارجية ، والقواعد العسكرية الأجنبية ، والمركز الدستوري مع المملكة المتحدة ستتخذ جميعاً معنى جديداً إذا نظر إليها في ضوء ما ذكر أعلاه . وأخيراً قال ان التكلفة السنوية الأولية للاستقلال بالنسبة لبرمودا ، التي قدرتها الحكومة بزهاء ما يوي دولار برمودي ، أي ١٣٥ دولار برمودي لكل عامل أسبوعياً ، لا تبدو كبيرة للغاية .

٣٧ - وقال سير جون ، لدى سماعه موقف حزب العمال التقدمي من مسألة الاستقلال ، انه يبدو أن الاعتراض الحقيقي الوحيد للحزب هو أن الحكومة قد اتخذت ، فيما يبدو ، موقفاً سلبياً إزاء الاستقلال . وأشار ، على وجه الخصوص ، إلى أن موقف الحزب الحاكم خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٦ كان يتمثل في ايمانه ، مع عدم معارضته للاستقلال ، بأن من الأفضل استخدام موارد برمودا المالية والبشرية في معالجة المشاكل المحلية المستمرة مثل النضج والانتكاس الاقتصادي . وأشار إلى أن الحكومة كانت قد ذكرت في عام ١٩٧٦ انها ستبحث جميع الآثار المترتبة على المسألة وانها لن تتخذ أي قرار قبل اعلام الشعب .

٣٨ - وكشف سير جون عن أن الكتاب الأخضر لا يقصد به الا وضع المقائق ذات الصلة بالموضوع أمام الشعب ، وأنه بالرغم من الانتقاد الذي تعرض له حزب برمودا المتحد لعدم قيامه بدور قيادي في هذا الصدد ، فقد كان الحزب نفسه منقسماً حول هذه المسألة ، الأمر الذي يشكل انعكاساً لمشاعر المجتمع .

٣٩ -- وكان من بين تعليقات سير جون الإضافية ما يلي :

(أ) بالنسبة للبرموديين ، ولا سيما الشباب البرمودي ، هناك ميل عاطفي حقيقي نحو التمتع بالحرية . ذلك أن كثيرين من غير البيض ظلوا " في وضع سيئ طوال مئات من السنين " ، بالمقارنة مع نظرائهم من البيض ، الذين يميلون عموماً إلى الانتماء إلى المماكة المتحدة . وعلى شعب الاقليم أن يلحق بركب القرن العشرين .

(ب) ينبغي إعادة النظر في حدود بعض الدوائر الانتخابية البرمودية ، ولكن لا يتمين أن تكون التغييرات، التي تجرى في هذه الحدود جذرية إلى الحد الذي يظنه الناس . فقد توجد في نهاية المطاف بعض الدوائر الانتخابية ذات المقعد الواحد ، ولكن يرجى أن يكون من الممكن الإبقاء على الصلة البرشية ، نظراً لما لها من مغزى تاريخي كبير (٥) .

(٥) من بين الدوائر الانتخابية العشرين ذات العضوين ، هناك أربع في أبرشية "ممبروك" واثنان في كل من الأبرشيات الثماني الأخرى .

(ج) ان حق غير البرموديين في التصويت سيكون مسألة قابلة للنظر ، ولكن هناك اتجاهها الى الافراط في التأكيد على أهميتها . وذلك أنه يقال ان النيابية العظمى من الأجنب ، فيما بدا المدرسين ورجال الشرطة ، ليسوا رعايا بريطانيين ولا يحق لهم التصويت بعد الاقامة في الاقليم لمدة ثلاث سنوات .

(د) في الحالات التي حدث فيها هروب للسياحة أو هروب للشركات الدولية من بلدان أخرى في أعقاب الاستقلال ، كان السبب هو سوء الادارة من جانب الحكومة .

(هـ) ان الولايات المتحدة التي تمثل أهم عامل فيما وراء البحار تأخذه برمودا فسي الاعتبار ، لا تهتم بتحقيق الاستقلال لبرمودا ، وانما تهتم باستقرارها .

(و) أن بحث مسألة الاستقلال سيستمر ، وأن نتائج هذا البحث ستنشر في كتاب أبيض كما وعد رئيس الوزراء .

٤ . — وقد أيد خمسة عشر عضوا آخرين في حزب برمودا المتحد قرار الحكومة بعدم اتخاذ أية خطوات متعجلة نحو تحقيق الاستقلال لبرمودا (أنظر الفقرة ٢ أعلاه) . ومع ذلك كانت هناك اختلافات في التشديد على هذه المسألة بينهم . فقد حيد كثيرون ، على وجه الخصوص ، الابقاء على الوضع القائم الذي من شأنه ، في اعتقادهم ، أن يسهم في الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في بلد صغير مثل برمودا ، وأن يوفر مصروفات لا داعي لها . وأشاروا أيضا الى أن من الصعب الى حد ما العثور في أي مكان آخر في العالم على مستوى المعيشة والحريات التي يتمتع بها البرموديون . ورأى كثيرون أن برمودا ما زالت في أولى مراحل تطور مركزها كدولة . ومع تقييم مشاكل الاستقلال ، يمكن للمرء أن يخطئ ويستعد .

٤١ — وقالت السيدة براون — ايفانز ، زعيمة المعارضة ، تأييدا لبيان السيد كوكس ، أنها " تجد من المفجع أن يجلس هنا من كانوا خصوم التقدم منذ عشرين عاما فقط . . . معقون رجعية . . . " ، وأن " الشيء الوحيد الذي تغير اليوم هو انني استمعت الى نفس الاصوات صادرة عن وجوه مختلفة نسبيًا استخدام فكرة التكامل العنصري " .

٤٢ — وأضافت قائلة أن الشخص الوحيد الذي تكلم عن الكتاب الأخضر بأي قدر من الاقتناع هو مؤلفه ، وأن الاستقلال روح وشعور وليس عاطفة ينبغي للمرء أن يخجل منها . وقالت بأن رئيس الوزراء قد " تواطأ " مع المملكة المتحدة في اسناد مسؤوليات معينة بشأن الشرطة الى وزارة الشؤون الداخلية ، وأنه سينقل الامانة الى مكتب مجلس الوزراء (أنظر الفقرات ٦ الى ٨ أعلاه و ٤٤ و ٥٣ أدناه) ، كجزء من خطته الرامية الى نيل برمودا الاستقلال في ظل حكومة يشكلها حزب برمودا المتحد قبل الانتخابات العامة التالية .

٤٣ . — وقد أيد تسعة أعضاء آخرين في حزب العمال المتحد الآراء التي أعرب عنها السيد كوكس والسيدة براون — ايفانز . وأشاروا الى أن برمودا يمكن أن تتعرض لعدم استقرار واضطراب في ظل طراز الحكم الحالي . ولو كانت للبلد سيطرة قوية على مصيره وتفاوض بشأن وضعه ، لتوفرت لديه

قدرة أكبر كثيراً على مواجهة المستقبل ، وقالوا أن حزب العمال التقدمي لا يقترح أن يصبح الإقليم مستقلاً في الحال ، ولكنه يقترح فحسب أن تعمل الحكومة على تغيير تاريخ مستهدف ، وأخافوا قائلين أن الحزب لا يريد استفتاءً على الاستقلال ، ولكنه يرى أن بنوع الاستقلال ينبغي أن يكون القضية المركزية في الانتخابات العامة التالية ، وقالوا أنه ينبغي لبرمودا ، بمسئري بعينيتها المرتفع ألا تخشى شيئاً من الاستقلال ، الذي يمكن مواجهة تكاليفه ، إذا افتضى الأمر ، بهبات من المملكة المتحدة . وأعربوا عن اعتقادهم بأن الحكومة الحالية لم تقطع شوطاً كافياً في مناقشة مسألة الحصول على مركز الدولة وعرض هذه المسألة والتحدث إلى الشعب بشأنها .

٤٤ - وذكر رئيس الوزراء فيبونز ، تلخيصاً للملاحظات السابقة ، أن زعيمة المعارضة قد تصرّفت تصرفاً يفتقر إلى الاحساس بالمسؤولية عندما قالت إنه قد توأماً مع المملكة المتحدة لنقل مسؤوليات معيضة تتصل بقوة شرطة برمودا إلى وزارة الشؤون الداخلية . وأخاف قائلان ، هذه الخطوة كانت مكيدة لعدة سنوات بموجب الدستور الحالي . وأشار على وجه الخصوص إلى أن المعارضة ، وخاصة زعيمتها ، مستعدة للمضي مباشرة نحو الاستقلال بغض النظر عن رغبات غالبية الشعب .

٤٥ - وفيما يتعلق بموضوع الاستفتاء ، ذكر السيد فيبونز أن حكومة المملكة المتحدة لم تسمح " أبداً " لإقليم تابع بأن يصبح مستقلاً دون القيام بأحد شئتين . فمن الضروري إما إجراء استفتاء وإما إجراء انتخابات يكون فيها الاستقلال قضية ، وواصل السيد فيبونز كلامه قائلاً : " وحيث أنه ليس من المقرر إجراء أي انتخابات حتى عام ١٩٨١ ، فلا يمكن أن يكون هناك استقلال قبل آنذاك بدون استفتاء " .

٤٦ - وصرح السيد فيبونز المسند وبين الصحفيين ، في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ ، بعد المناقشة بيوم واحد ، بأن حزبه قرر إجراء استطلاع للرأي العام بشأن الاستقلال في أوائل العام القادم وتقديم الكتاب الأبيض المزمع في الهيئة التشريعية في دورتها التي تعقد في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ .

دال - الأمن الداخلي والشرطة

لمحة عامة

٤٧ - كما أشير في الفقرات ٦ إلى ٨ أعلاه ، أعلن الحاكم في خطاب إلى الهيئة التشريعية أنه سيفوض بعض سلطاته الدستورية فيما يتعلق بقوة الشرطة إلى أحد أعضاء مجلس الوزراء . وقد أسندت هذه السلطات إلى السيد سوان ، وزير الشؤون الداخلية ، بعد هذا الإعلان بفترة وجيزة ،

٤٨ - وأثناء المناقشة التي جرت حول خطاب الحاكم ، ذكر رئيس الوزراء فيبونز أن السيد سوان ليس مسؤولاً عن (أ) الترقيات إلى رتب أعلى في إطار قوة الشرطة (على أساس أنها متروكة للجنة الخدمة العامة) ؛ و (ب) الترقيات في الرتب الأدنى والتشغيل اليومي المفقود (على أساس أن هذه المسألة متروكة لرئيس الشرطة) ، واعتبر السيد فيبونز تصرف الحاكم بحماية خطوة أخرى نحو " النهوض "

الكفاءة للقوة . وأعرب السيد سوان في هذا الصدد عن اعتقاده بأن " البرمودة " لن تتحقق الا عن طريق استخدام النظام التعليمي ، رغم أن الخدمة في الشرطة تستهوي الآن أعداداً متزايدة من البروديين .

٤٩ - وقال السيد تلفورد جورجس رئيس اللجنة الملكية المعنية بالجريمة والمكونة من ثمانية أعضاء ، في أول اجتماع علني للجنة ، أن اللجنة قد عينت لدراسة وقوع الجريمة في برمودا وأسبابها آثارها وتلنظر في وسائل منعها وتعقب مرتكبيها ومعاقتهم ومعاملتهم (١٩) . وأضاف قائلاً أنه قد طلب إلى اللجنة تقديم توصيات بشأن التدابير التي يتعين على الحكومة اتخاذها وما يقترح ادغاله . من تعديلات على القانون الجنائي وتغييرات في المحاكم القانونية في برمودا وبشأن العقوبات والمعاملات المتاعدة لمرتكبي الجرائم . ويتوقع من اللجنة أن تستمع إلى حوالي ٢٠ فرداً بمنظمة قبل اختتام الدورة الفعلية . وقد أبلغ رئيس الوزراء غيبونز المجلس النيابي في ٧ كانون الأول / ديسمبر ، بعد نشوب ما بدا أنه عنف عنصري في برمودا (أنظر الفقرة ٥ أدناه) ، أن الأمر قد يقتضي تدبير ولاية اللجنة ، التي مازالت قائمة .

المناقشة في مجلس العموم بالمملكة المتحدة

٥٠ - ذكر وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث ، في بيان ألقاه أمام مجلس العموم بالمملكة المتحدة في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ بشأن الحالة في برمودا ، ما يلي :

" لا شك أن المجلس يعلم بقرار ارسال قوات بريطانية إلى برمودا في أعقاب الاضطرابات الخطيرة التي وقعت هناك . ففي ٢ كانون الأول / ديسمبر تم في برمودا اعدام اثنين من البرموديين [غير البيض] ، هما ارسكين بارزو (٣٣ سنة) [الذي قيل أنه أخبر السلطات المحلية انه أراد أن يجعل شعب برمودا ، رلاسيما أغلبيته غير البيض] ، واعيا لما يتسم به الحكم الاستعماري من شر وسوء [ولاري وينفيلد تاككين (٢٦ سنة)] . لم ينفذ أي حكم بالاعدام في برمودا منذ عام ١٩٤٣ [. وقت صدور الحكم بالاعدام باروز في ٦ تموز / يولييه ١٩٧٦ ، بعد ان ثبتت ادانته بتهمة قتل رئيس الشرطة داكيت في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٢ والحاكم ، سير ريتشارد شاربلز ، ومساعدده ، الكابتن سيريز ، في اذار / مارس ١٩٧٣ . وقد حوكم تاككين على حده بشأن هذه التهم الثلاث ولكن برقت ساحته . وفي تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ أدين باروز وتاككين كلاهما بتهمة قتل اثنين [من البيض] من مديري المتاجر الكبيرة في نيسان / ابريل ١٩٧٣ .

(و) للاطلاع على مزيد من المعلومات ، أنظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الثالث ، الفصل الرابع والعشرون ، المرفق . الفقرات ٣٨ - ٤٠ .

"وقد طعن تاكلين في الحكم لدى محكمة استئناف برمودا . ورفضت المحكمة طعنه في نيسان /ابريل ١٩٧٧ . وفي أعقاب هذا الرفض أفتت لجنة برمودا لحق الرأفة بأنه لا ينبغي ارجاء تنفيذ الحكمين الصادرين ضد باروز أو تاكلين . وقرر القائم بأعمال الحاكم آنذاك أن يقبل فتوى اللجنة . ورفض في ٦ تشرين الأول /اكتوبر طلب قدم الى مجلس الملكة للحصول على اذن خاص باستئناف الحكم .

"وفي الوقت نفسه ، ورد التماس للرأفة مقدم الى جلالة الملكة نيابة عن الرجلين وموقع عليه من حوالي ٦٠٠٠ برمودي . وقد أحلت المسألة الحاكم الجديد ، الذي نظّر بعناية في الأمور المثارة في الالتماس . وقد أفتت لجنة حق الرأفة مرة أخرى بعدم اصدار قرار بارجاء تنفيذ الحكمين وقرر الحاكم أنه لا يوجد ما يدعوا الى تغيير قرار القائم بأعمال الحاكم .

"وفي عام ١٩٤٧ ، قام وزير المستعمرات آنذاك ، السيد آرثر كريتش جونز ، أمام هذا المجلس باعلان السياسة التي اتبعت منذ ذلك الحين . ووفقا لهذه السياسة ، وبعد أن اقتنعت بعدم وجود ما يدعوا الى الاعتقاد باسساءة تطبيق أحكام العدالة ، لم أجسد سبيلا الا أن نسح جلالة الملكة بعدم التدخل . وقد صدر اعلان بهذا المعنى في ٢٥ تشرين الثاني /نوفمبر وحدث يوم ٢ كانون الأول /ديسمبر موعدا لتنفيذ حكمي الاعدام .

"وقد تشاور الحاكم ، المسؤول أمام الحكومة انبريطانية عن أمن برمودا الداخلي ، مع رئيس الوزراء ووزراء برمودا ، المسؤولين عن جميع النواحي الأخرى للشؤون الداخلية ، بشأن ما اذا كان ينبغي الموافقة على ارجاء تنفيذ حكمي الاعدام بسبب ما قد يترتب على ذلك من ردود فعل . وقد ذكروا للحاكم ان الانسجام العنصري ، واحترام القانون والنظام ، وحالة الأمن ، ستأثر بدرجة أكبر اذا ما تمت الموافقة على ارجاء تنفيذ حكمي الاعدام .

"وعشية تنفيذ حكمي الاعدام ، قامت مظاهرة خارج مبنى المحكمة العليا : واضطرت الشرطة الى تفريقها باستخدام الغاز المسيل للدموع . وقد أحرق عدد من المباني ، ربما عمدا ، من بينها فندق لقي فيد ثلاثة أشخاص [سائحين من الولايات المتحدة وأحد موظفي الفندق] صرعهم ، وأعلن الحاكم في ٢ كانون الأول /ديسمبر حالة الطوارئ وفرض حظر التجول من المسق الى الفجر . وبالرغم من أن اعلان هذه الاجراءات كان له في بداية الأمر أثر مهدئ ، فقد لحقت مجموعات من الشباب ضارا بانغا بالممتلكات باستخدام قنابل حارقة وقد اثبت أخرى مهذبة محليا بيد أنه لم تحدث اصابات شخصية خطيرة . [وصفت التقارير الصحفية ان لواع العنف في اعقاب تنفيذ حكمي الاعدام بأنه أسوأ حادث من نوعه منذ الاضطرابات الأهلية التي حدثت في عام ١٩٦٨] .

"وفي ٣ كانون الأول /ديسمبر ، اقتضى الأمر استدعاء قوة الشرطة بأكملها [٣٨٢ رجلا] للتصدي لسجوعة تضم حوالي ٥٠٠ شاب كانت لديهم نية بادية لشن اعتداءات أخرى على الممتلكات . ورأى الحاكم ان الشرطة وكتيبة برمودا [٣٥٠ رجلا] لن تتمكن من

السيطرة على زمام الموقف لمدة أطول كثيرا . وطلب ارسال تعزيزات من بريطانيا . ولتنبيه هذا الطلب بأسرع ما يمكن . . . أرسلت وحدة صغيرة [تتألف من ٨٠ جنديا] من حامرية بليزالي برمودا [في ٤ كانون الأول / ديسمبر] . وقد انضمت اليها . . . سرية [تضم ١٧٠ جنديا] من الكتيبة الملكية لحاملي البنادق . . . المتمركزة في بريطانيا . . .

" وقد ناشد الحاكم رئيس الوزراء وزعيم المعارضة شعب برمودا التزام الهدوء والعمل على اعادة السلم والاستقرار . واني لآمل أن يكون هذا النداء . . . لبلندا بهير التي اتخذناها هذا الأثر " (ز) .

٥١ - وأثناء المناقشات التي دارت بعد ذلك ، برزت النقاط الرئيسية التي يلي ذكرها .

٥٢ - سأل بعض الأعضاء وزير الدولة عما اذا : (أ) كانت شرارة المتاعب في برمودا قد أشعلتها قضية الاستقلال ؛ (ب) اذا كان سيسرع بتنقيح دستور الاقليم لتحقيق ديمقراطية كاملة وحكومة أغلبية حقة ، لأن هناك اعتقادا بأنه لو كان ذلك موجودا ، لما حدث تنفيذ حكمي الاعدام ، وأيضا لأن أربعة من أعضاء المجلس النيابي قد انتخبهم " ٤٠٠ شخص في جزء مزدهر " من الاقليم ، في حين أن هناك أربعة أعضاء آخرين انتخبهم " ٢٠٠٠ شخص في جزء أقل ازدهارا " (أنظر أيضا الفقرات ٢٥ و ٢٦ و ٣٠ الى ٣٤ ، ٣٩ و ٤٠ أعلاه) ؛ و (ج) اذا كان يمكنه أن يعطي تأكيدا بأن مسألة عقوبة الاعدام ستترك لما يقرره شعب برمودا لدى بلوغه الاستقلال .

٥٣ - وقال وزير الدولة ، ردا على ذلك ، " لقد بدأنا سياسة انهاء الاستعمار " و " تفرغنا الفرحة الشديدة لنيل جميع الاقاليم التابعة فيما وراء البحار الاستقلال التام " . وذكر أن برمودا قد سحت بالفعل قدرا كبيرا من الحكم الذاتي وأنه اتخذ في الشهر الاخير ، في اعقاب زيارة قام بها رئيس الوزراء للندن وبناء على مشورة الحاكم ، قرارات بمنحها درجة أكبر من الاستقلال الذاتي فيما يتعلق بالشرطة . وقد نشر كتاب أخضر عن الاستقلال من أجل مناقشة هذا الموضوع الذي تعتمزم الحكومة الاقليمية اصدار كتاب أبيض عنه (أنظر أيضا الفقرات ١٣ الى ٤٦ أعلاه) . وأضاف قائلاً : ان الأمر متروك لشعب الاقليم ليقرر ما اذا كان يريد الاستقلال ، ولكنه لم يخذ هذا القرار . وذكر أن هناك ، في واقع الأمر ، خلافا كبيرا في الرأي حول المسألة في برمودا ، ولذلك فإنه لا يستطيع أن يقدم أي تأكيد فيما يتعلق بمسألة عقوبة الاعدام التي يرى أنه يتعين على مجلس العموم أن يبت فيها .

٥٤ - وقال وزير الدولة أيضا انه على استعداد لدراسة مسألة اعضاء طابع ديمقراطي على مجلس برمودا النيابي . بيد انه لا يظن أن من الممكن انتقاء الديمقراطية في الاقليم بالشدّة التي انتقدت

(ز) المملكة المتحدة ، المناقشات البرلمانية (هانساورد) : التقرير الرسمي لمجلس العموم (لندن ، ١٩٧٧) ، المجلد ٩٤٠ ، الرقم ٢٣ ، الأعمدة ١٠١٤ - ١٠٢٤ .

بها • وفيما يتعلق بالتكوين العنصرى لحكومة برمودا ، قال ان مجلس الوزراء يضم ٥ أعضاء من غير البيض و ٦ أعضاء من البيض ، بينما يضم المجلس النيابي ٢٢ عضوا من غير البيض و ١٨ من البيض ؛ ويضم المجلس التشريعي ٧ أعضاء من غير البيض و ٤ أعضاء من البيض •

٥٥ - وسئل وزير الدولة أيضا عما : (أ) اذا كان ينبغي للاقاليم التي تديرها المملكة المتحدة ان تحذو حذوها في الغاء عقوبة الاعدام ؛ (ب) اذا كان ينبغي اعادة النظر في صيغة كريتش جونز أو ربما نبذها ؛ و (ج) اذا كان يدرك أن هناك من يسعون في برمودا الى عزو المسؤولية عن الاضطرابات الى قرار حكومة المملكة المتحدة والى وزير الدولة ، الذى شعر بأنه غير قادر على اسداء مشورة الى الملكة بممارسة حق الرأفة •

٥٦ - وأشار وزير الدولة ، رثا على ذلك ، الى أن حكومة المملكة المتحدة سألت في عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٠ الاقاليم التابعة عما اذا كانت تود الغاء عقوبة الاعدام ، وذلك نظرا للقرار الذى اتخذه مجلس العموم وقد قررت بعض الاقاليم أن تفعل ذلك • وقال ان الهيئة التشريعية البرمودية أجرت تصويتا على هذه المسألة في عام ١٩٧٥ • وأخاف قائلا ان حكومة المملكة المتحدة اتبعت سياسة اعتمدتها في عام ١٩٤٧ ، فوض بمقتضاها استخدام حق الرأفة تفويضا صريحا الى الحاكم ومستشاريه ، الذين كانوا في وضع أفضل لتقييم الظروف •

٥٧ - وأعرب وزير الدولة عن رأيه بأن المجلس قد يود ، قبل تغيير هذه السياسة ، أن يدرس القضية الاساسية المتمثلة فيما اذا كان يود أن يحرم الحاكم ومستشاريه مما يتمتعون به الآن من سلطة اتخاذ القرارات • وكان من رأيه أيضا أن أفضل طريقة هي أن تجرى الاقاليم التابعة دراسة أخرى للقرار المتخذ في المجلس وأن تسأل نفسها عما اذا كان من الافضل لها أن تقوم من تلقاء نفسها بتغيير تشريعاتها كيما تجعلها متشبية مع التشريعات القائمة في المملكة المتحدة •

٥٨ - وقال وزير الدولة ان مجرد ابطال صيغة " كريتش جونز " سيعطي شيئا من الحرية لوزير الدولة ، ولكن ذلك لن يسمح له أن ينفذ ، كعمل من أعمال السياسة ، الالغاء الكامل لعقوبة الاعدام • وأخاف قائلا ان برمودا لديها هيئتها التشريعية الخاصة ، ولجنة لحق الرأفة ، وحاكم • وهي تدرك أن وزير الدولة يمكنه أن يتدخل اذا اعتقد ان هناك اساءة لتطبيق أحكام العدالة ، وأنه ملزم ، خلاف ذلك ، بأن ينصح الملكة بعدم ممارسة الحق الملكي • واختتم كلامه قائلا " انها قضية معقدة " ؛ وان " لنا جميعا مستويات مختلفة من المسؤولية في دورة الاحداث هذه " ؛ و " ليست لدى رغبة في التهرب من مسؤوليتي أمام المجلس " •

تطورات أخرى

٥٩ - ترد أدناه معلومات عن بعض التطورات الهامة التي حدثت بعد اختتام المناقشة المشار اليها اعلاه • ففي ٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ، غادر الاقليم ٨٠ من أفراد القوة التي أرسلتها حكومة المملكة المتحدة من بليز لاعادة النظام في برمودا ، وخفضت الحكومة الاقليمية مدة حظر التجول ليلا الى ست ساعات في اعقاب ثاني ليلة يسودها الهدوء •

٦٠ - وكان حزب العمال التقدمي ، الذي يؤيد إلغاء عقوبة الاعدام ، قد تزعم من قبل حملة سلمية لتخفيف حكمي الاعدام المفروضين على السيدين باروز وتاكلين . فقد قدمت زعيمة الحزب ، السيدة براون ايفانز ، التي تولت الدفاع عن المتهم الأخير ، اقتراحا في المجلس النيابي يوم ٧ كانون الأول / ديسمبر باعلان عدم الثقة في الحكومة . وكان هذا الاقتراح ، الذي هزم بأغلبية ٢٢ صوتا مقابل ١٥ صوتا ، يقضي بأن يعرب المجلس عن أسفه للتصرف المتسرع وغير المدروس الذي اقدمت عليه حكومة حزب برمودا المتحد اثناء الاسبوع الماضي (بما في ذلك على وجه الخصوص عدم الاستجابة لرفيات الشعب ، وعدم ابلاغ الجمهور البرمودي بالوضع الدستوري فيما يتعلق بمسؤولية الملكة ، والحاكم ، ورئيس الوزراء ، ووزراء الحكومة) وبأن يعرب عن عدم ثقته في قدرة الحكومة على ادارة شؤون البلد .

٦١ - وأثناء مناقشة الاقتراح ذكر رئيس الوزراء فيبونز أن اجراء استعراض تاريخي للمعقد الماضي من شأنه أن يبين أنه لم يكن هناك أي تسرع فيما يتعلق بتصرفات الحكومة ، رغم انه كان من الممكن القيام ببعض الأمور على نحو أفضل . وقال أيضا :

" لقد نجحت الحكومة الى حد كبير ، ابان الاعوام العشرة الماضية ، في علاج بعض العيوب طويلة الأمد وقبل تنفيذ حكمي الاعدام ، طلب مني الحاكم ، بنسأ على طلب وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث ، أن أتشاور مع مجلس الوزراء وأن أتتحقق مما اذا كان لدى أعضائه أي سبب يستوجب عدم تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم . وقد أخبرته ، بعد اجتماع مجلس الوزراء بكامله ، انه ليس لدينا أي سبب يستوجب أي تدخل في مسار العدالة " .

وأشار الى انه كان قد أومح في بيان ألقاه في أوائل الاسبوع السابق انه ليس باستطاعة الحكومة أن تفعل شيئا في ظل دستور الاقليم فيما يتعلق بوضع هذين الرجلين . وقال أن من رأيه أن دعوة المجلس النيابي الى الانعقاد في ذلك الوقت كان سيشكل خطأ لأنه كان سيؤدي الى تأجيج الحالة . وأكد أن الحكومة ملتزمة بالوحدة والتوحد والتكامل ، ورأى أن " النهج الذي اتبعته يمكن أن تثبت صحته ، بل وستثبت صحته ، في الوقت المناسب " .

٦٢ - وقد انتقدت السيدة براون - ايفانز ، في عرضها الموجز للمسألة ، رأى رئيس الوزراء القانوني الخطي بشأن من الذي ينبغي ، بموجب الدستور ، أن يتخذ القرار النهائي الخاص بتنفيذ حكمي الاعدام . وقالت ان هذا الرأي ، الذي يستشهد بأجزاء من الدستور ، يقضي بأن للمملكة المتحدة المسؤولية النهائية . بيد انها أشارت الى أن هذا الرأي لم يستشهد بجزء آخر من الدستور يقول ان للحاكم سلطة اصدار قرار بارجاء تنفيذ أي حكم صادر وذلك لمدة محددة أو لأجل غير مسمى . كما استشهدت بجزء آخر " يحدد الطريقة التي ينبغي بها للحاكم ان يتصرف ، والطريقة التي ينبغي أن يحصل بها على المشورة بشأن مسألة ارجاء التنفيذ - وهي مشورة لا يكون ملزما باتباعها " .

٦٣ - وفي ٩ كانون الاول / ديسمبر ، أصدرت حكومة برمودا قرارا برفع حظر التجول . وقد قدرت الانحرار التي لحقت بالممتلكات بأكثر من ٨ ملايين من الدولارات البرمودية . وذكرت الحكومة أن ما

مجموعه ٨٩ شخصا قد اعتقلوا لخرقهم قرار حظر التجول. بينما اعتقل ٦٩ آخرون لارتكابهم مغافاة تتصل بالاضطرابات . وبعد تسعة أيام من ذلك ، فادرت الاقليم آخر مجموعة من حاملي البنادق الاقليم .

٦٤ - وفي ١٤ كانون الأول / ديسمبر ، قدم السيد و . ه . س . ماسترز ، أحد أعضاء حزب برمودا المتحد في المجلس النيابي ، اقتراحا بشأن انشاء لجنة برلمانية مختارة مشتركة لدراسة مسألة عقوبة الاعدام ، خاصة لأن ثلاث عسراض تطالب بالغاء عقوبة الاعدام ، وقيل انها تحمل ١٢٨ ١٣ توقيما ، قدمت الى الحكومة منذ ايلول / سبتمبر . وستشمل اللجنة المقترحة أعضاء من المجلس النيابي والمجلس التشريعي على السواء ، يعينهم رئيس المجلس النيابي ورئيس المجلس التشريعي ، على التوالي . ومن المتوقع أن تنظر الهيئة التشريعية في الاقتراح في أوائل عام ١٩٧٨ .

٦٥ - وبعد فترة وجيزة من الاضطرابات وعمليات الاحراق المتعمد التي سبقت اعدام السيدين باروز وتاكلين وأعبته ، طلب الحاكم الى رئيس الوزراء وزعيمة المعارضة وملاهما الاجتماع به لبحث انشاء هيئة تحقيق تقدم توصيات بالنسبة للمستقبل ، مع تحديد اسباب الاضطرابات . وقد اجتمع الحاكم مرة أخرى في ٣٠ كانون الأول / ديسمبر مع زعماء الحكومة والمعارضة واتفق آنذاك على ضرورة ايجاد تلك الهيئة ، وأنه ينبغي لها أن تأخذ شكل لجنة ملكية يعينها الحاكم . وستخول اللجنة صلاحيات عريضة لتمكينها من دراسة طائفة واسعة من الأسباب التي أسهمت في حدوث الاضطرابات وتقديم توصيات تفضي الى تطورات سليمة في برمودا . وكانت النية معقودة على أن يكون " رئيس اللجنة ، وعضواً آخر ، يعينه وزير الدولة ، شخصين بارزين من خارج برمودا " ؛ وأن يكون الأعضاء الآخرون الذين يتم تعيينهم برموديين .

هـ - المنشآت العسكرية

٦٦ - لا تزال الولايات المتحدة تقوم بتشغيل قاعدتين عسكريتين (المحطة الجوية البحرية ومحطة كنفز بويونت البحرية) في برمودا ، تشغلان حوالي عشر مجموع مساحة الاقليم . ومنذ ٣١ آذار / مارس ١٩٧٦ ، أصبح تمثيل سلاح البحرية الملكية التابع للمملكة المتحدة في الاقليم يتمثل في ضابط بحري ، متقدم مقيم (المقدم البحري ديفيد د. بيتش) يتولى قيادة سفينة صاحبة الجلالة مالابار . وتشمل مسؤولياته تنسيق خطط منظمة حلف شمال الاطلسي للدفاع عن الاقليم ودعمه وإدارة مرافق حوض السفن في جزيرة أيرلند نيابة عن القائد العام للاسطول في نورثوود ، بميدلسكس ، بانكلترا . كما تحتفظ كندا بقاعدة عسكرية في دانييلز هيد ، بسومرست .

٦٧ - وفي الكتاب الأخير المتعلق بالاستقلال ، أولت الحكومة الاقليمية اعتبارا لما يترتب على الاستقلال من آثار دفاعية بالنسبة لبرمودا . وأدلى بعض أعضاء حزب برمودا المتحد وحزب العمال النقدي بتعليقات على هذه المسألة أثناء مناقشة الكتاب (للاطلاع على التفاصيل ، أنظر الفقرات ٦٦ و ٢٧ و ٣٦ أعلاه) .

٣ - الأوضاع الاقتصادية

ألف - لائحة عامة

٦٨ - تضمن الكتاب الأخضر سالف الذكر دراسة للآثار الاقتصادية التي تترتب على الاستقلال بالنسبة لبرمودا . وقد ورد في الجزء السابق ملخص لهذه الدراسة والآراء ذات الصلة التي أعرب عنها زعماء الحكومة والمعارضة أثناء مناقشة الكتاب . كما تضمن الكتاب استعراضا للاقتصاد ترد نتائجه أدناه .

٦٩ - لا يوجد لدى برمودا فعليا أية موارد طبيعية بالمعنى العادي ، ولكنها قامت ببناء صناعة خدمات شهيرة وذلك باستغلال موقعها الجغرافي ، وبنائها ومناظرها الطبيعية ، وشواطئها ومياهها . وأصبحت السياحة أهم عامل اقتصادي ، إذ تسهم بنسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي عن طريق ما ينفقه السياح في الفنادق والمطاعم والمتاجر وعلى الألعاب الرياضية والنقل وغيرها من الأنشطة . وقد ارتفع عدد الزوار ، بما في ذلك الزوار العابرون في نزوات بحرية ، من ٣٨٨ ٩٠٠ زائر في عام ١٩٧٠ إلى ٥٥٩ ٠٠٠ زائر في عام ١٩٧٦ ؛ وخلال الفترة نفسها ارتفعت باطراد قيمة الانفاق السياحي إلى حوالي ٢٠٠ مليون دولار برمودي سنويا . وأظهرت الصناعة خلال السنوات الأخيرة استقرارا ملحوظا بالمقارنة مع منافسيها .

٧٠ - وبلي السياحة في الأهمية ما تقدمه الشركات الدولية المسجلة في الإقليم من مساهمة فسي اقتصاده . وقد زاد عدد هذه الشركات من ٢٠١٩ شركة في عام ١٩٧٠ إلى أكثر من ٣٦٥ شركة في عام ١٩٧٦ ، وكان النمو ملموسا بدرجة أكبر في عدد الشركات العاملة في ميدان التأمين ، وتسهم الشركات الدولية في الاقتصاد بحوالي ٤٠ مليون دولار برمودي سنويا . باستثناء مصروفات السفر ، وقد حفزت على توفير مواصلات وخدمات أخرى معقدة تتسم بالكفاءة ، الأمر الذي أصبح برمودا معتمدة عليه .

٧١ - ومنذ انشاء هيئة النقد البرمودية في عام ١٩٧٢ ، أظهرت أرقام ميزان مدفوعاتها فائضا متواضعا في كل سنة . وفيما يتعلق بحالية الحكومة نفسها ، فقد تكفل الإقليم بنفسه دائما عن طريق إيراداته الداخلية . وثمة انخفاض مطرد في الدين العام (الذي بلغ مجموعه حوالي ١٧ مليون دولار برمودي في نهاية سنة ١٩٧٦/١٩٧٧) وأمكن خلال السنوات الأخيرة موازنة الميزانية . وقد تم تحقيق ذلك دون اللجوء إلى فرض ضريبة على الدخل .

٧٢ - وفي خطاب عن الميزانية ألقى أمام المجلس النيابي في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٧٧ ، قال السيد غيبونز ، وزير المالية آنذاك ، إن تقديرات الميزانية لسنة ١٩٧٧/١٩٧٨ تتضمن انفاقا قدره ٧٨٤ مليون دولار برمودي (مقابل ٦٩٥ مليون دولار برمودي في ١٩٧٦/١٩٧٧) ، منها ٧٢٩ مليون دولار برمودي مقيّدة على حساب النفقات المتكررة و ٥٨ مليون دولار برمودي على حساب الانفاق الرأسمالي . وقدرت الإيرادات ، المستمدة بصفة رئيسية من الرسوم الحركية ، بمبلغ ٧٨٨ مليون دولار برمودي (مقابل ٦٩٦ مليون دولار برمودي في السنة السابقة) ؛ بحيث توفر فائضا قدره ٩٣٨ ٣٥٤ دولارا برموديا .

- ٧٣ - وقال السيد غيبونز أيضا أن سياسة الحكومة لا تتمثل في زيادة إيراداتها على حساب القطاع الخاص إلى الحد الذي يعوق نموه الحيوى . وهو لذلك لا يقترح ادخال أى زيادة مادية على الضرائب القائمة ، باستثناء الرسوم التي تدفعها الشركات الدولية . وأعرب عن ثقته في أن الانعاش الاقتصادى الذى بدأ في عام ١٩٧٧ سيستمر ، بحيث يمكن من زيادة حصة المصادر الثابتة الأخرى .
- ٧٤ - وأشار السيد غيبونز إلى أن الوقت قد حان لتخطيط برنامج لتنمية رأس المال يغطي فترة تمتد عدة سنوات . ويتمثل هدف البرنامج في تحسين ظروف المعيشة إلى أقصى حد ممكن فى القطاع العام . وقال ان الاعتمادات المخصصة للانفاق الرأسمالي في سنة ١٩٧٧/١٩٧٨ تستهدف أساسا مواصلة المشاريع القائمة . أما الاموال التي ستخصص للانفاق المتكرر فهي مطلوبة للابقاء على ما تقدمه الحكومة من خدمات أساسية على المستوى العالى الذى يتوقعه البرموديون وزوارهم . وقال ان من الاقتراحات الهامة تخفيض الدين العام بمقدار ٢٨٨ مليون دولار برمودى بحيث يقل عن ١٥ مليون دولار برمودى في نهاية سنة ١٩٧٧/١٩٧٨ .
- ٧٥ - وذكر الحاكم في خطابه الذى ألقاه في ٢٨ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٧ (انظر الفقرة ٧ أعلاه) ان الهيئة التشريعية الاقليمية تنعقد في ظل انجاز اقتصادى كبير . فبرمودا تدنو من نهاية سنة ناجحة ، أخرى لصناعتها السياحية . وعلاوة على هذا ، استمر تسجيل الشركات الدولية فى الازدهار تبعاً لذلك . كما شهدت الاعمال التجارية المحلية ارتفاعا في مستوى النشاط الاقتصادى . ورغم أن هناك درجة ما من عدم اليقين في الافق الدولى ، يمكن للبرموديين أن يتطلعوا إلى الأمام على مستوى معيشتهم المرتفعة عن طريق السياحة والاعمال التجارية الدولية خلال عام ١٩٧٨ ، وذلك شريطة أن تظل برمودا محتفظة بسمعتها الطيبة .

باء - السياسات والبرامج

- ٧٦ - ذكرت الحكومة الاقليمية انها قررت تنظيم السياحة ومراقبة توسعها لتأمين الانسجام في هذا القطاع ، وللحفاظ على اسباب الراحة والترفيه التي اجتذبت كثيرا جدا من الزوار . وفي أواخر عام ١٩٧٧ ، أعلنت الحكومة أنه سيجرى طرح اقتراحات للتوسع الفندقى بعدد حزبان / يونيه ١٩٧٨ وذلك بالاقتران مع تقرير عن الوضع الاقتصادى العام لبرمودا وتنميتها مستقبلا يقدمه خبير استشارى تماقدت معه الحكومة مؤخرا . وستواصل الحكومة ، في الوقت نفسه ، تشجيع انشاء شركات دولية بما في ذلك التوسع في سجل النقل البحرى ، مع العمل على عدم قبول أى شركات سوى تلك التي تمنح بسمعة طيبة . وقد رئي أن برمودا يمكنها أن تتطلع ، في هذا المجال ، إلى مزيد من التنمية الاقتصادية .
- ٧٧ - وأشار الحاكم . في خطابه الذى ألقاه في ٢٨ تشرين الاول / اكتوبر (انظر الفقرة ٧ أعلاه) ، انى ما تقدمه الاعمال التجارية الصنيرة من مساهمة اقتصادية قيمة ، وأكد أهمية طمأنة الافراد المعنيين الى أن في استطاعتهم دخول العالم التجارى ولديهم فرصة للنجاح . ولذلك فقد طلب الى الخبير

الاستشارى المشار اليه من قبل أن يضمن تقريره توصيات بشأن مختلف الظروف التي يمكن سببها مساعدة مثل هذه الاعمال التجارية . فضلا عن ذلك تعتزم الحكومة تقديم تشريع لحماية مصالح مجموعات معينة من الناس ، مثل المستهلكين ، والبائعين ، والعمال في مجال التأمين ، بعمال الشبيد . وستقترح الحكومة أيضا تدابير لتحسين القومات الهيكلية وتوسيعها ، مع ايلاء اهتمام خاص لشبكات الطرق والممرور ، والطيران المدني ، والملاحة البحرية ، وحماية البيئة ، والحدود المائية ، وذكر الحاكم أيضا أنه سيجري تقديم برنامج مدته ثلاثة سنوات للاشغال الرئيسية وذلك لتحسين التخطيط المالي الطويل الأجل . وسيسمح هذا المشروع بتنفيذ مشاريع التشييد على مراحل في القطاع العام وتكاملها على نحو أكثر انتظاما مع برامج البناء الخاصة الرئيسية .

٧٨ - وفيما يتعلق بمسألة التنويع الاقتصادي ، ذكر الحاكم ان الحكومة ستواصل دعم تنمية الزراعة ومصايد الاسماك ، اذ اراد منها لاهميتها في توفير الموارد الغذائية الاساسية المحلية . وأضاف قائلا ان تخطيط انتاج المحاصيل الزراعية والتسويق الجيد هما أمران جوهريان اذا كان المراد أن يحقق المزارعون أقصى مردودات للمحاصيل الزراعية وأن يضمن المستهلكون امدادهم بالمنتجات المحلية . وذكر أيضا أن اعلان الحكومة الصادر في حزيران / يونيو ١٩٧٧ بشأن منطقة صيد خالصة تمتد ٢٠٠ ميل بحري يتيح نرصا كبيرة لتنمية وإدارة مصايد الاسماك ، وإن الامكانيات تبشر كثيرا بأن تتيح للبرموديين فرصا للعمل والتدريب والملكية والاستثمار . أما برنامج تنمية مصايد الاسماك الذى يجرى الاضطلاع به بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي ، فله أهمية عاجلة للصيادين والمستهلكين المحليين . فقد تقدم تجهيز الاسماك ، وخاصة تجهيز الانواع التي ينتفع بها حشيتى الآن ارتفاعا ناقصا ، نحو مرحلة ادخال مشروع نموذجي . وسيستمر تشغيل هذا المشروع ، الذى يقوم فيه أحد المتخصصين من منظمة الاغذية والزراعة بتدريب البرموديين ، وهو خليق بأن يفضي الى تنمية أنشطة اصيد الاسماك مستقبلا .

٧٩ - وقالت السيدة براون - ايفانز أثناء مناقشة خطاب الحاكم ان أية حكومة لحزب العمال التقدمي كانت ستشقى لجنة تتألف من أعضاء مجلس الوزراء ، مهمتها وضع خطة للتنويع الاقتصادي ، مع مراعاة مدى توافر اليد العاملة حاليا . وستقبل ، وذلك بغية الحد من " اعتماد الاقليم اعتمادا كاملا على صناعتي السياحة والاعمال التجارية للشركات الدولية ، اللتين تتطلبان على مخاطر شديدة " . وأضافت قائلة ان أية حكومة لحزب العمال التقدمي لن تكن ستكفل فقط بقاء الاقتصاد المحلي مستقرا وفي حالة توسع مستمر ، وانما كانت ستعمل أيضا على أن تجد فوائدها هذا الاستقرار طريقها الى أيدي جميع البرموديين . وتحقيقا لهذه الغاية ، كانت أية حكومة لحزب العمال التقدمي ستضطلع بدراسة استعمارية شاملة الهيكل الضريبي القائم ثم تدخل نظاما قائما على قدرة الناس على الدفع .

٨٠ - وقال بعض أعضاء حزب برمودا المتحد ، أثناء المناقشة نفسها ، ان الحكومة تسعى الى توسيع مجال النقل البحري وتنمية الصناعات الزراعية وصناعة صيد الاسماك . بيد أنهم أعربوا عن اعتقادهم بأن الظروف التي يمكن بها تنويع الاقتصاد محدودة ، بالنظر الى حجم الاقليم . وزعموا أن الجميع يشاؤون في شربة برمودا ، كما يشهد على ذلك الحد الكبير من السيارات الجديدة ، وملابس الناس ، ومقدار سفرهم .

٨١ - وقال السيد غيمبونز ، رداً على ذلك ، انه لن يكون من المعقول * تبديد الجهد فسي تخيّل وابجاد المزيد من الوظائف للبرموديين بينما نحن نريد هم أن يتولوا الوظائف التي يشغلها العمال الأجانب " [الذين يبلغ عددهم الآن ٧٥٠٠ عامل من بين قوة العمل البالغة ٢٧٠٠٠ عامل] ، وان عملية احلال عمال محليين محل هؤلاء العمال ستكون بطيئة ، بالنظر الى معدل النمو المتوقع في سكان برمودا . وذكر أيضاً أن ما يقل عن ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي للاقليم يأتي من الضرائب الفردية ، التي تعتبر من أدنى معدلات الضرائب في العالم وتظهر نظاماً ضريبياً متوازناً بصورة سليمة جداً * .

جيم - تطورات أخـرى

٨٢ - كانت للاضطرابات الاخيرة الموصوفة أعلاه (انظر الفقرة ٥٠ أعلاه) أثر معاكس على الاقتصاد العام ، ولا سيما قطاع السياحة . فاستناداً الى احصاءات حكومية ، زار ٧٩٣ ٥٥٨ سائحا الاقليم في الاحد عشر شهرا الاولى من عام ١٩٧٧ (بزيادة قدرها ٢٩٩ في المائة عن الفترة المقابلة من العام السابق) ، من بينهم ١٤٧ ٤٠ سائحا زاروه في تشرين الثاني / نوفمبر (وهو رقم أدنى بنسبة ٦٦ في المائة من المجموع عن الشهر نفسه من العام السابق) . ونتيجة للاضطرابات ، تسارع الاتجاه الانحداري في كانون الاول / ديسمبر ، عندما فقدت الصناعة الفندقية حوالي ١٠ في المائة من عمليات الحجز بها . وقد ذكر السيد ولريدج ، نائب رئيس الوزراء ووزير السياحة ، في البيانات التي أدلى بها أمام المجلس النيابي في الفترة ما بين ٧ و ١٠ كانون الاول / ديسمبر أن الدعاية الترويجية الجيدة وجهود التبييع المستمرة لن تمحو أبدا اللطخة التي شابت صورة برمودا بسبب الاحداث الاخيرة . وأضاف قائلاً ان الصناعة توفّر عمالة لم يتراوح بين ٦٠٠٠ و ١٠٠٠٠ عامل ، وان الغاء الحجز من جانب السياح سيؤدي الى خسارة في الوظائف . وقال انه يناشد جميع البرموديين ، ان يضع هذا نصب عينيه ، العمل معا على إعادة بناء الثقة السياحية في البلد .

٨٣ - وبالرغم مما تردد من انخفاض معدلات شغل الفنادق في الموسم الشتوي الحالي انخفاضاً كبيراً ، قررت معظم الفنادق الكبرى أن تظل مفتوحة لظهور ايمانها بمستقبل الصناعة . ولهذا السبب نفسه ، أعيد افتتاح فندق ساوث هامبتون برينسس ، الذي يعد أكبر فندق في الاقليم ، يوم ٢٢ كانون الاول / ديسمبر ، بعد أن كان مغلقاً منذ أن اندلع حريق في أحد طوابقه العلوي في أواخر الشهر مما أدى الى ازهاق ثلاث أرواح (انظر الفقرة ٥٠ أعلاه) . وقد ذكر الفندق أن مجموعات السياح التي حجزت أماكن لها لشهر نيسان / ابريل ١٩٧٨ فصاعداً ستسمح بالابقاء على حجزها ، شريطة أن لا تتدخل اضطرابات جديدة . وفي الوقت نفسه تم الاستغناء عن بعض عمال الفنادق .

٨٤ - وقد تردد أن الاعمال التجارية الدولية لم تتأثر بما وقع مؤخراً من اضطرابات وعمليات احراق متعدد ، وان كانت بعض شركات التأمين تكبدت خسارة تربو على ٦ ملايين الدولارات البرمودية . وفي كانون الاول / ديسمبر ، نقل عن كبار أصحاب المصارف قولهم انه لم يحدث تدفق كبير للمال السي

برمودا ومنها ، وان المستثمرين يقيّمون ، فيما يبدو ، آثار الأحداث الأخيرة ، وذكرت مصادر مائبة أخرى أن معظم الشركات الدولية المسجلة في الاقليم تعتبر الاضطرابات اندلاعا عارضا للعنف : وانه لن يحدث انسحاب جماعي من جانب مثل هذه الشركات الا " اذا حدث تغيير عنيف في الحكم " .

٨٥ - وفي مقال نشر في صحيفة نيويورك تايمز بتاريخ ٩ كانون الاول / ديسمبر أشار المؤلف الى قول لفريق دراسي من الكومنولث البريطاني ، يعرف باسم المائدة المستديرة ، في أوائل ١٩٧٧ ، مفاده ان " الوفرة وعدم الانسجام العنصري يميزان المجتمع الاصطناعي الذي هو برمودا " . وقال انه بالرغم من ان غير البيض في الاقليم في وضع مالي أفضل من نظرائهم في أي مكان آخر ، فهـم مازالوا يرون أن هناك تباينا كبيرا بين حالتهم وحالة البيض . وأشار الى أن مجموعة صغيرة من العائلات تسيطر على الاقتصاد المحلي ، ووجهه الانباه الى ملاحظة وردت في تقرير لجنة التحقيق في الاضطرابات الاهلية في برمودا عام ١٩٦٨ مفادها ان " السلطة الاقتصادية ، والسلطة المصرفية ، والسلطة السياسية ، كانت تاريخيا ومازالت متركزة في نفس الايدي " (ح) . وأشار أيضا الى أن الحدث الذي بلور التوترات العنصرية الكامنة كان اعدام اثنين من غير البيض مؤخرا بعد ادانتهمما بتهمة القتل . وقد قدم حزب العمال التقدمي وكثير من أعضاء حزب برمودا المتحد (بما في ذلك السيد إدنيس ، الذي أصبح وزيرا للسلاقات المجتمعية في ١٩ كانون الاول / ديسمبر) آراء مطالة اثنا المناقشة في المجلس النيابي حول اقتراح اعلان عدم الثقة في الحكومة (انظر الفقرات ٦٠ الى ٦٢ أعلاه) . وذكر السيد ادنيس ما يلي : " ان هناك مشاكل خطيرة . ولي مأخذى على اقتصاد البلد ، وأعتقد انه لا يوجد عدد كاف من المواطنين من عامة الشعب يشارك في النظام بأى قدر من المساواة . . . وأشعر أن علينا ، كأناس منطقيين ، أن نعمل على توسيع دائرة الاقتصاد أكثر من ذلك . . . ولكن هناك أعضاء يشعرون انه لا يمكن القيام بذلك . . . وأنا أقول انه لا بد أن تكون هناك طريقة مختلفة ، والا هلكنا جميعا " .

٨٦ - وقال رئيس الوزراء غيبونز ، في بيان صدر في ٢٣ كانون الاول / ديسمبر ، أن الأحداث الأخيرة أوضحت أن " لم يعد باستطاعة أى برمودى ، أو مجموعة خاصة من البرموديين ، العيش في وهـم الامتيازات القاصرة عليهم أو المزايا السياسية والاقتصادية التي لا يشاطرهم فيها زملاؤهم البرموديين " ، وان " استقرار ومصير جميع البرموديين أمران متشابكان " . ولذلك فقد تمهد بأن يكون التحسد الرئيسى الذى يقبله بالنسبة لعام ١٩٧٨ هو " العمل مع جميع رفاقي البرموديين على وضع وتنفيذ برامج عمل واقعية تجسد أماني السلم والرحمة والعدل في برمودا لجميع البرموديين " .

(ح) الاضطرابات الاهلية في برمودا ، ١٩٦٨ : تقرير اللجنة وبيان حكومة برمودا ، هاملتون ، ١٩٦٨ ، الفقرة ١٠٩ .

٤ - الأوضاع الاجتماعية

ألف - اليد العاملة

العمالة والهجرة

- ٨٧ - تقول الدولة القائمة بالادارة ان ما يقرب من ٥٠٠ شخص كانوا عاطلين عن العمل في عام ١٩٧٦ من مجموع قوة العمل التي تبلغ حوالي ٢٧٠٠٠ شخص ، ومع هذا ، ونظرا لنقص البرموديين المدربين تدريباً جيداً ، لا يزال غير البرموديين هم الذين يوفرون بصفة رئيسية المهارات الادارية والتقنية . وقد صنفت أرقام العمالة على النحو التالي : الفنادق ٨٠٩١ عاملاً ؛ الحكومة - ٣٥١٣ ؛ الشركات المعفاة ٢٧٩٥ ؛ التشييد ٥٠٠ ؛ ومهن متنوعة ٣٠٠ ١٥٠ . واستناداً الى المعلومات التي قدمتها الحكومة الاقليمية ، فقد تم تسجيل ٣٦٠ شخصاً عاطلاً عن العمل (١٣٣ في المائة من مجموع قوة العمل) في تموز/يوليه ١٩٧٧ . وانخفض مجموع عدد الاشخاص الحاصلين على تصاريح عمل من ٨ آلاف في آب/أغسطس ١٩٧٦ الى ٧٥٠٠ في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ (انظر أيضا الفقرة (٨) أعلاه) .
- ٨٨ - وأثناء مناقشة خطاب الحاكم في المجلس النيابي ، قالت السيدة براون - ايفانز ان أية حكومة لحزب العمال التقدمي كانت ستقدم برنامجاً لتيسير الاستعاضة عن اليد العاملة غير البرمودية بيد عمال برمودية بصورة منتظمة . وبالإضافة الى تدريب البرموديين كان البرنامج سيضمن لهم فرصة اكتساب خبرة قيّمة . وذكرت أيضاً ان حزب العمال التقدمي ، بوصفه حزبا ملتزماً بحقوق الانسان التزاماً عسيقاً ، كان سيبذل الجوانب بما لدى حكومة حزب العمال التقدمي من خطط مقبلة فيما يتعلق بالاستعاضة عنهم ، وذلك بدلاً من القيام بطردهم بين ليلة وضحاها وبشكل انتقائي .
- ٨٩ - وقال السيد سوان ، وزير الشؤون الداخلية ، تعقيباً على بيان السيدة براون - ايفانز ، ان وزارته تعد دليلاً للتصنيف المهني . وستجرى دراسة استقصائية لليد العاملة فور اكتمال هذا الدليل . وأضاف قائلاً انه يجري بذل كل جهد من أجل تحقيق مزيد من التفهم لسياسة الهجرة التي تتبعها الحكومة . وقال ان انه سيتم قريباً الوصول الى المرحلة التي تصبح فيها حقوق البرموديين مصنونة ويصبح فيها الجانب على دراية بمركزهم .
- ٩٠ - وفي ٦ كانون الاول/ديسمبر ، أعلن السيد سوان انه قد تم وضع سجل خاص في مكتب العمل الحكومي لمساعدة الافراد العاطلين كنتيجة مباشرة للاضطرابات الاخيرة . وقال ان الحكومة تطلب أيضاً معلومات من جميع الاشخاص الذين تكبدوا خسائر في ممتلكاتهم نتيجة لعمليات الاحراق المتعمد . وقد تجددت الحكومة ، بعد دراسة مثل هذه المعلومات ، أن عليها مراجعة مشاريعها الانتاجية حتى يمكن الاستعانة أولاً باليد العاملة المحدودة في الاقليم في اعادة بناء الاعمال التجارية التي أصيبت بأضرار في القطاع الخاص . وبعد عشرة أيام ، أعلن السيد سوان ، ان ٤٩ شخصاً قد سجلوا حتى الآن أسماءهم لدى المكتب بوصفهم عاطلين عن العمل .

٩١ - وقرب نهاية الشهر ، أعلنت الحكومة أنها عاقدة العزم على اقلال قدر الامكان من الخسائر المتكبدة في الاضطرابات . وعلاوة على ذلك ، ستبذل محاولات للحصول من جميع أرباب العمل على بيانات عن الموظفين المستخدمين في مختلف التصنيفات المهنية التي أعدها الحكومة مؤخرًا وذلك تمكينها من تكوين صورة دقيقة لحالة البطالة . وذكرت الحكومة أن هدفها يتمثل في كفالة حصول كل برمودي على فرصة عادلة ومعقولة للعمل في تصنيف مهني يكون مؤهلاً له .

العلاقات بين العمال وأرباب العمل وقانون العمل

٩٢ - أفاد تقرير قدمته الدولة القائمة بالادارة أنه كانت هناك سبع نقابات مسجلة في الاقليم فسي عام ١٩٧٦ ، منها ثلاثة اتحادات لأرباب العمل (يبلغ مجموع أعضائها ٢٥٢ عضواً) وأربع منظمات عمالية (يبلغ مجموع أعضائها ٧٠٢٧ عضواً) . والاتحاد الصناعي البرمودي هو أكبر منظمة عمالية ويبلغ عدد أعضائها ٥٤٣ . وقد انخفض عدد اضرابات التوقف عن العمل من اثنين في عام ١٩٧٥ (اشترك فيهما ٨٠٧ عمال وأدى الى خسارة ٩٥٠٤ أيام عمل فردية) الى اضراب واحد في عام ١٩٧٦ (اشترك فيه ٢٠ عاملاً وأدى الى خسارة ٤٦٣ يوم عمل فردى) .

٩٣ - وقد ذكر الحاكم في خطابه أمام الهيئة التشريعية (انظر الفقرة ٧ أعلاه) انه بالرغم من أن النظام القائم للعلاقات بين العمال وأرباب العمل يعد ناجحاً الى حد معقول ، فان هناك بعض أوجه القصور التي ينبغي تصحيحها . وقال ان الحكومة ستستعرض ، لذلك ، قانون العمل بغية جعله أكثر استجابة لاحتياجات برمودا . وأثناء مناقشة خطاب الحاكم ، قالت السيدة براون - ايفانز ان أية حكومة لحزب العمال التقدمي كانت ستقدم تشريعا لضمان سير الانشطة الصناعية سيراً منتظماً ولازالة " سياسة المواجهة " المتبعة حالياً في معالجة العلاقات بين العمال وأرباب العمل . وأوضح السيد سوان ، تعقيباً على بيان السيدة براون - ايفانز ، أن الحكومة تعتزم اقتراح تعديل من شأنه أن يجعل قانون العلاقات بين العمال وأرباب العمل مطابقاً للحالة الراهنة . وقال ان مسؤولية الحكومة تتمثل في " اكتشاف ما يساعد برمودا على العمل وفي حماية المجتمع بوجه عام " . وأشار الى أنه لن تجرى أية تغييرات الا بعد أن توضع في الاعتبار جميع نواحي المسألة .

ب* - الاسكان

٩٤ - نشرت الحكومة الاقليمية ، في تموز/يوليه ، نتائج التعداد الذي أجري في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٦ ويشمل احتياجات الاسكان . وكانت النتائج الرئيسية تتمثل في أن ٣٤ في المائة من المساكن الموجودة في برمودا والتي يبلغ عددها ١٨٨٥٥ مسكناً كانت شاغرة في تشرين الاول / اكتوبر ، وأن ٤٥ في المائة من الوحدات الخالية كانت شققاً بها غرفة نوم واحدة . وقد ذكر الحاكم في خطابه الاخير (انظر الفقرة ٧ أعلاه) ان هذه البيانات تستلزم اجراء مراجعة لقانون الرقابة على زيادة الايجارات (الاماكن المنزلية) لعام ١٩٧١ . وقد أجاز المجلس النيابي والمجلس

التشريعي ، يومي ١٤ و ٢٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ على التوالي ، مشروع قانون بتمديد هذا القانون لمدة ستة شهور بينما يجرى اعداد قانون جديد .

٩٥ - وقد نشأت مؤسسة الاسكان البرمودية ، وهي هيئة قانونية ، في آذار / مارس ١٩٧٤ بهدف أساسي أن توفر أولاً رهنات للافراد الذين هم في أدنى وضع اقتصادي . وبحلول تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ ، كانت المؤسسة قد منحت رهنات تربو قيمتها على ٣٥ مليون دولار برمودي لمائة وستة وثمانين وحدة سكنية جديدة . وفي ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ، قرر المجلس النيابي تخصيص مليوني دولار برمودي لمؤسسة الاسكان البرمودية لزيادة تشجيع الانتاج الاسكاني . ويتوقع جمع هذه الاموال محليا عن طريق سندات مالية .

جيم - الصحة والخدمات الاجتماعية

٩٦ - ذكرت الدولة القائمة بالادارة ان الحكومة الاقليمية واصلت تعزيز وصيانة صحة شعب الاقليم الجسمانية والعقلية ورفاهه الاجتماعي . وهناك مستشفىان هما : (أ) مستشفى الملكاد وارد السابع التذكاري (٢٣٠ سريرا) ، وهو مستشفى عام يقدم خدمات متخصصة ويشتمل على جناح لعلاج المسنين يضم ٩٠ سريرا و (ب) مستشفى سانت برندان (١٧٠ سريرا) الذي يقوم بمعالجة الامراض العقلية . وفي ٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ، أعلن رئيس الوزراء أن الحكومة ستتكفل بتشديد جناح جديد في كل من المستشفيات . كما يوفر الرعاية الطبية أيضا أطباء خصوصيون وثلاث عيادات صحية حكومية . وعلى الرغم من فرض رسوم على المرضى في المستشفيات ، فان التأمين الصحي للعلاج بالمستشفى اجباري بالنسبة لجميع العمال ، وتغطي ضريبة المستشفيات تكلفة الخدمات التي تقدمها المستشفيات الي الاطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٦ سنة والى المعوزين ، بينما يدفع الاشخاص الذين تزيد أعمارهم عن ٦٥ عاما نسبة ٢٠ في المائة من التكلفة .

٩٧ - وقد ذكر الحاكم ، في خطابه الذي ألقاه في ٢٨ تشرين الاول / اكتوبر (انظر الفقرة ٧ أعلاه) ، ان هناك عدة تعديلات على لوائح الصحة العامة (اللوائح الغذائية) ستقدم الى الهيئة التشريعية . وأضاف قائلا ان الوزارتين المختصتين بالصحة والخدمات الاجتماعية والتعليم ستعاونان في مشروع نموذجي لدار للامهات والاطفال يستهدف توفير مساعدة فكرية وحاطفية لصفار السن . وسيتمثل هدف المشروع في تشجيع صفار السن على تحقيق استفادة أفضل من المدارس والفرص المهنية المتاحة لهم . كما تهتم الحكومة أيضا برفاه الرضع والاطفال الصغار في مراكز الرعاية النهارية ، ودور الحضانات النهارية ورياض الاطفال ، وستقدم لوائح منظمة لها . ومن المجالات الاخرى التي تهتم بها الحكومة محنة الوالدين غير المتزوجين ؛ وسيجرى استعراض التشريعات والاجراءات الحالية بغية الاقلال من صعوبات الحصول على مدفوعات الاعالة . وأخيرا ، يجرى بذل جهود لتيسير ظروف معيشة المسنين بتوفير معاشات اسبوعية لاكثر من ٤٠٠٠ شخص تتجاوز أعمارهم ٦٥ عاما ؛ وتوفير رعاية طبية عن طريق موظفين صحيين زائرين وممرضات في المناطق ؛ وخفض الرسوم في سيارات الباص والعبارات . وهناك أيضا خطط لزيادة تطوير مفاهيم " الوجبات - على - العجلات " وأندية الغدا .

٩٨ - وأثناء مناقشة خطاب الحاكم ، أعلنت السيدة براون - ايفانز ، ان أية حكومة لحزب العمال التقدمي كانت ستبدأ فوراً في ازالة جميع الحواجز والقيود القانونية التي تحول دون الانتفاع السلي من أقصى حد ممكن من تلك الثروة من الموارد المتمثلة في نساء المجتمع المحلي . وأضافت قائلة ان انشاء مشروع نموذجي لدار للأهت والاطفال ، وتوفير مساعدة للوالدين غير المتزوجين بصورة غير محدودة ليس هو النهج الذي كان حزب العمال التقدمي سيتبعه اذاً المشاكل الاجتماعية الخطيرة الناشئة عن المجتمع المعاصر . وأعلنت السيدة براون - ايفانز أيضاً أن أية حكومة لحزب العمال التقدمي كانت ستعطي الأولوية العليا لانشاء لجنة حكومية على مستوى عال تعني باستخدام العقاقير .

٩٩ - وفيما يتعلق بالمسنين ، قالت السيدة براون - ايفانز أن أية حكومة لحزب العمال التقدمي كانت ستجد طريقة لزيادة معاشاتهم عن المبلغ الهزيل الذي يتقاضونه حالياً ويبلغ ٦٦ دولاراً برمودياً شهرياً . وبالإضافة الى ذلك ، كانت تلك الحكومة ستتخذ اجراءات لتوفير النقل المجاني للمسنين بواسطة سيارات الباص والعبارات ولتزويد هم بوسائل تساعد هم على مواجهة تكلفة خدمات الاطباء .

١٠٠ - وتضمنت البيانات التي أدلى بها ثلاثة من زعماء الحكومة (رئيس الوزراء ، ووزير الصحة والخدمات الاجتماعية ، ووزير الاشغال العامة والزراعة) النقاط الرئيسية التالية :

(أ) ان الحكومة لديها فلسفة تتمثل في تنمية الخدمات الصحية والاجتماعية تنمية مالية مسؤولة . وهي تأمل أن يصبح في الامكان اجراء تسويات في معدل معاشات الشيخوخة عندما تخف وطأة عبئها المالي ، مثلاً عن طريق مشاريع معاشات يسهم فيها المنتفعون بها . وقد أنجزت دراسة عن احتياجات المسنين والمعوقين تقوم الحكومة بدراستها الآن .

(ب) ان الحكومة أبدت ، بوضعها المشروع النموذجي لدار الاهت والاطفال ، ايمانها بضرورة تحديد المشاكل التي يواجهها الاطفال الذين تتراوح أعمارهم بين عامين وستة أعوام ، ومعالجتها في مرحلة مبكرة .

(ج) حتى اذا كان بوسع الوالد غير المتزوج الحصول على مدفوعات الاعالة ، تبقى الاسر ذات الوالد غير المتزوج تعاني من نواح غير مالية . والأمل معقود على أن تتمكن برمودا مستقبلاً من عكس الاتجاه المتزايد نحو تفكك الاسر .

(د) تشني الحكومة على مجموعة خاصة من المواطنين تعرف باسم " المجموعة " مساعدتها على توعية البرموديين بشروط اساءة استخدام العقاقير .

٥ - الأوضاع التعليمية

١٠١ - ظلت الحالة التعليمية العامة في برمودا أثناء عام ١٩٧٦ على النحو الموصوف في التقرير

السابق اللجنة الخاصة (ط) . وقد ذكر الحاكم ، في خطابه أمام الهيئة التشريعية في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر (انظر الفقرة ٧ أعلاه) ، ان القانون التعليمي لعام ١٩٥٤ قد أثبت عدم كفايته ، بالرغم من التطورات بعيدة المدى الحاصلة في النظام التعليمي . وتبعاً لذلك ، سيجري إعداد قانون جديد في عام ١٩٧٨ . وسيقدم الى الهيئة التشريعية بيان، يجلد النظرية التعليمية التي يعتمد بها أن تكون، لئلا نوضح أولويات للوفاء باحتياجات برمودا التعليمية . وفي المدارس ، سنظل الجهد منصباً على تحسين المسهيات التعليمية لاسيما فيما يتعلق بتسكن الطلاب من القراءة والكتابة والحساب . كما ستزيد الحكومة الأماكن المتوافرة في رياض الأطفال في محاولة منها لتلبية الطلب الشديد المتزايد عليها . ويمتد استمرار تطوير كلية برمودا أمراً حيوياً لمستقبل الأقاليم من النواحي التعليمية والاقتصادية والاجتماعية . وتتزم الحكومة ، تلبية للطلب المستمر على التربية في التعليم الثالثي للمرحلة الثانوية ، بإنشاء كلية مجتمع موحدة في موقع واحد .

١٠٢ - وأثناء مناقشة خطاب الحاكم ، ذكرت السيدة براون - ايفانز أن أية حكومة لحزب العمال التقدمي كانت ستعلن فلسفتها التعليمية وكانت ستنفذ بنشاط وعلى جميع المستويات سياسة موجهة الى تطوير امكانيات كل شاب الى أقصى حد . وأضافت قائلة ان حكومة حزب العمال التقدمي لن تقيد النسبة المئوية التي تنفق على انشباب من ميزانيتها السنوية .

١٠٣ - أما أوستن ر. توماس ، عضو حزب العمال التقدمي المسؤول عن الشؤون التعليمية ، فتحدثت الحكومة على الوفاء بأسرع ما يمكن بما وعدت به من اعداد قانون تعليمي جديد وباصدار بيان يحدد سياسة تعليمية . وأكد أن الحكومة وهدية التدريس والمجتمع يجب أن يشاركوا جميعاً في تحسين التعليم . وقال انه بينما يوافق على أن ثمة حاجة الى تعزيز القراءة والكتابة والحساب يحترف بأهمية اطلاع الجمهور على " ما نفعه " وأعرب عن ترحيبه بقرار الحكومة الخاص ببناء المزيد من رياض الأطفال وتشجيع زيادة تطوير كلية برمودا ، ولكنه أشار الى أن عدم كفاية المنح المالية والدراسية الحكومية قد أصاب كثيراً من الآباء والمطلوب بخيبة الأمل .

١٠٤ - وقد أجاب السيد فيسماي ، وزير التعليم ، بقوله ان قانون التعليم لعام ١٩٥٤ لا ينص على إنشاء رياض أطفال أو مدارس ثانوية أو تجارية . وأضاف قائلاً انه سيندرس النظام التعليمي في مجموعه لدى اعداد القانون الجديد . وأشار الى أن الحكومة قد أعدت بالفعل المشروع الأول للقانون ، الذي يحدد فلسفة لتعليم قائمة على التطوير الشامل لكل شخص ك فرد وكمواطن نافع . وذكر أن نيته تتجه الى جعل وزارته والنظام التعليمي مسؤولين أمام أهل برمودا عن أداء أبنائهم . موافق السيد فيسماي على أنه ثمة حاجة لأن يدرك كل شخص مسؤوليته ، بما في ذلك الآباء والمدرسون .

(ط) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الثالث ، الفصل الرابع والعشرون ، المرفق ، الفقرات ٨٢-٨٤ .

١٠٥ - وذكر أيضا السيد فيساي أنه يعتزم اعداد أهداف أداء سنوية لجميع مراحل التعليم الابتدائي في القراءة واللغة الانكليزية . وأشار الى أنه تم مؤخرا عقد حلقة تدريبية ناجحة مدتها ثلاثة أيام لجميع مدرسي المرحلة الابتدائية عن تدريس القراءة ؛ وسيجري اتخاذ ترتيب مماثل المدارس الثانوية . وأصر على أنه ينبغي للطلاب دراسة التربية الوطنية بالإضافة الى المواد الأخرى حتى يتفهموا المواطنة .

١٠٦ - وأخيرا ، أبلغ الوزير المجلس النيابي بما يلي : (أ) أن الحكومة تعتزم بناء ثلاث رياض أطفال جديدة في عام ١٩٧٨ ، على أن تبدأ بوحدة في سانت ديفيدز ؛ (ب) وأن وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية بدأت برنامجا لتدريب الاكفاء على تعليم الاطفال ؛ (ج) وأن وزارة التعليم أوصت بزيادة المبلغ المتاح للمناهج الدراسية .

١٠٧ - وفي ٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ، أعلن رئيس الوزراء أن الحكومة قررت بناء كلية للتدريب على أعمال الفنادق وذلك على أرض ستونسفون في باغيت . ويجري الآن صياغة عقد لبيع الأرض . وسيتم تشييد الكلية بمجرد الانتهاء من المفاوضات ووضع الخطط . وأعلن أيضا في وقت لاحق من الشهر نفسه ان برنامجا مدته عامين لمنح درجة الماجستير في ادارة الاعمال سيبدأ في كلية برمودا في كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ ، يمكن أن يلتحق به ٤ طالبا وستكون مستويات برمودا من نفس نوعية البرامج المعادلة في جامعات الولايات المتحدة .

الفصل الثاني والعشرون *

جزر فرجن البريطانية

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - كان ما قرره اللجنة الخاصة في جلستها ١١.٢ المعقودة في ١ شباط/فبراير ١٩٧٨، باعتمادها ما قدّمه رئيس اللجنة من الاقتراحات المتعلقة بتنظيم أعمالها (A/AC.109/L.1205)، إحالة مسألة جزر فرجن البريطانية الى اللجنة الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة للنظر فيها وتقديم تقرير عنها .
- ٢ - ونظرت اللجنة الخاصة في مسألة الاقليم في جلستها ١١.٩ المعقودة في ٢٩ حزيران/يونيه .
- ٣ - وأخذت اللجنة بعين الاعتبار ، لدى نظرها في هذا البند ، احكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، بما فيها بصورة خاصة القرار ١٢/٣٢ المؤرخ في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وفي الفقرة ١٣ من هذا القرار طلبت الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذاً فورياً وتاماً في جميع الاقاليم التي لم تنل بعد استقلالها ، والقيام بوجه خاص بما يلي : . . . وضع اقتراحات محددة لا زالت ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين " . وأخذت اللجنة أيضاً بعين الاعتبار قرار الجمعية العامة ٢٩/٣٢ المؤرخ في ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ بشأن أربعة أقاليم ، من بينها اقليم جزر فرجن البريطانية . وفي الفقرة ١٠ من هذا القرار طلبت الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة " مواصلة التماس أفضل السبل والوسائل لتنفيذ الاعلان فيما يتعلق بـ . . . جزر فرجن البريطانية بما في ذلك امكانية ايفاد بعثات زائرة بالتشاور مع الدول القائمة بالادارة . . . " .
- ٤ - وكان مسروغاً على اللجنة الخاصة ، اثناء نظرها في مسألة هذا الاقليم ، ورقة عمل أعدتها الامانة العامة (انظر مرفق هذا الفصل) تتضمن معلومات عن آخر التطورات المتصلة بهذا الاقليم .
- ٥ - وقد شارك ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية بوصفها الدولة المعنية القائمة بالادارة ، في أعمال اللجنة الخاصة اثناء نظرها في هذا البند .
- ٦ - وأدلى مقرر اللجنة الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة في الجلسة ١٠.٩ ، المعقودة في ٢٩ حزيران / يونيه ببيان أمام اللجنة الخاصة (A/AC.109/PV.1109) قدم به تقرير اللجنة الفرعية (A/AC.109/L.1224) المتضمن عرضاً لنظرها في مسألة الاقليم .
- ٧ - وفي الجلسة ذاتها ، بعد ان ادلى الرئيس ورئيس اللجنة الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة وممثل الصين ببيانات (A/AC.109/PV.1109) ، اعتمدت اللجنة الخاصة دون اعتراض تقرير اللجنة الفرعية وأقرت الخلاصات والتوصيات الواردة فيه (انظر الفقرة ٩ أدناه) .

٨ - وفي ٣٠ حزيران / يونيه أُحيل نص الخلاصات والتوصيات الى الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الامم المتحدة لاطلاع حكومته عليه .

٤٤ - مقرر اللجنة الخاصة

٩ - يرد فيما يلي نص الخلاصات والتوصيات التي اعتمدها اللجنة الخاصة في جلستها ١١٠٩ المعقودة في ٢٩ حزيران / يونيه ، والتي ترد الاشارة اليها في الفقرة ٧ أعلاه :

(١) تؤكد اللجنة الخاصة من جديد ما لجزر فرجن البريطانية من حق غير قابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ .

(٢) وتكرر اللجنة الخاصة رأيها القائل بأن عوامل مثل الحجم والموقع - - - - - الجغرافي وعدد السكان والموارد المحدودة لا ينبغي بأى حال من الاحوال ان تؤخر التنفيذ العاجل لعملية تقرير المصير في جزر فرجن البريطانية ، وفقا للاعلان الوارد في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) .

(٣) وتلاحظ اللجنة الخاصة بالتقدير ان الدولة القائمة بالادارة تواصل الاشتراك في أعمال اللجنة فيما يتعلق بجزر فرجن البريطانية ، الامر الذي يمكن اللجنة من اجراء دراسة اكثر اطلاعا وفائدة لهذا الاقليم ، بغية التعجيل بعملية انهاء الاستعمار بهدف التنفيذ التام للاعلان .

(٤) وتحيط اللجنة الخاصة علما ببيان ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية الذي قال فيه ان حكومته سوف تحترم دائما رغبات شعوب الاقليم التابعة لها فيما يتعلق بمستقبل هذه الشعوب السياسي والدستوري ؛ وتعرب اللجنة الخاصة عن أملها في أن تقوم الدولة القائمة بالادارة باتخاذ كل الخطوات الممكنة التي تضمن احترام رغبات شعب جزر فرجن البريطانية وفقا للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) .

(٥) وفي حين تدرك اللجنة الخاصة ما وقع في هذا الاقليم في الآونة الأخيرة من أحداث تتعلق بالتطورات الدستورية ، فانها تسلم بأن التغيير الدستوري أمر ينبغي ان يترك البت فيه لسكان الاقليم ، مع مراعاة كامل الطاقة السياسية والاقتصادية للاقليم - - - - - بالقياس الى البيئة المحيطة . على ان اللجنة تكرر الاعراب عن رأيها القائل بأن القيسود الاقليمية الضيقة والمحضة ليست وحدها العامل الذي ينبغي ان يرتبط به التغيير الدستوري .

(٦) وتلاحظ اللجنة الخاصة ان حكومة جزر فرجن البريطانية آخذة في " اضافة الصيغة المحلية " تدريجيا على خدماتها العامة . وفي رأى اللجنة ان ذلك يمثل خطوة

ايجابية في سبيل تمكين أهل جزر فرجن البريطانية من اكتساب المؤهلات والخبرات اللازمة لتولي شؤون الادارة بأنفسهم في المستقبل القريب . وتحت اللجنة الدولية القائمة بالادارة على ان تقوم ، بالاضافة الى ذلك ، بمواصلة بذل كل جهد لتحقيقى اضافة " الصبغة المحنية " الكاملة على القطاع الخاص أيضا .

(٧) وتنوّه اللجنة الخاصة أيضا بما تبذره حذومة الاقليم من جهود لتنويد الاقتصاد وتوفير بقوات الحياة له الى أقصى حد ممكن ، وترحب على الاخص بتزايد بذل الجهود المكرسة لصناعتي السياحة وصيد الاسماك .

(٨) وتحت اللجنة الخاصة الدولية القائمة بالادارة على ان تقوم ، بانتعاون مع حكومة جزر فرجن البريطانية ، بحماية حق شعب الاقليم غير القابل للتصرف في التمتع بموارده الطبيعية عن طريق اتخاذ تدابير فعالة لضمان حقه في امتلاك هذه الموارد الطبيعية والتصرف فيها . وفي امساك زمام السيطرة مستقبلا على تنميته والاحتفاظ به .

(٩) وترحب اللجنة الخاصة بالزيارة التي اضطلع بها في ايلول / سبتمبر ١٩٧٧ اثنان من خبراء منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة لتقييم ما يوجد من فرص التنمية التعاونية ، وتحت الوكالات المتخصصة والمؤسسات الاخرى في منظومة الامم المتحدة ، وخاصة البنك الدولي وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، وكذلك المنظمات الاقليمية ، مثل المجتمع الكاريبي ، بما في ذلك السوق المشتركة لدول الكاريبي ومصرف التنمية لدول الكاريبي ، على مواصلة ايلاء اهتمام خاص لاحتياجات جزر فرجن البريطانية في ميدان التنمية .

(١٠) وتعرب اللجنة الخاصة عن خشيتها من أن يؤدي قيام المملكة المتحدة بالفداء المنحة المقدمة منها على شكل معونة اعتبارا من نهاية عام ١٩٧٩ الى الحاق اثر ضار بمستقبل التنمية الاقتصادية في الاقليم .

(١١) وتشير اللجنة الخاصة بتقدير الى البعثة الزائرة للامم المتحدة التي توجهت الى جزر فرجن البريطانية في عام ١٩٧٦ (١) ، وما تلا ذلك من اشتراك حاكم جزر فرجن البريطانية وكبير وزرائها في المناقشات التي دارت في اللجنة فيما يتعلق بتقرير البعثة الزائرة . وفي رأى اللجنة الخاصة ان البعثات الزائرة توفر وسيلة فعالة للوقوف على حقيقة الحالة في الاقليم التي تتم زيارتها . وان تلاحظ اللجنة الخاصة ايضا استعداد المملكة المتحدة لاستقبال بعثات زائرة في الاقاليم الخاضعة لسيطرتها ، تعتبر ان امكانية ايفاد بعثة زائرة اخرى الى جزر فرجن البريطانية في مرحلة مناسبة امر ينبغي ان يبقى قيد الاستعراض .

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق

رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) ، الفصل الثامن والعشرون ، المرفق .

مرفق*

ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الفقرات

١ - ٥	١ -	لمحة عامة
٦ - ٢٦	٢ -	التطورات الدستورية والسياسية
٢٧ - ٧٢	٣ -	الاضاع الاقتصادية
٢٣ - ٧٧	٤ -	الاضاع الاجتماعية
٧٨ - ٩٢	٥ -	الاضاع التعليمية
.....		خريطة

صدر سابقاً تحت الرمز A/AC.109/L.1206 . *

جزر فرجن البريطانية (أ)

١ - لمحة عامة

- ١ - ترد المعلومات الاساسية عن جزر فرجن البريطانية في تقرير اللجنة الخاصة الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين (ب). وفيما يلي معلومات تكميلية .
- ٢ - استنادا الى المعلومات الاخيرة المقدمة من الدولة القائمة بالادارة ، اظهرت النتائج الاخيرة لتعداد السكان الذي اجري في عام ١٩٧٠ ان مجموع السكان قد بلغ ١٠٠٣٠ نسمة ، ينحدون من معظمهم (٨٥ في المائة) من اصل افريقي . ومن هذا المجموع ، يعيش ٦٦٦ ٨ نسمة في تورتولا ، و ٩٠٤ نسمة في فرجن غوردا ، و ٢٦٩ نسمة في انيغادا ويعيش الباقون في الجزر الاخرى . أما رودتاين ، التي تقع في الجنوب الشرقي من تورتولا ، فهي العاصمة ويبلغ عدد سكانها نحو ٣٥٠٠ نسمة .
- ٣ - وتبين مقارنة ارقام تعداد السكان لعام ١٩٧٠ مع ارقام تعداد السكان السابق الذي جرى في عام ١٩٦٠ ، ان مجموع السكان ازداد بنحو ٤ في المائة خلال العقد . وكان النمو في السكان ناجما الى حد بعيد عن تدفق عدد كبير من المهاجرين ، ولا سيما من شرقي الكاريبي . وكان قد سمع لهم بدخول الاقليم لان اكثر سكانه كانوا قد هاجروا للعمل في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة الامريكية من جهة ولأن جزر فرجن البريطانية شهدت توسعا اقتصاديا سريعا ولكن قصيرا الأجل في اواخر الستينات .
- ٤ - وفي عام ١٩٧٦ ، قدرت لجنة الحدود (ج) ان عدد السكان يبلغ ١١٠٥٥ نسمة . وخلال

(أ) المعلومات الواردة في هذه الورقة مستمدة من التقارير المنشورة ومن المعلومات التي أحالتها في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٧ حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية الى الامين العام عملا بالمادة ٧٣(هـ) من ميثاق الامم المتحدة عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ .

(ب) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) المجلد الثالث ، الفصل الخامس والعشرون ، المرفق ، الفرع ألف .

(ج) للاطلاع على المعلومات المتعلقة بإنشاء اللجنة المذكورة واختصاصاتها ، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الثالث ، الفصل الخامس والعشرون ، المرفق ، الفرع ألف ، الفقرات ١٥ - ١٨ .

تلك السنة ، ظلت حركة الانتقال الى جزر فرجن البريطانية ومنها كبيرة ، ويتبين ذلك من ان مجموع عدد الوافدين قد بلغ ٤٨ ١١٨ نسمة في حين ان مجموع عدد المغادرين قد بلغ ١٦٨ ١١٥ نسمة . وذكرت الدولة القائمة بالادارة في تقريرها السنوي ان حكومة الاقليم . ادراكا منها للآثار السيئة المترتبة على الهجرة غير المنظمة ومراعاة منها لما للحالة الاقتصادية العالمية السائدة من آثار على الاقتصاد المحلي ، قد تعهدت باعادة النظر في سياستها المتعلقة بمنح مركز "المنتمي" وشهادات الإقامة . وقد اقرت المعايير التالية ، وأن من المقرر الاخذ بها فسي أوائل عام ١٩٧٧ :

- (أ) يجب ان يتوفر في من يطلب منحه مركز "المنتمي" ما يلي :
 - ' ١ ' ان يكون مقيما في الاقليم إقامة ثابتة لمدة ١٢ سنة على الأقل ؛
 - ' ٢ ' ان يقنع مجلس الهجرة (هيئة استشارية تقدم الرأي للحكومة بشأن المسائل ذات الصلة بالهجرة) انه حقيقة سيجعل من الاقليم وطنه ؛
- (ب) ينبغي الا يزيد عدد الاشخاص الذين يمنحون مركز "المنتمي" عن ٢٠ نسمة فسي السنة ، بما فيهم المعالون ؛
- (ج) يجب على من يطالب شهادة إقامة ان يقنع المجلس بأنه :
 - ' ١ ' يحتمل ان يقدم لصالح الاقليم اسهما ما مجددا ؛
 - ' ٢ ' لا يحتمل ان يصبح عبئا على المجتمع ؛
 - ' ٣ ' في حالة تمكنه من العناية بنفسه ومعاليه .

٥ - وفي ٢٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧ ، زارت الملكة اليزابيث الثانية جزر فرجن البريطانية بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لتتويجها . وفي خطاب اعلان سياسات حكومة الاقليم وخطتها التي في الدورة الافتتاحية للهيئة التشريعية في ذلك اليوم ، اعلنت الملكة ان حكومة جزر فرجن البريطانية ما تزال تدرك الاثار غير المواتية على الخدمات الاجتماعية في الاقليم وعلى العلاقة مع جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة اذا لم تراقب الهجرة مراقبة دقيقة . وذكرت ان سياسة حكومة الاقليم ستوجه نحو عدم التشجيع على نمو قطاع سكاني كبير من المهاجرين السعاليين . وفي هذا الصدد ، ستظل السياسة الراهنة المتعلقة بمنح مركز "المنتمي" واصدار شهادات الإقامة قيد الدراسة بغية حماية فرع العمل التجاري والاستخدام للمقيمين المحليين .

٢ - التطورات الدستورية والسياسية

ألف - الدستور

- ٦ - في اجتماع عقد في ٣٠ نيسان / ابريل ١٩٦٦ (٥) ، اقر المجلس التشريعي اقتراحا بتعديل قانون (دستور) جزر فرجن لعام ١٩٦٦ ، بصيغته المعدلة . وادخلت التعديلات المقترحة في قانون (دستور) جزر فرجن لعام ١٩٦٦ الذي اعلن الحاكم السيد والتر والاس ، في ١ حزيران / يونيه ١٩٦٧ ، ان ساري المفعول .
- ٧ - وبموجب القانون الجديد ، يظل هيكل الحكومة بدون تغيير ، ويتألف من حاكم تعيينه الملكة ومن مجلس تنفيذي ومجلس تشريعي . وفيما يلي موجز المتغيرات الرئيسية في القانون المذكور .
- ٨ - توكل مسؤولية المالية الى وزير منتخب . ويتوجب على الحاكم لدى ممارسته لباقي سلطاته المخصصة (الشؤون الخارجية والدفاع والا من الداخلي ، والخدمة المدنية وادارة القضاء) ان يتشاور مع الوزير الاول . ولدى ممارسته لسلطات العفو وما الى ذلك ، يتوجب عليه ان يتشاور مع اللجنة الاستشارية بشأن امتياز الرأفة ، وتتألف تلك اللجنة من النائب العام ومدير الصحة واربعة اعضاء آخرين يعينهم الحاكم بعد التشاور مع الوزير الاول . ويوجد نص بتعيين نائب للحاكم .
- ٩ - ولم يعد امين العلية عضوا في المجلس التنفيذي ولا في المجلس التشريعي ، وهذا عامل أدى الى ادخال تعديل في تكوين المجلسين . ويتألف المجلس التنفيذي من الحاكم رئيسا له ومن الوزير الاول ومن وزيرين آخرين ومن عضو آخر يحكم منصبه (النائب العام) . وثمة نص بتعيين وزير في منصب نائب الوزير الاول . ويتعين ان يتألف المجلس التشريعي من رئيسه يجري اختياره من خارج المجلس ومن عضو يحكم منصبه (النائب العام) ومن تسعة اعضاء منتخبين (بدلا من سبعة اعضاء كما نص على ذلك في الاوامر السابقة) من الدوائر الانتخابية الاحادية العضو . والنص المذكور اخيرا والنصوص التي تقضي بإلغاء مقعد عضو معين في المجلس التنفيذي وتخفيض سن التصويت من ٢١ الى ١٨ سنة سوف تصحح سارية المفعول عند اجراء الانتخابات العامة الثانية .
- ١٠ - وكان تقسيم مقاعد المنتخبين بين الحزبين السياسيين في الاقليم في الانتخابات العامة الاخيرة التي جرت في ١ ايلول / سبتمبر ١٩٦٥ علو النحو التالي : حزب جزر فرجن : ثلاثة مقاعد ، والحزب الاتحادي : ثلاثة مقاعد . وانتخب كذلك السيد رالف اونيل ، وهو مرشح مستقل .

(د) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣

(A/31/23/Rev.1) المجلد الرابع ، الفصل الثامن والعشرون ، المرفق ، الفقرتان ٢٠ و ٢١ ،

والتذييل الثاني .

وفي ٣ أيلول / سبتمبر ، أعلن الحاكم تشكيل حكومة ائتلافية تضم أعضاء من الحزب الاتحادي وحزب جزر فرجن ، وأعاد تعيين السيد ويلارد ويتلي بوصفه الوزير الأول . وعين كذلك وزيراً آخران من بين أعضاء حزب جزر فرجن ، وهما السيد هـ. لافيتي ستاوت وزيراً للموارد الطبيعية والصحة العامة ، والسيد انبان انتوني وزيراً للمواصلات والأشغال والصناعة . ثم ورد فيما بعد في نفس الشهر أن السيد ويتلي قد نقل عضويته من الحزب الاتحادي الى حزب جزر فرجن . وعلى اثر ذلك اعترف بالسيد أوستن هنلي (من الحزب الاتحادي) زعيماً للمعارضة (انظر ايضاً الفقرة ١٢ أدناه) .

- ١١ - وبموجب الاعلان الذي اشير اليه في الفقرة ٦ أعلاه ، اعيد تعيين وزراء الحكومة الثلاثة كل في منصبه . وخين كذلك السيد ويتلي وزيراً للمالية والسيد ستاوت نائباً للوزير الاول . واصبح السيد ويتلي ، علاوة على مهامه كوزير أول ووزير للمالية ، مسؤولاً عن السياحة والتعليم وتخطيط التنمية . واعلن كذلك عن تعيين السيد الفورد بن ، من رعايا جزر فرجن البريطانية ، نائباً للحاكم .
- ١٢ - وكان من المقرر اجراء انتخاب فرعي لملء مقعد في المجلس التشريعي شغل بوفاة السيد هنلي ، زعيم المعارضة ، في ٢١ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٧ .

باء - مركز الاقليم مستقبلاً

١٣ - في اجتماع عام ، عقد في ٢٨ نيسان / ابريل ١٩٧٧ ، ذكر ان الحاكم قال انه يريد ان يصبح انطباعاً مغلوطاً يبدو انه لقي قبولا واسع النطاق الى حد ما على الصعيد المحلي ، وهو ان انتهاء منحة الاعانة من جانب المملكة المتحدة في عام ١٩٧٩ سيترتب عليه بصورة تلقائية نظام للحكم الذاتي الداخلي التام ، ثم يليه الاستقلال بعد ذلك بفترة وجيزة . وأكد الحاكم انه لا يوجد اي اساس لاعتقاد كهذا .

١٤ - وأكد الحاكم انه على الرغم من ان الهدف الاول للحكومة الاقليم هو بناء اقتصاد قادر على الاستمرار قبل النظر فيما اذا كان من المستحب احداث تغييرات دستورية اخرى : فان هذا لا يعني ان التغييرات الدستورية الكبرى ستحدث بصورة تلقائية عقب وقف منحة الاعانة . والعامل الأهم في الوقت الراهن لدى النظر في احداث تغيير دستوري مستقبلاً هو ، كما يقول الحاكم ، الاقتراح الذي أقره المجلس التشريعي بالاجماع في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ والذي مؤداه انه لا ينبغي احداث اي تقدم دستوري كبير يتعلق بتحقيق الحكم الذاتي الداخلي التام او الاستقلال دون اجراء استفتاء او اختيار المسألة في انتخابات عامة (٥) . وأوضح الحاكم كذلك ان " هذا يعزز حقيقة اساسية مؤداه ان التغيير الدستوري في المستقبل مسألة متروكة اليها لشعب جزر فرجن البريطانية " .

(هـ) للاطلاع على معلومات اخرى بشأن هذا الاقتراح ، انظر الوثائق الرسمية للجمعية

جيم - الخدمة المدنية : استخدام موظفين محليين

١٥ - واسللت حكومة الاقليم بذل جهودها لتدريب الموظفين على مختلف المستويات بغية الاستعاضة في نهاية المطاف عن موظفي بلدان ما وراء البحار بموظفين مؤهلين من سكان جزر فرجن البريطانية . وكما تذكر الدولة للقائمة بالادارة ، يجري حاليا تنفيذ برنامج لتدريب الموظفين المدنيين كما تتم الافادة من الفرص التدريبية المتاحة في الخارج . وفي عام ١٩٧٦ ، وبموجب برنامج منح جـزر الهند الغربية . قدمت لاثنين من موظفي الخدمة المدنية مهجتان دراسيتان للتدرب في ميداني انطب والطب النفسي بجامعة جزر الهند الغربية .

١٦ - وفي حزيران / يونيه ١٩٧٧ ، اعلنت الحكومة انه ، بموجب البرنامج التدريبي المشترك بين المملكة المتحدة وبين جزر الهند الغربية ، قدمت منح لستة اعضاء من موظفي الخدمة المدنية خلال الاشهر الخمسة الاوى من ذلك العام ، وذلك لتمكينهم من حضور دورات تدريبية في بلدان ما وراء البحار في مجالات الزراعة ومراقبة النقل الجوي وخدمات الادارة والضرائب الجمركية ورسوم الانتاج . وبموجب برنامج التعاون التقني للمملكة المتحدة ، قدمت كذلك منحة لموظف آخر من موظفي الخدمة المدنية لحضور دورة تدريبية في المعهد الملكي للادارة العامة في لندن .

١٧ - وفيما بعد ، علم ان ثمانية مدرسين ، ممن اتوا حضور دورات تدريبية خارج الاقليم ، قد عادوا الى الوطن لشغل وظائف في مستهل العام الدراسي ١٩٧٧ / ١٩٧٨ . ويمارس ثلاثة منهم التعاليم في المدرسة الثانوية في جزر فرجن البريطانية .

١٨ - وعلاوة على ذلك ، يشارك الاقليم في مشاريع اقليمية لتدريب موظفي الخدمة المدنية الوافدين من البلدان الكاريبية التابعة للأومنولث (انظر الفقرتين ١٠ و ٢١ أدناه) .

١٩ - وقالت الملكة في كلمتها التي النقتها في ٢٦ تشرين الاول / اكتوبر ان حكومة الاقليم تواصل ايلاء اهتمامها لتدريب موظفي الخدمة المدنية بشتى مستوياتهم وان لجنة خاصة قد عينت للنظر في احتياجات الخدمة المدنية من القوى العاملة ولاعداد برنامج للاحتياجات التدريبية مستقبلا . وقالت ايضا انه تمت دراسة ملاكات الخدمة المدنية وترتيب الدرجات فيها وانه قد تم استعراض نظام المرتبات بها .

دال - العلاقات الخارجية

٢٠ - الاقليم عضو في منظمات شتى في منطقة البحر الكاريبي الناطقة باللفة الانكليزية ، ومنها

(تابع الحاشية هـ)

العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، النجلد الثالث ، الفصل الخامس والعشرون ، المرفق ، الفرع ألف ، الفقرة ١٤ .

المصرف الانمائي الكاريبي ومجلس امتحانات منطقة الكاريبي وجامعة جزر الهند الغربية . وقد عمل الاقليم على ان ينشئ في تورتولا المركز الاقليمي لتدريب الشرطة لشرقي الكاريبي . وفي تموز/يوليه ١٩٧٧ ، افتتح المركز وبلغ عدد المتدربين فيه ٢٧ من ضباط الشرطة (منهم ٣ من جزر فرجن البريطانية) .

٢١ - وقدمت الحكومة كذلك بعض المساهمات لمشاريع اقليمية معينة من مشاريع برنامج الامم المتحدة الانمائي . وفي تموز/يوليه ١٩٧٧ ، تقرر ان يمدد من سنة ونصف الى خمس سنوات ونصف السنة واحد من هذه المشاريع لتعليم وتدريب العاملين في المجالات الصحية (شبه الطبية) ذات الصلة ، في ١٧ بلدا من البلدان الكاريبية التابعة للكمونولث (بما فيها جزر فرجن البريطانية) ، وكان ذلك المشروع قد اصبح يعمل بكامل طاقته التشغيلية في تموز/يوليه ١٩٧٥ . وسيكلف هذا المشروع ما مجموعه ٩٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (٩) ، وسيشترك في تمويله برنامج الامم المتحدة الانمائي (١٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) وحكومات البلدان المشاركة (٨ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة) .

٢٢ - وعلى الرغم من ان الاقليم يتعاون في شتى الانشطة مع البلدان الاخرى التابعة للكمونولث والواقعة في الكاريبي ، فان علاقاته مع جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة حسنة بوجه خاص ، ويعزى سبب ذلك ، بصورة رئيسية ، الى تقاربهما الجغرافي وترابطهما الاقتصادي والعلاقات الاجتماعية فيما بينهما والروابط المؤسسية التي تجمعهما في اطار تقاسمهما ، بصورة غير رسمية ، لخدمات ومرافق معينة . وكما هو مبين في الفقرة اعلاه ، أخذت حكومة الاقليم هذه العلاقة في اعتبارها ندى وضعها لسياستها المتعلقة بالهجرة .

٢٣ - وعلى أساس هذه العلاقة ايضا ، وضعت حكومتا المملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية في واشنطن العاصمة في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ اتفاقا تبادليا بشأن مصايد الأسماك . وينص الاتفاق ، في جملة أمور ، على استمرار قيام سفن جزر فرجن البريطانية وسفن جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بصيد الاسماك ، لاغراض التجارة ، في المناطق الخالصة لكل منهما ، وفق القواعد العادية والمستويات الراهنة لصيد الاسماك .

٢٤ - وقال حاكم جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، في تعليق له على الاتفاق " انه انجاز هام يعزز العلاقة القائمة منذ عهد طويل بين حكومتي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على وجه العموم وبين شعبي جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وجزر فرجن البريطانية على وجه الخصوص " . وأضاف ان الاتفاق ضروري لان الصيادين التابعين لجزر فرجن البريطانية كانوا سيمنعون من صيد

(٥) العملة المحلية هي دولار الولايات المتحدة .

الاسماك في المنطقة الجديدة للولايات المتحدة التي تمتد الى مسافة ٢٠٠ ميل بحرى بمقتضى احكام قانون صيانة وادارة مصائد اسماك الولايات المتحدة الذى اصبح سارى المفعول في ١ آذار/ مارس ١٩٧٧ .

٢٥ - وفي ٩ آذار/ مارس ، اعلان حاكم جزر فرجن البريطانية ، بموافقة حكومة المملكة المتحدة ، تحديد منطقة الاقليم لصيد الاسماك بمائتي ميل بحرى ، و اعلن كذلك انه ستجرى مناقشات مع حكومة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بشأن الوسائل المترتبة على الاعلان ، بما في ذلك طريقة مراقبة صيادى الاسماك التابعين للاقليمين والذين يقومون بالصيد في حدود كل من المنطقتين .

٢٦ - واحتفل في يوم ٢٩ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧ بالذكري السنوية السادسة ليوم الصداقة بين جزر فرجن البريطانية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، وفيها زار حاكم جزر فرجن البريطانية والزعماء السياسيين والمسؤولون الحكوميين وممثلو مختلف المنظمات سانت توماس في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة . وكان الحاكم بالنيابة لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة قد اعلن في وقت سابق يوم الصداقة لتوجيه الاهتمام الى روابط الصداقة القائمة بين شعبي الاقليمين ولنعمل على المحافظة على تلك الروابط .

٣ - الارضاع الاقتصادي

ألف - لمحة عامة

٢٧ - في أواخر الستينات ، تمتع الاقليم بازدهار اقتصادى كان يقوم اساسا على السياحة والنشطة المتصلة بالسياحة مثل الاعمار العقارى والتشييد . وتلا هذا تدهور بين عام ١٩٧٠ والنصف الاول من عام ١٩٧٣ . واستمر اتجاه نحو التحسن حتى اوائل عام ١٩٧٦ حين دخل الاقتصاد مرحلة هبوط آخر .

٢٨ - وفي كلمة بشأن الميزانية القيت في المجلس التشريعي في ٨ آذار/ مارس ١٩٧٧ ، قال السيد ويتلي ، الوزير الاول ، ان اقتصاد الولايات المتحدة الذى يحتمل ان يكون المؤثر الأهم والوحيد على اقتصاد الاقليم ، قد ظل في عام ١٩٧٦ زاكدا وغامضا حسيما كان متوقعا من قبل . وكان لهذا آثار ضارة بالنشاط الاقتصادي بأسره في جزر فرجن البريطانية . ولا توهي الحالة الاقتصادية الراهنة في الاقليم بان في وسع حكومة الاقليم ان تتوقع على اساس من الصحة أو الحكمة ، أى طفرة ملحوظة في الاقتصاد خلال عام ١٩٧٧ .

٢٩ - وتذكر المعلومات المحالة من الدولة القائمة بالادارة ان الزراعة في جزر فرجن البريطانية صعبة نظرا لشدة القيود التي تفرضها وعورة التضاريس وشدة المنحدرات وضآلة موارد التربة وضعف

الثقة في توفر الماء . غير أن حالة النضاريس والمناخ هناك صالحة بدرجة ما لزراعة الاعشاب ، وقد نشطت تربية الماشية هناك طوال عدة سنوات .

٣ . كذلك تقول الدولة القائمة بالادارة انه على الرغم من الجهود الرامية الى رفع مستوى الانتاج الزراعي والحيواني ، فإن من المسلم به عموما ان الاقليم لا يمكن أن يصبح قادرا على المقاء اقتصاديا ما دام أساسه الزراعة وتربية الماشية على نطاق صغير ، وأن الاهتمام يجب أن ينصرف الى استغلال المعالم الطبيعية في الجزر لأغراض السياحة . فطوبوغرافية هذه الجزر وتكوينها الجيولوجي والاتصال فيما بينها والبحر الذي يحيط بها — كل ذلك يوفر وسطا مناسباً للسياحة ، كما تشكل المياه المحيطة داخل قناة سير فرانسيس دريك ، بالإضافة الى وجود الطرق الغربية ، مركزا لهواة ركوب القوارب وصيد الاسماك . ومن المتوقع بالتالي قيام اقتصاد ينبنى على السياحة بوصفها أساسا مع الزراعة وصيد الأسماك بوصفهما أنشطة داعمة . وقد أخذت هذه الفرضية أساسا لتخطيط التنمية في الاقليم .

٣١ — وتوضح المعلومات الاحصائية المتاحة أن التجارة الخارجية للاقليم ازدادت من ١١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٧٠ . وفي الاعوام الثلاثة التي تلت عام ١٩٧٠ انخفضت التجارة الخارجية من ٩٢ مليون دولار الى ٧٨ مليون دولار . وكان للاتجاه الهبوطي هذا أن انعكس في عام ١٩٧٤ عندما ارتفع حجم التجارة الى نحو ١٢ مليون دولار . وخلال هذه الفترة كانت التجارة تتم بصورة رئيسية مع الولايات المتحدة وهورتوريكو وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة . وكان لقيمة الواردات (المواد الغذائية ومواد البناء في المقام الاول) ان زادت على قيمة الصادرات (السمك الطازج والفواكه والخضروات بصفة رئيسية) ، غير أن الميزان التجاري المعاكس كان يتم عادة تصحيحه باعانة مالية من المملكة المتحدة وبنفقات السياح ويتدفق استثمارات رؤوس الاموال والحوالات من الخان . ولا يتوقع أن تكشف احصاءات التجارة لعام ١٩٧٥ وعام ١٩٧٦ ، وان كانت غير كاملة ، أي تغيير في هذه الملامح .

٣٢ — وذكرت الطلقة الميزابيث ، في خطابها في ٢٦ تشرين الاول / اكتوبر (أنظر الفقرة ه أعلاه) أن حكومة الاقليم ستتلقى من اللجنة الاستشارية للتنمية الاقتصادية (المشكلة في عام ١٩٧٦) تقريرا مرحليا في تشرين الثاني / نوفمبر وبرنامجا نمائيا مفصلا يشمل الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨١ ، بحلول ٣١ تموز / يوليه ١٩٧٨ . وستشكل هذه التقارير أساس الخطة الانمائية للحكومة بالنسبة لتلك الفترة . وبغية ضمان أن يتوفر لدى اللجنة الاستشارية مشورة الخبراء ومساعدتهم ، أضافت الطلقة أنه قد طلب من الامم المتحدة أن تقدم مستشارا في التخطيط الانمائي لمدة عام واحد . ومن المقرر أن يصل الخبير في شباط / فبراير ١٩٧٨ . وذكرت أن الحكومة تقدر أهمية اقامة المؤسسات اللازمة للتنمية ، ولا سيما انشاء جهاز للتخطيط المحلي لتنسيق جميع أنشطة التخطيط والتنمية مستقبلا . وأردفت تقول انسه سينظر في توظيف خبير اقتصادي آخر بغية الانطلاق على طريق الاهتمام بصورة مستمرة بتخطيط وتنسيق ومراقبة النشاط الاقتصادي داخل الاقليم . واقترحت الطلقة كذلك اتخاذ مجموعة من الاجراءات الرامية الى تعزيز الاقتصاد في عام ١٩٧٨ ، وهذه موضحة في الفروع ذات الصلة أدناه .

لترخيص الفنادق ، قال ان الحكومة ترى أن هذا أمر غير ضروري في الوقت الراهن لأن الصناعة الفندقية تحافظ على مستوى عال الى حد ما . ولا توافق الحكومة كذلك على عدم التشجيع على انشاء مزيد من أماكن الإقامة هذه بحجبة التقليل من الاخطار التي ترافق هذا الشكل من الاعمار . وترى أن من شأن المراقبة الدقيقة أن تقدم حماية كافية في الوقت الراهن . أما التوصية المتعلقة بالجمع بين تخطيط التنمية السياحية والاراضي في نفس الوزارة فهي أمر يعتبر خارج اختصاص الخبير الاستشاري . وتقرير الخبير الاستشاري ليس في المتناول بعد .

٣٨ - وجاء في " حولية جزر افريقيا الغربية والبحر الكاريبي " ، لعام ١٩٧٦/١٩٧٧ (ج) ، أن سياسة الحكومة هي التشجيع على التوسع في الصناعة الفندقية وتوفير خدمات اضافية لتلبية رغبات الزائرين ، دون أن تأتي في نفس الوقت على الموجودات الطبيعية التي يمكن أن تجعل الصناعة قادرة على البقاء في المدى الطويل .

٣٩ - وحدث تطوران هامان آخران في أواخر عام ١٩٧٧ : (أ) انشاء مكتب للترويج السياحي في تورتولا يقيم اتصالا مباشرا مع مكتب بادانز للسفرات وهو وكالة سفر اوروبية مقرها السويد ؛ (ب) تنفيذ برنامج لاكساب الشباب العاطلين عن العمل والذين تتراوح أعمارهم بين ١٧ و ٢٠ سنة بالمهارات الاساسية وتهيئتهم التهيئة اللازمة للعمل في الصناعة الفندقية .

٤٠ - وقالت الملكة ، في خطابها الأخير في المجلس التشريعي (أنظر الفقرة ٥ أعلاه) ، ان حكومة الاقليم ستسن قريبا تشريعا بتعديل قانون مجلس السياحة ، الهدف منه تطبيق المقترحات الداعية الى اعادة تنظيم عملية الترويج السياحي . وقالت ان الحكومة ستواصل بذل جهودها الرامية الى اجتذاب قدام الزوار على متن السفن الصغيرة الطوافة والى صيانة البيئة ووضع برنامج محلي للتدريب في مجال الصناعة الفندقية .

جيم - اعمار الأراضى

٤١ - يقدر مجموع مساحة أراضى الاقليم بنحو ٢٦٠ ١٥ هكتارا . وتشمل الملكية الخاصة ١٤٠ هكتارا في حين يملك التاج ٦١٢٠ هكتارا . وما تزال المسؤولية عن شؤون الاراضى منوطة بوزارة الموارد الطبيعية والصحة العامة . وفي عام ١٩٧٦ ، أجرت ادارة المسح عمليات مسح لتورتولا وفرجن غوردا ، واتممت تنقيح مسح لانيفادا . أما مكتب سجل الاراضى (الذى انشىء في عام ١٩٧٢) فقد تناول ٨٦٢ من معاملات الاراضى في عام ١٩٧٦ ويقل هذا العدد عن نظيره في العام السابق ب ١٣٥ معاملة ، ويعزى سبب ذلك الى التناقض التدريجي في طلبات الحصول على شهادات أراضى بدون مقابل ، غير أن الإيرادات العامة لمكتب سجل الاراضى قد ازدادت بنحو ٦٠٠ دولار من

(ح) تورنتو ، كارى بوك ، ليمند .

دولارات الولايات المتحدة . ويجرى حالياً التماس الوسائل الكفيلة بالجمع بين إدارة المسح وبين مكتب سجل الأراضي في دائرة واحدة طلبها لتمسين الفعالية .

٤٢ - وبمقتضى قانون تنظيم تملك الأجانب للأراضي ، تصدر شهادات الملكية لغير البريطانيين من سكان جزر فرجن البريطانية الراغبين في امتلاك أراض في الاقليم ، وعادة ما يكون ذلك مشروطاً بتصديق المرخص له بأعمار الأرض في غضون فترة زمنية معينة . وفي عام ١٩٧٦ ، صدرت في الاقليم ٤٤ رخصة وبلغ قيمة الالتزام بالأعمار بمقتضاها . . . ١٥١ دولار من دولارات الولايات المتحدة . وتتولى الحكومة تخطيط الأعمار ، وقد عينت الحكومة ، منذ عام ١٩٦٨ ، مستشاراً في شؤون تخطيط المدن والقرى قدم لها برنامج الامم المتحدة الاندائي . ونضطلع هيئة مراقبة اعمار الأراضي بالمسؤولية عن جميع طلبات اعمار الأراضي وتمارس هيئة المبانى مراقبة معايير البناء .

٤٣ - وقالت الملكة في خطابها الأخير أنه سيسن قانون فرعي بموجب مرسوم مساحي للأراضي ومرسوم الأراضي المسجلة ، وأنه ستتخذ الخطوات الكفيلة بالموفاء بالالتزامات المتعلقة بالأعمار وبالبلغ قيمتها نحو ٨٠٠ . . . دولار من دولارات الولايات المتحدة بموجب رخص ملكية الأجانب للأراضي لعامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ . وسيتم اتخاذ تدابير جديدة في الدورة الحالية للمجلس التشريعي بغية تحسين فعالية التخطيط العمراني ومراقبة اعمار الأراضي وكذلك تحسين التنسيق بين هيئة مراقبة اعمار الأراضي وهيئة المبانى . وسيتلقى مساعد في شؤون التخطيط تدريباً على تخطيط المدن والقرى بموجب زمالة دراسية مقدمة من الامم المتحدة .

دال - الزراعة وتربية الماشية وصيد الأسماك

٤٤ - يملك ويفلح صفار المزارعين معظم أراضي الاقليم الصالحة للزراعة والواقعة بشكل رئيسي فسي جزر تورتولا ويوست فان دايك وفرجن غوردا . وتشمل المحاصيل المنتجة حاليا قصب السكر (الذي يستخدم محليا لانتاج الروم) والليمون الحامض (الليم) والموز وجوز الهند والمانجو والمحاصيل الجذرية . ولحكومة الاقليم مزرعة لتربية الماشية في خليج باراكويتا ، وفيها تربي ماشية محسنة ، مثل الانعام والغنازير والاشنام ، من أجل بيعها وتوزيعها على المزارعين . ويجرى تلهيق برامج للتسليف الزراعي وتحسين المراعي ، تقدم بموجبها القروض بضمانة الأرض . ولما كان مقدار هذه القروض يقوم على أساس القيمة الاسمية للأرض فان هذا الاجراء يشكل حافزا على التحسين .

٤٥ - وتتعج مياه السواحل بمختلف أنواع الأسماك التي تمثل أحد أضخم مصادر البروتين في الغذاء المحلي وأهم الصادرات . وتقع المناطق الرئيسية لصيد الأسماك قرب أنيفادا وجزيرتي بيتر وسولت ، ويوست اند (تورتولا) ويوست فان دايك . وعادة ما يملك صيادو الأسماك المحليون مراكب صغيرة ويمطون عليها بمحاذاة الحواجز المرجانية . غير انه حدث في الأعوام الاخيرة أن ازادات كمية الأسماك الواردة الى السوق ، وذلك من جراء استعمال قوارب أكبر مزودة بمحركات أقوى وتركيب شلجات في بعض القوارب وانشاء برنامج ائتماني لمصائد الأسماك بغية المساعدة في شراء القوارب والمعدات .

٤٦ - وفي أيلول / سبتمبر ١٩٧٧ ، زار خبيران من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الاقليم من أجل تقييم احتمالات التنمية التعاونية .

٤٧ - وقالت الملكة ، في خطابها الأخير (الفقرة ه أعلاه) أن حكومة الاقليم ستواصل مساعدة المزارعين وصيادي الاسماك بتقديم القروض لتحسين الصناعات المتعلقة بالمحاصيل الغذائية وتربية الماشية والصناعة السمكية . وقد تم الحصول من مصرف التنمية الكاريبي على قرض للتحسين الزراعي بمبلغ ١ دولار من دولارات الولايات المتحدة . ومن المتوقع أن يوافق المصرف المذكور فسي المستقبل القريب على منح قرض آخر قدره ٢ دولار من دولارات الولايات المتحدة لتوفير الائتمان اللازم للتحسين الزراعي . وتعتمزم الحكومة كذلك أن تولي اهتماما اكبر لمشاريع التنمية الزراعية التي تتطلب مشاركة القرى فيها . وستبذل المساعي للحصول على الأموال اللازمة لاعمار اراضي الارشاد الزراعي والحدائق الزراعية المدرسية ، ولبناء الطرق الفرعية المؤدية الى المناطق الزراعية، ولتحسين الشبكة الحالية للامداد بالمياه ، وللتزويد بالمعينات التعليمية لاستعمالها في أنشطة الارشاد الريفي . وأعلنت الملكة كذلك عزم الحكومة على سن تشريع يمكن من اقامة التعاونيات ومن أجل استطلاع امكانيات التنمية الزراعية الصناعية في الاقليم استطلاعا تاما (انظر كذلك الفقرتين (٥٢ و ٥٣ أدناه) .

٤٨ - وأضافت الملكة أن الانتاج الحيواني وبرامج تربية الماشية يحرزان تقدما مرضيا عقب ادخال سلالات جديدة من الماشية والخنازير والأغنام تتناسب بقدر أكبر مع الظروف المحلية المتعلقة بطبيعة الأرض والمناخ . وستستمر الجهود المبذولة من أجل توفير المسانخ للذبح الصحي للحيوانات وتقديم النحوم الطازجة . ومن المتوقع توفير أموال المساعدات الانمائية اللازمة للشروع في البناء في موعد مبكر .

٤٩ - وأخيرا قالت الملكة انه اتخذت خطوات كفيلة بالحصول على مزيد من المساعدة التقنية اللازمة لتدوين تنمية مصائد الاسماك وان من المقرر سن قانون شامل لمصائد الاسماك سيكون أحد أغراضه أعمال اتفاق مصائد الاسماك التبادلي انذى تم التوصل اليه أخيرا بين حكومتي انمملكة المتحدة والولايات المتحدة (انظر الفقرتين ٢٣ - ٢٥) .

٥٠ - الصناعة

٥٠ - ما تزال الصناعات التحويلية في الاقليم ، في مراحلها الاولى (١) ولا تسهم بالكثير في اقتصاد الاقليم . وقد انشئ بالفعل في الاقليم عدد من الصناعات التحويلية الصغيرة . منها صناعة الروم واللبنات الخرسانية والمشروبات الغازية والصلح والصناعات اليدوية . وفي عام ١٩٧٦ ، واعلت حكومة الاقليم بدل جهودها للتشجيع على زيادة تسمية الصناعات الخفيفة . ومنح مركز الريادة لشركة سيارات الكاريبي المحدودة بغية تمكينها من انشاء مصنع لتجميع السيارات . وبمقتضى مرسوم تشجيع انصاعات ، يملن مركز الريادة الشركة من الحصول على امتيازات خاصة للاعفاء من الرسوم الجمركية على استيراد معدات الصنع ومواد بنائه . وبسبب هذا المركز الريادي ، تعفي الشركة أيضا من دفع ضريبة دخل لمدة عشرة أعوام على الأقل . وخلال السنة المذكورة صدرت أو جردت رخص تجارية متعددة ، منها الرخص المتعلقة بصناعات الملابس والأغذية .

٥١ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ ، فبتت الحكومة المقترحات التي تقدم بها فنان من المملكة المتحدة بصمم ويصنع الزخارف بفرض انشاء صناعة خفيفة من هذا القبيل في الاقليم . وبموجب المقترحات المذكورة ، سيجري استخدام أهداف وصخور بحرية معينة من أجل صنع الزخارف لأغراض التصدير وتلبية احتياجات السياح المحلية . وفي نفس الشهر ، قدم خبير من امانة الكومنولث انسى الحكومة تقريرا عن امكانات التنمية الزراعية - انصاعية في الاقليم .

٥٢ - وقالت الملكة ، في خطابها الأخير (الفقرة ٥ أعلاه) ، انه قد اتخذت بالفعل تدابير ترمي الى الحصول على مزيد من المساعدة التقنية من أجل تنشيط تنمية صناعات الهدايا التذكارية . وستسرن الحكومة كذلك تشريعا يمكن من انشاء المؤسسات اللازمة لنمو القطاع الزراعي - الصناعي ، كما ستنفذ بذشاد التوصيات الواردة في التقرير المذكور أعلاه والتي قدمها مؤخرا خبير من امانة الكومنولث .

(١) الوثائق الرسمية للجسمية للجسمية انسامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل الثامن والعشرون ، المرفق ، الفقرة ٥٥ .

واو - المناجم

٥٣ - منذ عام ١٩٧٥ ، أبدت عدة شركات اهتماما بالتنقيب عن النحاس في فرجن غوردا وعمن النفط والغاز في المناطق البحرية الساحلية وأبدت كذلك اهتماما بإزالة الرمل من قاع البحر . وأعلنت الملكة في كلمتها أن حكومة الاقليم ستسن تشريعا يتعلق بادخال تعديلات على مرسوم استخراج النفط وضرائب النفط والتلوث النفطي ، واند سيتم بموجب قانون المناجم وضع أنظمة بشأن السلامة في المناجم والتعدين بصفة عامة . وقالت انها ترى أن احداث هذه التغييرات سيساعد في تأمين فعالية ادارة ومراقبة بعض الموارد الطبيعية في الاقليم .

زاي - المواصلات والمرافق الأساسية الاخرى

٥٤ - بذلت الجهود لتوسيع وتحسين المرافق الأساسية اللازمة لمزيد من التنمية .

٥٥ - وقالت الملكة ، في خطابها أمام المجلس التشريعي ان الخطط قد اتمت لتسوية ما بقسي من اقسام غير ممهدة من طرق نورث ساوند (فرجن غوردا) وطريق جريت ماونتن رود (نورث-ولا) . أما الخطط التي تتعلق باعادة بناء وتسوية الطريق من كين غاردين بي الى ليتل ابل بي فقد احزرت تقدا حسنا . ويعتزم القيام في عام ١٩٧٨ بادخال تحسينات اضافية على طريق روج رود .

٥٦ - وفيما يتعلق باعمار المطارات ، قالت الملكة أن الحكومة تعتمزم قريبا تحسين المرافق في المطار الرئيسي في بيف ايلاند الذي تضيق مساحة وقوف الطائرات فيه عن أن تستوعب حاديا حركة الطائرات في فترات الذروة .

٥٧ - وفيما يتصل بالتنمية المائية ، قالت ان الحكومة ستقوم بدراسة للجدوى بوصفها جزءا من خططها الرامية الى مد شبكة انابيب المياه في جميع أنحاء الاقليم . وقد قدم الى مصرف التنمية الاوروبي طلب للحصول على منحة بمبلغ ٣٠٠ دولارين دولارات الولايات المتحدة بنسب عرض تحسين طاقة خزن المياه وتوسيع نطاق شبكة توزيع المياه في مدينة رود تاون . ومن المتوقع أن يبدأ العمل ، في عام ١٩٧٨ ، في مشروع لتحسين نوعية وكمية المياه الجوفية في الاقليم بالحد من الحركة الجوفية لمياه البحر .

٥٨ - وفيما يتعلق بتوليد قدر كاف من الكهرباء ، قالت الملكة ان بيع الطاقة الكهربائية مازال يزداد وان من المتوقع ان تلهرفي ١٩٧٨ - ١٩٧٩ حاجة الى مولد كبير اضافي . وسيقترح سسن تشريع لتحويل ادارة الكهرباء الى هيئة نظامية مستقلة للعمل في المقام الاول على اتاحة قدر اكبر من المرونة في تمويل اتساع الشبكة مستقبلا .

٥٩ - وتسليما بالحاجة الى توسيع قاعدة المرافق الأساسية في مدينة رود تاون ، اعلنت الملكة أن الحكومة ستواصل تنفيذ خطة تحسين المدينة ، مع الاهتمام خاصة بتوفير وحدات للقمامة وممرات

للمشاه ومناطق لايقاف السيارات . وستتخذ الاجراءات كذلك لانشاء منطقة مدينية جديدة في المدينة ولتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع المجارى في عام ١٩٧٨ ؛ بمساعدة من المملكة المتحدة .

ح^٥ - اعمار انيفادا ويكهامز كسي

٦٠ - ترد في التقارير السابقة للجنة الخاصة (٥) تفاصيل خطط اعمار انيفادا ويكهامز كسي (تورتولا) . ومجمل القول ان التقدم المحرز لا يكاد يذكر ان لم يكن معدوما منذ ان انهارت في عام ١٩٧٤ شركة اعمار انيفادا المحدودة .

٦١ - ومن ناحية أخرى ، استمرت عملية اعمار ويكهامز كسي وتسير وفقا للخطة التي اقترحها في عام ١٩٧٢ الخبير الاستشاريون الذين تمت الاستعانة بهم في اطار المساعدة التقنية المقدمة من المملكة المتحدة والتي تضمنت على وجه الخصوص ما يلي : (أ) اعمار ويكهامز كسي لتكون مركزا لأنشطة التسوق والاتجار والترفيه ؛ (ب) عرض قطع من الأراضي بمساحات شتى لمشاريع الاعمار ؛ (ج) انفاق مبالغ مالية كبيرة على اعمار المرافق الأساسية .

٦٢ - وكانت الدولة القائمة بالادارة قد عمدت في آخر تقرير سنوي الى توجيه الأنظار خاصة الى ما يلي : (أ) طلب كانت حكومة الاقليم قد قدمته الى مصرف التنمية الكاريبي للحصول على أموال من أجل المساعدة في تشييد مبان للمحال التجارية في ويكهامز كسي ، والذي يعتزم أن يشارك فيه ١٦ شخصا محليا ؛ (ب) اقتراح مقدم من شركة مورينجز المحدودة ، وهي شركة لتأجير اليخوت ، يقضي بأن ينشأ في ويكهامز كسي حوض لليخوت تقدر تكلفته بنحو ٣١٥ دولار - - - دولارات الولايات المتحدة .

٦٣ - وقالت الملكة في خطابها الأخير (الفقرة ٥ أعلاه) ان الحكومة ستشعر في المرحلة الأخيرة من تنفيذ مشروع مباني المحال المحلية عقب تنفيذ اتفاق قرض مع المصرف المذكور ، وان من المقرر أن تبدأ شركة مورينجز المحدودة عملياتها خلال الموسم السياحي ١٩٧٧ / ١٩٧٨ .

٦٤ - وفي أواخر عام ١٩٧٧ ، ذكرت الحكومة انها تواصل مفاوضاتها مع مجموعة مهتمة بإنشاء فندق رامادا في ويكهامز كسي (انظر الفقرة ٣٤ أعلاه) وانها تأمل في أن تدخل المجموعة ، في المستقبل القريب ، في بعض ارتباطات محددة .

(٥) للاطلاع على احدث التقارير ، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة - - - دورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل الثامن والعشرون ، المرفق ، الفقرات ٥٠ - ٥٤ ، والمرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الثالث ، الفصل الخامس والعشرون ، المرفق ، الفرع ألف ، الفقرات

٤ - المالية العامة

٦٥ - بمقتضى تقديرات الميزانية لعام ١٩٧٧ التي أقرها المجلس التشريعي ، فإن من المتوقع أن يصل الدخل المحلي الى ٦٧٢ مليون من دولارات الولايات المتحدة وأن تصل النفقات المتكررة الى ٧٢٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (باستثناء اعانة مالية من المملكة المتحدة بمبلغ ٨٧٣ ٤٥٨ دولارا من دولارات الولايات المتحدة) مقابل إيرادات ونفقات فعلية قدرها ٩٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة و ٦٠٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (باستثناء اعانة مالية من المملكة المتحدة بمبلغ ٧٠٠٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة) ، على التوالي ، في العام الماضي . وعلاوة على ذلك ، ستمد المملكة المتحدة الاقليم بمبلغ مليونين من دولارات الولايات المتحدة لتمويل برنامج المشاريع الانتاجية به لعام ١٩٧٧ ، مقابل ١٧٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للعام الماضي .

٦٦ - أما الوزير الأول ، السيد ويتلي ، فقد قال ، لدى عرض تقديراته على المجلس التشريعي في ٨ آذار/مارس ١٩٧٧ ، ان تلك التقديرات لا تعكس تماما أهداف ومخاطر حكومة الاقليم ؛ ذلك ان هناك عقبتين رئيسيتين كبيرتين تجعلان من الصعب تحقيق ميزانية متوازنة في عام ١٩٧٧ . أولاهما ان الحكومة ، عقب دراستها للحالة الاقتصادية الراهنة في الاقليم ، قد خاضت الى ان من غير الصحة أو الحكمة توقع احراز أى تقدم ملحوظ في الاقتصاد خلال العام المذكور . وثانيتهما ، ان وفد جزر فرجن البريطانية قد علم أثناء زيارته الاخيرة الى لندن ان الاعانة المالية المقدمة من المملكة المتحدة عن عام ١٩٧٧ لن تزيد ، وفي ظل ما يفرضه هذا المنصران من آثار ضاغطة ، كان من الضروري أن تضع الحكومة ميزانية تستهدف الابقاء على الخدمات الراهنة وتعمل ، في نفس الوقت ، على التخفيف ، الى أقصى حد ممكن ، عن الذين لا يستطيعون تحمل عبء الضرائب الجديدة . ويعني هذا وجوب ارجاء أو تقليص بعض البرامج المرغوب فيها الى أن يصبح الاقليم أكثر اطمئنانا الى مستقبله المالي .

٦٧ - وقال السيد ويتلي كذلك أن وفد الاقليم الى لندن قد توصل الى اتفاق بشأن رفع الحظر عن الانفاق الاضافي ، وهو الحظر الذي كانت المملكة المتحدة قد طابته . وعلى هذا سيكون في وسع حكومة الاقليم أن تعيد النظر في مرتبات ، وظائف الخدمة المدنية ، على الرغم من أنه يتم تمويل أى منحة من الايراد المحلي تمويلا كاملا ودائما .

٦٨ - وقال السيد ويتلي انه يعتبر عام ١٩٧٧ عاما هاما في تقدم الجزر نحو بناء ميزانية قادرة على الصمود ، ان يبدو أن الاقليم قد يتمكن من تغطية النفقات المتكررة من ايراده هو . وأكد انه يجب على الحكومة السعي لتحقيق إيرادات محلية اضافية لمواجهة أى زيادات حتمية في النفقات . وأوضح أن هدف الحكومة الاستغناء بحلول عام ١٩٨٠ عن الاعانة المالية المتكررة التي تقدمها المملكة المتحدة .

٦٩ - وفي ٢١ تموز/ يولييه ، اقر المجلس التشريعي مشروع قانون عنوانه " مرسوم المالية ، لعام ١٩٧٧ " ، قدمه السيد ويتلي ، بوصفه وزيرا للمالية ، للأغراض وللأسباب التالية :

" الفرض من مشروع القانون هذا هو تنفيذ الجزء السادس من قانون (دستور) جزر فرجن لعام ١٩٧٦ (بوسائل متعددة منها القيام على نحو مستقل بإنشاء صندوق موحد وصندوق للطوارئ) . . . ان الادارة المالية للاقليم تقوم حاليا على تطبيق الأنظمة الاستعمارية . . . وعلى مجموعة من الأنظمة والقرارات الادارية . وهذا لم يعد مرضيا لاقليم يواصل تطوره ويأخذ في تحمل مسؤوليات محلية اضافية ، والقصد من مشروع القانون هذا توفير اطار قانوني شامل لشؤون تنظيم وادارة ومراقبة المالية العامة " .

وفي آب / أغسطس ، اقر المجلس التشريعي قانونا عنوانه " مرسوم الاعتمادات (صندوق الطوارئ) لعام ١٩٧٧ " وينص على رصد ٦٩٣ ٥١٤ دولارا من دولارات الولايات المتحدة لتمويل عمليات الحكومة في الجزء الباقي من السنة .

٧٠ - وأعلنت الملكة في كلمتها في ٢٦ تشرين الاول / اكتوبر انه تم الاتفاق مع المملكة المتحدة على برنامج للاستغناء عن الاعانة المالية المتكررة ، بحلول عام ١٩٧٩ ، (انظر الفقرة ٦٨ أعلاه) ، وانه ستعرض على المجلس التشريعي في دورته الحالية مقترحات خاصة بجمع الإيرادات الاضافية اللازمة .

يا - المساعدة المقدمة من المصادر الدولية

٧١ - حتى عام ١٩٦٩ ، ما فتى يتم بصورة طارئة تمويل المشاريع التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الانمائي في منطقة الكاريبي (بما في ذلك جزر فرجن البريطانية) . ومنذ عام ١٩٦٩ وحتى عام ١٩٧١ ، خصصت أرقام قطرية مستهدفة ، وفي الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٦ جرى تعيين رقم تخطيطي ارشادي غير موزع . اما الأموال المتاحة للاقليم في اطار البرنامج القطري التابع لبرنامج الامم المتحدة الانمائي للفترة الاخيرة فقد بلغ مجموعها ٤٢ . ٥٩ دولارا من دولارات الولايات المتحدة . وفيما يتعلق بالفترة ١٩٧٧ - ١٩٨١ ، خصص رقم تخطيطي ارشادي معدّل يبلغ ٤٥٠ . ٠٠٠ دولار ، بما في ذلك ٥٣ . ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لعام ١٩٧٧ و ٨٩ . ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لعام ١٩٧٨ . وعلاوة على ذلك ، شارك الاقليم في المشاريع المتعددة الجزر والاقليمية التابعة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي (انظر كذلك الفقرة (٢) أعلاه) .

٧٢ - وفي ٢١ تموز/ يولييه ١٩٧٧ ، سنّ المجلس التشريعي مشروع قانون عنوانه " مرسوم (تعديل) ، القروض (مصرف التنمية الكاريبي) ، لعام ١٩٧٧ " كان قد قدمه وزير المالية لأغراض وأسباب شتى ، منها على سبيل الخصوص :

" (أ) تمكين الاقليم من تلقي القروض من مصرف التنمية الكاريبي من أموال يقدمها البنك الدولي للانشاء والتعمير [البنك الدولي] ، في شكل قروض ، الى مصرف التنمية الكاريبي ، وذلك بأن تضمن حكومة الاقليم سداد هذه المبالغ بقيمتها المقترضة ، الأمر الذى يمكن حكومة المطلة المتحدة بالتالي من أن تضمن من جانبها قيام مصرف التنمية الكاريبي بتسديد هذه المبالغ الى البنك الدولي . . . "

" (ب) تخويل الحكومة حيق ضمان المقروض التي قد يقدمها البنك الدولي للانشاء والتعمير الى شركات منشأة في الاقليم . . . "

٤ - الاضاع الاجتماعية

ألف - اليد العاملة

٧٣ - في عام ١٩٧٦ ، بلغ عدد الاجانب ثلث القوة العاملة المحلية التي تناهز ٣٠٠ ٣ شخص. وعلى الرغم من الجهود المبذولة من حكومة الاقليم والقطاع الخاص لتدريب اهالي الجزر المحليين فقد كان من الضروري جلب عدد لم يعلن عنه من العمال الاجانب . اما مرسوم مدونة العمل الجديد ، الذي اصبح ساري المفعول في حزيران / يونيه ١٩٧٥ ، فينص ، في جملة امور ، على اصدار تصاريح عمل لغير اهالي جزر فرجن البريطانية . ومن المبادئ المنصوص عليها في ذلك المرسوم انه لا ينبغي اصدار تصاريح عمل من هذا القبيل الا اذا لم يتوفر اشخاص محليون لشغل الوظيفة الخالية . وكانت الحكومة قد انشأت مجلس التدريبي التقني / المهني للمساعدة في وضع برامج لتدريب خريجي المدارس لشغل وظائف في القطاع الخاص . وسعت الحكومة كذلك ، حسبما ذكر في الفروع السابقة ، الى زيادة فرص الاستخدام باتخاذ مجموعة من التدابير لعلاج مشاكل المهاجرين وتقوية الاقتصاد .

٧٤ - وأعلنت الملكة ، في خطابها الاخير (انظر الفقرة ٥ اعلاه) ، ان الحكومة ستواصل التقييد بالمبادئ الواردة في مرسوم مدونة العمل بشأن اصدار او تجديد تصاريح العمل وانه سيستمر ويتسع برنامج الشباب والاستخدام الذي بدأ مؤخرا (انظر الفقرة ٣٩ اعلاه) . وأعلنت الملكة ايضا ان تطبيق برنامج للضمان الاجتماعي يتيح مزاياه للاشخاص المتقاعدين والمعطلين والارامل والمعوقين كان موضع دراسة من قبل خبير ما يزال تقريره قيد النظر .

باء - الصحة العامة

٧٥ - في عام ١٩٧٦ ، كانت المؤسسات الطبية الحكومية تتألف من مستشفى بيبيلز في مدينة رود تاون بنورتولا (٣٧ سرير) ، ومن عيادات في الجزر الست الاخرى الأهولة . ويدير الخدمات الطبية مدير الصحة والموظفون التابعون له ، الذين يبلغ عددهم ٦٥ شخصا (منهم اربعة أطباء وطبيب اسنان واحد) . وتفيد التقارير بأن صحة السكان جيدة عموما .

٧٦ - وفي ايلول / سبتمبر ١٩٧٧ ، اعلن وزير المواصلات والاشغال والصناعة ان شعبية التنمية التابعة للمملكة المتحدة في منطقة الكاريبي قد خصصت مبلغ ١١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتجديد وتوسيع مستشفى بيبيلز . وقال ان اعمال البناء ستنفذ على ثلاثة مراحل . وبعد الفراغ من اعمال البناء المذكورة ستكون سعة المستشفى ٥٥ سريرا ، بما في ذلك غرفتان مستقلتان للمرضى عقليا . كما سيكون في المستشفى عيادة خارجية وأجنحة طبية وجراحية حديثة وجناح حديث للأطفال ؛ وغرفة جديدة للعلاجات وقسم للأشعة السينية ؛ ومختبر .

٧٧ - وقالت الملكة في كلمتها ان المرحلة الاولى من تجديد مستشفى بيبيلز قد بدأت بالفعل ،

وأحرقت من الأمل في أن يكون المستشفى جاهزا للعمل في أوائل عام ١٩٧٩ . وفي ميدان الصحة العامة ، أضفت السلطة فائلة أن حكومة الاقليم ستولي اهتماما خاصا لخدمات الامومة وصحة الاطفال وإبراج الصحة المدرسية والحوادث الوقائية من العناية الصحية ، وسيتم لذلك التأكيد على أهمية مراقبة الاوبئة ، والتحصين ، والقضاء على البعوض ، وصحة البيئة ، ومن المعتمد ، في مجال التشريعات الصحية ، تقديم مشروع قانون يلغى قانون معالجة الجنون والامراض العقلية ويحل محله .

٥ - الارضاع التعليمية

الف - لمحة عامة

٧٨ - التعليم مجاني والثأمي مادامت المرافق متوفرة . وفي عام ١٩٧٦ ، كان في الاقليم ١٣ مدرسة ابتدائية حكومية ومدرستان ابتدائيتان تلتقيان معونة من الحكومة ، وبلغ عدد التلاميذ المقيدين ١٩٠٦ . وماتزال خمس من هذه المدارس (٤ منها في الجزر النائية وواحدة في تورتولا) توفر فيها قسما لا بعد المرحلة الابتدائية المتلاميذ الذين لا يدرسون في ثانوية جزر فرجن البريطانية التي تديرها الحكومة . وفي الاقليم سبع مدارس خاصة تعترف بها الحكومة ويبلغ مجموع التلاميذ فيها ٣٤٥ ، وبعض هذه المدارس مخصص للتلاميذ الذين تتراوح فئات اعمارهم بين سن روضة الاطفال وما قبل المرحلة الابتدائية . في حين ان البعض الآخر منها مدارس ابتدائية .

٧٩ - وتقدم ثانوية جزر فرجن البريطانية تعليما ثانويا شاملا يتضمن مقررات دراسية تؤدي الى نيل شهادات التعليم العامة بالمستوى " العادي " ، ويتضمن كذلك مواد لمرحلة ما قبل التخصص المهني في مجالات الاشغال المعدنية والخشبية وميكانيكا السيارات والالكترونيات والتدبير المنزلي وأعمال السكرتارية . وتمنح المدرسة التلاميذ الناجحين دبلوم الدراسة الثانوية . وكان مجموع عدد التلاميذ المقيدين في المدرسة ٨٢١ .

٨٠ - وتقدم منح مالية ومنح دراسية لأغراض الدراسة والتدريب في ما وراء البحار . وفي اواخر عام ١٩٧٦ ، كان ٤٣ طالبا من جزر فرجن البريطانية يتلقون الدراسة في معاهد للتعليم العالي في الخارج وذلك على النحو التالي : جزر الهند الغربية ١٨ ؛ بربادوس ١٠ ؛ الولايات المتحدة وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة الأمريكية ١٠ ؛ جزر انبها ما وسانت لوسيا وترينيداد وتوباغو ٥ .

٨١ - ومن اصل ٨٦ معلما ابتدائيا في الاقليم في عام ١٩٧٦ ، بلغ عدد المدرسين ٥٦ معلما . وماتزال الجهود تبذل للحصول على عدد كاف من المعلمين المدرسين . وفي آخر ذلك العام ، كان ١٧ معلما يتلقون تدريبا في الخارج ، منهم ١١ معلما كانوا يتلقون التدريب في دور المعلمين في منطقة الكاريبي في إطار المخطط التدريبي لجزر الهند الغربية (انظر كذلك الفقرة ٥ (اعله) .

با* - دراسة استقصائية للتعليم الثانوى

- ٨٢ - تقع مسؤولية تصريف شؤون التعليم ضمن اختصاصات منصب الوزير الاول الذى يعمل بمشورة مجلس للتعليم وجهازان آخران يعنى احدهما بالتعليم الابتدائي ويعنى الآخر بالتعليم الثانوى . وفي آب/اغسطس ١٩٧٦ ، وبعد اجراء دراسة استقصائية للتعليم الثانوى في الاقليم ، عمد فريق مؤلف من خمسة اعضاء و برئاسة السيد كاظم باخوس الى تقديم تقريره الى الحكومة . وفي ٢١ تموز/ يوليه ١٩٧٧ ، ابلغ الوزير الاول المجلس التشريعي بالقرارات التي اتخذها مجلس التعليم بشأن التوصيات الواردة في التقرير . وفيما يلي موجز بالقرارات الرئيسية لمجلس التعليم .
- ٨٣ - بعد اتمام ستة اعوام من الدراسة الابتدائية ، ينبغي قبول كل طالب في ثانوية جزر فرجن البريطانية . وينبغي تمكين المدرسة من زيادة عدد التلاميذ المقيدين فيها الى رقم متوقع محدد ب ٢٩٠ من التلاميذ في عام ١٩٨٠ . وينبغي تعزيز الهيكل الادارى للمدرسة ، ولا سيما على المستوى المتوسط ، وتوسيع نطاق الخدمات التوجيهية للتلاميذ . وينبغي ايلاء اولوية لتدريب المستشارين المختصين بالتوجيه . وينبغي وضع برنامج دراسة تعويضي نشط للتلاميذ .
- ٨٤ - وعلى الرغم من انه ينبغي ان تتركز جهود تنمية مرافق التعليم الثانوى على جزر فرجن البريطانية ، فانه ينبغي للحكومة مع ذلك ان تشجع في انتهاج سياسة لانشاء وحدات للتعليم الثانوى في مراحلها الاولى على الاقل في فرجن فوردا .
- ٨٥ - وينبغي اجراء الترتيبات اللازمة لعقد حلقة دراسية ، اثناء الخدمة ، لاعادة توجيه جميع معلمي المدرسة الثانوية لمناقشة اهداف وفلسفة التعليم الشامل ، بغية ضمان استجابة مختلف البرامج المقدمة في المدرسة للاهتمامات والقدرات المتنوعة الكثيرة التي توجد بين اطفال اى مدرسة شاملة . وينبغي الشروع في وضع برنامج للنهوض بالمستويين المهني والاكاديمي لبعض المدرسين . وينبغي اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان ان يكون المعلمون الذين سيجرى تدبيرهم مستقبلا من حملة الشهادات الجامعية . وبلاضافة الى المعلمين الاضافيين الذين ستدعو الحاجة اليهم ، ومع مراعاة تزايد عدد المقيدين في المدارس مستقبلا فانه ينبغي استحداث وظائف جديدة منها مثلا وظيفسة امين الصندوق في المدرسة .
- ٨٦ - والمدرسة بحاجة الى ان يقوم من يعينهم الامر ببذل جهود متضافرة لتحسين معايير الانضباط فيها ، مع ايلاء اهتمام خاص لدر الحكومة وفئات المجتمع المهمة بالامر ، وايلاء الاهتمام كذلك لجهود الآباء في التربية .
- ٨٧ - وينبغي ان ينشأ مجلس القوى العاملة المقترح وأن يعنى ، كأولوية اولى ، بضمان قيام الوكالات لعامة والخاصة بوضع برامج تدريبية مناسبة تمكن اهالي جزر فرجن البريطانية من القيام في اقرب وقت ممكن ، بمباشرة الاعمال التي يشغلها الاشخاص " غير المنتمين " ، ولكي يتمكن الاشخاص " المنتمون " ، لدى القيام بذلك ، من الوفاء بالمعايير المحددة للكفاية .

٨٨ - وينبغي ان يوضع ، لطلاب المدارس من درسوا لمدة ثلاثة اعوام على الاقل بالتعليم الثانوى ، برنامج تقني ومهني قوى يوفر التدريب المكثف اللازم على المهارات العملية . وينبغي استحداث برنامج لاجتذاب عاملين بارعين ، ممن تتوفر لديهم خبرات صناعية ، للدخول في سلك التعليم كمدرسين تقنيين ومهنيين . ولا ينبغي للمدرسة ان تنظم برامج دراسية لشهادة التعليم العامة من المستوى "المتقدم" . وينبغي ، عند الاقتضاء ، ايلاء نظر مسبق لاحداث تطوير اكبر في التعليم التقني والمهني بدلا من ادخال اشغال على المستوى "المتقدم" في المدرسة .

٨٩ - وفيما يتعلق بالتعليم الابتدائي ، انفق المجلس على ما يلي :

(أ) ينبغي تشكيل فريق بحث يعنى بالتعليم الابتدائي ليقوم بدراسة اوفى لبعض المشاكل التي تواجه مدارس ومعلمي التعليم الابتدائي .

(ب) ينبغي ان يولي اهتمام نشط لتطوير مناهج الدراسة ولاعداد المواد اللازمة لتطبيق هذه المناهج ؛

(ج) ينبغي بذل جهود خاصة في مجال التدريس التعويضي في المرحلة الابتدائية ، ولاسيما في علوم اللغات والرياضيات .

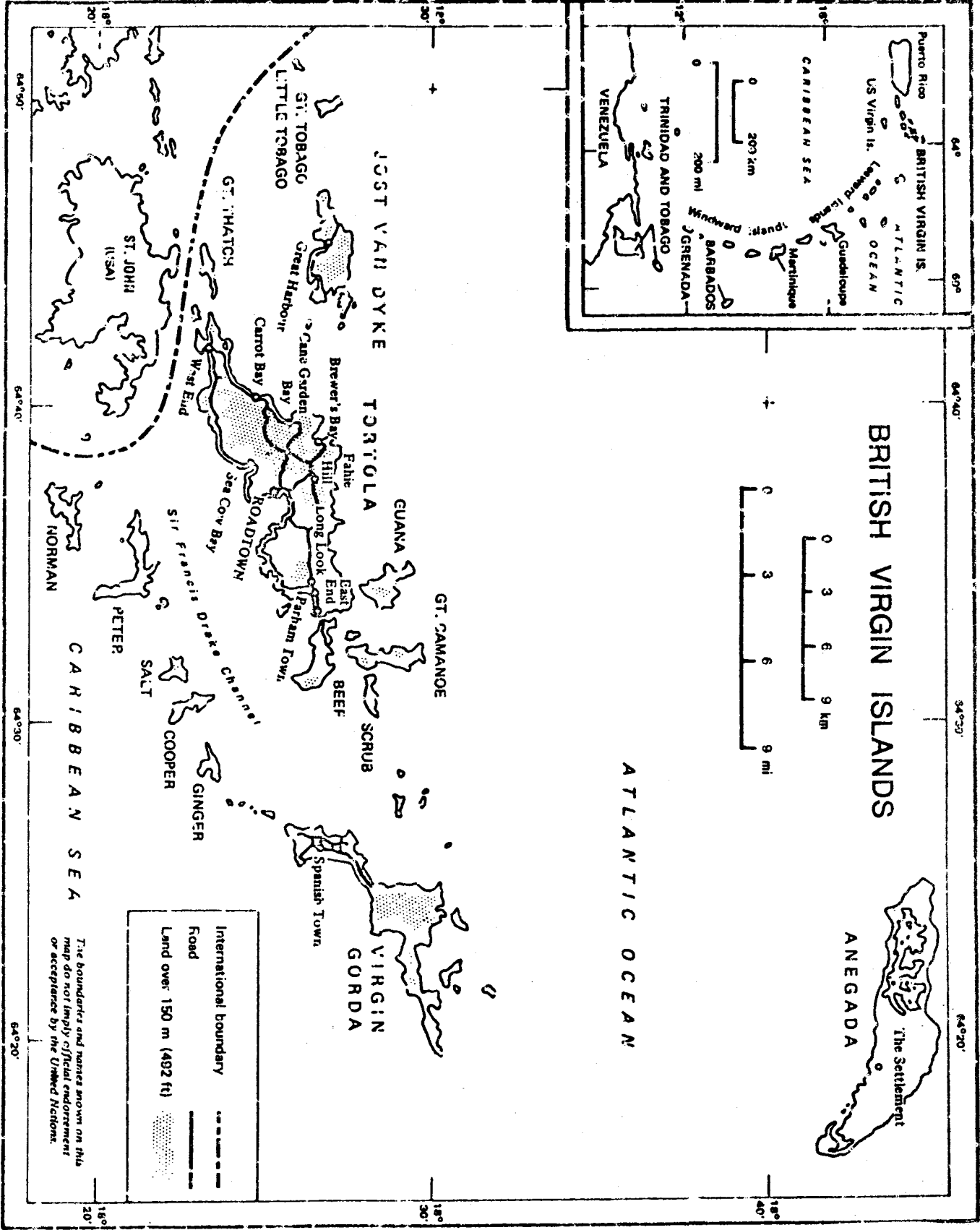
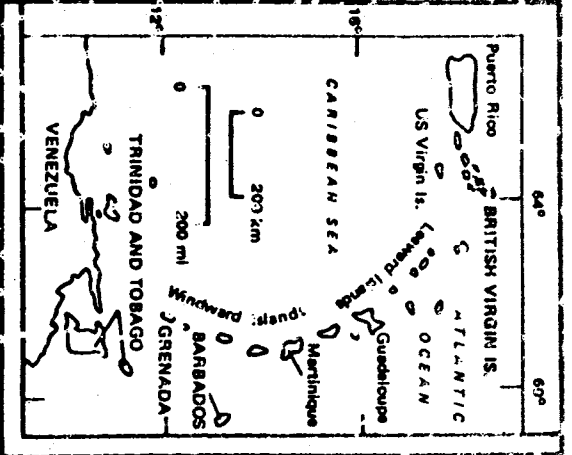
٩٠ - وفي تعليق على قرارات المجلس ، اعلن السيد ويتلي ان الحكومة قد قبلت ، من حيث المبدأ ، تلك القرارات لأنها موضع استحسان كبير ولأنها ضرورية حقا على المدى الطويل . وفيما يتعلق بمهمة وضع برنامج للتنفيذ ، استرعى السيد ويتلي الانظار لرسالة وردت مؤخرا من السير بروس غريتايش ، رئيس شعبة المملكة المتحدة للتنمية في منطقة الكاريبي ، وفيها اعلن انه " سيتعذر تماما [على الشعية] ان تقراى مساعدة مالية لتنفيذ برنامج باخوس ما لم تنفذ المعونة المقدمة للميزانية وما لم تثبتوا ان لديكم الموارد اللازمة لتغطية اى نفقات اضافية متكررة مترتبة على ذلك دون الاستعانة مسرة اخرى بالمعونة المقدمة للميزانية " . فيران السيد ويتلي اكد ان الحكومة مستعدة لأن تفعل كل ما في وسعها من اجل القيام ، على الاقل ، في سنة او سنتين ، باعداد البعض من التحسينات التي اوصى بها المجلس .

جيم - السياسات والبرامج التعليمية الراهنة

٩١ - في ٢١ تموز/يوليه ١٩٧٧ ، قدم السيد ويتلي في المجلس التشريعي مشروع قانون عنوانه " مرسوم التعليم لعام ١٩٧٧ " ، الفرض منه تحسين عدل وفعالية النظام المدرسي . وقد جاء في جريدة محلية اسمها " ذا ايلاند صن " ان مشروع القانون المذكور سبب من توصيات المجلس المشار اليها في الفقرات ٨٣-٨٩ اعلاه . وقد اقر المجلس التشريعي ذلك المرسوم في ١٨ آب/اغسطس .

٩٢ - وقالت الملكة في الكلمة التي القتها في ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر (الفقرة ٥ اعلاه) ان انشاء مدرسة ابتدائية حكومية في فرجن غوردا تحل محل المرافق المدرسية الراهنة المقدمة من الكنيسة

الاسقفية البروتستانتية أمر سيمطى الاولوية . وقالت ان انشاء المرافق في الجزيرة للحلقة الاولى من التعليم الثانوى سيدرج كذلك في قائمة اولويات التحسينات المقترحة . اما التدابير اللازمة لتمويل تنفيذ تقرير باخوس بشأن التعليم الثانوى فستعرض على المجلس التشريعي للنظر فيها . وقالت الملكة كذلك انه يجرى اعداد الخطط لانشاء مدرسة ابتدائية جديدة في مدينة رود تاون وانشاء دار للمعلمين في يوست فان دايك وان الحكومة تعتزم توسيع برنامج ما قبل سن الدراسة لتلبية كامل احتياجات تنمية الاطفال في مرحلة ما قبل سن الدراسة .



MAP NO. 2900 UNITED PATIORS
OCTOBER 9 1978

الفصل الثالث والعشرون*

مونتسيرات

الف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - كان ما قرره اللجنة الخاصة، في جلستها ١٠٢، المعقودة في ١ شباط/فبراير ١٩٧٨، باعتبارها ما قدمه رئيس اللجنة من الاقتراحات المتعلقة بتنظيم أعمالها (A/AC.109/L.1205)، إحالة مسألة مونتسيرات إلى اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة للنظر فيها وتقديم تقرير عنها .
- ٢ - ونظرت اللجنة الخاصة في مسألة الأقليم في جلستها ١١٠٩ المعقودة في ٢٩ حزيران/يونيه .

٣ - وأخذت اللجنة بحسن الاعتبار، لدى نظرها في هذا البند، أحكام قرارات الجمعية العامة المنصلة بالموضوع، بما فيها بصورة خاصة القرار ٢٢/٤٢ المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وفي الفقرة ١٣ من هذا القرار طلبت الجمعية العامة إلى اللجنة الخاصة، في جملة أمور، " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذاً فورياً وتاماً في جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها، والقيام بوجبه خاص بما يلي : وضع اقتراحات محددة لا زالت ما تبقى من مظاهر الاستعمار، وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين " . وأخذت اللجنة أيضاً بحسن الاعتبار قرار الجمعية العامة ٢٢/٢٩ المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ بشأن أريضة الأقليم، من بينها إقليم مونتسيرات . وفي الفقرة ١٠ من هذا القرار طلبت الجمعية العامة إلى اللجنة الخاصة مواصلة التماس أفضل السبل والوسائل لتنفيذ اعلان فيما يتعلق ب . . . مونتسيرات . . . بما في ذلك إمكانية ايجاد بساتين زائرة بالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة "

- ٤ - وكان مصروفاً على اللجنة الخاصة أثناء نظرها في مسألة هذا الإقليم، ورقة عمل أعدتها الامانة العامة (انظر مرفق هذا الفصل) تتضمن معلومات عن آخر التطورات المتصلة بهذا الإقليم .
- ٥ - وقد شارك ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية بوصفها الدولة المعنية القائمة بالادارة في أعمال اللجنة الخاصة أثناء نظرها في هذا البند .

- ٦ - وادلى المقرر اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة في الجلسة ١٠٩ : المعقودة في ٢٩ حزيران/يونيه ببيان اطم اللجنة الخاصة (A/AC.109/PV.1109) قدم به تقرير اللجنة الفرعية (A/AC.109/L.1243) المتضمن عرضاً لندائها في مسألة الأقليم .

٧ - وفي الجلسة ذاتها، عقب ان ادلى الرئيس ورئيس اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة وممثل الصين ببياناتهم (A/AC.109/PV.1109) : اعتمدت اللجنة الخاصة دون اعتراض تقرير اللجنة الفرعية وافرت الخلاصات والتوصيات الواردة فيه (انظر الفقرة ٩ اناه) .

٨ - وفي ٣٠ حزيران / يونيه أُحيل نص الخلاصات والتوصيات الى الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الامم المتحدة لاطلاع حكومته عليه .

باء - قرار اللجنة الخاصة

٩ - يرد فيما يلي نص الخلاصات والتوصيات التي اعتمدها اللجنة الخاصة في جلستها ١١٠٩ المعقودة في ٢٩ حزيران / يونيه ، والتي ترد الاشارة اليها في الفقرة ٧ أعلاه :

١ - تؤكد اللجنة الخاصة من جديد حق شعب مونتسيرات غير القابل للتصرف

في تقرير المصير والاستقلال وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ .

٢ - وان تدرك اللجنة الخاصة تمام الادراك الظروف الخاصة لمونتسيرات والناجمة عن حجمها وموقعها الجغرافي وعدد سكانها ومواردها الطبيعية المحدودة ، تكرر وجهة نظرها القائلة بأنه لا يجوز لهذه الظروف ان تصيق بأى شكل من الاشكال تنفيذ عملية تقرير المصير بسرعة وفقا للاعلان الوارد في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) الذي ينطبق تماما على الاقليم .

٣ - وتلاحظ اللجنة الخاصة بالتقدير تعاون الدولة القائمة بالادارة ومشاركتها المستمرة الفعالة في أعمال اللجنة ، مما يساهم بشكل هام في نظر اللجنة في مسألة اقليم مونتسيرات على اساس من المعلومات .

٤ - وترحب اللجنة الخاصة ببيان ممثل الدولة القائمة بالادارة بأن حكومته ستعتمد الى تأييد وتشجيع الممثلين المنتخبين لشعب مونتسيرات في سيره نحو التطور الدستوري وانه اذا اعرب الشعب ، من خلال ممثليه المنتخبين ، عن رغبته في التحول الى الاستقلال فان حكومته مستعدة لمنح هذا الاستقلال . وعلى الرغم من هذا ، فان اللجنة تحث الدولة القائمة بالادارة على ضمان اعلام شعب الاقليم اعلاما تاما بجميع البدائل والاختيارات المتاحة له فيما يتعلق بمركزه في المستقبل .

٥ - وتلاحظ اللجنة الخاصة باهتمام انه قد تم مد الاقليم بألة فزل للقطن من ماركة Sea Island على سبيل التجربة وتمعرب عن أهلها في ان ينجح هذا المشروع . وترى اللجنة ان تنشيط صناعة القطن من جديد يمكن ان يعطي القطاع الزراعي لاقتصاد مونتسيرات دفعة كبيرة للامام .

٦ - وترحب اللجنة الخاصة ببيان ممثل الدولة القائمة بالادارة بأن حكومته تحترم في الاعوام القليلة المقبلة تركيز مساعدتها الانمائية على المشروعات المدرة للايرادات وعلى التدريب اللازم لرفع مستوى مهارات القوى العاملة . وتلاحظ اللجنة ان جميع الذين

يقدمون باللجنة المدنية اسم بوجه التقريب من أبناء مونتسيرات والجزر القريبة الأخرى وان مونتسيرات نظام للتعليم يحل فيه المدرسون المحليون بسرعة محل المدرسين الأجانب .

٧ - وتلاحظ اللجنة الخاصة بارتياح المساعدة المالية والتقنية التي تقدمها الدولة القائمة بالادارة وحكومات كندا والولايات المتحدة الأمريكية وفنزويلا فضلا عن مجتمع البحر الكاريبي والمؤسسات الإقليمية الأخرى الى مونتسيرات . وتحيط اللجنة علما بصفة خاصة بالمشروع الزراعي الاخير الذي تبلغ قيمته ٢٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة ، والذي تم التوصل الي اتفاق بشأنه بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي والامانة العامة لمجتمع البحر الكاريبي نيابة عن دول السوق المشتركة لشرق بحر الكاريبي السبع التي تضم مونتسيرات .

٨ - وتبحث اللجنة الخاصة الدولة القائمة بالادارة على العمل ، بالتعاون مع حكومة مونتسيرات ، على ضمان حق شعب الاقليم غير القابل للتصرف في التمتع بموارد الطبيعية عن طريق اتخاذ التدابير الفعالة التي تمنح حق الشعب في ملكية تلك الموارد الطبيعية والتصرف فيها وفي تثبيت سيطرته على تنميتها في المستقبل والابقاء على هذه السيطرة .

٩ - وتؤكد اللجنة الخاصة من جديد مسؤولية الدولة القائمة بالادارة ، بالتضامن مع الحكومة الاقليمية ، عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقليم . وتبحث اللجنة الدولة القائمة بالادارة بصفة خاصة ، على الاستمرار في تقديم معاونتها الانمائية للاقليم بهدف حل مشاكل الاقليم الانمائية وتحسين ظروفه الاقتصادية . كما تبحث الوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة وبصفة خاصة برنامج الأمم المتحدة الانمائي والمنظمات الاقليمية مثل مجتمع البحر الكاريبي ، بما في ذلك السوق المشتركة لبحر الكاريبي وبنك التنمية الكاريبي ، على الاستمرار في ابقاء اهتمام خاص الى احتياجات مونتسيرات الانمائية .

١٠ - وان تشير اللجنة الخاصة الى نجاح البعثة الزائرة للاقليم في عام ١٩٧٥ (١) ، وان تدرك ان البعثات الزائرة الموقدة للاقليم الصغيرة تشكل وسيلة فعالة للتأكد من الحالة السائدة في الاقليم ، ترى وجوب ابقاء امكانية ارسال بعثة زائرة أخرى الى مونتسيرات في مرحلة مناسبة ، قيد الاستعراض .

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ ،

(A/10023/Rev.1) ، السجل الرابع ، الفصل الثامن والعشرون ، السرفق .

مرفق *

ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

<u>الفقرات</u>	
٢ - ١	١ - لمحة عامة
٣٤ - ٣	٢ - التطورات الدستورية والسياسية
٨١ - ٣٥	٣ - الأنواع الاقتصادية
٨٨ - ٨٢	٤ - الأنواع الاجتماعية
٩٤ - ٨٩	٥ - الأنواع التعليمية
.....	خريطة

* صدر سابقا تحت الرمز A/AC.109/L.1216 .

مونتسيرات (أ)

١ - لمحة عامة

- ١ - ترد المعلومات الأساسية عن مونتسيرات في التقرير الذي قدمته اللجنة الخاصة الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين (ب) وترد أدناه معلومات تكميلية .
- ٢ - بلغ مجموع عدد سكان الاقليم في التعداد الاخير ، الذي أجرى في نيسان /ابريل ١٩٧٠ ، ١٢٣٠٠ نسمة (ينحدر معظمهم من سلالات افريقية وسلالات مختلطة) . وقد عزي عدم زيادة عدد السكان الا بمقدار ١٩٢ نسمة فقط عن تعداد عام ١٩٦٠ الى الهجرة الواسعة النطاق التي حدثت في أوائل الستينات . وقد ران عدد السكان قد انخفض من ١٣٠٧٦ في عام ١٩٧١ الى ١٣٠٠٠ في منتصف عام ١٩٧٦ . وذكر الحاكم السيد وين جونز ، في بيان نشر في الصحف المحلية الصادرة في ٢٣ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٧ ، ان الاحصاءات تفيد بأن ما يزيد عن نصف عدد سكان مونتسيرات هم دون سن العشرين . وبناء على ذلك فهو لا يوافق على أن الاقليم قد خسر جيلا بأكمله من الشباب كسبته بلدان أخرى . ولا حظت اللجنة الخاصة في تقريرها السابق (ج) انه توجد طائفة من المفتربين المقيمين يبلغ عدد أفرادها زهاء ٥٠٠ شخص . وتفيد المعلومات المرسله من الدولة القائمة بالادارة أن عدد المقيمين في الاقليم طوال كل عام ، من غير المونتسيراتيين ، عدد صغير ، ولو انه يرتفع في أوج موسم الصيف .

٢ - التطورات الدستورية والسياسية

ألف - الدستور

- ٣ - جرى في عامي ١٩٧١ و ١٩٧٥ تعديل الدستور الحالي للاقليم الذي صدر في عام ١٩٦٠ . وبايجاز يتكون الهيكل الحكومي من : (أ) حاكم تعينه الملكة ؛ (ب) مجلس تنفيذي يتألف من الحاكم كرئيس للمجلس ، والوزير الأول ، وثلاثة وزراء آخرين ، وعضوين بحكم الوظيفة (هما النائب العام وأمين المالية) ؛ (ج) المجلس التشريعي ، الذي يتألف من رئيس المجلس وعضوين بحكم

(أ) المعلومات الواردة في هذه الورقة مستقاة من التقارير المنشورة ومن المعلومات التي أرسلتها حكومة بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية الى الأمين العام ، في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٧٧ ، عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٦ ، بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة .

- (ب) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل التاسع والعشرون ، المرفق ، الفرع باء .
- (ج) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الثالث ، الفصل الخامس والعشرون ، المرفق ، الفرع باء .

الوظيفة (النائب العام وأمين المالية) ، وسبعة أعضاء منتخبين من دوائر انتخابية يدخل كلا منها عضو واحد وذلك على أساس نظام الاقتراع العام للبالغين ، وعضوين بالتعيين • وتشمل مسؤوليات الوزراء جميع مجالات العمل الحكومي ، باستثناء القضاء والخدمة العامة والأمن الداخلي ومراجعة الحسابات العامة والشؤون الخارجية : وجميعها مقصورة على الحاكم •

باء - الاحزاب السياسية والانتخابات

٤ - تنافس في الانتخابات العامة الاخيرة ، التي أجريت في ٢٠ أيلول / سبتمبر ١٩٧٣ ، الحزب الديمقراطي التقدمي ، وهو الحزب السياسي الوحيد العامل في الاقليم في ذلك الحين ، وتسعة مرشحين مستقلين • وقد أسفرت النتائج النهائية عن انتخاب خمسة أعضاء من الحزب الديمقراطي للتقدمي واثنين من المرشحين المستقلين (هما السيدان ج . أ . أوزبورن وجوشوا ويكس) • وأعيد تعيين السيد ب . اوستين بريميل ، زعيم الحزب الديمقراطي التقدمي ، في منصب الوزير الأول •

٥ - وفي أعقاب ذلك أصبح السيد اوزبورن عضوا في حزب سياسي جديد ، هو حركة التحرير الشعبية ، تشكل في أواخر عام ١٩٧٥ تحت زعامة السيد جون دبلن ، وهو نائب منتخب سابق ونائب رئيس سابق للجلس التشريعي •

٦ - وفي ١٩ كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ ، نقلت الأنباء انه سيتنافس في الانتخابات العامة المقبلة ، التي يحين الموعد المقرر دستوريا لاجرائها بحلول نهاية أيلول / سبتمبر ، ما لا يقل عن حزبين آخرين (لم ترد أية تفاصيل عنهما) وسبعة مرشحين مستقلين ، وذلك فضلا عن الحزبين المشار اليهما أعلاه • وتفيد المعلومات المتاحة أن الوزير الأول بريميل لم يطلب بعد الى الحاكم حل الهيئة التشريعية واصدار مرسوم باجراء الانتخابات •

٧ - ويفيد النبا نفسه أن حركة التحرير الشعبية المعارضة قد شرعت بالفعل في عقد اجتماعات في اطار حملة انتخابية ، ولكنها ذكرت انها ستمسك عن اعلان اقتراحاتها الرئيسية الى أن يعرف موعد اجراء الانتخابات • كما رفضت دعوة وجهها اليها السيد بريميل لمناقشة مسائل الحملة الانتخابية لتبثها محطة الاذاعة المملوكة للحكومة •

٨ - وزعم الحزب الديمقراطي التقدمي الحاكم ، في برنامجه الانتخابي الذي أعلن في ٢٠ كانون الثاني / يناير ، انه قد عمل بنجاح في شتى ميادين النشاط وضع سلسلة من الاقتراحات لمواصلة هذا العمل (أنظر أدناه) ،

جيم - مركز الاقليم مستقبلا

٩ - في أيار / مايو ١٩٧٥ ، أجرت بعثة الأمم المتحدة الزائرة الموفدة الى الاقليم مناقشات بشأن هذا الموضوع مع موظفين من الدولة القائمة بالادارة في لندن ومع ممثلين منتخبين في

الاقليم (د) . وذكرت الدولة القائمة بالادارة ، بكل وضوح ، أنها مستعدة لمنح مونتسيرات الاستقلال فيما اذا أعرب الشعب ، عن طريق ممثليه المنتخبين ، عن رغبته في ذلك . وهي سياسة لم يطرحها عليها أى تغيير كما أوضح ذلك ممثل المملكة المتحدة في البيان الذى ألقاه أمام اللجنة الرابعة للجمعية العامة في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ (هـ) .

١٠ - وأوردت البعثة في تقريرها أن الممثلين المنتخبين يدركون مختلف الاختيارات المتاحة للاقليم ، بما في ذلك الاستقلال . وكان رأيهم يتجه ، عموماً ، الى ضرورة اجراء مناقشات حرة ومفتوحة بشأن هذه الاختيارات والبت في مسألة الاستقلال ، عند الاقتضاء ، عن طريق الاستفتاء . وقال السيد بريمبل ، خلال مباحثاته مع أعضاء البعثة ، أنه يؤيد أن ترتيب عملي من شأنه تحسين مستوى معيشة الشعب .

١١ - وذكر السيد بريمبل ، في مقابلة صحفية أجريت معه في شهر شباط / فبراير ١٩٧٦ ، أنه لا يرى أية مزية لاعتماد دستور من النوع الذى يقضي بانشاء دونة شريكة ، وانه يكاد يكون من الافضل بالتأكيد بالنسبة الى مونتسيرات أن تواصل اتباع نهجها الدستوري الحالي الى أن يظهر بديلاً عملي له (و) ولم يقدم الحزب الديمقراطي التقدمي الحاكم ، في برنامجه الانتخابي لعام ١٩٧٨ ، أية اقتراحات باجراء اصلاح دستوري .

دال - الخدمة المدنية : استخدام موظفين محليين

١٢ - يستفاد من التقارير الواردة في نهاية عام ١٩٧٦ أنه يوجد حوالي ٦٢٥ شخصاً في الخدمة المدنية ، منهم ١٠ مغتربين من غير أهل جزر الهند الغربية . ولا يشكل المستشارون المتخصصون للمساعدة التقنية ، الذين توفرنا لمونتسيرات عن طريق ترتيبات المساعدة التقنية البريطانية ، جزءاً من الخدمة المدنية . وتفيد الدولة القائمة بالادارة أنه لا يزال المونتسيريانيون يتقلدون معظم المناصب العليا في الحكومة وبناءً على ذلك فليس ثمة حاجة ملحة للتمجيل في عملية استخدام موظفين محليين . اذ كلما توفر مونتسيريانيون مدربون ، فانهم يحلون محل المغتربين الذين يعيّنون جميعاً بعقود ، عادة لمدة لا تزيد عن عامين .

(د) المرجع نفسه ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/10023/Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل الثامن والعشرون ، المرفق ، الفقرتان ٤ و ١٠٢ .

(هـ) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، اللجنة الرابعة ، الجلسة الثانية عشرة ، الفقرات ١٢ الى ٢١ .

(و) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الثالث ، الفصل الخامس والعشرون ، المرفق ، الفرع باء ، الفقرة ١٠ .

١٣ - وذكر السيد بريميل ، المسؤول أيضا عن المالية ، في خطاب الميزانية الذي ألقاه أمام المجلس التشريعي في ١٩ نيسان /ابريل ١٩٧٧ ، أن الحكومة الإقليمية قد أجرت اتصالات في عام ١٩٧٥ مع حكومة المملكة المتحدة للحصول على أموال لزيادة المرتبات والاجور لموظفي الحكومة الدائمين وغير الدائمين . وقد أُشير بهذا الموضح مرارا منذ ذلك الحين ولكن كان موقف المملكة المتحدة يتمثل في أنه " يتعين توفير المال لنلازم عن طريق زيادة الضرائب في مونتسيرات " . كما ذكر السيد بريميل أنه إذا زيد الاجر الاسبوعي لكل موظف حكومي بما متوسطه ١٠ دولار كاريبي شرقي (ز) ، فسيصل مجموع الزيادة التي ما ينوف عن ٣٥٠٠٠٠ دولارا كاريبيا شرقي في السنة . باعتبار أن هذه الزيادة تمثل " عبك كبيرا على الموارث المالية " ، فقد أعان عزمه على مواصلة السعي للحصول على مساعدة مالية من حكومة المملكة المتحدة من أجل تعديل المرتبات .

١٤ - وتفيد الأنباء الواردة في ٢ كانون الأول /ديسمبر أن رابطة الخدمة المدنية في مونتسيرات تواصل العمل من أجل تحقيق مطالبها بالحصول على بدل غلاء معيشة وتعديل المرتبات على هدى الخطوات التي اقترحها السيد هارولد وول ، الذي كان آنذاك مفوضا لشؤون إعادة النظر في المرتبات ، في تقريره الذي نشرته الحكومة الإقليمية في كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٣ (ح) . كما تمارس رابطة الخدمة المدنية المنحط من أجل اعتبار يوم السبت كيوم عمل وذلك لأغراض الاجازة .

١٥ - وذكر الحزب الديمقراطي التقدمي في برنامجه الانتخابي لعام ١٩٧٨ أنه سيحافظ على ارتفاع مستويات الخدمات العامة وسيواصل برامج تدريب الموظفين الحكوميين .

هـ - التعاون الاقليمي

١٦ - اقليم مونتسيرات عضو في الاتحاد الكاريبي ، وفي مجلس وزراء رابطة دول جزر الهند الغربية ، وذلك من بين منظمات أخرى في بلدان منطقة الكاريبي الناطقة بالانكليزية . وكان من المقرر أن يجتمع المجلس . انذى يعتبر محفلا سياسيا للدول السبع التي تضمها جزر اي-وارد ووينوارد (وهي أنتيغوا ، والدومينيكا ، وسانت فنسنت ، وسانت كيتيس - نيفس - أنفيسلا ، وسانت لوسيا ، وغرينادا ، ومونتسيرات) ، في مونتسيرات في أوائل أيلول /سبتمبر ١٩٧٧ ، أي بعد

(ز) العملة المحلية هي الدولار الكاريبي الشرقي . ويقابل الدولار الواحد من دولارات الولايات المتحدة ٢٧٠ دولارا كاريبيا شرقيا .

(ح) للاطلاع على التفاصيل ، أنظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9623/Rev.1) ، المجلد السادس ، الفصل الخامس والعشرون ، المرفق ، الفرع جيم ، الفقرة ١٤ .

حوالي ثلاثة أشهر من تولي السيد بريميد رئاسته • ونقلت الانباء ان من بين المواضيع التي كان من المقرر مناقشتها تشكيل المحكمة العليا لمجلس وزراء رابطة جزر الهند الغربية ، التي تشكل جزءاً من النظم الاتحادي للبلدان السبعة •

١٧ - وفي أعقاب ذلك أعلن السيد هوارد أ • فيرفوس ، رئيس المجلس التشريعي ، أن مؤتمر رؤساء وكتاب برلمانات منطقة البحر الكاريبي التابعة للكونغرس لعام ١٩٧٨ سيعقد في مونتسيرات من ١٤ إلى ١٨ آب/أغسطس للنظر في المسائل ذات الاهتمام المشترك • ويتولى السيد فيرفوس رئاسة اللجنة التنظيمية ، التي يتألف أعضاؤها الآخرون من ممثلين عن جامايكا ، سانت لوسيا • وجزر كايمن ، وترينيداد وتوباغو • وقد وجهت الدعوة إلى مرافقين من كندا والمملكة المتحدة لحضور المؤتمر •

١٨ - وقد انضمت مونتسيرات إلى عدد من بلدان الكومنولث في منطقة شرقي البحر الكاريبي في إقامة مركز تدريب الشرطة الاقليمي للمنطقة • وفي تموز/يوايه ١٩٧٧ افتتح المركز في تورتولا بجزر سيرجن البريطانية ويبلغ مجموع عدد السجلين فيه ٢٧ ضابط شرطة من بينهم ٣ من مونتسيرات •

١٩ - وساهمت حكومة مونتسيرات أيضا ، في تنفيذ بعض المشاريع الاقليمية التي يخطط بها برنامج الأمم المتحدة الانمائي • نفي كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ قام برنامج الأمم المتحدة الانمائي (ر١) مليون من دولارات الولايات المتحدة لتغطية جزء من كلفة مشروع اقليمي لمواصلة تقديم مساعدته انتقائية إلى مصرف تنمية البحر الكاريبي ، وهو مؤسسة مشاركة تابعة للاتحاد الكاريبي ؛ على أن تتحمل البلدان الـ ١٧ المساهمة في المشروع (ومن بينها مونتسيرات) بقية تكاليفه البالغة ٦.٨ ملايين من دولارات الولايات المتحدة • ومن المنتظر الانتهاء من المشروع في أواخر عام ١٩٧٩ •

٢٠ - وقد قام بتأسيس مصرف تنمية البحر الكاريبي في عام ١٩٧٠ ، ١٦ بلداً ناطقا بالانكليزية في منطقة البحر الكاريبي (من بينها مونتسيرات) ، بالإضافة إلى كندا والمملكة المتحدة بوصفهما عضوين غير اقليميين • وقد قدمت الولايات المتحدة الامريكية للمصرف ، الذي هي غير عضو فيه ، مساعدة مالية ائتمانية • وانضمت فنزويلا إلى مصرف تنمية البحر الكاريبي في عام ١٩٧٣ وأصبحت كولومبيا عضواً فيه في عام ١٩٧٤ • ويقضي بيثاق مصرف تنمية البحر الكاريبي بأن يشارك في تنسيق نمو وتنمية التعاون والتكامل الاقتصادي بين وتعزيزهما فيما بين البلدان الاعضاء في الاتحاد الكاريبي ، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان الأقل تقدماً (ومن بينها مونتسيرات) •

٢١ - وقد أسهم برنامج الأمم المتحدة الانمائي بنشاط في الأنشطة التحضيرية التي أفضت إلى إنشاء مصرف تنمية البحر الكاريبي في عام ١٩٧٠ • وفي عام ١٩٧١ بدأ البنك الدولي بوصفه الوكالة المنفذة للمشروع الذي يستغرق سبع سنوات ، في تعزيز الطاقة التقنية والادارية لمصرف تنمية البحر الكاريبي ، بكلفة قدرها ٤٢ مليون من دولارات الولايات المتحدة (ط) •

(ط) أنظر الوثيقة DE/PROJECTS/1499 (RLA/76/007) •

- ٢٢ - ويفيد برنامج الأمم المتحدة الانمائي بأنه قد تم تحقيق انجازات هامة في المرحلة الأولى من مراحل مساعدة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وأن من شأن استمرار هذا المساعدة تمكين مصرف تنمية البحر الكاريبي من توطيد انجازاته السابقة وتدعيم عملياته وتوسيع نطاقها .
- ٢٣ - ويتمثل الهدف طويل الأجل للمشروع في زيادة اسهام مصرف تنمية البحر الكاريبي كما يحدده ميثاقه . وتتضمن الأهداف المباشرة للمشروع في تمكين مصرف تنمية البحر الكاريبي من القيام بما يلي :
- (أ) الحفاظ على نوعية ما يضطلع به من أعمال انمائية في ميداني الزراعة والمقومات الهيكلية ؛
- (ب) زيادة حجم عملياته في منح القروض للأغراض الزراعية والصناعية والسياحية ؛
- (ج) تحسين مساعداته التقنية التي يقدها الى بلدان شرقي البحر الكاريبي ؛
- (د) تعزيز طاقة شعبية تحنيل الشؤون الاقتصادية والمشاريع فيه كيما يتمكن من تقديم تحليلات لاقتصادات الدول الاعضاء ، فضلاً عن اجراء دراسات قطاعية وتحديد مشاريع للتكامل الاقتصادي .

٢٤ - وفي تموز/يوليه ١٩٧٧ ، تقرر تمديد أجل مشروع اقليمي آخر لتعليم وتدريب الموظفين - من الصحبيين المساعدين (شبه الطبيين) ، في بلدان الكومنولث الكاريبي السبعة عشرة (بما فيها مونتسيرات) ، الذي اكتمل ودخل حيز التشغيل الكامل في نموز/يوليه ١٩٧٥ ، من عام ونصف العام الى خمسة أعوام ونصف العام . وستصل الكلفة الاجمالية لهذا المشروع الى ٩٣ ملايين من دولارات الولايات المتحدة وسيقوم برنامج الأمم المتحدة الانمائي بتمويل جزء منه (١٣ مليون من دولارات الولايات المتحدة) على أن تقوم حكومات البلدان المساهمة بتمويل الجزء الآخر (٨ ملايين من دولارات الولايات المتحدة) .

مؤتمر التنمية الاقتصادية في منطقة البحر الكاريبي

٢٥ - أولى البنك الدولي اهتماماً أكبر لمنطقة البحر الكاريبي عن طريق عقد مؤتمر للتنمية الاقتصادية لتلك المنطقة في واشنطن العاصمة في ١٤ و ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ . وقد عمل مصرف تنمية البحر الكاريبي والمصرف الانمائي للبلدان الامريكينة وصندوق النقد الدولي في ترابط وثيق مع البنك الدولي في سبيل عقد هذا المؤتمر ، الذي حضره ٤ مشتركاً ، من بينهم ممثلو حكومات متبرعة ومستفيدة ، وممثلات مثل برنامج الأمم المتحدة الانمائي ووكالات اقراض وتنمية دولية أخرى . وقد حضر السيد بريميل المؤتمر بصفته رئيس مجلس وزراء رابطة دول جزر الهند الغربية . وكان الغرض من المؤتمر استعراض احديجات التنمية الاقتصادية للمنطقة والنظر في اقتراح بانشاء فريق كاريبي للتعاون في التنمية الاقتصادية .

٢٦ - وقد عرض السيد أدلبرت كريجر فاسينا ، رئيس وفد البنك الدولي ورئيس المؤتمر ، بايجاز المشاكل الاقليمية للتنمية الاقتصادية والدور الذي قامت به المساعدة الخارجية حتى ذلك الحين .

وقال انه من أجل تحقيق معدل نمو حقيقي بنسبة حوالى ٥ في المائة سنويا ، ستحتاج بلـدـان منطقة البحر الكاريبي على امتداد السنوات القليلة القادمة الى تدفق صاف من المساعدات الانمائية الرسمية ، بما في ذلك قروض طويلة الاجل من مؤسسات التمويل الدولية ، يربو على ٦٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة في السنة ، أو ما يزيد عن ضعف المبلغ المحول خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٦ . ويقوم هذا التقدير على أساس الافتراض بأنه سيتم جمع تمويل تكميلي من الموارد الداخلية . وأعلن السيد كريجر ان البنك يخطط لأن يضاعف على الاقل القروض التي يقدمها الى الاقليم خلال فترة السنوات الخمس المنتهية في عام ١٩٨٢ ، وذلك بالمقارنة مع الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٦ ، وأنه مستعد أيضا لمواصلة القيام بدور نشط في تنسيق تمويل المشاريع .

٢٧ - ودعا السيد كريجر الى بذل جهد تعاوني للتوصل الى حلول جديدة لمشاكل الاقليم واختتم كلمته بالاشارة الى الكثير من المشاكل الملحة التي تواجه بلدان الكاريبي ، ومن بينها الاحتياجات التالية : (أ) توفير عمالة أكثر انتاجية في قطاعي الزراعة والصناعة ؛ (ب) تنويع الصادرات وزيادة الانتاج المحلي من المواد الغذائية والزراعية ؛ (ج) خلق أسواق اقليمية أكبر للصناعات المحلية ؛ (د) تخفيض تكاليف الادارة العامة عن طريق ايجاد خدمات مشتركة للبلدان الصغرى ؛ (هـ) جمع أموال اضافية لتكملة التمويل الخارجي للمشاريع الاستثمارية ، التي يلغى الكثير منها بسبب الافتقار الى موارد مقابلة .

٢٨ - وقد اعتمد المؤتمر سلسلة من الخلاصات واتفاقات الرأى ، وفيما يلي ملخص لها :

(١) يقوم البنك الدولي ، بالتعاون الوثيق والمساعدة المباشرة من جانب مصرف تنمية البحر الكاريبي والمصرف الانمائي للبلدان الامريكية وصندوق النقد الدولي ، بتنظيم فريق كاريبي للتعاون في التنمية الاقتصادية ، يوجه عمله نحو جملة أمور من بينها الأهداف التالية :

(أ) تعبئة مساعدات اضافية تقنية ومالية متعددة الأطراف وثنائية لبلدان الكاريبي لآجال وبشروط مناسبة ؛

(ب) تعبئة وتنمية الموارد المحلية ؛

(ج) تحسين التنسيق فيما بين المتبرعين والمستفيدين من أجل كفاءة الانتفاع بالموارد الخارجية على أفضل وجه ؛

(د) احداث تعاون أكبر فيما بين بلدان الكاريبي .

(٢) يجب لدى النظر في احتياجات المنطقة ابراء اهتمام خاص لتلبية الاحتياجات الملحة القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل للبلدان التي تعاني حاليا من مصاعب مالية شديدة ومصاعب في موازين المدفوعات . كما ينبغي للفريق أن يعتبر دراسة المجالات المحددة أدناه بمثابة جزء من جدول أعماله :

(أ) المساعدة المقدمة إلى البلدان الأقل نمواً على النحو التالي :

' ١ ' نغذية النفقات المتكررة الانمائية الناجمة عن تنفيذ المشاريع التي لا تستطيع أن تسد نفقاتها بنفسها ، ولا سيما في جزر لسواري و وينوار ؛

' ٢ ' انشاء خدمات مشتركة وتشغيلها في المرحلة الأولية لها وذلك في ميدان تخطيط التنمية والادارة فيما بين بلدان جزر لسواري و وينوار التي قد تود المساهمة في هذه الخدمات المشتركة ؛

' ٣ ' تمويل المشاريع الانمائية التي لا تستطيع أن تسد نفقاتها بنفسها وذلك في شكل منح ؛

' ٤ ' استخدام أقصى قدر من المرونة والبساطة في تطبيق القواعد والشروط المتعلقة بالأموال التي يقدّمها المتبرعون من أجل الاضطلاع بالمشاريع حتى يتسنى تنفيذها بأقصى قدر من الكفاءة والسرعة ؛

(ب) البرنامج الطويل الأجل والمساعدة القطاعية ؛

(ج) المشاريع الانمائية الوطنية والاقليمية . ومن بينها تطوير النقل الجوي والبحري ، والطاقة والموارد الطبيعية ؛

(د) تمويل التكاليف المحلية للمشاريع الاستثمارية ؛

(هـ) تمويل وتقديم مساعدات أخرى لتحديد المشاريع الانمائية الوطنية والاقليمية والاعداد لها وتقييمها وتنفيذها ؛

(و) الاستفادة من مواطني بلدان الكاريبي في مشاريع المساعدة التقنية ؛

(ز) تقديم المساعدة في الجهود المبدولة لاستحداث تكنولوجيا محلية وتكييف التكنولوجيا المستوردة حسب الظروف المحلية .

٢٩ - ومن أجل ضمان اتخاذ الفريق اجراءات فعالة بشأن كافة بلدان الكاريبي ، على تباينها ، تم التوصل أيضا الى اتفاق رأى على أن يوسع الفريق أن يمارس عمله على أفضل وجه عن طريق مجموعة من أفرقة فرعية تتشكل بناء على طلب بلدان منفردة أو مجموعات من البلدان ، وتتمثل فيها المؤسسات والهيئات المتبرعة المعنية بذلك على أوثق نحو . وينبغي أن تسهم المنظمات الاقليمية ودون الاقليمية التي أنشأتها بلدان الكاريبي اسهاما تاما في أنشطة واعمال الفريق وانقرته الفرعية . واقترح المؤتمر أن يعقد أول اجتماع رسمي للفريق في ربيع عام ١٩٧٨ : وأن تشكل أفرقة فرعية مستقلة في ذلك الاجتماع اذا سوغ ذلك ظهور اهتمام كاف من جانب الهيئات المتبرعة والهيئات المستفيدة .

٣٠ - ونقلت الانباء أن فريقا موفدا من البنك الدولي قد أجرى ، خلال زيارته لمونتسيرات في كانون الثاني /يناير ١٩٧٨ ، مناقشات مع الحكومة الاقليمية بشأن أشكال المساعدة التي تقدم لحفز تنمية الزراعة والصناعة والسياحة في الاقليم .

البرنامج الاقليمي لتنمية الأعمال الزراعية

٣١ - تم في ١٤ آذار /مارس ١٩٧٨ التوقيع على الاتفاق الخامس للقرض المقدم بشروط سهلة فيما بين وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية ومصرف تنمية البحر الكاريبي ، ويقضي بتقديم قرض قدره ٦٥ ملايين من دولارات الولايات المتحدة للاضطلاع ببرنامج اقليمي لتنمية الأعمال الزراعية فسي بربادوس والبلدان الاقل تقدما الاعضاء في مصرف تنمية البحر الكاريبي (بيليز والبلدان السبعة الواقعة في جزر ليوارد و ويندوارد) . ونتيجة لذلك ازيد صافي مجموع مبلغ القروض المقدمة بشروط سهلة ، التي اتاحتها وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية الى ٤٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة ، مما يجعلها أكبر مشترك فرد في الموارد المقدمة بشروط سهلة الى مصرف تنمية البحر الكاريبي .

٣٢ - وسوف يستخدم هذا القرض الجديد ، بالاضافة الى مبلغ ٢٦٠٠٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة من مصرف تنمية البحر الكاريبي ، في انشاء صندوق لتنمية الأعمال الزراعية وذلك لتمويل القروض والاستثمارات المساهمة المتعلقة بالأعمال الزراعية والمشاريع التي تعتمد على العمالة المكثفة ، والتي يتم اختيارها على أساس ما يحتمل أن يترتب عليها من أثر مفيد لصالح صغار المزارعين ، أي الذين يملكون أقل من ١٠ هكتارات ، والفقراء من ابناء الريف في البلدان المستحقة المذكورة أعلاه .

٣٣ - ويهدف هذا البرنامج الى زيادة طاقة مصرف تنمية البحر الكاريبي وطاقة الوسطاء الماليين في البلدان المستحقة فيما يتعلق بتشجيع وتطوير وتمويل وتنفيذ مشاريع الأعمال الزراعية القائمة على الانتاج المحلي وعلى مساهمة صغار المزارعين و فقراء الريف . وبموجب هذا البرنامج ، سيرتبط الانتاج بالتحضير والتسويق . وسيجرى ايلاء اهتمام رئيسي لتحضير الفواكة والخضروات والنشويات والتوابل والمحاصيل التي تستخدم في صناعة المشروبات ومنتجات المواشي . كما سيوفر البرنامج صناعات ريفية تقوم على المواد الخام الاخرى المتاحة محليا مثل الالياف والاخشاب الخ ، أو تلك التي توفر فرص عمالة لسكان الريف .

٣٤ - ومن المقرر أن يستخدم القرض البالغ ٦٥ ملايين من دولارات الولايات المتحدة ، والمتوقع صرفه على امتداد خمس سنوات ، ومعه منحة تبلغ ٤٥٠٠٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة ، في اجراء بحث تكييفي يتصل بالبرنامج .

٣ - الأوضاع الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

٣٥ - رغم ان اقتصاد الاقليم قد أحرز تقدماً كبيراً في الستينات الا انه توسع بخطى أبطأ بكثير في الفترة من عام ١٩٧٠ الى عام ١٩٧٢ ، وعانى من تدهور طفيف في عام ١٩٧٣ . وقد وصل الناتج المحلي الإجمالي الى ذروته في عام ١٩٧٢ حيث بلغ ١٤١ مليون دولار كاريبي شرقي ولكنه هبط بنسبة حزالي ١٤ في المائة حيث بلغ ١٣٩ مليون دولار كاريبي شرقي في عام ١٩٧٣ . وقد ذكر الوزير الأول بريميل في خطاب الميزانية الذي ألقاه مؤخراً (أنظر الفقرة ١٣ أعلاه) أن الاقتصاد في مجموعه ظل أكداً منذ ذلك الحين . وقال في تفسيره لهذه الحالة ان الاقتصاد المحلي قد تأثر تأثراً كبيراً جداً بأوضاع دولية لا يملك الاقليم السيطرة عليها ، لاسيما وأنه يعتمد اعتماداً كبيراً على صناعتي السياحة والبناء ويضطر الى استيراد نسبة كبيرة من بضائعه الاستهلاكية بأسعار تنخيمية . وذكر كذلك ان التضخم الذي يجتاح العالم يشكل عبئاً كبيراً على المونتسيراتيين . فقد عانت هاتان الصناعتان في الاقليم طوال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٦ من انتكاسة بسبب تأثير الركود الاقتصادي اندي حدث بالولايات المتحدة ، ولكنهما ابدتا بعض التحسن مؤخراً .

٣٦ - وذكر الوزير الأول أن أهداف سياسات الحكومة الاقليمية هي الحفاظ على مستوى مرض من الخدمات البقنة للسكان واقامة اقتصاد سليم ودينامي على نحو يكفي لتوفير العمالة والدخول اللازمة لعالمة صغار السن من سكان الاقليم .

٣٧ - وفي الوقت الذي أعلن فيه السيد بريميل ان الحكومة تواصل توجيه الكثير من جهودها نحو التوسع في قطاعات الزراعة والصناعة والحرف اليدوية والسياحة ، لفت الانتباه بصفة خاصة الى أشد المشاكل التي تواجه الاقليم احاحا وهي : (أ) الصعوبات الناجمة عن التزايد المضطرب في تكاليف المعيشة ، بينما تبقى الدخول جامدة ؛ (ب) الحاجة الى الحفاظ على الخدمات الأساسية اللازمة لكل من الأفراد والمجتمع ؛ (ج) خطورة البطالة ونقص العمل واتساع نطاقها .

٣٨ - وقال السيد بريميل ان الحكومة تقترح ادخال أنظمة واجراءات صارمة لمراقبة الأسعار ؛ وسيتم تعيين الموظفين اللازمين للوزارة المعنية من أجل ضبط الأسعار ؛ وستجرى مناقشات مع الصرفة التجارية بنية خفض أسعار بضائع مختارة على مستوى محقول . ونم تتمكن الحكومة بحلول نهاية عام ١٩٧٧ من الحد من الطفرة التضخيمية . فقد نقلت الانباء أن معدل التضخم قد زاد من ٩ الى ١٨٫٧ في المائة فيما بين كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ وكانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ . ويسرد أدناه ملخص للاقتراحات الاضافية التي قد مها الوزير الأول لتتغلب على المشاكل الاخرى المشار اليها أعلاه ، والتدابير المختلفة اللازمة اتخاذها للتعجيل بالتنمية الاقتصادية حسبما ورد في برنامج حزبي الانتخابي لعام ١٩٧٨ .

باء - السياحة

٣٩ - استمرت الحكومة الاقليمية ، كما لاحظنا أعلاه ، في تشجيع التوسع في السياحة ، وكان من أهم التطورات التي حدثت في هذا الميدان تعيين السيد روجر لاسيل ، وهو خبير من جامعة هاواي ، في أواخر عام ١٩٧٧ للمساعدة في زيادة تطوير هذه الصناعة وذلك في إطار البرنامج البريطاني المساعدة التقنية . وقد طلب منه استعراض الحالة الراهنة لتطور السياحة في مونتسيرات واسداء النصح الى الحكومة بشأن الحاجة الى تحسين هذه الصناعة في الميادين التالية :

(أ) سياسة الحكرمة وتحديد أهدافها ؛ (ب) اعداد خطة انمائية عملية ؛ (ج) المنشآت السياحية ؛ (د) التسويق والترويج ؛ (هـ) تقدير وتقييم عروض استثمارية ؛ (و) سبل الوصول الى الاقليم مستقبلا ؛ (ز) التدريب ونيره من الأمور العرمنية والمتصلة بتنمية السياحة ؛ (ح) انشاء مؤسسة حكومية فعالة لتنفيذ سياسة السياحة وخططها .

٤٠ - وقدم الحزب الديمقراطي المتقدمي في برنامج الذي صدر في كانون الثاني /يناير ١٩٧٨ المقترحات التالية لتحسين السياحة : (أ) رفع مستوى المجلس السياحي وتوسيع جهود الترويج السياحي ؛ (ب) تشجيع هذه الصناعة على العمل على مدار السنة وذلك عن طريق تحسين البرامج الترفيهية للموسمين الصيفي والشتوي ؛ (ج) تكثيف الجهود التي يبذلها المجتمع لزيادة سعادة جميع السياح الذين يزورون الاقليم ووضعهم موضع الترحيب ؛ (د) تشييد ما لا يقل عن ٢٠٠ غرفة انمائية في الغنادق لمواجهة الزيادة المتوقعة في عدد الزوار ؛ (هـ) مواصلة الجهود من أجل اجتذاب الاهتمام الى بناء وتشغيل رافق منتجع صحي ؛ (و) شراء طائرات وتشغيل خدمات جوية للعمل على اراحة وارضاء جميع المسافرين من مونتسيرات واليهما . وقد أجرت الحكومة الاقليمية في الشهر نفسه محادثات مع فريق من الهندك الدوليني بشأن ما يقدر منه من مساعدة لصناعة السياحة بالاقليم (انظر الفقرة ٣٢ أعلاه) .

جيم - صناعة البناء

٤١ - زاد نشاط البناء زيادة كبيرة في الستينات اثر صدور قرار الحكومة بالتركيز على اجتذاب السياح السقيمين ، بيد ان معدل نمو هذه الصناعة تباطأ بل وانخفض في السنوات الاخيرة .

٤٢ - وقد ذكر الوزير الأول ، في خطاب الميزانية الذي ألقاه في ١٩ نيسان /ابريل ١٩٧٧ (انظر الفقرة ١٣ أعلاه) ، ان الحكومة عازمة على وضع برنامج يهدف الى تشجيع تنمية الاسكان وذلك عن طريق تخفيض تكاليف البناء ، وأكد على ان هذا التدبير لازم من أجل انتعاش هذه الصناعة وبقائها . وستتروح الحكومة في البرنامج ما يلي : (أ) تخفيض رسوم الاستيراد وضرائب الاستهلاك على مواد البناء الى ما مجموعه ٥ في المائة ؛ (ب) تحديد أرباح تجارة التجزئة في هذه المواد بنسبة ٣٠ في المائة ؛ (ج) قيام المصارف بتوفير مبلغ يصل الى ٣ ملايين دولار كاريبي شرقي لتمويل مشروع دائر لبناء مساكن جديدة بأرباح لا تزيد عن ٦ في المائة ؛ (د) موافقة عمال البناء على زيادة انتاجيتهم .

وفي النهاية قال انه اذا قدمت جميع الاطراف المعنية أقصى قدر من التعاون في هذا السبيل
فسيستفيد المجتمع بأسره من هذا البرنامج .

٤٧ - واعلن الحزب الديمقراطي التقدمي ، في برنامجه الانتخابي لعام ١٩٧٨ : انه سيواصل
بذل جهوده من أجل خفض تكاليف البناء وذلك عن طريق تخفيض رسوم الإنتاج على مواد البناء
واعفاء فوائد الرهن العقاري من ضريبة الدخل وذلك حسبما تسمح بذلك حالة إيرادات الاقليم .

د ا ن - الزراعة وتربية المواشى وصيد الأسماك

الزراعة

٤٤ - يستفاد من تقرير البعثة التي قامت بزيارة الاقليم في عام ١٩٧٥ أنه بالرغم من الانخفاض الذي طرأ مؤخراً على الأهمية الاقتصادية للزراعة ، فما زالت الزراعة المساهم الرئيسي في الاقتصاد من حيث الناتج القومي الاجمالي والسهم في وتكون المحاصيل الرئيسية من القطن والحضيات وطاولة كبيرة من الخضروات والمحاصيل الجذرية . وقد اعتمد المجلس التشريعي في عام ١٩٧٤ خطة التنمية الزراعية للفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٧ ، في محاولة لانعاش الانتاج الزراعي وزيادته . وقد ركزت الخطة على تنمية الأراضي والاصلاح الزراعي ، ونتاج حاصلات الخضروات وانفاكهة والأشجار ، وتشجيع الصناعات الزراعية وزيادة عدد المواشى بالاقليم . أما الأهداف الطويلة الأجل للخطة فهي : (أ) تحقيق الاكتفاء الذاتي في انتاج بعض المنتجات خلال هذه الفترة ؛ و (ب) ضمان تمويل التنمية المائية ، الأقل من المنتجات الزراعية المستوردة (ج) من قيمة الصادرات الزراعية خلال الخمسة عشر سنة القادمة .

٤٥ - وذكر الوزير الأول بريميل في خطاب الديبلوماسية الذي ألقاه ، ان الصناعة الزراعية تواجه مصاعب خطيرة ، من بينها : عدم مواتاة الأحوال الجوية ؛ وارتفاع ثمن البذور والأسمدة والكيماويات ؛ ومشاكل الشحن والتسويق ؛ وانخفاض أسعار الأسواق . ووفقاً لما ذكره السيد بريميل فان العودة الاقليمية ترى ان تنمية الزراعة تحتاج الى اعانات من أجل ابقاء انتكاليها منخفضة وتوفير عائد للمزارعين ليس أن يمكن تعيين محصول تتاح له منافذ تسويقية بأسعار تغطي تكاليف الانتاج تغطية ملائمة . وبالرغم من أن حكومة مونتسيرات تسعى الى تدعيم مركز هذه الصناعة ، بيد وان حكومة المملكة المتحدة لا تقدر المحنة التي يعاني منها المزارعون المحليون .

٤٦ - ومضى السيد بريميل قائلاً ان الحكومة الاقليمية ترى أنه لا ينبغي اجبار المزارعين على دفع كامل تكاليف الخدمات والتسهيلات المقدمة لهم ، الا في حالة وعند اطمئنانهم على الحصول على مردود عادل ومعقول لما بذلوه من جهود . ولكن حيثما تكون الظروف على نحو يضغط فيد حتى أنجح المزارعين الى أن يعيش عيشة الكفاف وتقضي العاجلة باجتذاب الشبان للعمل في القطاع الزراعي ، فمن الممكن تبرير استثمار رؤوس الأموال في الأراضي لغرض خلق طاقة انتاجية برصاف ذلك ضرورة من ضرورات المقومات الهيكلية سواء يمكن توقع قابلية استمرارها الاقتصادية المباشرة أم لا . وبناء على ذلك استواصلت الحكومة الاقليمية بذل جهودها لاقتناع موظفي المملكة المتحدة بتغيير موقفهم من تمويل المشاريع الزراعية الاقليم .

(د) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ١٣ (A/10023/Rev.1)
المجلد الرابع ، الفصل الثامن والعشرون ، المرفق ، الفقرات ٤٨ - ٥٢ .

٤٧ - وكان من بين التطورات الأكثر أهمية التي تناقلتها الأنباء في أواخر عام ١٩٧٧ وأوائل عام ١٩٧٨؛ الأمور التالية: (أ) استمرار المناقشات بين ممثلي الحكومة الاقليمية ومصرف تنمية البحر الكاريبي بشأن اقامة مصنع لتحضير الأغذية وبعض نظم الانتاج الأولي المرتبطة أساسا ببعض الخضروات؛ (ب) قيام الوكالة الكندية للتنمية الدولية بتوفير أسطول من الجرارات الجديدة ليستخد منها مزارعو القطن المحليون؛ (ج) ابرام اتفاق بين مونتسيرات وفنزويلا، من المنتظر أن تقوم فنزويلا بمقتضاه باستثمار ٣٠٠.٠٠٠ دولار كاريبياً شرقي في مشروع لمراقبة التآكل؛ (د) قيام صندوق الكومنولث للتعاون التقني بتعيين خبير في محاصيل الفاكهة ومهندسي لمساعدة الحكومة الاقليمية في تنفيذ برنامجها الخاص بزراعة الأشجار وزيادة انتاج المحاصيل خلال موسم الجفاف؛ (هـ) قيام غرين، يشترك في تشكيله مصرف تنمية البحر الكاريبي ووكالات الولايات المتحدة للتنمية الدولية باجراء استقصاء حول المصاعب التي يصادفها صغار المزارعين المحليين الذين لم يستفيدوا سوى استفادة محدودة من الأموال المقدمة من مصرف تنمية البحر الكاريبي؛ (و) اجراء مناقشات بين ممثلي الحكومة الاقليمية والبنك الدولي بشأن المساعدة المقدمة من البنك الدولي الى الصناعة الزراعية في مونتسيرات (انظر ايضا الفقرة ٣٠ أعلاه)؛ (ز) توقيع اتفاق بين وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية ومصرف تنمية البحر الكاريبي للاضطلاع بالبرنامج الاقليمي لتنمية الأعمال الزراعية في بعض بلدان البحر الكاريبي (انظر الفقرات ٣١ - ٣٤ أعلاه) .

٤٨ - وقد تضمن برنامج الحزب الديمقراطي التقدمي الانتخابي لعام ١٩٧٨ الاقتراحات التالية للتعجيل بالتنمية الزراعية: (أ) مواصلة تنفيذ برنامج شراء العقارات وتطوير الاراضي بما في ذلك البساتين والمراعي للزراعة؛ (ب) وضع مشروعين جديدين، أحدهما لتجميع وتوزيع المياه للري والثاني لانتاج القفل وتحضيره نصفاً تحضيراً؛ (ج) اجراء تجارب لتحديد أكثر المحاصيل ربحية (مثل الثوم وأعشاب الشاي)؛ (د) تشجيع شركة مونتسيرات الصناعية المحدودة التي أنشئت مؤخراً والتي تملكها الحكومة على تنظيم صناعة لتحضير الاغذية (انظر الفقرة ٣٥ أدناه) .

تربية المواشي

٤٩ - تحاول الحكومة الاقليمية زيادة عدد المواشي (في الدرجة الاولى ابقار والاغنام) . وقد اعلن السيد كوراد هولاس الطبيب البيطري التابع للحكومة، في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧، ان الوكالة الكندية للتنمية الدولية قد وافقت على توفير ٥٠٠.٠٠٠ دولار كاريبي شرقي تقريبا لتنفيذ برنامج لاستئصال الطفيليات يمتد ثلاث سنوات من المقرر أن يبدأ في ١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ . وقال السيد هولاس أن مونتسيرات خالية من الامراض الشديدة العدوى مثل الكوليرا والحمى المتموجة والسل، ولكنها تفقد حوالي ٣٠ في المائة من اغنامها سنويا بسبب الطفيليات وأعرب عن أمله في ان يمكن برنامج استئصال الطفيليات المزارعين الذين يقومون بتربية المواشي، من انتاج قدر أكبر من اللحوم بالنسبة للهكتار الواحد وأشار الى انه يوجد بالاقليم ما يكفي من ابقار التسمين ولكنه يحتاج الى حوالي ٥٠٠ بقرة اخرى من ابقار التي تربي للحليب من اجل توفير

جميع كمية الحليب ومنتجات الألبان المطلوبة محليا . كما يحتاج الى حوالي ٤ هكتارا أخرى لتربية مايكفي من الضأن لبلوغ الرقم المستهدف له في إطار خطة الأغذية لمنطقة الكاريبي . وأعلن الحزب الديمقراطي التقدمي في برنامجه الانتخابي لعام ١٩٧٨ أنه سيبدل جهوده لانشاء صناعة الألبان قابلة للاستمرار اقتصاديا وذلك بالاشتراك مع مصرف تنمية البحر الكاريبي (أنظر أيضا الفقرات ٣١ - ٣٤ أعلاه) .

صيد الأسماك

٥٠ - يستفاد من تقرير البعثة التي قامت بزيارة الاقليم في عام ١٩٧٥ أن صيد الاسماك قد اقتصر على مناطق الصيد الساحلية . ويجرى استغلال هذه المناطق استغلالا مفرطا قد يؤدي الى استنفادها في المستقبل القريب (ك) . وذكرت الدولة القائمة بالادارة ، في تقريرها السنوي الحالي ، انها تبذل جهودها لتشجيع صيادى الأسماك على بناء وتجهيز مراكب كبيرة قادرة على البقاء فى عرض البحر لمدة أطول وعلى الصيد فى الشواطئ * الغنية بالأسماك ، التي تقع ضمن نصف قطر يبلغ ١٥٠ ميلا من مونتسيرات . وانها تولي اهتماما خاصا لتحسين التقنيات اللازمة لصيد الأسماك المهاجرة فى المناطق المفتوحة ، وقد زاد مقدار ما تم صيده من الأسماك من ٦٣,٧ طن متري فى عام ١٩٧٢ الى ٧٠ طن متري فى عام ١٩٧٦ .

هـ - التصنيع

٥١ - لاتزال التنمية الصناعية تمثل جانبا رئيسيا من سياسة الحكومة . وقد ذكر السيد بريموال فى خطاب الميزانية الذى ألقاه مؤخرا أنه ، برغم القيود التي يفرضها على الاقليم مركزه بوصفه يعيش على المنح التي تقدم لمعونه ، فقد قررت الحكومة تحسين برنامج حوافزها عن طريق تقديم المساعدة فى بعض الظروف المعينة بالنسبة الى أجور المونتسيراتيين الذين يجرى تدريبهم للعمل فى الصناعات التي ستقام محليا . وذكر كذلك ان الجهود المبذولة لتشجيع التصنيع قد حققت بالفعل بعض النجاح المحدود .

٥٢ - وتتضمن التطورات الرئيسية التي حدثت فى هذا المجال بين منتصف عام ١٩٧٢ وأوائل عام ١٩٧٨ مايلي : (أ) انشاء مصنعين جديدين لتجميع الأجهزة الالكترونية ؛ (ب) موافقة مصرف تنمية البحر الكاريبي على منح قرض لبناء مزيد من المباني للمصانع ؛ (ج) اهتمام الشركة الاستشارية للبحر الكاريبي ، وهي مؤسسة تنتسب الى مجتمع البحر الكاريبي ، بالاستثمار فى المشاريع القائمة فى الاقليم ، وخاصة مدبغة جلود جينغوز (التي انشئت فى عام ١٩٧٥) بمساعدة من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وقسم التنمية البريطاني فى منطقة الكاريبي ، والتي نقلت الأنباء أن مجموع رأس المال المستثمر فيها يبلغ ما يقرب من ٥٠٠ . ٠٠٠ دولار كاريبي

(ك) المرجع نفسه ، الفقرة ٦٤ .

شوقي ؛ (د) قيام صندوق الكومنولث للتعاون التقني بإنشاء مشروع اقليمي للحرف اليدوية في كانون الثاني /يناير ١٩٧٨ ؛ (هـ) قيام أمانة الكومنولث بتوظيف خبير في الحرف الجلدية لمساعدة حكومة مونتسيرات في استحداث منتجات ذات امكانية تصديرية والعمل في المشروع الاقليمي السالف الذكر ؛ (و) الأموال المرجح استثمارها في مشاريع تحضير الأغذية في اطار البرنامج الاقليمي لتنمية الأعمال الزراعية (انظر ايضا الفقرات ٣١ - ٣٤ أعلاه) .

٥٣ - واقترح الحزب الديمقراطي التقدمي في برنامجه الانتخابي لعام ١٩٧٨ ماييلي : (أ) تكثيف الجهود لاجتذاب استثمارات صناعية جديدة ؛ (ب) اعطاء أقصى قدر ممكن من التشجيع والحوافز الى رجال الصناعة العاملين في الاقليم ؛ (ج) انشاء مصنع للملبوسات ؛ (د) اختيار الصلاحيات التقنية والاقتصادية لنسج القطن من نوع سي آيلند في مونتسيرات . وفيما يتعلق بالاقترح الاخير أعلن الحزب الديمقراطي التقدمي أنه اذا ثبت ان نتيجة الاختبار مرضية فسيصبح الاقليم المصدر الرئيسي للمنسوجات القطنية من نوع سي آيلند ذي النوعية العالية . وذكر الحزب كذلك ان شركة مونتسيرات الصناعية المحدودة (انظر الفقرة ٤٨ أعلاه) ، قد أنشئت بالفعل لتنظيم بعض العمليات (بما فيها صناعة أوتار سنانير صيد الأسماك والحرف المتصلة بذلك ، وكذلك مصنع الملبوسات المقترح) وتنظيم صناعات جديدة (بما فيها تحضير الاغذية) .

واو - مؤسسة التنمية والتمويل والتسويق

٥٤ - تشكلت مؤسسة التنمية والتمويل والتسويق في كانون الثاني /يناير ١٩٧٣ بمساعدة من مصرف تنمية البحر الكاريبي وحكومة المملكة المتحدة وذلك لتشجيع التنمية الزراعية والصناعية في الاقليم (ل) وقد كانت المسؤوليات الأساسية التي اضطلعت بها مؤسسة التنمية والتمويل والتسويق حتى أوائل شهر كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٧ كما يلي : (أ) تقديم القروض والخدمات للمزارعين وصيادي الأسماك ورجال الصناعة ؛ (ب) استيراد وبيع سلخ معينة وكذلك تسويق معظم صادرات الاقليم الزراعية . وقد أكد الوزير الأول في خطاب الميزانية الذي ألقاه في ١٩ نيسان /ابريل ١٩٧٧ ، بعد أن أشار الى الخسائر الكبيرة التي تكبدتها مؤخرا مؤسسة التنمية والتمويل والتسويق ، على انه يتعين اتخاذ اجراءات عاجلة لتحسين فعالية هذه المؤسسة من أجل خفض تكاليف تشغيلها الى أدنى حد ممكن .

٥٥ - وفي تشرين الثاني /نوفمبر نقلت الأنباء أنه في أعقاب قرار قسم التنمية البريطاني في البحر الكاريبي بايقات الاعانة التي يقدمها الى المؤسسة ما لم يمكن تشغيلها على أساس أكثر ربحية ، ناقشت الحكومة الاقليمية هذه المسألة مع الغرفة التجارية لمونتسيرات . وعمدت الغرفة التجارية ، بموافقة الحكومة ، الى تعيين شركة من المحاسبين القانونيين لفحص عمليات المؤسسة .

(ل) المرجع نفسه ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9623/Rev.1) ، المجلد السادس ، الفصل الخامس والعشرون ، المرفق ، الفرع جيم ، الفقرات ١٨ و ٢٨ - ٢٣ .

٥٦ - ويفيد تقرير الشركة ، الذي نشر في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ ، ان خسائر مؤسسة التنمية والتمويل والتسويق قد بلغت ، في السنوات الثلاث من عملها المنتهية في ٣٠ حزيران / يونيه من تلك السنة ، ١٨٦ ٤٣١ دولارا كاريبيا شرقيا منها ما لا يقل عن ١٠٨ ٢٥١ دولارا كاريبيا شرقيا في عام ١٩٧٦ . وأكدت الشركة ، تعليلا للمشاكل المالية التي تصادفها المؤسسة ، ان مبيعات مصنع الثلج والتخزين المبرد لم تغط تكاليف تشغيله ؛ وان نظام جرد المخزون الداخلي ضعيف ؛ وان الصندوق الاستثماري قد أظهر عجزا بنسبة ٤٤٢٪ في المائة من جميع القروض بسبب عدم سلامة تقييم قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم ؛ وأنه بدون ايجاد شكل ما من أشكال الرقابة على الميزانية فلن يمكن تقليل الخسائر في صندوق التسويق الى أدنى حد .

٥٧ - وفي أوائل كانون الاول / ديسمبر أعلن السيد غري والر مدير مؤسسة التنمية والتمويل والتسويق أنه قد تم التوصل الى اتفاق بين الحكومة والغرفة التجارية ، تقوم الغرفة التجارية بموجبه بتولسي شؤون الواردات من الأرز والدواجن . على ان تكون مؤسسة التنمية والتمويل والتسويق مسؤولة بصورة رئيسية عن السلع الزراعية والمنتجات السمكية والصناعية وان تركز على التمويل الائتماني وتسويق المحاصيل الزراعية . وذكر السيد والر ايضا انه يجري وضع احكام تقضي بأن تنقل الحكومة مصنع الثلج والتخزين المبرد الى الغرفة التجارية .

زاي - المواصلات والمرافق الأساسية الاخـــــرى

٥٨ - أبدت الحكومة الاقليمية في عام ١٩٧٧ اهتماما خاصا بتحسين الطرق والمواصلات الجوية ومنشآت الميناء في مونتسيرات وبصيانة وتوسيع بعض المرافق العامة .

٥٩ - وأعلنت وزارة المواصلات والأشغال في مونتسيرات في ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ، اقتراحا ببدء العمل في فتح طريق يمتد من بليكس الى ترانتس ، وقد ظل هذا المشروع مطروحا للمناقشة منذ اكثر من ٢٠ عاما . وسيقوم الصندوق الاوروبي للتنمية وقسم التنمية البريطاني في منطقة الكاريبي بتمويل هذا المشروع ومن المنتظر ان ينفق قسم التنمية البريطاني في منطقة الكاريبي ما يقرب من ٦٠٠٠٠٠ دولار كاريبي شرقي على جزء من الطريق يمتد من بليكس الى بوتومليس غوط . ومن المقرر ان يعقد الصندوق الاوروبي للتنمية اجتماعا في اوائل عام ١٩٧٨ للنظر في الاذن برصد اعتمادات للصندوق .

٦٠ - وفي نيسان / ابريل ١٩٧٦ أعلن الوزير الاول انه نظرا لعدم ارتياح الحكومة للخدمات الجوية الحالية ، فانها تنظر في امكانية شراء طائراتها الخاصة وانشاء شركة خطوط جوية مملوكة للدولة (٢) . وفي كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ أعلن متحدث باسم وزارة المواصلات ان الحكومة قد عينت السيد غراهام تود ، وهو خبير استشاري في شؤون الطيران من المملكة المتحدة ، لتقييم

(م) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (1.ev.1/32/23) ، المجلد الثالث ، الفصل الخامس والعشرون ، المرفق ، الفرع بـ ، الفقرة ٤٤ .

الآثار المالية والاقتصادية المترتبة على شراء وتشغيل طائرة خفيفة أو أكثر . ومن المرتأى أن تستخدم هذه الطائرات كهمزة وصل لنقل الركاب خارجيين والبضائع جوا ، في الدرجة الأولى ، من أنتيفيسوا وغيرها من البلدان المجاورة . وقد تم بالفعل ادراج اقتراح الوزير الأول بإنشاء شركة خطوط طيران مملوكة للدولة في البرنامج الانتخابي لعام ١٩٧٨) للحزب الديمقراطي التقدمي (انظر الفقرة ٤٠ أعلاه)

٦١ - ولأحظت اللجنة الخاصة في تقريرها السابق (ن) ان بناء مرفأ عميق المياه في بلايموث ، التي هي الميناء الوحيد في الاقليم (انظر الخريطة) ، يمضي قدما . وقد أصبحت المعلومات التالية بشأن هذا المشروع متاحة منذ اصدار ذلك التقرير .

٦٢ - في عام ١٩٦٣ قررت الحكومة ، اعترافا منها بالحاجة الى تحديث ميناء بلايموث ، بناء مرسى عميق المياه يسمح للسفن بالرسو على طوله ونقل البضائع مباشرة ، عن طريق معدات جديـــــدة وحديثة ، الى رصيف موسع ومنه الى مستودع ترانزيت حديث ، حتى يطالب اصحابها باستلامها وتم بعد ذلك الحصول على قروض لتمويل هذا المشروع من ثلاثة مصادر خارجية هي : قسم التنمية البريطاني في البحر الكاريبي ، ١٤ مليون دولار كاريبي شرقي ؛ ومصرف تنمية البحر الكاريبي ، ٥٠٠ ٥٧٤ دولار كاريبي شرقي ؛ والحكومة الكندية ، ٥٥٠ ٥٥٠ دولار كندية . ومن المقرر تسديد القرضين الأولين على فترة ٢٠ عاما بفائدة ٤ و ٨ في المائة على التوالي أما القرض الثالث فهو بدون فوائد مع فترة سماح مدتها خمس سنوات ويسدد في غضون ٢٠ عاما . وقد منح الاطراف الثلاثة هذه القروض على شرط انشاء سلطة قانونية للميناء .

٦٣ - وفي ١٦ ايلول / سبتمبر اصدر المجلس التشريعي قانون سلطة الميناء لعام ١٩٧٧ الذي تنشأ بموجبه سلطة للميناء تتولى توفير وادارة شبكة منسقة ومتكاملة من المرافق اللازمة للميناء وما يتصل به من خدمات ، وعلى ان تنقل بعض اختصاصات وصلاحيات ناطر الميناء ومراقب الجمارك الى هذه السلطة وتخول لها . وتتمثل مهمتها في وضع السياسات التي يجب أن ينفذها مدير الميناء ، الذي يعمل بوصفه المدير التنفيذي الأول للسلطة ، وكذلك بوصفه عضوا / أمينا لمجلس ادارة سلطة الميناء ويتألف هذا المجلس من خمسة أعضاء ، يعينهم الحاكم هم : مدير الميناء ؛ والأمين الدائم لوزارة المواصـــــلات والأشغال ، الذي يعمل بوصفه رئيسا ، ومراقب الجمارك ، وعضوان آخرا ن يختاران من القطاع الخاص . وقد قامت السلطة ، بموجب القانون المذكور أعلاه ، باعداد نظام للتعريفات الجمركية أجازها حاكم المجلس في ١ كانون الاول / ديسمبر ، ويخول للسلطة صلاحية فرض الرسوم على ما تقدمه من خدمات وتسهيلات .

٦٤ - وفي ١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ ، بدأت السلطة بعض العمليات المحدودة . ومن المقرر ان يستقبل ميناء بلايموث ، في غضون الاثني عشر شهرا التالية حوالي ٣٠٠ سفينة وباخرة يتراوح حجمها بين ما دون ١٠٠ الى ما يزيد عن ٢٠٠ طن متري اجمالي مسجل (بما في ذلك السفن

(ن) المرجع نفسه ، الفقرة ٤٥ .

الطوافه والمراكب الشراعية وناقلات النفط) تفرغ ما يقرب من ١٠٠ - ١٠٠ طن متري من البنزين . ولا يزال يوجد في الوقت الحالي الكثير من الأشياء التي يتعين استكمالها وخاصة مستودع الترانزيت والعوامتين اللتين ستقام عليهما وسائل الإغاثة التي تساعد على الملاحه . وتم في الوقت نفسه ، احراز تقدم في بناء الرصيف ومستودع الترانزيت والمكاتب .

٦٥ - ولا تزال شركة البرق السلكي واللاسلكي (لجزر الهند الغربية) المحذودة تقوم بتشغيل شبكة الهاتف بالاقليم . كما توفر خدمات دولية الهاتف والبرق والتللكس . وقد حدث تطوير هام في ايار/ مايو ١٩٧٧ ، حينما افتتحت الشركة شبكة جديدة للاتصالات السلكية واللاسلكية تبلغ طاقتها ما يقرب من ١٠٠٠ مكالمه هاتفية في نفس الوقت ، وتمتد من جزر فرجن البريطانية شمالا الى ترينيداد وتوباغو جنوبا . وقد بلغت تكاليف انشاء الجزء الذي يغطي البلد ان الناطقة بالانكليزية في اقليم البحر الكاريبي من هذه الشبكة ١٤ مليون دولار كاريبي شرقي . وتحل هذه الشبكة محل شبكة الراديو السابقة التي لم تكن معداتها كافية لتلبية متطلبات الحركة المتبادلة ليس فقط داخل شرقي البحر الكاريبي وانما ايضا مع مناطق اخرى .

٦٦ - وتتولى سلطة المياه ، المنشأة في عام ١٩٧٢ ، تزويد الاقليم بالمياه ، وقد اعلن في تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٧ انه استجابة لطلب قدمته حكومة مونتسيرات سيرسل فريق من ادارة خدمات المياه في سانت كيتس - نيفيس - انغويلا ، ومعه جهاز لحفر الآبار ، الى مونتسيرات في مهمة تستغرق ستة أسابيع للبحث عن موارد محتملة لامدادات المياه .

٦٧ - وتتزود الاقليم بالكهرباء شركة الخدمات الكهربائية لمونتسيرات المحذودة ، التي تملكها الحكومة (٩٩ سهما) بالاشتراك مع مؤسسة تنمية الكومنولث التابعة للمملكة المتحدة (سهم واحد) . وفي اواخر شهر كانون الثاني /يناير ١٩٧٨ وصل الي مونتسيرات فريق من شركة الادارة الهندسية الكاريبية المحذودة ، ومقرها في جامايكا ، بتكليف من مصرف تنمية البحر الكاريبي لاستعراض برنامج التوسع الذي اقترحه شركة الخدمات الكهربائية لمونتسيرات المحذودة التي تقدمت بطبء التمويل المصرف ، عن طريق الحكومة الاقليمية ، للحصول على قرض قدره مليون دولار كاريبي شرقي لتمويل هذا البرنامج .

٦٨ - وقد أقر السيد بريميل ، في خطاب الميزانية الذي ألقاه مؤخرا ، أن خدمات المرافق العامة حيوية بالنسبة الى تصريح أمور الاقليم تصريفا يتسم بالفعالية . وأكد على ضرورة ابقاء تكاليف التشغيل منخفضة وذلك عن طريق تحسين الكفاءة . ولكن لا ينبغي السماح بتدهور الخدمات نتيجة عدم كفاية التمويل . وكرر السيد بريميل ان الإيرادات الناجمة عن الزيادة الجديدة في أسعار الكهرباء - والمياه والهاتف لا تزال غير كافية للحفاظ على هذه الخدمات . وقد نتج ارتفاع تكاليف هذه الخدمات في معظم الحالات عن ارتفاع أسعار الوقود والطاقة . وتبذل الآن الجهود للحصول على مساعدة مالية لاستحداث نظام لتوليد الكهرباء من الرياح ، وذلك بأمل وضع حد للزيادات المتتالية في أسعار هذا المرفق .

٦٩ - وقد اقترح الحزب الديمقراطي التقدمي في برنامجه الانتخابي لعام ١٩٧٨ (مايلي : (أ) وضع برنامج لشرق ثلاثة طرق جديدة ؛ (ب) مواصلة تنفيذ المشاريع الخاصة بالتنقيب عن آبار جديدة والانتفاع بياها والينابيع المتاحة الأخرى ؛ (ج) اجراء بحوث حول الانتفاع بطاقة الريح .

ع - المالية العامة

٧٠ - تبين من تقديرات الميزانية لعام ١٩٧٧ أن من المنتظر أن تبلغ الإيرادات المحلية ٦٦٦ ملايين دولار كاريبي شرقي (بما فيها فاضل سابق قدره ١٥٢ .٠٠٠ دولار كاريبي شرقي) والنفقات المتكررة ٨٥٥ ملايين دولار كاريبي شرقي (فيما عدا منحة في شكل معونة مقدمة من المملكة المتحدة مقدارها ١٦٦ مليون دولار كاريبي شرقي) . وذلك بالمقارنة بإيرادات ونفقات فعلية مؤقتة تبلغ ٧٧٧ ملايين دولار كاريبي شرقي و ٩٦٦ ملايين دولار كاريبي شرقي (باستثناء منحة في شكل معونة مقدمة من المملكة المتحدة مقدارها ٢٠٠ مليون دولار كاريبي شرقي) على التوالي في السنة السابقة . وبحسب تقديرات صندوق التنمية لعام ١٩٧٧ يبلغ مجموع النفقات ٧٣٣ ملايين دولار كاريبي شرقي ، وضعت ٣٩٩ ملايين دولار كاريبي شرقي منها بالفعل تحت تصرف الاقليم (ورد مبلغ ٢٣٣ مليون دولار كاريبي شرقي من قسم التنمية البريطاني في البحر الكاريبي ؛ و ١٣٣ مليون دولار كاريبي شرقي من الوكالة الكندية للتنمية الدولية و ٢٨٢ .٠٠٠ دولار كاريبي شرقي من مصرف تنمية البحر الكاريبي) .

٧١ - وذكر السيد بريميل ، لدى عرضه تقديراته على المجلس التشريعي ، ان النفقات المتكررة المقدرة لعام ١٩٧٧ لا تشمل على اى اعتماد لتغطية التكاليف الإضافية المترتبة على تشغيل مستشفى غليندون الجديد المقرر الانتهاء من بنائه في وقت لاحق من هذا العام . وللمساعدة على مواجهة هذه المصروفات فقد أجرى اتصالات مع حكومة المملكة المتحدة لتقديم مساعدة لذلك في شكل منحة معونة تكميلية . بيد انه توقعها منه ان تطلب حكومة المملكة المتحدة من الحكومة الإقليمية ان تعتمد على نفسها عن طريق اعادة النظر في رسوم المستشفى ، أشار انى أنه يجري بالفعل اعداد نظام جديد لهذه الرسوم . وأشار كذلك الى ان توازن الميزانية يستلزم المزيد من الإيرادات لمواجهة العجز بالمعدلات الموجودة وكذلك للتمويل عن تخفيض رسوم الاستيراد المفروض على مواد البناء (انظر الفقرتين ٤٦ - ٤٣ أعلاه) . وبناء على ذلك اقترح التدابير التالية : (أ) فرض رسم قدره ١ في المائة على المبيعات من النقد الاجنبي ؛ (ب) زيادة ضريبة خدمات المطار بمبلغ دولار كاريبي شرقي واحد ؛ (ج) زيادة ضريبة شغل الفنادق التي ظلت ثابتة عند دولارين كاريبيين شرقيين منذ عام ١٩٧١ .

٧٢ - وتطرق السيد بريميل الى المشاكل المالية التي تواجهها الحكومة الإقليمية فذكر ان موارد الاقليم غير كافية للموفاء حتى بالحد الأدنى من احتياجات الحكومة . ونظراً لان جزءاً كبيراً جداً من الاحتياجات المحلية مستورد ، فان زيادة الاسعار في الخارج تؤدي الى رفع تكاليف الخدمات العامة بسرعة أكثر بكثير من سرعة زيادة إيرادات الاقليم . وقال ان تكاليف معظم الخدمات بالنسبة

للفرد الواحد مرتفعة لان عدد سكان مونتسيرات قليل . وان "عناء الحفاظ على خدمات لا ثقة أصبح أكثر حدة الى أبعد الحدود نظرا لأنه غالبا ما تؤخذ خدماتنا كأمر مسلم به" ، وانه " في الوقت الذي تقوى فيه توقعات اجراء التحسينات، فغالبا جدا ما لا يبدر أى تقدير للتكاليف أو اية رغبة في المساهمة فيها" .

٧٣ - وأشار السيد بريمبل الى أن " القيد الذى يفرضه على الجزيرة مركزها بوصفها اقليما معاننا بالمنح ، يمثل مشكلة هامة اخرى بالنسبة للحكومة المحلية" . وأشار ايضا الى ان " حكومة جلالته الملكة لم تكتف فقط بتخفيض مستوى المعونة التي تقدمها من الميزانية ولكنها فرغت ايضا حدا أقصى من النفقات ، مما يترتب عليه أثر مباشر يتمثل في الحيلولة دون توسيع الخدمات العامة أو تحسينها ، مهما كانت ضرورية " . وقال السيد بريمبل أن ثمة صعوبة خطيرة أخرى ناجمة عن الشروط التي تفرضها حكومة المملكة المتحدة ، هي ما ينتج عن ذلك من تحديد للتدابير التي يمكن ان تتخذها الحكومة المحلية للمضي قدما بالتنمية الاقتصادية وخلق الوظائف . وفسر ذلك قائلا " ان مبادرات الحكومة حيوية في حالة مونتسيرات لكفالة التنمية الاقتصادية التي من شأنها أن تريح حكومة جلالته الملكة، عاجلا وليس آجلا ، من عبء اعانة ميزانيتنا المتكررة " . وفي النهاية قال ان حكومة المملكة المتحدة قد احتفظت حتى الآن بموقفها من مسألة الاحتياجات المالية للاقليم .

٧٤ - وأعلن الحزب الديمقراطي التقدمي في حملته الانتخابية لعام ١٩٧٨ ، آخذا في الاعتبار ما أعرب عنه المونتسيراتيون من آراء بشأن المسائل المالية (أنظر الفقرة ٧٢ أعلاه) ، أنه سيحافظ على ارتفاع مستوى الخدمات العامة وسيبقى الهيكل الضريبي قيد الاستعراض المنتظم لكفالة اجراء تخفيضات ضريبية كلما تسنى ذلك .

٤ - المساعدة الواردة من المصادر الدولية

٧٥ - تلقى الاقليم، كما ورد أعلاه، مساعدات مالية وتقنية من مصادر خارجية معينة غير الدولة القائمة بالادارة ، من بينها حكومات فنزويلا وكندا والولايات المتحدة ؛ ومجتمع البحر الكاريبي والمؤسسات المنتسبة اليه ؛ ومنظمات داخلية في منظومة الامم المتحدة ، وخاصة برنامج الامم المتحدة الانمائي . فضلا عن هذا أعلن البنك الدولي مؤخرا عزمه على تقديم مساعدة الى اقليم البحر الكاريبي بصفة عامة واني جزر ليوارد ووينيد رارد (بما فيها مونتسيرات) بصفة خاصة .

٧٦ - وبالنسبة الى برنامج الأمم المتحدة الانمائي فقد كان يمول مشاريعه في الاقليم (بما في ذلك مونتسيرات) على أساس طارئ حتى عام ١٩٦٩ . واعتبارا من تلك السنة حتى عام ١٩٧١ خصصت أرقام قطرية مستهدفة ، وتم تعيين رقم ارشادي للتخطيط غير موزع للفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٦ . وبلغ مجموع الأموال التي توفرت للاقليم في اطار البرنامج القطري وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ٣٣١ .٢٥ من دولارات الولايات المتحدة للفترة الاخيرة . وتم بالنسبة للفترة ١٩٧٧ - ١٩٨١ ، تخصيص

رقم ارشادى معدل للتخطيط يبلغ ٤٠٠٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة منها ٦٤٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة لسنة ١٩٧٧ و ٧٢٠٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة لسنة ١٩٧٨ . ويشترك الاقليم كذلك في مشاريع متعددة الجزر واقليمية اضطلع بها برنامج الامم المتحدة الانمائى (انظر ايضا الفقرات ١٩ - ٢٤ أعلاه) .

يا٦ - التجارة الخارجية

٧٧ - توسعت التجارة الخارجية توسعا كبيرا ، في الفترة من ١٩٦٧ الى ١٩٧٥ ان زادت من ٧٢٢ ملايين دولار كاريبي شرقي الى ١٧٦٦ مليون دولار كاريبي شرقي . وارتفعت قيمة الواردات خلال هذه الفترة ، من ٦٨٩ ملايين دولار كاريبي شرقي الى ١٦٥٥ مليون دولار كاريبي شرقي باستثناء سنة واحدة (١٩٧١) لم يسجل فيها أى ربح) . وبلغت قيمة مجموع الصادرات (بما فيها اعادة التصدير) ٢٣٩ ٢٣١ دولار كاريبي شرقي في عام ١٩٦٧ و مليون دولار كاريبي شرقي في عام ١٩٧٥ . بيد ان قيمة الصادرات لم تتجاوز في عامي ١٩٧١ و ١٩٧٥ قيمتها في العاميين السابقين لهما .

٧٨ - وخلال الفترة نفسها تراوحت نسبة الزيادات السنوية في الواردات والصادرات والعجز في الاتجار بالبيضات ما بين ١٦٤ و ١٠٣ و ١٠ في المائة على التوالي . والاقليم مستورد خالص لبعض المواد الغذائية والبيضات المصنعة . وتتألف الصادرات أساسا من منتجات زراعية وكمييات محدودة من البيضات الصناعية (بما فيها المنتجات اليدوية) . وقد حصلت مونتسيرات على معظم وارداتها من المملكة المتحدة وبلدان جزر الهند الغربية ، التي تلقت بدورها معظم صادرات الجزيرة . ولا تزال المعونة الخارجية المقدمة من المملكة المتحدة ومن أنحاء أخرى (انظر الفقرة ٧٥ أعلاه) والتحويلات المالية التي يرسلها المونتسيراتيون الذين يعيشون في الخارج والاموال التي ينفقها السياح هي التي تعمل بصفة عامة على معادلة ميزان التجارة المعاكس .

٧٩ - وفي عام ١٩٧٦ بلغت الصادرات المحلية ٤٨١ ٧٨١ دولار كاريبي شرقي ، مما يمثل زيادة قدرها ٥٩ في المائة بالنسبة للسنة السابقة . وعلى الرغم من أنه لم تطرأ أية تغييرات هامة على هيكل قطاع التصدير في الاقتصاد ، الا انه كان لانشاء مجتمع البحر الكاريبي (بما فيه السوق الكاريبية المشتركة) في عام ١٩٧٣ أثر في اتجاه صادرات مونتسيرات المحلية . فقد بلغت نسبة ما اتجه من هذه الصادرات الى البلدان الاعضاء في مجتمع البحر الكاريبي (ولاسيما المصنفة منها بأنها بلدان اكثر تقدما) ٤٨ في المائة من مجموعها في عام ١٩٧٥ وارتفعت الى ٥٢ في المائة في عام ١٩٧٦ . في حين ان سانت مارتن وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة لم تستوعب سوى ٣ في المائة من مجموعها في عام ١٩٧٦ ، مما أدى الي استمرار اتجاه كان ظاهرا في عام ١٩٧٥ . وثمة تطور آخر هام حدث خلال عام ١٩٧٦ ، عند ما أدى بيع محصول قطن مونتسيرات ، الذي هو انتاجها الرئيسي ، الى اليابان الى جعل المملكة المتحدة مقصدا ثانويا جدا لصادرات الاقليم .

٨٠ - وقد ورد في اجزاء سابقة من هذه الورقة تلخيص ما أبداه الوزير الأول من ملاحظات علمية التجارة وما يتصل بها من مسائل والقرارات ذات الصلة التي اتخذها مؤخرا مؤتمر التنمية الاقتصادية في البحر الكاريبي .

٨١ - وفي أوائل شهر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ ، نقلت الأنباء أن بعض التجار المحليين جلبوا بدون قصد العنب البناتي (بدون بذر) ، والفواكه ، والحديد المسلح وغيرها من المنتجات من جنوب افريقيا . وقد قام المجلس التنفيذي للاقليم ، لدى اخطاره بالأمر ، باصدار أمر بحظر استيراد اية بضائع جنوب افريقية بسبب سياسات الفصل العنصرى التي ينتهجها ذلك البلد .

٤ - الأوضاع الاجتماعية

الف - اليد العاملة

٨٢ - منذ عام ١٩٧٥ ظل تفشي البطالة ونقص العمل يمثل مشكلة خطيرة . وكما لوحظ في الفروع السابقة من هذه الورقة ، اتخذت الحكومة الاقليمية خطوات لتخفيف حدة هذه المشكلة وذلك عن طريق انعاش الاقتصاد وتدعيمه ، ولاسيما في صناعة البناء ، التي كانت فيما مضى أكبر مستخدم لليد العاملة . كما واصلت الحكومة الاضطلاع ببرامج المساعدة العامة والمشاريع التي تتسم بالاعتماد على النفس .

٨٣ - وقد أعلن الحزب الديمقراطي التقدمي ، في برنامجه الانتخابي لعام ١٩٧٨ ، انه ستبذل جهود لاعداد خريجي المدارس للعمل خلال السنة النهائية من دراستهم ؛ وسيتم برنامج المساعدة العامة بالمزيد من الواقعية ؛ وسيتم التوسع في خطة المساعدة على الشروع في أنشطة انتاجية تتسم بالاعتماد على النفس ، ولاسيما بالنسبة لخريجي المدارس .

٨٤ - وتفيد المعلومات الواردة من المملكة المتحدة ، أنه كان يوجد اتحادان للعمال في عام ١٩٧٦ هما : اتحاد بحارة وعمال سواحل مونتسيرات واتحاد تحالف عمال مونتسيرات ، ويبلغ مجموع أعضاء كل منهما ١١٢ عضوا (مثلما كان في عام ١٩٧٥) و ٧٩٠ عضوا (مقابل ٥١٦ عضوا في عام ١٩٧٥) على التوالي . وتجدر الاشارة الى (س) انه حدث في ايلول / سبتمبر ١٩٧٦ ان شرع اتحاد تحالف عمال مونتسيرات وشركة البرق السلكي والاسلكي (لجزر الهند الغربية) المحدودة في الدخول في نزاع صناعي بشأن طلب الاتحاد زيادة الاجور مما أسفر ، في جملة تطورات أخرى ، عن قيام ٢٧ من موظفي الشركة باضراب في ٣٠ ايلول / سبتمبر ١٩٧٧ . وقد عاد هؤلاء الموظفون الى العمل بعد ذلك بحوالي الشهر ، وبعد التوقيع على اتفاق مؤقت بين الطرفين المعنيين . وقد اعلنت الشركة

(س) المرجع نفسه ، الفقرتان ٤٧ و ٦٤ .

للضعفين ان الاتفاق ، الذي يتضمن زيادة الاجور بنسبة ١٠ في المائة اعتبارا من ١ نيسان/ابريل ١٩٧٧ ، سيظل ساريا حتى ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ؛ وانه سيتم دفع منحة اضافية للموظفين الذين قاموا بتغطية الفترة من ١ حزيران/يونيه ١٩٧٦ الى ٣١ آذار/مارس ١٩٧٧ ؛ والى ان الاتفاق يشتمل أيضا على تعديلات أخرى لشروط العمل .

باء - الصحة العامة

٨٥ - تفيد المعلومات الواردة من المملكة المتحدة عن عام ١٩٧٦ أنه لم يطرأ أى تغيير على التنظيم الادارى المسؤول عن الصحة العامة والخدمات الصحية ، أو على عدد الأطباء وموظفي الصحة العاملين والخاصين .

٨٦ - وقال السيد بريميل ، في خطاب الميزانية الذى ألقاه مؤخرا ، أنه سيستكمل بناء مستشفى غليندون الجديد (وهو المستشفى الوحيد في الاقليم) في أواخر عام ١٩٧٧ . ولفت الانتباه بصفة خاصة الى المنشآت التي سيتم توفيرها لتحسين الرعاية الطبية والتمريضية وكذلك لتوفير اقامة المصابين بالأمراض العقلية ، مشيرا الى ان الاقليم هو في أمس الحاجة الى المنشآت الاخيرة . وذكر أيضا ان التكاليف الاضافية لتشغيل المستشفى الجديد لفترة سنة واحدة تبلغ ما يقرب من ١٧٠.٠٠٠ دولارا كاريبيا شرقيا (انظر ايضا الفقرة ٧٣ أعلاه) .

٨٧ - ونفيد الأنباء الصحفية أن المستشفى الجديد (الذى يشتمل على ٦٧ سريرا) قد بني وجهاز بالمعدات بكلفة تقديرية تبلغ حوالي ٦ ملايين دولار كاريبيي شرقي تم الحصول عليها من المملكة المتحدة . وفي ١٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٦ تم نقل ٢٠ مريضا الى المستشفى ، الذى ينتظر افتتاحه رسميا في نهاية ذلك الشهر . وقد ذكر متحدث باسم المستشفى " ان المرضى دفعوا ٥ دولارات كاريبية شرقية ، عن طبيب خاطر ، كرسوم دخول للجناح العام " وان " كل فرد يشعر بالسعادة لارتفاع مستوى الإقامة بالمستشفى الذى نقدمه الآن " .

٨٨ - وقد أطن الحزب الديمقراطي التقدمي ، في برنامجه الانتخابي لعام ١٩٧٨ ، أنه يزمع توسيع نطاق برنامج التعليم التغذوي والصحي الحالي وذلك بمساعدة منظمة الاغذية والزراعة فيه .

٥ - الأوضاع التعليمية

٨٩ - يقوم أمين داعم ومدبر أول للتعليم وموظفان تعليميان وغيرهم من موظفي الدعم بمساعدة وزير التربية والصحة والرعاية . والتعليم الابتدائي والثانوي مجاني لجميع الأطفال .

١٠ - ويبين الجدول التالي عدد المدارس والتلاميذ المسجلين فيها خلال عام ١٩٧٦ :

عدد الطلاب	عدد المدارس	
٣٨٠	١٠ (أ)	التعليم بدور الحضانه
٢ ٦٣٥	١٦ (ب)	التعليم الابتدائي
١٨٠	٢ (ج)	التعليم الثانوى الاعدادى
٣٠١	١	التعليم الثانوى
٣٩	١	التدريب التقني والمهني

(أ) من بينها مدرسة واحدة يقوم بتشغيلها شخص غير موظف و ٩ مدارس تشغيلها رابطة دور الحضانه في مونتسيرات (هيئة خيريه) وتتلقى مساعدة مالية من الحكومة الاقليمية .

(ب) من بينها مدرسة واحدة غير معانة وثلاث مدارس معانة .

(ج) من بينها مدرسة جديدة بدأت أعمالها في ايلول / سبتمبر ١٩٧٦ .

٩١ - وتفيد الدولة القائمة بالادارة ان معدل التغير السريع في هيئة التدريس الذى ابتليت به المدارس الثانوية طوال السنوات الخالية بدأ يبدى بعض دلائل التحسن في عام ١٩٧٦ حينما حل المدرسون المحليون محل المدرسين المتطوعين من المملكة المتحدة والولايات المتحدة . ومازال تدريب عدد كاف من المدرسين المونتسيراتيين أحد المشاكل الكبرى امام النهوض بالتعليم . ففي عام ١٩٧٦ كان ثمة ١٤ مدرسا مونتسيراتيا يتابعون دراساتهم المختلفة فيما وراء البحار . واستمرت ادارة التعليم في توفير دورات تدريبية أثناء الخدمة للمدرسين غير المدربين وكذلك توفير دورات بشأن تحسين نواحي معينة من المناهج الدراسية .

٩٢ - ونظرا لافتقار الاقليم الى منشآت للتعليم فيما بعد المرحلة الثانوية ، فقد درج الطلاب المونتسيراتيون في الماضي على الالتحاق بجامعة جزر الكاريبي الغربية ، برعاية الحكومة عادة . ونظرا لارتفاع تكاليف تشغيل الجامعة في السنوات الاخيرة . فقد طلبت ادارة الجامعة الى الحكومة الاقليمية زيادة مساهمتها السنوية زيادة كبيرة . وتفيد الحكومة ان مساهمتها في الجامعة ارتفعت من ٤٦ ٠٠٠ دولار كاريبي شرقي في عام ١٩٧١ / ١٩٧٢ الى ٤٨٩ ٠٠٠ دولار كاريبي شرقي في عام ١٩٧٦ / ١٩٧٧ . ويعزى العبء الثقيل الحالي الى مايلي : (أ) زيادة الاقطاعات التي تقتطعها الجامعة : (ب) انخفاض قيمة الدولار الكاريبي الشرقي بنسبة ٣٩ في المائة بالنسبة لدولار الولايات المتحدة على امتداد الفترة من نيسان / ابريل ١٩٧٥ الى نيسان / ابريل ١٩٧٧ ؛

(ج) قيام قسم التنمية البريطاني في البحر الكاريبي بسحب تبرعه الذي كان يقدره باسم مونتسيرات ورابطة دول أنتيغوا والدومينيكان وسانت كيتيس - نيفيس - انغيلا ، وسانت لوسيا ، وسانت فنسنت .

٩٣ - وفي آب/اغسطس ١٩٧٧ نقلت الأنباء ان مدير دائرة التسجيل في الجامعة قد بعث برسالة الى الحكومة الاقليمية يحثها فيها على تسديد الدين المتبقي في ذمتها للجامعة ، والذي يقدر بمبلغ ٤٤٠.٠٠٠ دولار كاريبي شرفي ، وذكر اند " الى ان نتأفي راكم فلن تكون الجامعة في وضع يمكنها من بحث طلبات مواطني مونتسيرات بالالتحاق بجامعة جزر الكاريبي الغربية في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٧ وقد اطلت الحكومة في ذلك الشهر الشروط التالية التي تفي ، بموجبها ، بالتزامها المالي ، آخذة بعين الاعتبار السياسة التي تقوم الجامعة بانتهاجها بالنسبة الى الديون المعافاة :

(أ) يجب ان يوقع الطلاب على اتفاق يسددون بموجبه ٢٠ في المائة من كلف الدراسة المضطلع بها ؛

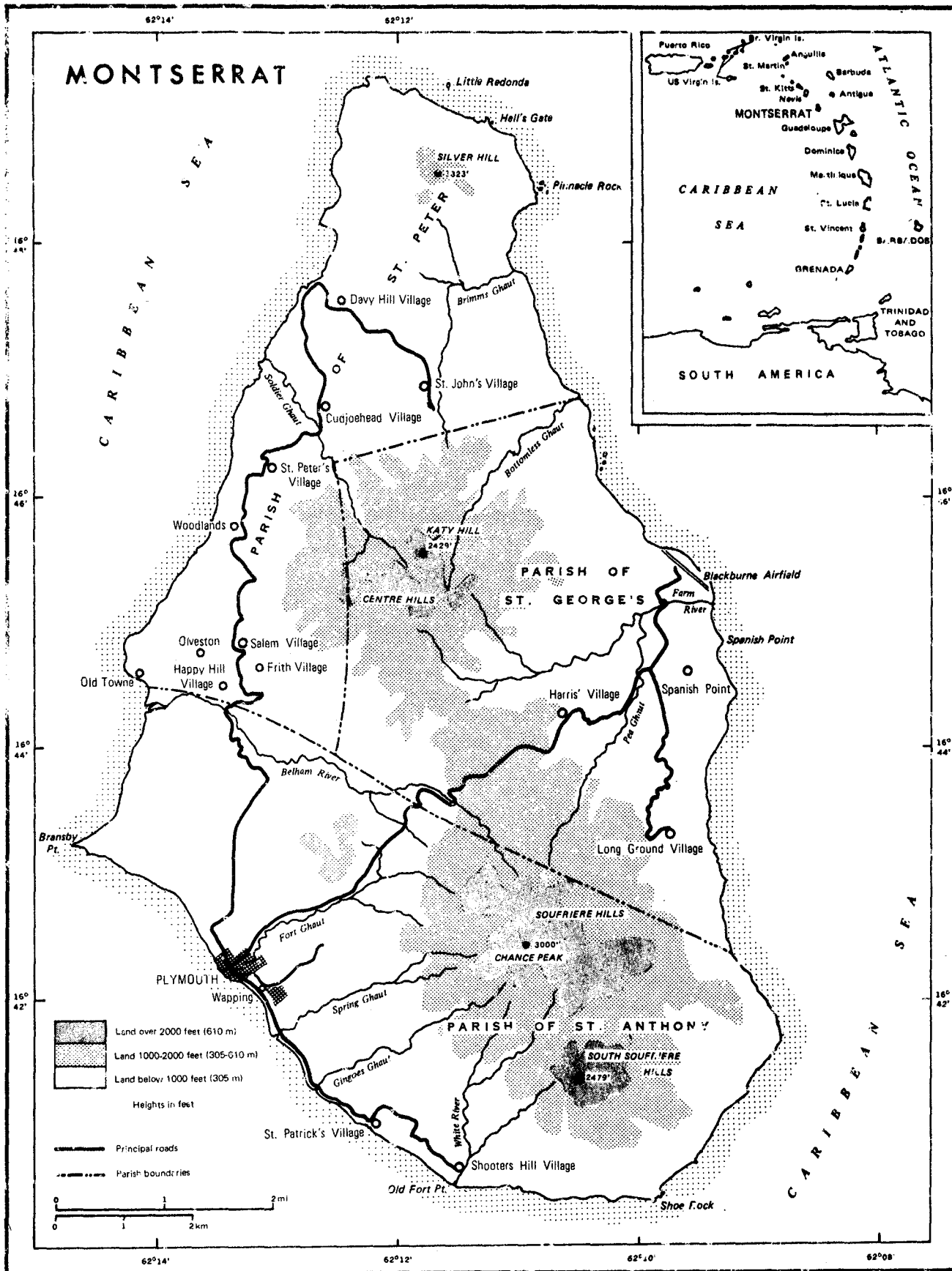
(ب) لن تتاح رعاية الحكومة لتشمل أية سنة يرسب فيها الطالب ، ولكن يمكن منح الطلاب الراسبين قروضا في حال نجاح المحاولات المبدولة حاليا للحصول على اموال لتنفيذ مشروع دراسي ؛

(ج) عندما ينجح الطالب الراسب ، تستأنف الحكومة رعايتها له خلال السنة التالية ؛

(د) لن يتمتع الطلاب الجدد برعاية الحكومة في الوقت الراهن ، الا من يحصل منهم على منح دراسية من وكالات تكون قد دفعت الكلفة الكاملة للمقرر الدراسي .

وقد نقلت الأنباء ان الحزب الديمقراطي التقدمي قد أقر بعد شهرين من هذا الاعلان قرضا - ا - قدره ٤٨٢ ٣١١ من دولارات الولايات المتحدة لغرض تقديم الاموال اللازمة للطلاب المونتسيراتيين لمواصلة تعليمهم العالي .

٩٤ - وقد اقترح الحزب الديمقراطي التقدمي في برنامجه الانتخابي لعام ١٩٧٨ انشاء مدرسة ثانوية اعدادية جديدة في الجزء الشرقي من الاقليم ووضع برنامج شامل لادخال مقررات الشهادة العامة للتعليم من المستوى " الف " في التعليم الثانوي . كما اعلن الحزب عزمه على رفع الحد الادنى لسن التلاميذ الذين يتكروا الدراسة ، وذلك في اعقاب تحسن الحالة الاقتصادية .



MAP NO. 2871 REV.1 UNITED NATIONS MARCH 1978

الفصل الرابع والمحتشرون *

جزر تركس وكايكوس

ألف . . نظر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - كان ما قرره اللجنة الخاصة في جلستها ١١٠٢ المعقودة في ١ شباط/فبراير ١٩٧٨ ، باعتبارها ما قدمه الرئيس من الاقتراحات المتعلقة بتنظيم أعمالها (A/AC.109/L.1205) إحالة مسألة جزر تركس وكايكوس الى اللجنة الفرعية المعنية بالاقليم الصغيرة للنظر فيها وتقديم تقرير عنها .
- ٢ - ونظرت اللجنة الخاصة في مسألة الاقليم في جلساتها ١١٠٩ و ١١١٠ و ١١١٥ المعقودة في ٢٩ و ٣٠ حزيران /يونيه و ١٠ آب/اغسطس .
- ٣ - واخذت اللجنة الخاصة في اعتبارها ، لدى نظرها في هذا البند ، احكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، بما في ذلك بصفة خاصة القرار ٣٢ / ٤٢ المؤرخ في ٧ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٧ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وفي الفقرة ١٣ من هذا القرار ، طلبت الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة في جملة أمور ، " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١ (١٥٠٠) تنفيذا فوريا وتاما في جميع الاقاليم التي لم تتك بعد استقلالها ، والقيام خاصة بما يلي . . . وضع اقتراحات محددة لزالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين " . واخذت اللجنة الخاصة أيضا بعين الاعتبار قرار الجمعية العامة ٣٢ / ٢٩ المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧ ، بشأن اربعة اقاليم من بينها جزر تركس وكايكوس . وفي الفقرة ١٠ من هذا القرار ، طلبت الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة " أن تواصل ، فيما . . . جزر تركس وكايكوس . . . التماس أفضل الطرق والوسائل لتنفيذ الاعلان ، فيما يتصل بجزر تركس وكايكوس ، بما في ذلك امكانية ايفاد بعثات زائرة بالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة . . . " .
- ٤ - وكان معروضا على اللجنة ، لدى نظرها في مسألة الاقليم . ورقة عمل أعدتها الامانة العامة (أنظر مرفق هذا الفصل) . تتضمن معلومات عن آخر التطورات المتعلقة بهذا الاقليم .
- ٥ - وشارك ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة المعنية القائمة بالادارة ، في أعمال اللجنة الخاصة اثناء نظرها في هذا البند .
- ٦ - وفي الجلسة ٩٠٩ (١ المعقودة في ٢٩ حزيران /يونيه ، ادلى مقرر اللجنة الفرعية المعنية بالاقليم الصغيرة ببيان امام اللجنة الخاصة (A/AC.109/PV.1109) ، عرض فيه تقرير اللجنة الفرعية (A/AC.109/L.1228) الذي يتضمن عرضا لنظرها في مسألة الاقليم . وفي الجلسة ذاتها ، ادلى ببيانات كل من الرئيس ورئيس اللجنة الفرعية المعنية بالاقليم الصغيرة وممثل الصين (A/AC.109/PV.1109) .

* صدر من قبل تحت الرمز A/33/23/Add.5 .

- ٧ - وفي الجلسة ١١١٠ المعقودة في ٣٠ حزيران/يونيه ، أدلى ببيانات ممثلو كل من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وساحل العاج ، والسويد ، وأستراليا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وكوبا ، والجمهورية العربية السورية ، هذا فضلا عن الرئيس (A/AC.109/PV.1110) .
- ٨ - وفي الجلسة ١١١٥ المعقودة في ١ آب/أغسطس ، قدم مقرر اللجنة الفرعية المعنية بالاقليم الصغيرة ، نيابة عن اللجنة المذكورة ، تنقيحا شفويا لنص الخلاصات والتوصيات الواردة في الفقرة ٦ من تقرير اللجنة الفرعية (A/AC.109/PV.1223) تم بمقتضاه الاستعاضة عن الفقرة ٧ التالية :
- "(٧) وأن تشير اللجنة الخاصة الى قرارات الجمعية العامة ، ذات الصلة ، المتعلقة بالقواعد العسكرية ، تؤكد من جديد اعتقادها بأن وجود القواعد العسكرية الاجنبية في جزر تركس وكايكوس لا ينبغي أن يمنع شعب الاقليم من ممارسة حقه في تقرير المصير وفقا للاعلان ولمقاصد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه ."
- بالفقرة التالية :

- "(٧) أن اللجنة الخاصة ، ان تشير الى قرارات الجمعية العامة ذات الصلة المتعلقة بالقواعد العسكرية في الاقليم المستعمرة وغير المتمتعة بالحكم الذاتي ، تعترف بأن وجود القواعد العسكرية يمكن أن يشكل عاملا يعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وتؤكد من جديد اقتناعها الراسخ بأن وجود القواعد العسكرية في جزر تركس وكايكوس ينبغي ألا يمنع شعب الاقليم من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا للاعلان ولقاصد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه ."
- ٩ - وفي الجلسة ذاتها ، وعقب الاستماع الى بيانات ادلى بها ممثلو أفغانستان ، وتشيكوسلوفاكيا ، وكوبا ، والعراق ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والكونغو ، وساحل العاج ، وبلغاريا ، وأثيوبيا (A/AC.109/PV.1115) ، اعتمدت اللجنة الخاصة تقرير اللجنة الفرعية ، بالصيغة التي تم تنقيحه بها شفويا (انظر الفقرة ١١ ادناه) ، وأقرت الخلاصات والتوصيات الواردة فيه . وادلى ممثل الصين والرئيس ببيانات (A/AC.109/PV.1115) .
- ١٠ - وفي ١١ آب/أغسطس ، أحيل نص الخلاصات والتوصيات الى الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الامم المتحدة لاطلاع حكومته عليه .

باء - مقرر اللجنة الخاصة

- ١١ - وفيما يلي نص الخلاصات والتوصيات التي اعتمدها اللجنة الخاصة في جلستها ١١١٥ المعقودة في ١٠ آب/أغسطس ، والتي وردت الاشارة اليها في الفقرة ٩ أعلاه :

(١) تؤكد اللجنة الخاصة من جديد الحق غير القابل للتصرف لشعوب جزر تركس وكايكوس في تقرير المصير والاستقلال وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠.

(٢) وتكرر اللجنة الخاصة وجهة نظرها ، بأنه لا ينبغي لعوامل الحجم ، والموقع الجغرافي ، وعدد السكان ، والموارد المحدودة وغير ذلك من العوامل ، ان تؤخر بأي حال من الاحوال التنفيذ العاجل لعملية تقرير المصير وفقا للاعلان الوارد في القرار ١٥١٤ (د-١٥) .

(٣) وتلاحظ اللجنة بالتقدير المستمر مشاركة الدولة القائمة بالادارة في اعمال اللجنة بهدف التعجيل بعملية انهاء الاستعمار توطئة لتنفيذ الاعلان فيما يختص بالاقليم ، تنفيذًا كاملا وسريعا .

(٤) وتحيط اللجنة الخاصة علما بالبيان الذي ادلى به ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، ومفاده أن سياسة حكومته تقوم على احترام رغبات سكان جزر تركس وكايكوس فيما يختص بمستقبلهم المستورى . وتعتقد اللجنة اعتقادا راسخا ان الدولة القائمة بادارة الاقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي ملتزمة بتنفيذ برنامج شامل للتعليم السياسي يربي الى توعية سكان الاقليم بشأن حقوقهم في تقرير المصير والاستقلال ، وفقا للقرار ١٥١٤ (د-١٥) ، وتمكينهم ، بذلك ، من الاختيار الواعي المدروس والحرف فيما يتعلق بمستقبلهم .

(٥) وترجو اللجنة الخاصة من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية تأمين تزويد اللجنة بمعلومات حديثة وواقعية كيما تتحقق مما اذا كان قد تم الوفاء بهذا الالتزام ، وكيفية الوفاء به اذا كان قد تحقق بالفعل ، فضلا عن التدابير الملموسة التي اتخذتها في مختلف مجالات السعي نحو الوصول بالاقليم الى الهدف الوارد في الاعلان .

(٦) وتحدث اللجنة الخاصة الدولة القائمة بالادارة على مضاعفة جهودها من أجل تدريب السكان المحليين .

(٧) وان تشير اللجنة الخاصة الى قرارات الجمعية العامة ، ذات الصلة ، المتعلقة بالقواعد العسكرية ، وفي الاقليم المستعمرة وغير المتمتعة بالحكم الذاتي ، تعترف بان وجود القواعد العسكرية يشكل عاملا من شأنه ان يعيق تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وتؤكد من جديد اعتقادها الراسخ بأن وجود القواعد العسكرية في جزر تركس وكايكوس لا ينبغي ان يمنع شعب الاقليم من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفقا للاعلان لمقاصد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه .

(٨) وتلاحظ اللجنة الخاصة بأسف انه لا يزال يتوجب على الاقليم ان يحقق تقدما كبيرا في الميدان الاقتصادي ؛ والواقع ان الحالة قد تدهورت في الاعوام الاخيرة . لذلك تدعو الدولة القائمة بالادارة الى اتخاذ كافة الخطوات الممكنة لتعزيز الاقتصاد المحلي ، ولا سيما عن طريق مواصلة تشجيع عملية التنويع الاقتصادي ، نظرا للحاجة الملحة الى التقليل من التبعية الاقتصادية للاقليم ، والتغلب على عدد من المشاكل الاقتصادية الخطيرة التي تشمل ندرة الموارد الطبيعية والعجز التجاري المزمن ، وتخلف الهيكل الاساسي للاقليم وموارده فيما يختص بقوة العمل ، وعدم كفاية التمويل الائتماني وارتفاع مستوى البطالة والعمالة الفائضة .

(٩) وفي هذا الصدد ، تحث اللجنة الخاصة الدولة القائمة بالادارة ايضا على زيادة مساعداتها الاقتصادية والمالية ، والتقنية لجزر تركس وكايكوس بهدف تحسين الاحوال الاقتصادية فيها . وتؤكد اللجنة ايضا على الحاجة الى ان تواصل الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، وكذلك المنظمات الاقليمية مثل مصرف التنمية الكاريبي ، اتاحة مزيد من المساعدات الانمائية للاقليم .

(١٠) وتحث اللجنة الخاصة ايضا الدولة القائمة بالادارة على القيام ، بالتعاون مع الحكومة الاقليمية ، باتخاذ التدابير الفعالة اللازمة لحماية وضمان وكفالة حق اهالي جزر تركس وكايكوس في موارد هم الطبيعية وحقوقهم في امتلاكها والتصرف فيها ، وكذلك العمل على تثبيت سيطرتهم على تنميتهم الاقتصادية وابقاء هذه السيطرة .

(١١) وان تضع اللجنة الخاصة نصب عينيهما ان البعثات الزائرة التي اوفدت مؤخرا الى الاقاليم الصغيرة اثبتت انها وسيلة فعالة للتأكد من الحالة السائدة في الاقاليم التي قامت بزيارتها ، وان تلاحظ رغبة المملكة المتحدة في استقبال بعثات زائرة في الاقاليم الواقعة تحت ادارتها تكرر الاعراب عن وجهة نظرها القائلة بضرورة ابقاء امكانية ارسال بعثة زائرة الى جزر تركس وكايكوس في مرحلة ملائمة ، قيد الاستعراض .

مرفق *

ورقة العمل التي أعدتها الامانة العامة

المحتويات

الفقرات

٢ - ١	لمحة عامة	- ١
١٥ - ٣	التطورات الدستورية والسياسية	- ٢
٤٠ - ١٦	الاضاع الاقتصادية	- ٣
٤٣ - ٤١	الاضاع الاجتماعية	- ٤
٤٦ - ٤٤	الاضاع التعليمية	- ٥

* صدر سابقاً تحت الرمز A/AC.109/L.1208 .

جزر تركس وكايكوس (أ)

١ - لمحة عامة

- ١ - ترد المعلومات الأساسية عن الاقليم في تقرير اللجنة الخاصة المقدم الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين (ب) . وفيما يلي معلومات تكميلية .
- ٢ - بلغ عدد سكان الاقائيم ، حسب التعداد ، الاخير الذي اجري في عام ١٩٧٠ ، ٦٧٥ ٥ نسمة ، وفي منتصف عام ١٩٧١ قُدِّر عدد هم بنحو ٧ ٠٠٠ نسمة . وينحدر معظمهم من اصل افريقي وينحدر الباقيون من اصل مختلط از افريقي . وذكر ان عددا كبيرا من سكان جزر تركس وكايكوس يعيشون في الخارج ، ولا سيما في جزر البهاما واختلقت التقديرات في عدد هم بما يتراوح بين ٧ ٠٠٠ و ١٤ ٠٠٠ نسمة . وتوجد دلائل على ان بعضا من هؤلاء قد عادوا الى الاقليم في الاعوام الاخيرة بسبب استقلال جزر البهاما والاوضاع الاقتصادية الراهنة . اما عدد الاجانب الذين يسعون الى الاقامة بصورة دائمة في الاقليم فلا يكاد يذكر ان انه لم تتم الموافقة في عام ١٩٧٦ الا على ثلاث شهادات اقامة . ويقع مقر الحكومة فسي غراند ترك التي يبلغ عدد سكانها ٣٠٠ ٢ نسمة .

٢ - التطورات الدستورية والسياسية

ألف - التقدم الدستوري

- ٣ - ترد المعلومات عن الترتيبات والتطورات الدستورية في الاقليم لفترة ما قبل عام ١٩٧٦ في التقرير السابق للجنة السياسية (ج) . وقد ادخل أمر (دستور) تركس وكايكوس لعام ١٩٧٦ نظام الحكم الوزاري لأول مرة في الاقليم . ومجمل القول ان الدستور الجديد ينص على انشاء حكومة تتألف من الحاكم ، وتعيينه الملكة ، ومن مجلس تنفيذي ومجلس تشريعي .

(أ) المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدة من التقارير المنشورة ومن المعلومات التي بعثت بها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية الى الامين العام في ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ، عملا بالمادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الامم المتحدة ، وذلك عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ .

(ب) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) المجلد الرابع ، الفصل الرابع والعشرون ، المرفق ، الفرع جيم .

(ج) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) المجلد الثالث ، الفصل الخامس والعشرون ، المرفق ، الفرع جيم ، الفقرات ٣ الى ٢٣ .

٤ - ويضطلع الحاكم بمسؤولية الدفاع والشؤون الخارجية والأمن الداخلي والشرطة والخدمـة العامة . ويحتفظ بالسلطات التشريعية اللازمة لممارسة مسؤولياته الخاصة ، ولكن فيما يتعلق بالشؤون الأخرى ، فهو عادة مطالب بأن يعمل وفق مشورة المجلس التنفيذي .

٥ - ويتألف المجلس التنفيذي من الحاكم الذي يت رأس المجلس ؛ ووزير أول يتم تعيينه من بين الأعضاء المنتخبين للمجلس التشريعي ؛ ومن ثلاثة وزراء يعينهم الحاكم بمشورة الوزير الأول من بين الأعضاء المنتخبين للمجلس التشريعي وثلاثة أعضاء بحكم مناصبهم (الأمين الأول والأمين العام والأمين المالي) .

٦ - ويتألف المجلس التشريعي من (١ عضواً منتخباً و ٣ أعضاء معينين ومن أعضاء المجلس التنفيذي الثلاثة الذين هم أعضاء بحكم مناصبهم . أما الرئيس فينتخب من بين أعضاء المجلس التنفيذي . أما الأعضاء المعينون فيعينهم الحاكم بعد التشاور مع أعضاء المجلس التشريعي المنتخبين . ولا يحق للأعضاء المعينين التصويت على اقتراح يحجب الثقة عن الحكومة .

با - الأحزاب السياسية والانتخابات

٧ - أجريت الانتخابات بموجب الدستور الجديد في يوم ٢٩ ايلول / سبتمبر ١٩٧٦ . وتنافس أربعة وعشرون مرشحاً على الدوائر الانتخابية الاحدى عشرة الاحادية العضو ، وكان التصويت بالاقتراع السري متاحاً لجميع سكان الاقليم المؤهلين للانتخاب والذين تزيد أعمارهم عن الثامنة عشرة . وقد نالت الحركة الديمقراطية الشعبية بزعامه السيد جيمز أ . ج . س . ماكارتي خمسة مقاعد ، ونالت المنظمة الوطنية الشعبية اربعة مقاعد . اما المقعدان الآخران فقد فاز بهما مرشحان مستقلان أبدياً فيما بعد تأييد هما للحركة الديمقراطية الشعبية . ويشغل السيد ماكارتي ، الذي جرى انتخابه وزيراً اول في الجلسة الاولى للمجلس التشريعي في ٧ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧ ، منصبى وزارتي الشؤون الداخلية والمواصلات . أما الوزراء الآخرون فهم السيد لويس ل . آستوود (الاشغال والمرافق العامة) ؛ والسيد اوزولد سكينغ (الصحة ، والتعليم ، والرعاية ، والحكم المحلي) ، والسيد سي . و . (ليام) مافواير (السياحة وتنمية الصناعات والموارد) .

٨ - وتفيد التقارير الصحفية الواردة في منتصف تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ أن السيد وولتر كوكس استقال من الحركة الديمقراطية الشعبية ، فانخفضت بذلك اغلبيهة الحزب في الهيئة التشريعية الى صوت واحد . وقيل أن السيد كوكس وهو مقاول معمارى ، قد ترك الحركة لانه يرى أنه لم يحدث اى شكل من التطور في الاربعة عشر شهراً التي كان الحزب خلالها في السلطة وأنه لن يحدث اى تطور خلال المدة الباقية من فترة حكم الحركة التي تمتد الى اربع سنوات . وقيل أنه اصيب بخيبة أمل بسبب فشل الوزير الاول ووزارته المزعوم في الوفاء بالوعود التي قطعوها على انفسهم بشأن اجتذاب الاستثمارات الاجنبية الى الاقليم .

جيم - مركز الاقليم مسـ...تقبلا

٩ - ادلى ممثل المملكة المتحدة ببيان ، امام اللجنة الرابعة للجمعية العامة في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ . اثار فيد الي الاقليم الصغيرة ومنها جزر تركس وكايكوس ، التي تضاف حكومتـ...ه
بالسؤولية عنها ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة ، بالصناعات التالية :

"تقوم سياستنا ... على اعتراف رغبات شعوب الاقليم في تقرير مصيرهم وفق مبادئ ميثاق الامم المتحدة . وهذا يعني اننا سنقدم للاقليم التي تضمن الي الا...نقلال كـ...ل تشجيع وتأييد . ولكننا ان نفرض الاستقلال على الاقليم التي لا تضمن اليه لاسباب خاصة بها ... ونحن نقدر بصفة خاصة الاحساس المتزايد لدى اللجنة [الخاصة] حيال احتياجات ورعات كل من الاقليم الصغيرة التابعة لنا ، برغم تفاوتها الكبير في الموارد الطبيعية...ة والجغرافيا والتطور السياسي ... وتعتقد حكومتني ان حق تقرير المصير يقتضي منها ان تكون مرنة في الاستجابة للطريقة التي يحدث بها التطور الدستوري وفقا لرغبات شعوب الاقاليم التابعة لنا . ولا بد ان يكون جليا لنا جميعا ان مدى التقدم في اقليم صغير قليل الموارد ابطأ منه في غيره او انه يتخذ شكلا مغايرا للشكل الذي يتخذه في اقليم آخر يتمتع بمزايا طبيعية اكثر . ولهذا السبب يجب ان يتمشى التقدم الدستوري مع ما يريد الشعب لا مع اي اطار مصطنع نفرضه المملكة المتحدة بوصفها اذ...ة القائمة بالادارة او يفرضه غيرها أيا كان ... رثة عاملا حاسم آخر يحفز علو... التندم نحو تقرير المصير هو انشاء اقتصاد سليم الاساس . ونحن نسعى لايلاء اهتمام خاص لتلك الفروع من تقارير البعثات، النزاعية للاقاليم التابعة لنا ، التي تنصنا فيها تلك البعثات على ان تقوم ، على سبيل الارضية ، بتقوية وتنمية اقتصادات الاقاليم الصغيرة في منطقتي الكاريبي والهادئ . ولكن لا بد لي من التأكيد على ان الحكومات المحلية ، في منظم الاقاليم الاخرى التابعة لنا ، هي التي تتحكم ، بالفعل ، بمبلغ الاستثمارات الاجنبية وبالشكل الذي يتخذه ... وسنواصل تقديم كل ما نستطيع من عون لاقتصادات الجزر الصغيرة كيما ينسني لهذه الاقاليم ان يتوفر لديها خيار سليم للمسير نحو تقرير المصير على اساس اقتصادي كاف (١) "

دال - القواعد العسكرية

١٠ - تحتفظ حكومة الولايات المتحدة الامريكية بمحطة لخفر السواحل في ساوث كايكوس . ولها أيضا ، في غراند ترك : في مساحة تبلغ ٢٣٣٧ هكتارا ، قاعدة بحرية وقاعدة جوية ومحطة للقياس عن بعد . ومن المتوقع ان تنتهي مدة الاتفاق بين حكومتني المملكة المتحدة والولايات المتحدة بشأن قواعد...

(١) المرجع نفسه ، اللجنة الرابعة ، الجلسة الثانية عشرة ، الفقرات ١٢ - ٢١ .

الولايات المتحدة في الاقليم في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ ، وتفيد الأنباء أن من المتوقع ان تجرى الحكومتان محادثات للتفاوض من جديد بشأن الاتفاق المذكور ، في واشنطن العاصمة في ١٢ تشرين الأول / اكتوبر . وتمشيا مع التقاهم على اشتراك حكومة تركس وكايكوس في اعادة النظر في الاتفاق وفي أي نظر في تجديده ، فقد تقرر أن يحضر المحادثات وفد من حكومة الاقليم يتألف من الوزير الأول ووزير الأشغال ووزير التعليم والدكتور ويليام هيربرت وهو مستشار قانوني ود ستوري .

١١ - وأعلن الوزير الاول بعد انتخابه ترشيحه بقواعد الولايات المتحدة الأمريكية ولكنه اوضح انه حال اطلاع الحكومة اطلاقا كاملا على الترتيبات النهائية ، فستبذل الجهود للحصول على دفع رسم أيجار .

١٢ - وفي آخر تشرين الأول / اكتوبر ، ذكر أن وفد الاقليم قد رفض ، نبي الجولة الاولى من المفاوضات عرضا بتقديم . . . ١٢٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة (٥) كأجرة سنوية لكل من القاعدتين في غراند ترك . ومن المعتزم احراء مزيد من المفاوضات بهذا الصدد في أواخر عام ١٩٧٧ .

التطورات السياسية

١٣ - أوضح الوزير الأول عند توليه منصبه بعد انتخابات عام ١٩٧٦ ؛ بوقت قصير ، أن حكومته تعتزم أن تمنح . على وجه الحصر ، أي طرفا مستعد لبناء فندق يتألف من ٢٠٠ غرفة على الاقل ، رخصة لإنشاء كازينو قمار بمشاركة الحكومة (٥) . وذكر ان حكومة الاقليم قد دخلت في اتفاق مع شركة معمارية تدعى شركة الاسكان لاعمار اراضي غرب المحيط الهادئ - The West Pacific Land Development Corporation of Alaska وذلك من أجل إنشاء مثل هذا الفندق . غير أن الحاكم آرثر واتسون لم يقر هذا الاتفاق . وعلى اثر ذلك ، قام ديفيد والحركة الديمقراطية الشعبية ، ومنهم الوزراء المنتخبون الاربعة ، بنظامه سلمية خارج مكتب الساكم . وذكر أن المظاهرة التي استمرت ٣٦ ساعة كانت تتعاقب بمسألة ما اذا كانت حكومة الاقليم مؤهلة دستوريا للادخول في اتفاقات داخلية من هذا النوع دون الرجوع إلى حكومة المملكة المتحدة .

١٤ - وقيل، فيما بعد ان وفدا من الاقليم ، يتألف من ثلاثة أعضاء برئاسة السيد ما غواير ، وزير السياحة والتنمية ؛ وباشتراك السيد استود وزير الاشغال العامة وانمرافق والسيد دانيال ويليامز ، وكيل الوزارة البرلماني لشؤون الزراعة ومساعد الاسماك ، قد سافر إلى لندن للاشتراك مع المملكة المتحدة في المحادثات الرسمية بشأن هذه المسألة . وكان من المقرر ان تبدأ المناقشة في

(٥) عملة الاقليم القانونية هي دولار الولايات المتحدة .

(٥) الوثائق الرسمية للججمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣

(A/32/23/Rev.1) المجلد الثالث ، الفصل الخامس والعشرون ، المرفق ، الفج جيم ، الفقرة ١٩ .

ه كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ وكانت حكومة الاقليم تصتزم التماس ايضاحات بشأن الحد الذي تنتهي عنده سلطات الوزراء وتبدأ عنه سلطات الحكومة والعكس بالعكس . وكان من رأى السيد ماغواير في هذا الصدد هو ان الوزير الاول ، بموجب شكل الحكومة التي انشئت مؤخرا في الاقليم ، مسؤول دستوريا عن الشؤون الداخلية بينما يشمل اختصاص للحاكم الشؤون الخارجية . وقيل انه ذكر ان الحاكم رفض التوقيع على مشاريع قوانين معينة هامة ولا سيما مشاريع القوانين التي وضعتها الحكومة بغية تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية . فقد أقرت الحكومة ، على سبيل المثال ، انشاء كازينو قمار وسنت القوانين اللازمة لانشاء كازينوهات في الاقليم . وقال السيد ماغواير ان رفض الحاكم التوقيع على مشاريع قوانين وضعتها الحكومة من اجل تشجيع الاستثمار الاجنبي يجعل الحكومة "تهدر حقا" وان من الضروري للحكومة بعد مضي سنة في الحكم ان تعرف مدى مسؤوليتها عن المستقبل الاقتصادي للاقليم وان تعرف ما اذا كان بوسعها ان تجمع الاموال .

١٥ - وفي حديثه عن المعاديات التي جرت ، في وزارة الشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث للمملكة المتحدة ، مع السيد ادوارد رولاندز ، وزير الدولة بغيره من المسؤولين . قال السيد ماغواير " ان انشاء علاقة مباشرة مع كبار المواطنين الاناريين لا يمكن ان يعود علينا الا بالفائدة . وقد لاحظنا في لندن اهتماما فعليا بامكانيات هذه الجزر ورغبة حقيقية في مساعدتنا على الاستغناء عن منح المعونة المالية " . وقال السيد ماغواير ان الوفد اوضح الاسباب الداعية الى انشاء الكازينوهات وهي - الحاجة الى تنشيط السياحة واجتذاب الطائرات النفاثة - وكان نتيجة ذلك ان ، سحبت حكومة المملكة المتحدة كثيرا من التحفظات التي أبدتها . ووافقت حكومة الاقليم على بعض التعديلات الطفيفة التي اقترحتها المملكة المتحدة والتي ادخلت في الترتيبات المقترحة مع شركة الاسكالاعمار اراضي غرب المحيط الهادئ . واجريت مناقشات مع امين مجلس المملكة المتحدة للقمار الذي سيجوز الاقليم في اواخر كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ لتقديم المشورة للحكومة والمستثمرين المحتملين بشأن القوانين والانظمة المطلوبة لتلك الكازينوهات . وسيوفر المجلس المذكور للموظفين المحليين التدريب اللازم للعمل في تلك الكازينوهات .

٣ - الوضع الاقتصادي

ألف - لمحة عامة

١٦ - لم تتمكن التنمية الاقتصادية خلال السنوات القليلة الماضية ، من تلبية احتياجات الاقليم نظرا لقلّة الموارد الاقتصادية وندرة الاستثمارات الخاصة . ويتبين مما ذكرته الحكومة القائمة بالادارة ان لم تقدم اية استثمارات جديدة ذات بال في ١٩٧٥ و ١٩٧٦ بسبب الازمة الاقتصادية في البلد ان الصناعية وان نشاط القطاع الخاص كان ، بسبب ذلك ، في ادنى مستوى له ، فمشاريع العمومية الراسمالية التي تمولها صناديق المعونة في المملكة المتحدة هي السبب في اي تنمية في الاقليم ايضا كان شكلها .

١٧ - وتفيد التقارير الصحفية ان الحكومة الحالية تسعى الى الحصول على استثمارات من مصادر كثيرة ؛ " فالحكومة ، على حد قول الوزير الاول في نيسان / ابريل ١٩٧٧ ، عازمة على معالجة التحديات الملحة الكثيرة التي تواجهنا ، ولا سيما في الميادين الاجتماعية مثل البطالة والتعلم والصحة . ويجب علينا ، لتحقيق ذلك ، ان نعتمد على المساعدة الخارجية المقدمة من المستثمرين ومن الحكومات الصديقة التي ترغب في العمل معنا وفي مساعدتنا على مساعدة أنفسنا . ونحن ، في هذا الصدد ، نتطلع الى كندا والولايات المتحدة كما نتطلع الى بريطانيا . "

١٨ - وليس للنشاط الاقتصادي وجود فعلي في جزر تركس وكايكوس الجنوبية حيث، يقم ستون في المائة من السكان . أما في جزر كايكوس الشمالية والوسطى ، وعلى الرغم من صعوبة احوال الطقس والتمربة ، فان الجهود تبذل لانشاء مزارع ذات انتاج معيشي تكون الذرة هي محصولها الرئيسي ، وأما في جزر كايكوس الشمالية ، فان الجهود تبذل لانتاج الفاكهة والخضروات . ويجري توفير بعض الاموال لشجيع الزراعة ، ولا سيما من اجل تقديم المعونة المادية لشراء البذور والاسمدة ، وقد اقيمت البعثات الزراعية المستوردة من الرسوم الجمركية . وتبني الماشية ، ولا سيما الخنازير والداجن ، في معظم المستوطنات، في الاقليم بصفة توفير مواد غذائية اضافية . ويقدم مصرف التنمية الكاريبي مزيداً من المساعدة . فقد ارسل الى الاقليم في تموز/يوليه ١٩٧٧ احد الموظفين الخبراء في تحسين المزارع للعمل على زيادة انتاجية الدواجن وزراعة الخضروات .

١٩ - ومنذ اغلاق صناعة الملح في عام ١٩٦٤ ، اقتضت تنمية الصناعات التحويلية على الصناعات المتعلقة بتجهيز الاسماك و انتاج الصناعات اليدوية . وما زال الملح يستخرج من سولت كي ولكن الحكومة تقدم مساعدات مالية لاستخراجه ، وذلك كوسيلة لتوفير العمل للاهالي الساحليين . وكان الوزير الاول قد أعلن لدى توليه منصبه عزمه على انعاش صناعة الملح (ز) . وأشار في اجتماع عقده المجلس التنفيذي في ٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧ ، الى المحادثات التي جرت مع الشركة المدولية للملح في بنسلفانيا (الولايات المتحدة) وأعلن ان الشركة ستقوم بدراسة جدوى في هذا الصدد ، مقابل اجر ، على اساس الاحتفاظ لمدة شهرين بحق تنفيذ العقد ، وستقدم ما تتوصل اليه من نتائج الى حكومة الاقليم ومستشاريها من المملكة المتحدة في كانون الثاني /يناير ١٩٧٨ . وستتطلب دراسة الجدوى من الشركة المدولية للملح اتفاق ١٠٠٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة .

٢٠ - وفي عام ١٩٧٢ ؛ اجري ممثلو المملكة المتحدة وحكومة الاقليم وشركة اسوا الامريكية محادثات بشأن انشاء مصفاة للنفط في جزيرة كايكوس الغربية غير المأهولة (ح) . وقد نفعت شركة اسوا لحكومة الاقليم

(ز) المرجع نفسه .

(ح) المرجع نفسه ، **الدورة الثلاثون** ، الملحق رقم ٢٣ (A/10023/Rev.1) ، المجلد

الرابع ، الفصل السابع والعشرون ، المرفق ، الفرع جيم ، الفقرات ٣٧ - ٤٠ .

- ٣٠٠٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لتغطية تكاليف التخطيط واختيار الارض حتى ٣٠ حزيران / يونيه ١٩٧٦ . وتقول الدولة القائمة بالادارة ان مدة الاحتفاظ بحق التنفيذ قد انتهت .
- ٢١ - ومنذ عهد قريب ، كان الاقليم يصدر الاسماك ، ولكنه يعتمد الى حد كبير على استيراد السلع لتلبية الاحتياجات المحلية ؛ وكانت قيمة الواردات تزيد دائما على الصادرات مما يؤدي الى حدوث عجز في الميزان التجاري . وقد قدر مجموع الصادرات لعام ١٩٧٦ بنحو ١٦٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، في حين قدر مجموع الواردات (باستثناء واردات الحكومة) بنحو ٥ ملايين من دولارات الولايات المتحدة ، وتتم تغطية هذا الميزان التجاري الخاسر ، عادة ، عن طريق المعونة المالية التي تقدمها المملكة المتحدة ، والاموال التي ينفقها السواح ، والاموال التي يدفعها الاجانب لقاء شراء العقارات ، والمنفقات المحلية التي ينفقها موظفو القواعد العسكرية التابعة للولايات المتحدة والرساميل التي تتدفق والاموال التي تحوّل الى الاقليم من بلدان ما وراء البحار .
- ٢٢ - اما موارد الدخل الرئيسية للاقليم فهي الرسوم الجمركية والمعونة المقدمة من المملكة المتحدة وقد بلغ الدخل المحلي المتحصل من الرسوم الجمركية بصفة رئيسية ، حسب التقديرات المنقحة لعام ١٩٧٦ ، ٢٦٦ مليون من دولارات الولايات المتحدة ، وبلغت نفقات الحكومة (٤ ملايين من دولارات الولايات المتحدة . وكان المجلس التشريعي قد اقر في ٢١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ تقديرات الميزانية لعام ١٩٧٧ . وقدرت النفقات بنحو ٤٤٤ مليون من دولارات الولايات المتحدة ، وقدر الدخل من الموارد المحلية بنحو ٢٥٥ مليون دولار ، وقدر العجز بنحو ١٩٩ مليون دولار ، وستتم تغطيته بواسطة معونة من المملكة المتحدة . وفي عام ١٩٧٦ ، ارتفعت منح المعونة الى ٢٣٣ مليون دولار (وكانت ١٨٨ مليون دولار في عام ١٩٧٥) وارتفعت المعونة الرأسمالية الانتاجية من ١٢٢ مليون دولار في عام ١٩٧٥ الى ١٧٧ مليون دولار في عام ١٩٧٦) .
- ٢٣ - تبدوا امكانيات قيام المملكة المتحدة بالاستثمار في الاقليم حسنة ؛ فقد ابلغ رئيس دائرة المالية في المملكة المتحدة التابعة لوزارة التنمية لبلدان ما وراء البحار ، وفد جزر تركس وكايكوس الى المملكة المتحدة (انظر الفقرة ١٥ اعلاه) انه سينظر في امر تقديم استثمارات بالاضافة الى البرنامج الحالي للمعونة الرأسمالية ، لدعم استثمارات القطاع الخاص الرئيسية ، وذلك عن طريق توفير المقومات الهيكلية الاساسية للمشاريع هناك مثل صناعتي الملح والارغونيت المقترحتين (انظر الفقرة ١٩ اعلاه ، والفقرة ٢٥ ادناه) . وكذلك اوضحت دائرة ضمان الائتمانات التصديرية البريطانية انها ستقدم ضمانات للمصدرين الذين يضعون في الاقليم مخزونات عابرة لتسليمها الى اى مكان آخر .
- ٢٤ - وفي عام ١٩٧١ ، قبل مجلس الدولة خطة انمائية اجمالية للاقليم بوصفها مبادئ توجيهية للتنمية ، ووافقت المملكة المتحدة على تمويل المقومات الهيكلية الاساسية الواردة في الخطة . وقد مت الحكومة المنتخبة حديثا خطة اكثر تفصيلا تركز الى حد بعيد ، على الخطة السابقة وعلى الدراسات الاخرى التي جرت ، خلال العقد الماضي ، برعاية حكومة المملكة المتحدة . واعلن السيد ماغواير ، وزير السياحة والتنمية ، في مقابلة مع صحيفة انباء الاعمال في منطقة الكاريبي " Caribbean Business News " انه ادخلت بعض التعديلات في الخطة الانمائية الحالية لجعلها انسب واكثر واقعية واكثر تلبية لاحتياجاتنا .

٢٥ - وفيما يلي ايجاز مقاصد هذه الخطة : (أ) فتح نورث كريك في غراند ترك بغية توفير مرسى للميخوت وحفر ميناء محمي ، الامر الذي يؤدي الى ايجاد ارض قابلة للاعمار في مركز المدينة وبذلك يتسنى ايجاد منطقة تجارية لنقل البضائع ؛ (ب) مد مناطق صيد الاسماك الى موشوار وسيلفر بانكس (جنوب شرقي غراند ترك) بغية زيادة انتاج الاسماك ؛ (ج) انعاش صناعة الطلح في جزيرة سولت كي (عن طريق مشروع تستخدم فيه اليد العاملة الكثيفة لانتاج ملح عالي الجودة مجفف بالشمس لاستخدامه في صناعة الاغذية الصحية) ، وفي جزيرة كايكوس الجنوبية وذلك في عملية واسعة النطاق بالتعاون مع المستثمرين من أمريكا الشمالية (انظر الفقرة ١٩ اعلاه) ؛ (د) انشاء صناعة جديدة هي صناعة التقاط الارغوانيت من قاع البحر ، وهي مادة تستعمل في صناعة الورق والطلاء والزجاج والاسمدة والفولان ، وذلك بانشاء ميناء عميق في كوكبورن هاربر في جزيرة كايكوس الجنوبية . وعلاوة على ذلك ، فان الخطة تحدد المواقع اللازمة لانشاء الفنادق ودور الاستجمام ومجمع يتألف من ٢٠٠ غرفة ويضم من منتجاتها وكازينو (انظر الفقرة ١٣ اعلاه) .

٢٦ - وبحثت الحكومة بالفعل مع بعض المستثمرين من بلدان ما وراء البحار بعض المقترحات الموجزة في الخطة . ويستفاد من الانباء الواردة ان شركة هوليدا ان الفنادق اقترحت بناء (فندق يتألف من ٢٠٠ غرفة وكازينو) في جزيرة كايكوس الشمالية ، كما اقترحت شركة الاسكالا لعمار اراضي غرب النحيط الهادئ القيام بذلك في غراند ترك . واقترح اليكسز نيكون الثاني من كندا ، ايضا انشاء مجمع كبير في بروفيدنسيا ليس مع ميناء عميق وكازينو وفندق ، على ان تتال الحكومة فيه ٢٠ في المائة من الاسهم الاصلية . وذكر ان الحكومة طلبت مزيدا من التفاصيل .

٢٧ - وتفيد الانباء ايضا ان شركة مصانع ماركونا اند ستريز اوف فورت لودرديل Marcona Industries of Fort Lauderdale مهتمة بالاقتراح المتعلق بمادة الارغوانيت (انظر الفقرة ٢٥ اعلاه) وانها قد دعيت لاجراء دراسة عما اذا كان يمكن انشاء مرفأ عميق في كولبرن هاربر يستقبل سفنا تبلغ اقصى حمولة لها ٥٠٠٠٠ طن متري .

٢٨ - وفي عام ١٩٧٢ ، سن امر تشجيع التنمية (ط) من اجل تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي . ثم انشئت في عام ١٩٧٤ شركة انمائية لتولي امر القروض الميسرة المقدمة من مصرف التنمية الكاريبي الى الشركات المحلية بمبالغ ذكر انها لا تتجاوز ١٠٠٠٠٠ دولار لاي مشروع تجارى على حدة . وفي السنة ذاتها ، انشئ مجلس انمائي يتألف من خمسة اعضاء تعينهم الحكومة . وقد اعيد النظر مؤخرأ في تشكيل المجلس الذي اصبح الآن يتألف من السيد ه . ل . سادلر ، رئيسا ؛ والسيد أ . ف . ويليامز ، الامين المالي عضوا بحكم وظيفته ؛ وخمسة اعضاء هم السيد ف . ل . كوكس ، عضو الهيئة التشريعية ، نائبا للرئيس ؛ والسيد س . ف . لايتبورن ، احد المقاولين ، والسيد أ . ل . باولوى ، مدير ل احد المصارف ، والسيد لويس س . كوكس ، احد رجال الاعمال من جزيرة كايكوس الجنوبية ؛

(ط) المرجع نفسه ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (١/9623/Rev.1)
المجلد السادس ، الفصل الخامس والعشرون ، المرفق ، الفرع دال ، الفقرة ٣٣ .

والسيد لكتون ك . اوتن ، بناءً من لوريمرزي غراند ترك . أما المدير التنفيذي فهو السيد ويستاس أ . بروكس ، وقد وظف لشغل المنصب الذي يشغله مؤقتاً الدكتور آيان ويبستر ، المستشار الاقليمي للتمويل الانمائي لدى دول جزر الهند الغربية الشريكة والاقليم الاخرى التي تقوم المملكة المتحدة بادارتها ، والسيد بروكس يعمل كذلك اميناً للمجلس .

٢٩ - وحدد برنامج الامم المتحدة الانمائي رقماً تخطيطياً ارشادياً غير موزع لمنطقة الكاريبي (بما فيها جزر تركس وكايكوس) ، للفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٦ . ثم ، وفق ذلك ، تعديل البرنامج القطري للمنطقة القائم على اساس الرقم التخطيطي الارشادي الذي اقره مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي في اوائل عام ١٩٧٤ لفترة ١٩٧٢-١٩٧٨ . وبلغ مجموع المبالغ المتوفرة لعام ١٩٧٧ ، ٤٠٠ . ٥٠٠ دولار ، في حين ان الرقم التخطيطي الارشادي للفترة ١٩٧٧-١٩٧٨ يبلغ ٤٠٠ . ٥٠٠ دولار .

باء - التنمية العقارية والسياحة

٣٠ - يملك التاج معظم الاراضي في الاقليم ، ويسرى نظام حرية التملك على معظم الاراضي الباقية . وتقوم سياسة الاقليم فيما يتعلق باراضي التاج على عدم منح سندات تملك اى ارض الا اذا استصلحت وفقاً للشروط والا حكام المتفق عليها . ولا يخضع شراء الارض للاغراض خاصة لاية قيود . وتفيد التقارير الواردة ان سعر شراء اراضي التاج للاغراض السكنية قد ارتفع من ٤٤ دولاراً الى ٥٥ . ١ دولاراً للاكر الواحد وارتفع في المناطق المزودة بالكهرباء الى ٥٠٠ . ١ دولاراً للاكر الواحد .

٣١ - وما زال التقدم مستمرا في المشروعات الانمائية الرئيسيين في بروفيداد نسياليس وجزر كايكوس الشمالية . وقررت شركة سيفن كينر المحدودة من بناء فندق من ٢٥ غرفة نوم ومن تعبيد ١٧ كيلومتراً من الطرق في جزيرة كايكوس الشمالية (ى) . وكان من المقرر الفراغ من الحفريات في هوض للسفن في كايكوس الشمالية في نهاية ١٩٧٦ .

٢٢ - ولم تنفذ الخطط المقدمة بموجب اتفاق عام ١٩٧٤ المبرم بين الحكومة وبين السيد جاك غولد وشركته (شركة سن شاين الانمائية المحدودة ، جزر تركس) بشأن انشاء فندق والمرافق المتصلة بذلك في جزيرة سولت كي ، فانهى بذلك في تشرين الاول / اكتوبر ، امد الخيار الممنوح للشركة المذكورة .

٣٣ - وعانت السياحة هبوطاً بنسبة ٨ في المائة تقريباً في عام ١٩٧٦ ، وبلغ عدد السواح القادمين ٥٥٠ ٧ شخصاً مقابل ١٨١ ٨ شخصاً في عام ١٩٧٥ . ولا تتوفر اية ارقام بالنسبة للسواح القادمين بحراً ، كما لم يجر فصل السواح القادمين حسب فئاتهم (مثال ذلك : الوافدون بقصد الاستجمام ،

(ى) المرجع نفسه ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/10023/Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل السابع والعشرون ، المرفق ، الفرع جيم ، الفقرتان ٣٤-٣٥ .

ورجال الاعمال والموظفون والمقيدون وغير المقيمين) . وفي عام ١٩٧٦ ، كان عدد الفنادق ١٥ فندقا ونزلا وكان مجموع الأسرّة فيها ٢٩٠٠ سريراً (أي بنقصان ٤٠ سريراً عن عام ١٩٧٥) . وكان أغلب الزائرين من الولايات المتحدة (٦٨٧٠) وكندا (٣٤٠) والمملكة المتحدة (٤٢٧) .

٣٤ - وأظهر الموسم السياحي لفترة كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٦ وأذار/ مارس ١٩٧٧ نمواً طفيفاً للنفاية (٤ في المائة) على موسم شتاء ١٩٧٥/ ١٩٧٦ ، وبلغ عدد الزائرين أثناءه ٣٤٦٢ (في حين كان ٣٣٢٢ زائراً في ١٩٧٥/ ١٩٧٦) . ومن الأسباب التي أدت لانخفاض نمو صناعة السياحة في الأقليم ضعف شبكات الاتصالات الجوية الدولية بالأقليم . وذكر أنه كان لتوقف طائرات خطوط ماكي الجوية الدولية عن تقديم الخدمة الجوية في ١٤ آذار/ مارس ١٩٧٧ (انظر الفقرة ٣٧ أدناه) وأثر سيء على أرباح الفنادق وسيارات الاجرة وغيرهما من الأنشطة المتصلة بالسياحة . وتبذل الجهود حالياً لتشجيع السياحة الحقيقية تحت سطح الماء باستخدام أجهزة التنفس ، باعتبار ذلك أغراضاً أخرى للسواح ، ويجرى كذلك تنظيم رحلات جوية خاصة بطائرات مستأجرة للأفادة من هذه السوق (انظر أيضاً الفقرات ٣ (١) - (١٥) أعلاه) .

جيم - صيد الأسماك

٣٥ - تهيمن صناعة صيد الأسماك على قطاع التصدير في الاقتصاد ، وأهم المنتجات هي الجراد البحري والمحار . ويتم تجهيز كلا النوعين وتجهيزهما في المعامل العملية بغية تصديرهما ، ففي المقام الأول ، إلى الولايات المتحدة وجزر فرجين البريطانية ، وما تزال توجد في هايتي سوق تقليدية للمحار المجفف . وجرت تجربة لاغراض المستهلك اللندني للاقبال على المحار ، ولكنها لم تنجح . وتبذل الجهود في الوقت الراهن لتطوير صناعة صيد الأسماك القشرية لاغراض التصدير ، وذلك أثناء فترة حظر صيد الجراد البحري . ومنحت الحكومة رخصاً لتجهيز الأسماك وتصديرها للاغراض التجارية لثلاث شركات تعمل في كايكوس الجنوبية وبروفيد نسيالس وبتعاونية صيادي الأسماك التي أنشئت في عام ١٩٧٢ في كايكوس الوسطى .

٣٦ - وبلغت كمية الجراد البحري المصيد والمصدر خلال ١٩٧٥/ ١٩٧٦ ، ٣٠٥٧٠٨ جراداً وقدرت كمية الجراد البحري المصيد لاستهلاك الفنادق المحلية ١٥٠٠٠ جراداً . ولا تتوفر احصاءات مفصلة عن المحار والأسماك القشرية ، ولكن يعتقد ، بالاستناد إلى نماذج من الأسماك المصيدة ، أن عدد أسماك المحار التي صيدت في عام ١٩٧٦ قد بلغ ٥٠٠٠٠ وحدة . وتعتمد صناعة صيد الأسماك ، إلى حد بعيد ، الصناعة الوهيبة التي تستخدم أكبر عدد من اليد العاملة في الإقليم ، ويبلغ الدخل المتحصل من المبيعات من الإنتاج ، ٥١ مليون دولار تقريباً سنوياً ، وتدر على الأقليم إيراداتاً يبلغ حوالي ٥٥٠٠٠ دولار يتأتى من الرسوم الجمركية والرخص الممنوحة .

د ال - الاتصالات والمرافق الأساسية الاخرى

٣٧ - تعتمد صناعة السياحة بأسرها على توفر اتصالات جوية مضمونة مع العالم الخارجي . وفي عام ١٩٧٦ ، تعهدت الحكومة بتوسيع المطار الدولي في غراند ترك ومطار كايكوس الجنوبية اللذين أصيبا بانضرار في عام ١٩٧٥ (ك) . وانخفضت الخدمات الجوية الى الاقليم انخفاضا خطيرا في عام ١٩٧٧ حين توقفت شركة ماكي للخطوط الجوية الدولية عن تقديم خدماتها الى الاقليم في ١٤ آذار/مارس . وقد منح مجلس الطيران المدني التابع للولايات المتحدة شركة الخطوط الجوية الجنوبية الشرقية ترخيصا بتشغيل طائراتها على هذا الخط الجوي ، وباشرت الشركة بخدماتها بين ميامي وثلاثة موانئ جوية لدخول الاقليم (هي بروفيد نسياليس وغراند ترك وكايكوس الجنوبية) في ١٧ حزيران/يونيه . وفي تشرين الاول/اكتوبر ، خفضت الرحلات الجوية من ثلاث رحلات الى رحلتين اسبوعيا . وبين ١٤ آذار/مارس و ١٥ حزيران/يونيه ، نظمت الحكومة خدمة جوية طارئة بنكلفة قدرها ٢٩ ٥٤٥ دولار . ومن شركات الخطوط الجوية التي تقدم خدمات جوية الى الاقليم الخطوط الجوية البهامية وتفهوم رحلة اسبوعية واحدة من ناسو . وشركة تركس وكايكوس الجوية المحدودة التي نشترك في ملكيتها شركة خطوط جايايكا البحرية المحدودة بحكومة المملعة المتحدة وشعب جزر تركس وكايكوس . وتقدم هذه الشركة الخدمة الجوية بين كغستون وغراند ترك مرتين اسبوعيا .

٣٨ - ويستفاد مما ذكرته اندرنة انقائمة بالادارة ان خدمات النقل البحري الى جزر تركس وكايكوس تكاد الآن تتركز بأسرها على قيام اربع سفن بالنقل البحري فيما بينها عن طريق فانويديا . ولا وجود لخدمة مباشرة للنقل البحري من اوربا ، ذلك ان الموانئ التجارية الثلاثة وهي غراند ترك وكوكبورن هاربر وبروفيد نسياليس لا تستطيع الا استقبال السفن الصغيرة .

٣٩ - اما المرافق العامة للكهرباء في غراند ترك وكايكوس الجنوبية فهي تلك للحكومة وتحمل تحت اشراف وزارة الاشغال والمرافق . وتتولى شركة تجارية ، هي شركة مقاولات البهاما ، تلبية الاحتياجات الادارية الأساسية بموجب عقد مع الحكومة . وقد ذكر مؤخرا ان شركة مقاولات البهاما دخلت في اتفاق مع الحكومة بشأن شراء وتحسين وتشغيل محطات لتوليد الطاقة الكهربائية تملكهما الحكومة وبشأن انتاج وبيع الطاقة للحكومة بسعر ثابت . ومن ثم تقوم ادارة الكهرباء بتوزيع الطاقة الكهربائية على المستهلكين بسعر يبلغ اقصاه ١٤ سنتا لكل وحدة . ويتعين تسجيل الشركة الخاصة في جزر تركس وكايكوس .

٤٠ - وقد شنت الحكومة في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٦ حملة تجنيد في محاولة لاستكمال ملاك الشرطة الملكية لجزر تركس وكايكوس الى اقصى امتصاصه . ويتلقى افراد الشرطة المستجدين تدريباً أساسياً تعقبه دورة تدريبية مدتها ستة اشهر في الكلية الاقليمية لتدريب الشرطة في بربادوس . وتلتق

(ك) المرجع نفسه ، أندورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (1/32/23/Rev.1) المجلد الثالث ، الفصل الخامس والعشرون ، المرفق ، الفرع جيم ، الفقرة ٣٨ .

خمس مجندات التدريب في بربادوس في عام ١٩٧٧ . وأوفد ضابطان الى المملكة المتحدة للتدريب .
وتم في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧ شغل مقر الشرطة الجديد في تراند ترك .

٤ - الاضاع الاجتماعية

الف - اليد العاملة

٤١ - ما زالت البطالة والعمالة الناقصة مشكلتين خطيرتين في الاقليم نظرا لبطء التنمية الاقتصادية وانعدام الفرص الوظيفية للعمال الماهرين وغير الماهرين وطلاب المدارس الثانوية ذوى الكفاءات الضعيفة ممن تركوا الدراسة الثانوية . وتفيد الدولة القائمة بالادارة ان نحو ٢٦٥ شخصا (معظمهم عمال غير ماهرين) ظلوا عاطلين عن العمل في عام ١٩٧٦ ، من اصل ٩٢٦ عاملا مسجلا . والعمل الموسمي هو احد اسباب صعوبات العمالة الناقصة ولاسيما في صناعات السياحة والبناء وصيد جراد البحر . والمصادر الرئيسية للعمالة هي الحكومة وصناعات صيد الاسماك والسياحة والقواعد العسكرية التابعة لسلاسل المتحدة وشركة كيبيل اند وايركس المحدودة (جزر الهند الغربية) .

٤٢ - وكان من المخطط تشديد اجراءات منح تصاريح العمل في اواخر عام ١٩٧٦ (ل) وفي جواب خطي على سؤال طرح في الهيئة التشريعية في ايلول / سبتمبر ١٩٧٧ ، قال الوزير الاول " ان سياسة الحكومة تهدف ، على العموم ، الى عدم السماح باستخدام العامل الاجنبي الا في الاحوال التي لا يمكن فيها للعمال المحليين القيام بتلك الاعمال الضرورية للمجتمع بنجاح . . . ونظرا لحالة البطالة ، وتمشيا مع السياسة التي اجملت اعلاه ، قرر المجلس التنفيذي في اجتماع عقده في وقت سابق من هذه السنة تقديم كفالة نقدية قدرها . . . (١) دولار على سبيل التأمين عند صدور تصريح بالعمل الاجنبي " .

باء - الصحة العامة

٤٣ - يقضي الدستور الجديد لعام ١٩٧٦ بأن تكون المسائل الطبية ومسائل الصحة العامة من مسؤولية وزارة الصحة والتعليم والرفاهية الاجتماعية والحكم المحلي ، ويوجد في الاقليم ٣ أطباء (اثنان في تراند ترك وواحد في كايكوس الجنوبية) وطبيب اسنان ورئيسة مرضات وممرضة عامة و . (١) ممرضات رئيسيات و ١٩ ممرضة عيادة (٢١ ممرضة عيادة في عام ١٩٧٥) . ومفتشان للصحة العامة ولا وجود لاي اطباء يمارسون الطب في عيادات خاصة بهم ولا لاية مستشفيات او عيادات خاصة . ويوجد في تراند ترك مستشفى عام يضم ٢٠ سريرا ، كما يضم في رقعته جناحا لمعالجة المصابين بحادث ما والشيوخ ، مؤلفا من ١٠ أسرة . ويوجد في الاقليم ١ عيادات طبية وعيادتان لطب الاسنان .

(ل) المرجع نفسه ، الفقرة ٤٣ .

٥ - الاضاع التعليمية

٤٤ - يقضي نظام الحكم الوزاري الذي اخذ به في عام ١٩٧٦ بأن يدخل التعليم في نطاق مسؤولية وزير الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والحكم المحلي . وفي السابق كان النظام التعليمي تحت اشراف مجلس التعليم الذي كان رئيسه ، وهو الوزير الاول مسؤولا عن تنفيذ سياسة المجلس . وتفيد الانباء انه يجري حاليا النظر في تعديل المرسوم الحالي للتعليم الذي يقضي بتعيين مجلس للتعليم في كل عام .

٤٥ - والتعليم الابتدائي الزامي ومجاني للاطفال الذين تتراوح اعمارهم بين ٥ر٤ و ١٥ عاما . وتوجد في الاقليم مدرسة واحدة تابعة لارسالية دينية ورياض للاطفال تقدم للاطفال التعليم السابق للمرحلة الابتدائية . وتوجد في الاقليم كذلك ١٤ مدرسة ابتدائية و ٣ مدارس ثانوية (اثنتان حكوميتان وواحدة خاصة) . ولا توجد في الاقليم اية مدارس تقنية او مهنية او مؤسسات تقود مقررات دراسية اعلى من مستوى شهادة الثقافة العامة ، والمستوى المتقدم .

٤٦ - وبموجب تقديرات الميزانية المنقحة لعام ١٩٧٦ بلغت نفقات التعليم ٦١٥ ٦٤٥ دولارا في الحساب المتكرر و ٢٧٣ ١٢٤ دولارا في حساب راس المال . ومن المتوقع ان تسهم المملكة المتحدة بصورة غير مباشرة عن طريق منح الصعونة التي تقدمها ، ب ٥٥ في المائة من تكلفة الخدمات التعليمية في الاقليم .

الفصل الخامس والعشرون*

جزر كايمان

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

١ - كان ما قرره اللجنة الخاصـــــة ، في جلستها ١٠٢ (المعقودة في ١ شباط/فبراير ١٩٧٨ ، ب اعتمادها ما قدمه رئيس اللجنة من الاقتراحات المتعلقة بتنظيم أعمال (A/AC.109/L.1205) ، احالة مسألة جزر كايمان الى اللجنة الفرعية المعنية بالاقليم الصغيرة للنظر فيها وتقديم تقرير عنها .

٢ - ونظرت اللجنة الخاصة في مسألة الاقليم في جلستها ١٠٩ (المعقودة في ٢٩ حزيران /يونيه .

٣ - وأخذت اللجنة الخاصة في اعتبارها ، لدى نظرها في هذا البند ، احكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، بما في ذلك بصفة خاصة القرار ٣٢ / ٤٢ المؤرخ في ٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وفي الفقرة ١٣ من هذا القرار ، طلبت الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة ، في جملة امور ، " مواصلة التماس الوسائـــــل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذا فوريا وتاما في جميع الاقليم التي لم تنل بعد استقلالها ، والقيام خاصة بما يلي وضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين " . وأخذت اللجنة الخاصة ايضا بعين الاعتبار قرار الجمعية العامة ٣٢ / ٣٠ المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧ المتعلق بجزر كايمان . وفي الفقرة ٩ من هذا القرار ، طلبت الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة " ان تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها القادمة دراسة كاملة ، في ضوء النتائج التي خلصت اليها البعثة الزائرة لعام ١٩٧٧ ، بما في ذلك امكانية ايفاد بعثة اخرى في وقت مناسب ، وبالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة " .

٤ - وكان معروضا على اللجنة الخاصة ، اثناء نظرها في مسألة الاقليم ، ورقة عمل اعدتها الامة العامة (انظر مرفق هذا الفصل) تتضمن معلومات عن آخر التطورات المتعلقة بالاقليم .

٥ - وقد اشترك ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة المعنية القائمة بالادارة ، في اعمال اللجنة الخاصة اثناء نظرها هذا البند .

٦ - وفي الجلسة ١٠٩ (المعقودة في ٢٩ حزيران /يونيه ، ادلى مقرر اللجنة الفرعية المعنية بالاقليم الصغيرة ببيان امام اللجنة الخاصة (A/AC.109/PV.1109) ، قدم به تقرير اللجنة الفرعية (A/AC.109/L.1227) الذي يتضمن عرضا لنظرها في مسألة الاقليم .

٧ - وعقب الاستماع الى بيانات ادلى بها الرئيس ورئيس اللجنة الفرعية المعنية بالاقليم الصغيرة

* صدر من قبل تحت الرمز A/33/23/Add.5 .

وممثل الصين ، (A/AC.109/٨٧.1109) ، اعتمدت اللجنة الخاصة دون اعتراض ، في الجلسة ذاتها ، تقرير اللجنة الفرعية وأقرت الخلاصات والتوصيات الواردة فيه (انظر الفقرة ٩ أدناه) .

٨ - وفي ٣٠ حزيران /يونيه ، احيل نص الخلاصات والتوصيات الى الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الامم المتحدة لكي يطلع حكومته عليه .

با* - مقرر اللجنة الخاصة

٩ - فيما يلي نص الخلاصات والتوصيات التي اعتمدها اللجنة الخاصة في جلستها ١١٠٩ المعقودة في ٢٩ حزيران /يونيه ، والمشار إليها في الفقرة ٧ أعلاه :

- (١) تؤكد اللجنة الخاصة من جديد حق شعب جزر كايمان غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول /ديسمبر ١٩٦٠ .
- (٢) وتكرر اللجنة الخاصة الرأي القائل بأنه لا ينبغي لعوامل مثل الحجم والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد المحدودة ان تؤخر بأي حال من الاحوال التنفيذ السريع لعملية تقرير المصير لجزر كايمان وفقا للاعلان الوارد في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) .
- (٣) وان تأمل اللجنة الخاصة الاسراع بعملية انها* الاستعمار نحو التنفيذ الكامل والسريع للاعلان فيما يتعلق بالاقليم ، تلاحظ مع التقدير المشاركة المستمرة للدولة القائمة بالادارة في اعمال اللجنة .
- (٤) وتحيط اللجنة الخاصة علما بالبيان الذي ادلى به ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ومؤداه ان حكومته ستستجيب بصورة ايجابية لأي طلب لشعب جزر كايمان من اجل اجراء* تغييرات في دستوره . كما تلاحظ اللجنة ان اقتصاص الجزر يقوم اساسا على الخدمات المصرفية وغيرها من الخدمات المالية ويقوم بدرجة اقل على السياحة وانه ، نظرا للمجال المحدود للاقتصاد ، قد يخشى شعب الجزر ، أن يفضي أي تغيير في دستوره الى تغيير الهيكل الحالي للاقتصاد المحلي . ولذلك تحت اللجنة الدولة القائمة بالادارة على مضاعفة جهودها لتنويع الاقتصاد المحلي ومن اجل تبديد اي مخوف يراود السكان المحليين من ان يكون معنى التعزيز الدستوري هو عدم الاستقرار او ضياع المزايا الاقتصادية والاجتماعية التي يتمتعون بها حاليا .

(٥) وما يثير قلق اللجنة الخاصة انه كان هناك تغييرات قليلة في دستور جزر كايمان وتشير الى ان الدولة القائمة بالادارة الاقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي ملزمة بتعريف شعب الاقليم تعريفا تاما بحقه في تقرير المصير وفقا للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) . وينا* على ذلك تناشد اللجنة الدولة القائمة بالادارة اتخاذ التدابير البناءة مع مراعاة الرغبات المعرب

عنها لشعب جزر كايمان ، والاسراع بعملية انهاء الاستعمار في الاقليم وفقا للاحكام ذات الصلة من ميثاق الامم المتحدة والاعلان .

(٦) وترجو اللجنة الخاصة من الدولة القائمة بالادارة ان تعمل على تزويد اللجنة بجميع المعلومات التفصيلية والحقائق الجديدة بشأن جميع التطورات الحاصلة في الجزر ، وبذلك تمكن اللجنة من ان تقدر ، على نحو موضوعي ، الاحوال العامة في الاقليم ورأى جميع قطاعات السكان بشأن المسائل الهامة المتعلقة بالوضع الدستوري وممارسة حقوق تقرير المصير .

(٧) وتلاحظ اللجنة الخاصة ان البعثة الزائرة لجزر كايمان (١) في عام ١٩٧٧ قد ساعدت شعب الاقليم على ان يصبح اكثر اذكارا كما لمصالحه الدستورية وللاهمية التي تعلقها الامم المتحدة على مستقبله ورفاهه . وبناءً على ذلك ، فانها تدعو الدولة القائمة بالادارة الى ان تنظر بعين الرضى الى استقبال مزيد من البعثات الى جزر كايمان في الوقت المناسب .

(٨) وتلاحظ اللجنة الخاصة بارتياح مشروع القرار الذي اعتمده الجمعية التشريعية والذي يقضي بخفض سن الانتخاب من ٢١ الى ١٨ سنة وترى ان هذا التدبير هو عنصر هام لاشترك الجيل الاصغر في الحياة السياسية والمستقبل الدستوري لبلده .

(٩) واعترافا بضرورة الاسراع بعملية احلال موظفين كايمانيين محل الموظفين الاجانب ، تحت اللجنة الخاصة بالدولة القائمة بالادارة على مضاعفة جهودها لاعتماد الكايمانيين لمناصب محددة في جميع ميادين النشاط وعلى كل المستويات .

(١٠) وتلاحظ اللجنة الخاصة انه قد كان هناك تقدم ضئيل في تطوير التعاون الاقليمي في منطقة الكاريبي الذي يؤثر على جزر كايمان ، وترى انه ينبغي للدولة القائمة بالادارة ، بالتشاور مع السلطات المحلية ، ان تتخذ التدابير اللازمة لتعزيز التعاون بين الاقليم ، وسائر بلدان منطقة الكاريبي .

(١١) وبينما تلاحظ اللجنة الخاصة بارتياح ان الاقليم يحرز تقدما طيبا في الميدان الاقتصادي فانها تكرر ، رغم هذا ، الاعراب عن قلقها من ان الاقتصاد المحلي يظل معتمدا اعتمادا كبيرا تقريبا على التمويل الدولي والسياحة ، وهما معرضان ، التي حد بعيد ، للتقلبات التي تطرأ على الحالة الاقتصادية الدولية . وبناءً على ذلك توصي اللجنة بأن تزيد الدولة القائمة بالادارة من جهودها لمساعدة الاقليم في تطوير اقتصاد

(١) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) المجلد الرابع ، الفصل السادس والعشرون ، المرفق .

متنوع بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي الى اقصى حد ممكن وتوسيع نطاق فرص العمل ، لاسيما للعدد المتزايد من لا يكملون تعليمهم . وترى اللجنة انه ينبغي اتخاذ التدابير اللازمة لمواصلة تشجيع التنمية الزراعية والصناعية بغية الاقلال من اعتماد الاقليم على المستوردات بالنسبة لكثير من الضروريات .

(١٢) وان تحيط اللجنة الخاصة علما ببيان ممثل الدولة القائمة بالادارة الذي جاء فيه ان الاتفاق المبرم اخيرا بين احدى شركات الولايات المتحدة الامريكية والحكومة الاقليمية لانشاء محطة طرفية للنفط تقع على الشاطئ يتضمن احكاما صارمة لمكافحة التلوث ، فانها تعرب عن الامل في ان يتم تنفيذ هذه الاحكام وبذل جميع الجهود لحماية بيئة الاقليم .

(١٣) وان تضع اللجنة نصب عينها مركز الاقليم واعتماد الكلي على انشطته الاقتصادية محدودة ، ترجو من الدولة القائمة بالادارة ومن المجتمع الدولي مواصلة تقديم المساعدة الاقتصادية والمالية والتقنية الى جزر كايمان حسب الاقتضاء . وفي هذا الصدد ، تعرب اللجنة عن الرأى القائل بأن باءكان النمو الاقتصادي المستمر والثابت الى جانب المعونة الخارجية المناسبة واشتراك الكايميانيين الى ابعد حد في جميع قطاعات الاقتصاد ان يبدا قلق شعب جزر كايمان بشأن مستقبله .

(١٤) وتحث اللجنة الخاصة من جديد الدولة القائمة بالادارة ، على ان تتخذ التدابير الفعالة ، بالتعاون مع الحكومة الاقليمية ، لحماية وضمن حقوق شعب جزر كايمان في موارده الطبيعية .

(١٥) وتحث اللجنة الخاصة الدولة القائمة بالادارة على مواصلة اتخاذ التدابير الكفيلة باحراز تقدم في ميداني الصحة العامة والتعليم . وليلوغ هذه الغاية ، تحث اللجنة الدولة القائمة بالادارة على اعداد برنامج للوقاية من الامراض الوراثية ، ولتقديم المشورة والادارة ولزيادة جهودها في مجال تدريب المعلمين .

مرفق *

ورقة العمل التي أعدتها الامانة العامة

المحتويات

<u>الفقرات</u>	
١ - ٤	لمحة عامة
٥ - ٢٠	التطورات الدستورية والسياسية
٢١ - ٥٢	الاضاع الاقتصادية
٥٤ - ٦٣	الاضاع الاجتماعية
٦٤ - ٦٨	الاضاع التعليمية
.....	خريطة

صدر سابقا تحت الرمز A/AC.109/L.1211 . *

جزر كايمان (أ)

١ - لمحة عامة

- ١ - يتضمن تقرير اللجنة الخاصة المقدم الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين ، معلومات أساسية عن جزر كايمان (ب) . وفيما يلي معلومات إضافية .
- ٢ - يتكون اقليم جزر كايمان من ثلاث جزر تعرف باسم غراند كايمان ، وكايمان براك ، وايتل كايما . وتعرف الجزيرتان الاخيرتان أيضا باسم جزر كايمان الصغرى . وتبلغ المساحة الكلية للاقليم حوالي ٢٦٠ كيلو مترا مربعا . وتقع جزيرة غراند كايمان ، وهي الجزيرة الرئيسية ، على مسافة ٢٩٠ كيلو مترا الى غرب الشمال الغربي من جامايكا ، وعلى بعد حوالي ٢٤٠ كيلو مترا جنوبي كوبا . وتقع جزيرة كايمان براك على مسافة ١٤٣ كيلو مترا الى شرق الشمال الشرقي من جزيرة غراند كايمان ، في حين تقع جزيرة ليتل كايمان على مسافة ثمانية كيلو مترات الى الغرب من جزيرة كايمان براك . وتقع جون تاون ، وهي عاصمة الاقليم ، في جزيرة غراند كايمان .
- ٣ - وفي التعداد الاخير الذي أجري عام ١٩٧٠ ، بلغ مجموع سكان الاقليم ١٠٤٦٠ نسمة . ويرجع ٦٠ في المائة من السكان الى أصل مختلط ، و ٢٠ في المائة الى أصل افريقي و ٢٠ في المائة الى أصل أوروبي . ويقدر عدد السكان ، حاليا بـ ١٤٠٠٠ نسمة ، وتعزى الزيادة الى عودة الكايمانيين من الخارج وتدفق العمال المهاجرين الذين يجتذبهم النمو الاقتصادي السريع في الاقليم .
- ٤ - وفي نيسان / ابريل ١٩٧٧ قامت بعثة تابعة للأمم المتحدة بزيارة للاقليم ، تلبية ل دعوة

(أ) المعلومات الواردة في هذا الفرع مستمدة من التقارير المنشورة ومن المعلومات التي أرسلت بها حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية الى الامين العام عملا بالمادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٧ عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ .

(ب) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الطحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل التاسع والعشرون ، المرفق ، الفرع ألف .

تلقتها من حكومة المملكة المتحدة ، وقدمت تقريراً عما خلصت اليه الى اللجنة الخاصة (ج) . وقد اتخذت اللجنة الخاصة ، في جاستها ، ١١٠ (المعقودة في ٢٠ أيلول / سبتمبر ١٩٧٧) ، قراراً بشأن الاقليم (د) ، رجحت فيه من الدولة القائمة بالادارة أن تتخذ أية تدابير ، وفقاً لرغبات شعب جزيرة كايمان المصرب عنها ، للاسراع بعملية انهاء الاستعمار في الاقليم وفقاً لما يتصل بهذا الموضوع من أحكام ميثاق الامم المتحدة وعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وأوصت بايلاء اهتمام عاجل لتنوع الاقتصاد ، خاصة في القطاع الزراعي ، حيث يمكن ان يوفر التوسع فيه فرصاً للعمل وأن يحافظ على النقد الاجنبي ؛ وأقرت رأي البعثة الزائرة بشأن أهمية اعطاء أولوية عالية للتدريب وازدقاء طابع محلي على الخدمة المدنية والنظام التعليمي والقطاع الخاص . وأوصت بأن تبذل الدولة القائمة بالادارة والحكومة الاقليمية جهوداً مستمرة للتعريف بأعمال الامم المتحدة ؛ ورجحت من الدولة القائمة بالادارة الاستثمار في تعبئة مساعدا الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الامم المتحدة في تنمية اقتصاد الاقليم وتعزيزه .

٢ - التطورات الدستورية والسياسية

ألف - الدستور

٥ - يرد موجز للترتيبات الدستورية المبينة في أمر (دستور) جزر كايمان الصادر في عام ١٩٧٢ في تقرير اللجنة الخاصة المقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والعشرين (هـ) . وبالاختصار ، يتألف الهيكل الحكومي من حاكم تعيينه الملكة ، ومجلس تنفيذي وجمعية تشريعية . ويتولى الحاكم مسؤولية الدفاع ، والشؤون الخارجية والأمن الداخلي ، والشرطة ، والخدمة العامة ويتمتع بسلطات تشريعية مخصصة ضرورية لممارسة مسؤولياته الخاصة . بيد انه يتعين عليه عيادة ، فيما يتعلق بالشؤون الاخرى ، ان يستشير المجلس التنفيذي في رسم السياسة وفي ممارسة السلطات المنوطة له .

(ج) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل السادس والعشرون ، العرفق .

(د) المرجع نفسه ، الفصل السادس والعشرون ، الفقرة ١٢ .

(هـ) المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9023/Rev.1) ، المجلد الخامس ، الفصل الرابع والعشرون ، العرفق ، الفرع با ، الفقرات ٥ الى ١٣ .

٦ - ويتألف المجلس التنفيذي من الحاكم بصفته رئيسا ، وثلاثة أعضاء بحكم المنصب يعينهم الحاكم (هم الوزير الرئيسي ورئيس الأعمال الحكومية وأمين المالية (وكلاهما كايماي) ، والنائب العام (من رعايا نيوزيلندا) ، وأربعة أعضاء آخرين ينتخبهم الأعضاء المنتخبون في الجمعية التشريعية من بين صفوفهم ويعينهم الحاكم . وللحاكم ، حسب تقديره ، ان يكلف أى عضو في المجلس بالمسؤولية عن أى موضوع أو إدارة من إدارات الحكومة (بخلاف المواضيع المخصصة له حصرا) .

٧ - وتتألف الجمعية التشريعية من : (أ) الحاكم ، أو رئيس الجمعية ، حين يكون هناك شخص يشغل منصب رئيس الجمعية ؛ (ب) أعضاء المجلس التنفيذي الثلاثة المعينين بحكم المنصب ؛ و (ج) ١٢ عضوا منتخبين انتخابا مباشرا .

٨ - وفي حالة غياب الحاكم ، يعين الوزير الرئيسي حاكما بالنيابة . وقد عمل السيد دنيس فوستر ، الوزير الرئيسي ، حاكما بالنيابة لجزر كايمان من منتصف أيلول / سبتمبر الى منتصف تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ ، ورأس الجمعية التشريعية في تقديم الميزانية في ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ .

باء - الانتخابات العامة

٩ - أجريت الانتخابات العامة الاولى في ظل الدستور الحالي في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢ ولم يتم التنافس فيها على أساس حزبي . أما انتخابات ١٩٧٦ فقد تنافس فيها ٢٨ مرشحا وعلى الرغم من عدم ظهور أحزاب سياسية الا ان مرشحين في بعض الدوائر الانتخابية قاموا ، للمرة الاولى ، بحملات الدعاية الانتخابية في مقاطعات انتخابية أخرى ، وقد قاموا بتلك الحملات في شكل فريق . وقد أعيد انتخاب ٥ أعضاء سابقين في الجمعية التشريعية وانتخب ٧ أعضاء جدد .

١٠ - وكان من المسائل التي ركز عليها الأعضاء المنتخبون الجدد خلال حملتهم الانتخابية الحاجة الى : (أ) تحسين حالة البطالة ؛ (ب) تخفيض الانفاق الحكومي على المشاريع التي تحقق دخلا غير كاف أو لا تحقق دخلا على الاطلاق ، (ج) تعديل أو إلغاء مشروع الخطة الانمائية . وقد انقسمت آراء المرشحين ، أثناء الحملة الانتخابية ، بشأن مسألة الحكم الذاتي الداخلي .

١١ - وفي أعقاب الانتخابات أصدر أعضاء الجمعية التشريعية المنتخبون الاثنى عشر بيانا تضمن ، في جملة أمور ، ما يلي : انهم يؤكدون ولا هم للملكة الميراثية الثانية ويتعهدون بالبقاء مستعمرة من مستعمرات التاج البريطاني ؛ وانهم يؤكدون بأنهم لا يريدون أو يرغبون في التماس مزيد من التقدم الدستوري ؛ وانهم يؤكدون للمجتمع المالي انهم سيحاولون تحسين وزيادة الميزات المقدمة حاليا ؛ وانهم يطلبون الى الاهالي ووسائل الاعلام ان يقدموا لهم تأييدهم وان يوجهوا اليهم نقدا مسؤولا ونائما .

١٢ - وفي أواخر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ تم تعيين أربعة أعضاء منتخبين في المجلس التنفيذي هم : السيد ترومان م. بون ، العضو المسؤول عن شؤون الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية ؛ والسيد جون ه. بون ، العضو المسؤول عن شؤون الزراعة والموارد الطبيعية ؛ والكابتن شارلز ل. كيركونيل ، العضو المسؤول عن شؤون المواصلات والأشغال والإدارة المحلية ؛ والسيد جيمس م. بون ، العضو المسؤول عن شؤون السياحة والطيران والتجارة . وقد كان لدى الجميع ، فيما عدا السيد ترومان م. بون ، خبرة تشريعية سابقة .

١٣ - وقد أفيد بأن الجمعية التشريعية قد أقرت في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ، تشريعا يخفف من الرشد من (٢١ الى ١٨ عاما .

جيم - مركز الاقليم فسي المستقبل

١٤ - وقد أجرت البعثة الزائرة التابعة للأمم المتحدة ، أثناء وجودها في الاقليم ، محادثات مع الحاكم ، والممثلين المنتخبين وعامة الجمهور بشأن مركز الاقليم في المستقبل كما أجرت محادثات مع موظفي الدولة القائمة بالادارة في لندن في ٢٤ أيار / مايو ١٩٧٧ . وترد ملاحظات ، واستنتاجات وتوصيات البعثة في الفقرات ٤٨٦ - (٥١١ من تقريرها (٩) . وفي الجلسة ١٠٩٨ التي عقدتها اللجنة الخاصة في ١٣ أيلول / سبتمبر ١٩٧٧ ، أدلى كل من السيد ترومان بون ، عضو المجلس التنفيذي المسؤول عن شؤون الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية ؛ والسيد جون سميت عضو الجمعية التشريعية (A/AC.109/PV.1098 و A/AC.109/PV.1078-1107/Corrigendum) ببيان بشأن مركز الاقليم في المستقبل . وكان حاكم جزر كايمان حاضرا أيضا . وقد أشار السيد بون في بيانه الى توصية البعثة بشأن التقدم الدستوري والى القلق الذي يساور شعب الاقليم في هذا الصدد . وأكد انه على الرغم من أن الأهالي يملكون بالاختيارات الدستورية المتاحة لهم فانهم سعداء بمركزهم الحالي . ودعا اللجنة الى كفالة عدم تلاشي حق الشعب الكايماني في تقرير مصيره عن طريق اجباره على قبول احداث تغييرات في دستورهم .

١٥ - وقد أدلى ممثل المملكة المتحدة ، في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ، في اللجنة الرابعة ، ببيان عن مركز الأقليم الواقعة تحت ادارتها في المستقبل ، بما فيها جزر كايمان (٧) . وقال ان بعثات زائرة تابعة للجنة الخاصة قامت بزيارة الأقاليم التابعة للمملكة المتحدة في البحر الكاريبي ، فيما عدا اقليم واحد ، واستمعت الى آراء الاهالي مباشرة عن مستقبلهم الدستوري . وأكدت تقارير البعثات

(و) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٣٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل السادس والعشرون ، المرفق .

(ز) المرجع نفسه ، اللجنة الرابعة ، الجلسة الثانية عشرة ، الفقرات ١٢ الى ٢١ .

الزائرة ، في جميع الحالات ، ان أهالي هذه الأقاليم لا يرغبون في الوقت الحالي في المضي نحو الاستقلال . وفي هذا الصدد ، أعرب ممثل المملكة المتحدة عن شكره للبعثة الزائرة التي زارت جزر كايمان لدقة تقريرها وبراعة وضعه واتساع أفقه . وقد بينت مناقشة تقرير اللجنة الخاصة انه ، للأسف ، لا يزال هناك أشخاص لا يقبلون التسليم بأن تقرير المصير لا يعني الاستقلال تلقائيا وبالتأكيد لا يعني الاستقلال الذي يتم من غير مراعاة الرغبة التي يبديها شعب الاقليم خلافا لذلك . وقال ان المعضلة التي تواجهها الأقاليم الجزرية الصغيرة لا يمكن حلها ، بالضرورة ، عن طريق منح الاستقلال . وان هذه المشكلة تستحق عناية دقيقة من قبل الامم المتحدة . وأضاف أن قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ تضمن عدة طرائق يمكن بواسطتها تحقيق تقرير المصير . وان ما قد يناسب اقليما من الاقاليم لا يناسب بالضرورة غيره وان حكومته قد تجد في السنوات المقبلة ، انه من الضروري ان تنظر في اختيارات جديدة وان تظهر مرونة لكفالة ممارسة سكان أقاليمها الباقية جميعا لحقهم في تقرير المصير ممارسة كاملة .

مشروع التماس

١٦ - ان نشر تقرير البعثة الزائرة ، وبوجه خاص ، التوصية بأن " هناك مجالا للتقدم الدستوري - الذي لا يبلغ درجة الحكم الذاتي الداغلي التام - والذي يتفق مع الرغبات التي أعرب عنها أهالي الجزر ومع القيود الاقتصادية الخاصة بالاقليم " (ح) أثار الكثير من المناقشات في الاقليم . وفي ٨ أيلول / سبتمبر ١٩٧٧ ، وقبل اجتماع اللجنة الخاصة بشأن التقرير (انظر الفقرة ١٣ أعلاه) ، عقد اجتماع في ويست باي لبحث رفع التماس الى الملكة بشأن موضوع التخيير الدستوري . وكان من المتكلمين الأنسة آني هـ . بون ، أحد أعضاء الجمعية التشريعية ، والسادة جون د . جيفرسون وهو مشرع سابق ، وجون بوثويل ، وجيمس لورانس والكابتن كيديان ايبانكس . وقد أبدى جميعهم معارضتهم لاجراء مزيد من التخيير الدستوري ، الذي يؤدي الى الاستقلال وحشوا الأهالي على رفع التماس الى الملكة " لكفالة احترام رغبات أغلبية الشعب الكايماني احتراماً كاملاً وعدم عرض تغييرات دستورية أو منحها في الوقت الحالي " .

١٧ - وبعد ذلك بأسبوع ، عقد اجتماع ثان على درجات مبنى المحاكم القانونية في جون تاون حيث انضم الى المتكلمين الذين تحدثوا في ويست باي ، السيد بيركلي بوش ، العضو السابق في المجلس التنفيذي ، والسيدة كونسويلو ايبانكس . وقد حضر كلا من هذين الاجتماعين ما يقرب من ٤٠٠ شخص وكان يؤمل الحصول على ٨٠٠ توقيع قبل ارسال الالتماس .

(ح) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (١ / Rev. 23/32/A)
المجلد الرابع ، الفصل السادس والعشرون ، المرفق ، الفقرة (٤٩١) .

دال - الجهاز القضائي

١٨ - عين السيد ديفيد بارويك ، وهو من رعايا نيوزيلندا ، في ١٣ نيسان / ابريل ١٩٧٧ نائبا عاما . وفي شهر أيلول / سبتمبر تم تعيين شخصين في وظيفتين كبيرتين في الجهاز القضائي هما السير جون كومبتون سامرفيلد رئيس قضاة برمودا سابقا الذى خلف السيد لوكسلي مودى في منصب رئيس قضاة جزر كايمان ، والسيد ويلتون هيركيوليس الذى خلف شارلز جراهام - بركنز كامين .

ها* - الخدمة المدنية

١٩ - منح موظفو الخدمة المدنية في الاقليم علاوات في المرتبات تراوحت ما بين ٨ و ١٠ في المائة اعتبارا من ١ نيسان / ابريل ١٩٧٧ . وقد صرح الحاكم لدى اعلان هذا النبا ان الحكومة اقترحت أيضا اعادة النظر في السياسات المتعلقة بهدلات السكن والمنح الممنوحة لموظفي الخدمة المدنية وكذلك في النظم العامة (أحكام وشروط الخدمة) للخدمة المدنية . وقد أفيد فيما بعد بأن رابطة الخدمة المدنية قد قدمت اعتراضاتها على عدد من توصيات النظم العامة المنقحة ومنها ، بوجه خاص ، توقف الحكومة عن دفع أجرة سفر الموظفين لقضاء أجازاتهم . ويتمتع بهذه الميزة كل موظفي الخدمة المدنية الدائمين وهي تقضي بالسماع بسفر الموظف الى الخارج كل خمس سنوات على أن يتوقف تحديد المكان الذى يقصده الموظف المسافر على درجته في الخدمة الحكومية . وقد اعترضت الرابطة أيضا على اقتراح انشاء مشروع للمعونة الطبية يحل محل العلاج الطبي المجاني المتاح حاليا في المرافق الحكومية . ووافقت الرابطة على مبدأ الاسهام في النفقات الطبية غير أنها طلبت مزيدا من الوقت لدراسة المشروعات الطبية البديلة .

٢٠ - وفي ٢٢ آذار / مارس ١٩٧٧ ، أصدر الوزير الرئيسي أمرا يقضي بأنه يتمين في المستقبل على زوجات الموظفين المدنيين المفترمين اللواتي يطلبن عملا أن يحصلن على ترخيص للعمل من مجلس الحماية الكايماني . ويمنح ، بمقتضى القرار الجديد ، ترخيص أولي لمدة ستة شهور تلقائيا ولكن ينظر في طلب التجديد فيما بعد ذلك بنفس الطريقة التي ينظر بها في سائر طلبات الترخيص بالعمل . وقد كانت هذه السياسة سارية المفعول قبل عام ١٩٧٢ .

٣ - الأوضاع الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

٢١ - كان اقتصاد جزر كايمان ، حتى منتصف الستينات ، مدعما في معظمه بالأموال التي يحولها البحارة الكايمانيون العاملون على السفن الاجنبية . وقد بدأ الاقليم يشهد ازدهارا اقتصاديا واسعا في الستينات بظهور صناعة سياحية متواضعة وبقرار التشريع الذى أضفى على الاقليم

في ١٩٦٦ صفة الملاذ من الضرائب وبالنمو الذي ترتب على ذلك في صناعة البناء لمواجهة الحاجة الى الأبنية التجارية ، والمكاتب والفنادق والى مستوى أفضل من الاسكان المحلي .

٢٢ - وخلال الفترة ١٩٦٦ - ١٩٧٤ ، ارتفع معدل النمو في الاقليم الى ١٥ في المائة سنويا غير انه هبط في ١٩٧٥ متأثرا بالركود الاقتصادى وبالتضخم في العالم . ونتيجة لهذه العواامل ، هبط النشاط في صناعة البناء الى حد ما مؤديا الى البطالة التي ظهرت لأول مرة في الاقليم منذ عقد من الزمن . وقد حاولت الحكومة ، محاربة التضخم باتخاذ تدابير أكثر تشددا في الميزانية في ١٩٧٦ و ١٩٧٧ بضغط النفقات الرأسمالية وتأجيل المشروعات الاخرى . وقد تمكن كل من قطاعي السياحة والتمويل الدولي أيضا من مقاومة الركود الاقتصادى ، ودلت تقديرات ١٩٧٧ على حدوث تحسن في صناعة البناء . وقد أفيد بأن التضخم في ١٩٧٧ قد توقف عند حد يتجاوز بقليل ٦ في المائة بعد ان كان ١٧٫٧ في المائة في ١٩٧٤ . وقد أوضح الامين المالي في خطاب الميزانية الذى ألقاه في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧ (انظر الفقرة ٣٠ أدناه) انه يجرى اتخاذ تدابير جديدة لزيادة الدخل من شأنها ان تؤثر تأثيرا كبيرا في الصناعة المالية الدولية ولكنـــه قال انه يحتفظ بمعدل الزيادة عند حد معتدل بخية الابقاء على اجتذاب جزر كايمان لهذه الصناعة ، وبالإضافة الى ذلك ، من المتوقع حدوث نمو معقول في الاقتصاد في ١٩٧٨ بفضل عملية نقل الزيت وتسجيل السفن (انظر الفقرتين ٤٢ - ٤٣ أدناه) . ولا تتوفر حاليا احصائيات تجارية مفصلة لعام ١٩٧٧ ولكن من المعتقد ان الواردات زادت زيادة كبيرة خلال ١٩٧٧ بالمقارنة بالواردات في ١٩٧٦ التي بلغت ٢٩٨ مليوناً من دولارات جزر كايمان (ط) . وتشير التقارير الى ان الحمولة الكلية التي تم شحنها عن طريق جامايكا الى ميناء جورج تاون ، خلال الشهر السبعة الاول من ١٩٧٧ فاقت الحمولة الكلية لعام ١٩٧٦ . ويعزى جزء من هذه الزيادة الى خدمة الحاويات التي شرعت فيها مؤخرا شركة خطوط كيرك البحرية من جامايكا على أساس رحلات أسبوعية . وقد اجتذبت هذه السوق السريعة ، النمو في جزر كايمان اهتمام المصدرين الجامايكيين الذى يأملون الافادة منها . ورغم ان ما يزيد على ٧٠ من رجال الصناعة والمصدرين الجامايكيين يقومون حاليا بعمليات تصدير الى جزر كايمان ، فان معظم تجارة الاقليم تتم مع الولايات المتحدة الامريكية . وقد قام عدد من الشركات من جامايكا وجزر كايمان بانشاء شركة جديدة هي شركة اتصالات التسويق الدولية المحدودة (International Marketing Communications Ltd.) لخدمة احتياجات المصدرين الجامايكيين الى السوق الكايمانية .

(ط) العملة المحلية هي دولار جزر كايمان (\$ CI) . وفي أوائل ١٩٧٤ تم ربطه بالدولار الأمريكي واعادة تقييمه . وهو يساوى حسب أسعار الصرف الحالية ١٫٢٠ دولار أمريكي .

باء - خطة التنمية

٢٣ - يشتمل تقرير اللجنة الخاصة السابقان (٥) على معلومات مفصلة عن خطة التنمية العقارية المقترحة للفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٠ . وقد أعد الخطة المقترحة فريق من الخبراء تحت رعاية هيئة التخطيط المركزية وفقا لقانون التخطيط والتنمية الصادر في ١٩٧١ ونشرت في شكل مشروع خطة في ٢٧ آذار/مارس ١٩٧٥ . وكان الهدف الاساسي للخطة هو اعطاء نبذة عن نمط الانتفاع بالمغار مع أخذ الحقائق الحالية المادية والاقتصادية في الاعتبار وقد قامت هيئة التخطيط المركزية ، في ضوء الاعتراضات والتوصيات التي أبدتها بعض قطاعات السكان ولا سيما قطاعات السكان المقيمين في جزيرة كايمان براك ، بتقديم بيان معدل في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ .

٢٤ - وبناء على أحكام قانون التخطيط والبناء ، أنشئت محكمة استئناف تتكون من السيد ل. وين بوغ ، وهو خبير من المملكة المتحدة ، رئيسا لها ومن أربعة أعضاء كايمانيين ، للاستماع الى كل الاعتراضات والادعاءات . وفي شهرى كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٧٦ ، أجرى تحقيق عام عن جزيرتي غراند كايمان وكايمان براك وعرضت هيئة التخطيط المركزية على المحكمة الطلبات الواردة بشأن الخطة . ولذلك تضمن نص الخطة المعدل الذي عرض على الجمعية التشريعية في ٣ آذار/مارس ١٩٧٧ ما يلي : الخطة الانمائية المقترحة في ١٩٧٥ ؛ والبيان المعدل الصادر في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ ؛ وتقرير المحكمة الصادر في نيسان/ابريل ١٩٧٦ ، وتعليقات هيئة التخطيط المركزية الصادرة في تموز/يوليه ١٩٧٦ . وقد أعطي الجمهور مهلة شهرية (آذار/مارس الى أيار/مايو ١٩٧٧) لكي يطلع ممثليه على آرائه في الخطة قبل ان تبدأ مناقشة الخطة الجديدة في الجمعية .

٢٥ - وفي ٢٤ أيار/مايو ١٩٧٧ ، وافقت الجمعية التشريعية على البيان التخطيطي الخاص بجزر كايمان ، ١٩٧٧ ، بوصفه الخطة الانمائية للاقليم . وقد نصت المقدمة على أن " الخطة الحالية هي في شكل مبادئ توجيهية يجب تطبيقها على نحو من وبفهم وحسن تقدير " . وان هدف البيان المعلن هو " حفظ وتعزيز الطابع البيئي لجزر كايمان ورفاهية شعبها ورخائه " .

٢٦ - وقد تم اختيار السياسات الآتية لتحقيق هذا الهدف :

(أ) توفير المساكن لشعب الاقليم حاليا ومستقبلا على أحسن مستوى ، مع مراعاة نوعية المعيشة ، ورفاهية الشعب الاقتصادية واحتياجاته الفردية ؛

(٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل التاسع والعشرون ، المرفق ، الفقرات ١٠ - ١٧ ؛ والمرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) المجلد الرابع ، الفصل السادس والعشرون ، المرفق ، الفقرات ٥٨ - ٦١ و ٩٤ - ٩٦ .

- (ب) المحافظة على صناعتي السياحة والمصارف وزيادة تنميتها ؛
(ج) تعزيز الاكتفاء الذاتي في الاقليم عن طريق تنمية الصناعات التحويلية وصناعتي
الخدمات ونتاج الأغذية ؛
(د) تحسين المناطق التجارية في الجزر ؛
(هـ) وقاية بيئة الاقليم وتكييفها عن طريق حماية جمالها الطبيعي وزيادته ؛
(و) صيانة نظم المواصلات الداخلية والخارجية وتحسينها ؛
(ز) تقليل ازدحام حركة المرور في الشوارع الى أدنى حد ممكن ؛
(ح) التشجيع على حفظ المياه العذبة .

٢٧ - وتتضمن الخطة اقتراحات محددة لجزيرة غراند كايمان ، وفيها خريطة تعين مختلف
المناطق مثل المناطق السكنية ، والتجارية ، ومناطق الفنادق والسياحة ، والمناطق الزراعية
السكنية ، وتلك التي بها مناظر ساحلية خلابة والمناطق الصناعية الخ . .
٢٨ - وقد اقترحت ، وفقا لتوصيات محكمة الاستئناف ، مبادئ توجيهية معينة لمجلس الرقابة
الانمائية الذي يشرف على التنمية في جزيرتي كايمان براك ولتيل كايمان .

جيم - التطورات المالية

٢٩ - نشأ في الاقليم مجتمع مالي دولي بسبب مركزه كملان من الضرائب والقوانين التي تفرض
السرية المصرفية فيه ، وسهولة الدخول اليه واستقراره . ويتألف هذا المجتمع من مصارف تجارية
ومؤسسات مالية أخرى ، تقدم شتى أنواع الخدمات للزبائن الدوليين . وهذا المجتمع هو أحد
قطاعي الاقتصاد الرئيسيين . وفي ١٩٧٧ ، بلغ عدد المصارف وشركات الائتمان المسجلة ٢٣٧
وعدد الشركات ١٥٨ (منها ٦٢٩ شركة عادية ، ٣٣٥ شركة معفاة ، و ٢٠٤ شركات
أجنبية) .

٣٠ - وأعلن السيد فاسال ج . جونسون ، الامين المالي ، في بيان الميزانية الذي ألقاه يوم
١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ (انظر الفقرة ٤٨ أدناه) ، التوصيات المالية لعام ١٩٧٨ التي
سوف يكون من آثارها زيادة الدخل الناتج من الصناعة المالية الدولية . وقد وصفت الزيادات بأنها
متواضعة ، وأعلن السيد جونسون انه ليس هناك أية نية لنقل عبء المسؤولية الضريبية الى هذا
القطاع . وقال ان جزر كايمان ستحتفظ ، رغم الزيادات المقترحة ، بجاذبيتها بالمقارنة بالاماكن
الأخرى التي لها مركز كملان من الضرائب . وذكر الامين المالي أيضا ان الحكومة تمتعت بتعاون
المجتمع المالي على مر السنين وانها تأمل كل الامل ان يستمر هذا التعاون .

٣١ - وكان من المنتظر ان يبدأ سريان مفعول التدابير المقترحة المبينة أدناه في ١ كانون الثاني /
يناير ١٩٧٨ بتعديل قانون الشركات . وقد قُدِّر أن الدخل سيزداد بـ ٦٠٠ . ٠٠٠ و ٢٠ مليون
من الدولارات الكايمانية . وسوف تكون المعدلات الجديدة (بدولارات جزر كايمان) على الوجه التالي :

دال - السياحة

٣٢ - بدأت تنمية صناعة السياحة في الاقليم في ١٩٦٥ بقيام مجلس السياحة بالنهوض النشط بها . وقد عين السيد ل.ج . بيرغستروم رئيسيا للمجلس في ١٩٦٦ وأصبح ، بعد انشاء ادارة السياحة بوصفها ادارة حكومية في ١٩٧٤ ، سديرا لهذه الادارة .

٣٣ - ومن عام ١٩٦٦ الى عام ١٩٧٤ ، حققت صناعة السياحة معدلات نمو عالية بزيادة عدد السياح والزائرين من ٢٤٤ ٨ الى ١٠٤ ٥٣٠ . وفي ١٩٧٥ ، تضررت صناعة السياحة بسبب الاحوال الاقتصادية السائدة في البلدان المتقدمة النمر ولم يزد عدد الوافدين الا بنسبة ٢ في المائة فبلغ ١٤٥ ٥٤٠ . بيد أن الوضع انعكس في عام ١٩٧٦ حين بلغ عدد السياح الوافدين بطريق الجو رقما قياسيا وهو ٨٧٥ ٦٤٠ أي انه ارتفع بحوالي ٢٠ في المائة عن رقم عام ١٩٧٥ . وفي عام ١٩٧٧ ، بلغ عدد السياح الوافدين بطريق الجو ١٩٧ ٦٧ وارتفع ، باضافة ركاب السفن السياحية ، فبلغ العدد الكلي ٦٧٠ ١٠٨ ، ويمثل كل من الرقمين زيادة قدرها ٣ في المائة بالمقارنة بعام ١٩٧٦ . وقد وفد تقريبا ٧٥ في المائة من مجموع الزوار من الولايات المتحدة الامريكية . وكان من المتوقع ان يزداد عدد زيارات السفن السياحية في ١٩٧٨ باضافة خمس زيارات لسفينة " دافسني " التابعة لشركة " كاراس ديليان " للرحلات السياحية البحرية .

٣٤ - وقد تم في الفترة ما بين ١٩٦٨ و ١٩٧٥ انشاء مكاتب للنهوض بالسياحة في مياي ، وشيكاغو ، ونيويورك ، وفي ايلول / سبتمبر ١٩٧٧ افتتح مكتب آخر في هيوستن التي يؤمل ان يمكن منها انشاء خدمة جوية مباشرة .

٣٥ - وفي نهاية عام ١٩٧٦ ، كان يوجد في الاقليم ١٥ فندقا يحتوي أكبرها على ١٨٣ غرفة وعدد كبير أيضا من الشقق السكنية والفيلات والبيوت الصغيرة التي تؤجر للسياح . وفي جزيرة كايمان براك ، تحدد يوم ١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ لافتتاح فندق جديد يحتوي على ٣٣ غرفة هو فندق براك ريف . وفي جزيرة غراند كايمان بدأ وضع الاساس في ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ لبناء فندق غراند أوتيل الذي سيحتوي على ١٥٢ غرفة على شاطئ سيفن مايل بيتش (ك) ، والذي ينتظر ان يصبح جزءا من سلسلة فنادق " رامادا اين " . وقد تحدد شهر كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ موعدا لاتمام بناء هذا الفندق الذي يؤسسه السيد د. ب. فوستر وهو شخص سبق له الاقامة في كايمان براك . وفي أواخر شهر كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ، تم افتتاح ١٦ غرفة فاخرة فسيحة " بيتش كلاب كولوني " . فارتفع بذلك العدد الكلي للفنادق في هذا المرفق الى ٥٠٠ . وسوف يكتبسأل ، في ١٩٧٨ ، بناء ١٦ شقة سكنية اضافية في " سبانيش باي ريف " بتكلفة تقدر بمبلغ ٢٥٠٠٠٠٠ سن الدولارات الكايمانية وتتضاعف بذلك السعة المتاحة .

(ك) المرجع نفسه ، المجلد الرابع ، الفصل السادس والعشرون ، المرفق ،

(١١٣ / Rev.1/32/٨) ، الفقرة ١١٣ .

- ٣٦ -- وفي تشرين الاول / أكتوبر ١٩٧٧ ، أفيد أن لجنة التخطيط المركزية ، وهي جهاز قانوني تأسس بموجب قانون التنمية والتخطيط لعام ١٩٧١ ، قد وافقت من حيث المبدأ على إنشاء مجمع للفنادق لدى ادارة مشتركة في ويست باي يتكلف ما يقرب من ٥ ملايين من الدولارات الكايمانية .
- ٣٧ -- وقد أوضح اتحاد فنادق جزر كايمان في اجتماع عقده في تشرين الاول / أكتوبر ١٩٧٧ (ادمية الفنادق للاقتصاد الاقليمي . وأعلن ان الفنادق تمثل استثمارا قيمته ٣٠ مليوناً من الدولارات الكايمانية مع زيادة متوقعة لفترة السنتين المقبلتين قدرها ٣٦ ملايين من الدولارات الكايمانية . وفي ١٩٧٦ / ١٩٧٧ تم دفع مبلغ ٢٥ مليون من الدولارات الكايمانية كمرتبات للعاملين في الفنادق الذين يتكفون معظمهم من الرعايا الكايمانيين ؛ ودفع الى الحكومة مبلغ ٣٩٦ دولار كايماني سداداً للرسم وللضرائب التراخيص والغرف ؛ وأنفق أيضا مبلغ ٢٧٥ دولار كايماني ، للداخل والخراج ، على الاعلانات والدعاية . وبالإضافة الى ذلك ، انفق مبلغ ٢٠٠ دولار كايماني على تدريب العاملين المحليين خلال الشهر الثمانية عشر الماضية .
- ٣٨ -- وفي ١١ تموز / يوليه ١٩٧٧ ، عقد مجلس جزر كايمان للسياحة والصناعة أولى الدورات الدراسية التدريبية الرسمية التي نظمت للعاملين في صناعة السياحة وفي المجالات المتصلة بها . وتحمل الحكومة مصروفات المجلس من خلال صندوق التدريب السياحي .

هـ - الزراعة وتربية الماشية ومصائد الأسماك

- ٣٩ -- يتعثر لنمو الزراعة في الاقليم بسبب ندرة الاراضي الزراعية ، ونقص اليد العاملة المدبرة وعدم كفاية الطرق المؤدية الى المناطق الزراعية . وتشير عمليات المسح التي تمت مؤخراً الى أن مساحة الاراضي الصالحة للزراعة تبلغ حوالي ٤٢٨ ٢ هكتارا ولا ٥٠٠ هكتارا كما كان معتقداً . وتأمل الحكومة زيادة معدل النمو الزراعي بغية تلبية احتياجات السوق المحلية ، وبالتالي تقليد الاعتماد على المواد الغذائية المستوردة من الولايات المتحدة . وفي دورة الجمعية التشريعية التي عقدت في أيار / مايو تم تقديم قانون للمجمارك تعفى بموجبه المعدات الزراعية من الرسوم الجمركية .
- ٤٠ -- وعلى الرغم من أن انتاج الماشية هو العمل الزراعي الرئيسي ، فان انتاج الفواكه والخضروات الطازجة يتزايد على نحو مستمر . ومزارع الانتاج الرئيسية هي المزارع الكاليدونية Caledonian Farms ، ومزرعة خضار الجزيرة ، ومزرعة كايمان للدواجن (التي تم شراؤها من أصحاب مزرعة بوثويل للدواجن واللحم البقري) ووحدة للزراعة فوق الماء . ومزرعة كايمان للدواجن هي المنتج الرئيسي للبيض في الاقليم غير انها عانت في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ من نفس الصعوبة التي عانت منها المزرعة التي سبقتها الا وهي انتاج البيض بسعر أعلى من الصنف المستورد . وقد فشل الطلب الذي تقدمت به المزرعة الى الحكومة بحظر استيراد البيض أو برفع الرسوم الجمركية عليه وأخذ أصحاب المزرعة يفكرون في تحويل المزرعة كلها الى مشروع زراعي . وكما لوحظ في التقرير السابق

للجنة الخاصة ، فان شركة ماريكاللتشور المحدودة Mariculture Ltd. التي تملك المزرعة التجارية لسلاحف البحر بيعت الى شركة جديدة تملك الحكومة الكايمانية اسهما فيها وأعيدت تسميتها بمزرعة كايمان للسلاحف المحدودة Cayman Turtle Farm Ltd. وفي أوائل عام ١٩٧٧ ، أسست شركة كايمان براك أورتشيد فارم Cayman Brac Orchid Farm التي تضم مستثمرين من كايمان براك والولايات المتحدة بخرص القيام بزراعة ٢٠ نوعا من نبات السحلبية وجدت في كايمان براك وذلك لتصديرها الى الولايات المتحدة .

١٠-١ - الصناعات

٤١ - ان الحاجة الى تنويع اقتصاد جزر كايمان الذي يعتمد كثيرا في الوقت الحالي على السياحة والتمويل الدولي أمر تسلّم به الحكومة التي عرضت ، في أوائل عام ١٩٧٧ ، حوافز لإنشاء صناعات جديدة . وتمثلت هذه الحوافز بصفة رئيسية في التنازل عن الرسوم المفروضة على السلع والمعدات المستوردة على الرغم من أن الحكومة وعدت بالنظر في منح امتيازات أخرى بمجرد أن تصدر الموافقة على إنشاء صناعة محلية . وقد قامت عدة صناعات خفيفة على اثر اعلان الحكومة ، بما فيها مصنع لتجميع الدراجات البخارية لخدمة السوق الكاريبية ؛ وشركة رايمار كريبيشنز المحدودة Raymar Creations Ltd. ، لإنتاج الخزف للتجارة السياحية ؛ وشركة كايمان ميراكل بينت كومبانى المحدودة Cayman Miracle Paint Company Ltd. ؛ وشركة بريسيشن تول اند داى المحدودة Precision Tool and Die Ltd. ؛ وشركة كايمان لمنتجات الالومنيوم المحدودة Cayman Aluminium Products Ltd. ، وكان هدف الشركتين الأخيرتين هو التصدير والبيع في الأسواق المحلية على التوالي . وكان يجرى النظر في إنشاء صناعة أخرى تتسع لتشغيل من ١٥ الى ٩٠ عاملا غير ماهر في أوائل ١٩٧٨ . وتغطط شركة كايمان للقهوة المحدودة Cayman Coffee Corporation Ltd. لتخصير البن المستورد من بلدان أمريكا الوسطى وتحويله الى نوع مرگز من "أقراص البن" وسيكيف الانتاج املاء سوق التصدير ولا سيما احتياجات الموزعين التجاريين .

٤٢ - وأعلن الامين المالي ، في بيان الميزانية الذى ألقاه في آذار/ مارس ١٩٧٧ ، ان أول خطوة على طريق إنشاء ميناء للتسجيل قد تمت بتصميم مسجل الشركات مسجلا السفن . وقد قضى أحد مستشارى تسجيل السفن اسبوعا في الاقليم في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ ، تحت رعاية شعبية الانماء البريطانية في منطقة البحر الكاريبي ، وأجرى محادثات مع عدد من الموظفين الحكوميين وأعضاء الغرفة التجارية والمهاجرين المحليين ورجال المصارف المعنيين بتسجيل السفن .

٤٣ - وقد بدأت عمليات تنقل النفط في ليتل كايمان والتي سبق ان أشير اليها في التقرير السابق للجنة الخاصة (ل) ، في ٢٤ حزيران / يونيه ١٩٧٧ . وقد أفيد أن هذه المرحلة الاولى للتنمية - عملية نقل النفط من سفينة الى أخرى في مياه ليتل كايمان - تشمل مبلغا قدره ٢٥ مليون مــــن

(ل) المرجع نفسه ، الفقرة ١٢٦ .

دولارات الولايات المتحدة تقوم باستثماره شركة كايمان للطاقة المحدودة، Gayman Energy Ltd. وقد اختلفت المباحثات التي جرت بين الحكومة وشركة كايمان للطاقة بشأن المرحلة الثانية للعملية - نقل النفط من السفن الى الشاطئ - في ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ . وقيمت دراسات الجدوى التي قام بها خبير من خبراء المملكة المتحدة ، وشركة ميريل ، لينتش ، بيرس ، فينير وسميث ، المساهمة ، وهي شركة مسهرة استثمارية ، هذا المشروع بأنه ممتاز . وتخطط شركة كايمان للطاقة لاستثمار ما مجموعه ١٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة في هذا المشروع الذي سيضم ، عند اتمامه ، واحدة من أكبر محطات النفط في العالم . وتتقاضى الحكومة عائدات على أساس وحيدة البرميل وقد بلغت هذه العائدات ٣٣٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة شهريا عن كسل من شهري تشرين الثاني / نوفمبر وكانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ .

زاي - المواصلات والمرافق الاساسية الأخرى

٤٤ - تم تخفيض برنامج الطرق في الاقليم منذ ١٩٧٦ في محاولة لضغط النفقات . وقد تضمنت تقديرات ميزانية ١٩٧٨ اعتمادا يبلغ ٣٤٢٠٠٠ دولار كايماني للاستمرار في اصلاح الطرق فسي كل من غراند كايمان وكايمان براك .

٤٥ - وتأثرت الاقتراحات الخاصة بتوسيع المطار ومبنى المحطة النهائية في مطار أوين روبرنس فسي غراند كايمان هي الأخرى بتخفيضات الميزانية . واقترح ، بدلا من ذلك ، تجديد مباني المحطة في حدود نفقات اجمالية تبلغ حوالي ١٥٠٠٠٠ من الدولارات الكايمانية . وكان من المقرر ان يبدأ العمل في كايمان براك ، في أوائل عام ١٩٧٨ ، لتوسيع السبطن في مطار جيرارد سميث . وسيستلزم توسيع مساحة أرض الهبوط الى ١٥٨٥ مترا ، شراء أراض من اثني عشر مالكا مختلفا يجرى التفاوض معهم . وتغطي تكلفة هذا المشروع جزئيا بأموال المعونة التي يقدمها المجتمع الاقتصادي الاوروبي والتي تبلغ ٣٦٥٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة .

٤٦ - وقد تم توسيع ميناء جون تاون خلال العام بتكلفة زبت على ٤ ملايين من الدولارات الكايمانية ، وافتتح الميناء رسميا في ١٦ تموز / يولييه ١٩٧٧ . وعطى جزء كبير من التكلفة بقروض من مصرف الانماء الكاريبي . وقد وضع الميناء الذي تبلغ سعته الان ٢٠٠٠٠ طن متري تحت ادارة هيئة للموانئ حضر كل من رئيسها ومديرها ومحااسبها حلقة دراسية في ادارة الموانئ قام بتنظيمها مصرف الانماء الكاريبي في بربادوس . وقد أُفيد ، في نهاية عام ١٩٧٧ ، بأن الايراد الناتج من زيادة رسوم الميناء بلغ ٢٥٠٠٠ دولار كايماني وهو يكفي لخدمة القرض الخاص بميناء الميناء .

٤٧ - وقد انتهت في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ الترتيبات التي كانت قد اتخذت فيما بين شركة الخطوط الجوية الكوستاريكية ، المساهمة ، (لاكسا) وشركة الخطوط الجوية الكايمانية ، المحدودة (كال) الخاصة بتسيير رحلات منتظمة بين الاقليم ، وميامي (بالولايات المتحدة) ، وجامايكا وكوستاريكا . وفي ١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ، بدأت شركة الخطوط الجوية الكايمانية في تسيير رحلات منتظمة لطائرات من طراز DC-9 بين غراند كايمان ، وميامي وجامايكا وكذلك رحلات

منتظمة للشحن بين فرانك كايما وكايما براك . وكان من المقرر ان ينتهي تدريب مضيبي ووليباري شركة الخطوط الجوية الكايمانية (كال) في أوائل كانون الثاني /يناير ١٩٧٨ ؛ على ان يصبح بعد هذا التاريخ جميع العاملين في الرحلات الجوية من الكايمانيين . وسيكون لشركة الخطوط الجوية الكايمانية (كال) في أيار/مايو ١٩٧٨ (امكانية الاختيار فيما بين تأجير أو شراء طائرات أكسبر بقليل من طراز DC-9 تستخدمها هذه الشركة دون غيرها لتأمين خدمة اضافية في فترات الذروة . وتستمر شركة الخطوط الجوية الكوستاريكية (لاكسا) في تقديم خدماتها بين الاقليم ، وميامي وكوستاريكا ؛ وتعمل شركة الخطوط الجوية الجنوبية ، المساهمة ، أيضا على خط ميامي - فرانك كايما .

حـ٤ .- المالية العامة

٤٨ - قدم السيد جونسون ، الامين المالي ميزانية ١٩٧٨ الى الجمعية التشريعية في ١٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧ . وقد قدرت النفقات بمبلغ ١٥٩ مليون من الدولارات الكايمانية كما قدرت الإيرادات أيضا بمبلغ ١٥٩ مليون من الدولارات الكايمانية . وكانت الإيرادات في ١٩٧٧ قد قدرت بمبلغ ١٢٧ مليون من الدولارات الكايمانية وقدرت النفقات بمبلغ ١٣٧ مليون من الدولارات الكايمانية ، تاركة بذلك عجزا قدره ٢٢٤ ٩٥٨ دولارا كايانيا .

٤٩ - وأعلن الامين المالي في تقديمه للميزانية انه منذ دورة الميزانية في آذار/مارس ١٩٧٧ استمرت دلائل التحسن في الانشطة الاقتصادية في جزر كايما . وقال انه على الرغم من أن الإيرادات العادية لعام ١٩٧٨ قدرت بمبلغ ١٣٨ مليون من الدولارات الكايمانية فان تشريحا سيقدّم في أوائل ١٩٧٨ لانفاق الزيادات في مجال الجمارك والبريد (بما في ذلك رسوم الدفعة على التعامل في بيع وشراء العقارات وعلى مصروفات الشركات) والتي ، الى جانب الضرائب المحصلة من عمليات تنقيب النفط ، ستصل بمجموع الإيرادات العادية الى ١٤٧ مليون من الدولارات الكايمانية . وفي عام ١٩٧٨ سوف تباع المصونة الرأسالية ١٢١ مليون موزعة على النحو التالي : قروض المصونة المقدمة من المملكة المتحدة ، ٢٥٨ ٨٠١ دولارا كايانيا ؛ وصندوق الانماء الاوروبي ، ١٦٦ ٣٠٤ دولارا كايانيا ؛ والقروض المحلية ١٠٠ دولار كاياني . ويوفر ذلك إيرادا يبلغ مجموعه ١٥٩ مليون من الدولارات الكايمانية .

٥٠ - وقد قدر مجموع النفقات البالغ ١٥٩ مليون من الدولارات الكايمانية وفقا للتوزيع التالي : ١٣٠ مليون من الدولارات الكايمانية لحساب النفقات المتكررة ؛ و ٩٤٩ ١٦٤ دولارا كايانيا للخدمات الجديدة ؛ و ٢٨٨ مليون للنفقات الانتاجية . ويستخدم الرصيد وقدره ٧٥٥ ٥ دولارا كايانيا في تغطية العجز الخاص بحام ١٩٧٧ (انظر الفقرة ٤٨ أعلاه) .

٥١ - وقد تضمنت النفقات الانتاجية لعام ١٩٧٨ الممولة من الإيرادات المحلية مخصصات للمشروعات التالية : (أ) ٣٤٢ ٠٠٠ دولار كاياني لبناء طريق بني فرانك كايما وكايما براك ؛

(ب) و ٢٨٩٠٠٠٠ دولار كايماي لتوفير الاراضي اللازمة لبناء ملاعب وسجن جديد ومطارات في كايمان براك وجراند كايمان ؛ (ج) و ١٨٤٦٥٠٠ دولارا كايمايا لاستبدال عدد من طائرات الرش الجوي ومعدات أخرى خاصة بأبحاث البعوض وبوحدة الرقابة ؛ (د) و ١٢٣٨٠٠٠ دولار كايماي لشراء عربات حكومية جديدة ؛ (هـ) و ٢٠٠٠٠٠ دولار كايماي لتحسين المرافق الطبية ؛ (و) و ١٢٠٠٠٠٠ دولار كايماي لاقامة بان مدرسية اضافية ؛ (ز) و ١٠٠٠٠٠٠ دولار كايماي لبناء مركز للتربية الوطنية في كايمان براك .

٥٢ - وسوف تمول قروض المعونة البريطانية المشروعات الرئيسية التالية : (أ) ٢٥٤٠٠٠٠ دولار كايماي لمعدات خاصة بالمطارات في جراند كايمان وكايمان براك ؛ (ب) و ١٤٠٠٠٠٠ دولار كايماي لبرنامج بناء المدارس الثانوية الكايمايية ؛ (ج) و ١٢٠٠٠٠٠ دولار كايماي للسجن الجديد (المرحلة الاولى) ؛ (د) و ٥٧٠٠٠٠٠ دولار كايماي لمراكز الشرطة الفرعية .

٥٣ - ولقد خصص برنامج الامم المتحدة الانمائي لمنطقة الكاريبي (بما فيها جزر كايمان) رقما ارشاديا شاملا للتخطيط بالنسبة للفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٦ . وتبعا لذلك جرى تعديل البرنامج القطري للمنطقة ، بالاستناد الى رقم التخطيط الارشادي ، الذي وافق عليه مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي في مطلع عام ١٩٧٤ للفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٨ . وبلغت الاموال المتاحة للاقليم للفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٥ ما مجموعه ١٧٨ ٧٧٢ من دولارات الولايات المتحدة في حين بلغت المساعدة المقدمة خلال عام ١٩٧٦ ما مجموعه ٥٥٣ ١٤٢ من دولارات الولايات المتحدة . أما رقم التخطيط الارشادي للفترة ١٩٧٧ - ١٩٨١ فقد بلغ ٧٠٠٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة . وشاركت جزر كايمان أيضا في المشروعات الجزرية والقطرية والاقليمية خلال الفترة المستعرضة

٤ - الأوضاع الاجتماعية

ألف - اليد العاملة

٥٤ - ان مجلس الحماية الكايماي هو المسؤول ، بموجب قانون الحماية الكايماي لعام ١٩٧١ ، عن كل العمال المهاجرين وذلك عن طريق اصدار تراخيص ممارسة الأعمال المربحة ؛ وهو مسؤول أيضا عن رقابة الهجرة وعن منح التراخيص التجارية وتراخيص الأعمال الحرة . وتمنح تراخيص الأعمال المربحة ، عادة ، على أساس سنوي ، لممارسة عمل معين . وفي كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ، أعلن الأمين المالي ان تكلفة اصدار التراخيص سترتفع الى ٧٥ دولارا كايمايا لكل عام .

٥٥ - وتشمل مهام مجلس الحماية الكايماي فيما يتعلق بالهجرة ، تحديد ما اذا كان الشخص كايماييا في حالات الشك ، ومنح مركز المواطن الكايماي والبت في الطلبات المستأنفة المتعلقة بالهجرة . وكما أفيد من قبل (٢) ، أدخلت تعديلات في آذار / مارس ١٩٧٧ على قانون الحماية

الكايمني ، ١٩٧١ ، فيما يتعلق باكتساب مركز المواطن الكايمني . وفي المستقبل لن يمنح الرعايا البريطانيين المسجلون بوصفهم مواطنين للمملكة المتحدة وللمستحمرات في الاقليم والذين كانوا قد منحوا ، تلقائيا ، مركز المواطن الكايمني ، سوى حق الإقامة الدائمة ؛ ويحصل الطفل المولود داخل أوخان الاقليم على مركز المواطن الكايمني فقط في حالة ما اذا كان أحد والديه كايمنيا . واذا كان والداه الاثنان يقيمان في الاقليم ، والا فيحق له الحصول على تصريح بالإقامة الدائمة فقط .

٥٦ - وتنص التعديلات أيضا على منح مركز الإقامة الدائمة في غضون ستة شهور ، بدلا من سنة ، للأشخاص المتقاعدين وأولئك الذين لهم دخل خارجي . ولا يحق للأشخاص الذين منحوا حقوق الإقامة الدائمة ، ان يمارسوا عملا دون الحصول على ترخيص بممارسة عمل تجارى أو حر أو مريح .

٥٧ - وفي منتصف آب/أغسطس ١٩٧٧ ، زادت الحكومة الحصة السنوية الخاصة بمنح مركز المواطن الكايمني من ١٢ الى ٤٠ بما فيه أفراد الأسرة المعالون . وقد أشار أعضاء المجلس التنفيذي ، في تصريح أدلوا به للصحافة ، الى أن السياسة السابقة " أدت الى تراكم وتأخير في الاعمال يحتمل ان تكون مدته قد بلغت ١٧ عاما . وأنه لا يمكن بالتالي لمعظم الاشخاص ان يحصلوا على مركز المواطن الكايمني " ، ولذلك ، فان مجلس الحماية الكايمني قد تلقى تعليمات بالنظر في الطلبات في مجموعات يتكون كل منها من ثلاثين طلبا بما في ذلك أفراد الأسرة المعالون وذلك حتى يتم البت في ١٠ طلبا .

باء - الصحة العامة

٥٨ - يشرف على الخدمات الطبية في الاقليم عضو المجلس التنفيذي المنتخب المسؤول عن الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية . ويتولى رئيس الادارة الطبية ادارة المستشفى الحكومي في غراند كايمن وأيضا المستشفى الممول محليا في كايمن براك . ويوجد في ويست باى وبودن تاون مستوصفات حكومية تعمل فيها مرضعات مقيمات ، كما توجد مستوصفات في إيست آند ونورث سايد تقوم على خدمة المرضعة الزائرة من بودن تاون .

٥٩ - ويعمل في مستشفى جورج تاون ٥ أطباء مقيمين ، ورئيسة مرضعات وخمس مرضعات رئيسيات ، و ١٥ مرضعة رئيسية و ٢٠ مرضعة مساعدة وكذلك عدد من الموظفين المساعدين . وفي النصف الاول من ١٩٧٧ تجاوزت إيرادات المستشفى ١٠٠ ٠٠٠ دولار كايمني مقابل ٥٠٠ ٠٠٠ دولار كايمني في ١٩٧٦ . ويقوم طبيب واحد وعدة مرضعات على خدمة مستشفى Cayman Brac Faith Hospital . وهناك أيضا عدد من الأطباء الذين يعملون في عياداتهم الخاصة .

٦٠ - وخلال عام ١٩٧٧ ، قام الدكتور آرثر بلوم من جامعة كولومبيا (نيويورك) بدراسة دامت ستة أسابيع عن الامراض الوراثية في الاقليم مؤلثتها منظمة الصحة للبلدان الأمريكية وحكومة جزر كايمن . وفي تشرين الاول / اكتوبر قدم الدكتور بلوم تقريره الى الحكومة وأوصى بإنشاء برنامج دائم للوقاية من الامراض الوراثية وللخدمات الاستشارية والادارة .

٦١ - وقت أفيد أن الحكومة تسمى الى الحصول على أموال لتغطي تكاليف هذا البرنامج الطويل الاجل ربما من صندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية ، وقد أوفدت السيد ليند فورد بيرسون ، الامين الرئيس لادارة الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية ، الى نيويورك لدراسة برنامج خاص بعلم الوراثة يجرى تنفيذه .

٦٢ - وتلقى مكافحة البعوض في الاقليم مزيدا من الاهتمام نظرا للاهمية الاقتصادية لتجسار السياحة . وبناء على ذلك ، رصدت الحكومة ، كجزء من نفقاتها الانتاجية لعام ١٩٧٨ ، مبلغا قدره ٦٥٠ ١٨٤ دولارا كايما نيا . لوحدت البحوث الخاصة بالبعوض ومكافحته ، من أجل استبدال عدد من طائرات الرش الجوي والمعدات الاخرى .

جيم - الخدمات الاجتماعية

٦٣ - يضطلع بالخدمات الاجتماعية في الاقليم ، المجلس الوطني للخدمات الاجتماعية الذي أنشئ في ١٩٧٥ بمشاركة الحكومة وعدد من المؤسسات الخاصة والافراد . وتضمنت المشاريع التي تمت منذ انشاء هذا المجلس انشاء مراكز للعناية النهارية ، ومدرسة للأطفال المعوقين ومكتبة عامة للجمهور . وخلال شهر ايار/ مايو قام أحد مستشاري التنمية الاجتماعية بزيارة للاقليم تحت رعاية شعبة الانماء البريبلانية لمناقشة اعادة بناء هيكل الخدمات الاجتماعية مع الحكومة .

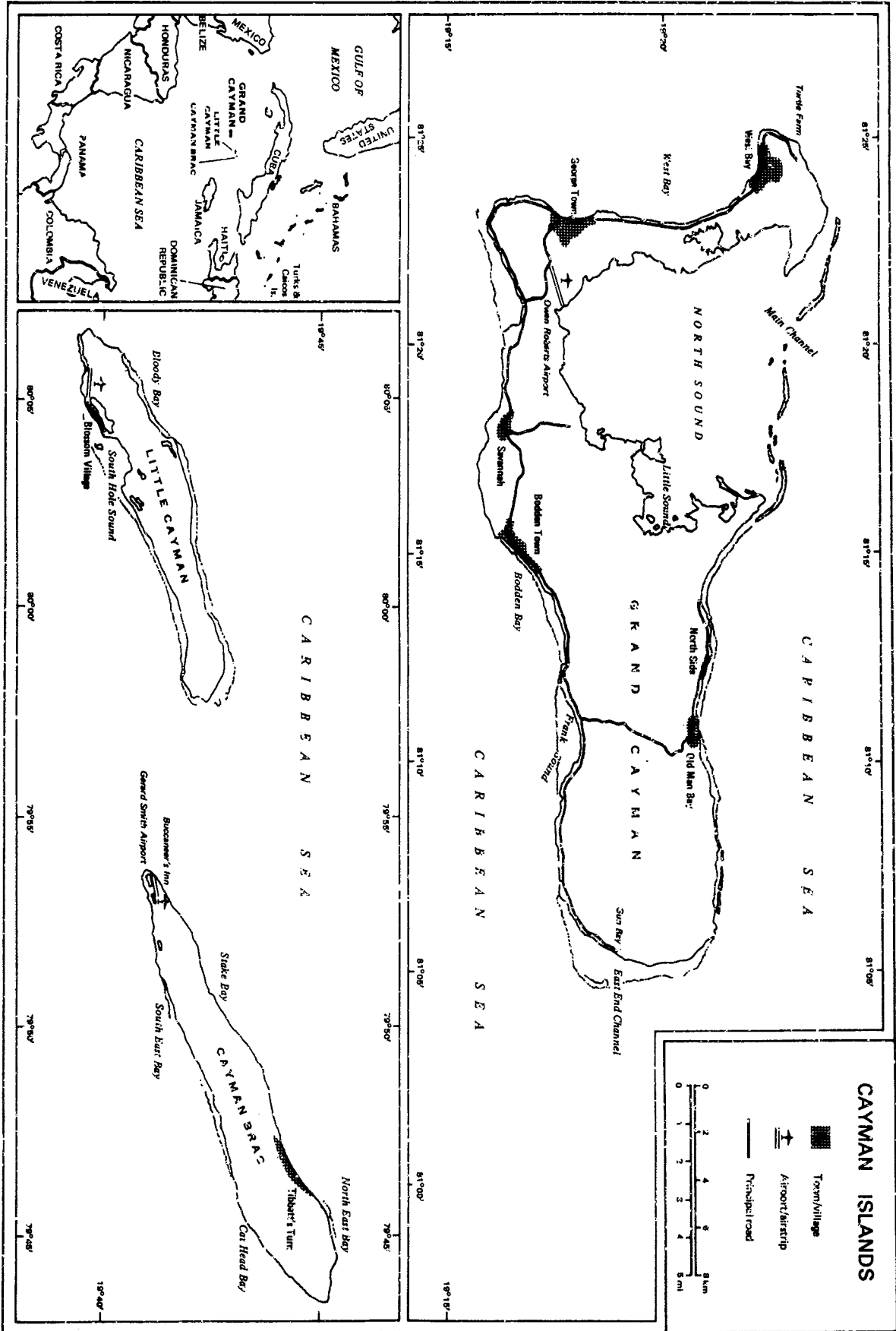
٥ - الوضع التعليمي

٦٤ - يشرف على نظام التعليم عضو المجلس التنفيذي المنتخب المسؤول عن شؤون الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية . ويساعده من الناحية الاستشارية ، المجلس التعليمي في صياغة السياسات وتنظيم ادارة المدارس الحكومية . والتعليم مجاني والزامي للأطفال الذين تتراوح اعمارهم بين ٥ سنوات و ١٥ سنة .

٦٥ - وتوجد في الاقليم تسع مدارس ابتدائية ، تقع ثلاث منها في كايمان براك . وفي بداية العام الدراسي ١٩٧٧ / ١٩٧٨ ، بلغ مجموع عدد التلاميذ المسجلين في المرحلة الابتدائية ١٥٠٠ وبلغ عدد موظفي التعليم ٥٩ . وبلغ عدد التلاميذ المسجلين في المدرستين الثانويتين الحكوميتين ١٤٠٥ وبلغ عدد موظفي التعليم ١٠١ . وتوجد ست مدارس خاصة من بينها اثنتان للمستوى الثانوي ، وكان عدد التلاميذ المسجلين في هذه المدارس في ١٩٧٧ / ١٩٧٨ في المرحلة الابتدائية ٣٨٧ وفي المرحلة الثانوية ٤٨٠ .

٦٦ - والاقليم غير قادر على توفير جميع المدرسين اللازمين ، ولذلك فهو يعين عددا كبيرا من المعلمين من المملكة المتحدة ، ومنطقة البحر الكاريبي ، والولايات المتحدة وكندا . وفي بداية العام الدراسي ١٩٧٧ / ١٩٧٨ زاد عدد المدرسين من ١٣٤ الى ١٥٤ ولكن عدد المدرسين الكايمانيين هبط من ٤٧ الى ٤٤ . نتيجة لسفر عدد من المدرسين للدراسة في مهاد عليا في الخارج ، فيما يبدو .

- ٦٧ - وتدخل الكلية الدوائية لجزر كايمان وهي مؤسسة مستقلة خاصة ، منتسبة الى عدة جامعات في الولايات المتحدة ، في العام الثامن من عملها في الاقليم . وهي تقدم دراسات متنوعة يؤدي بعضها الى الحصول على دبلوم المساعد ودرجة البكالوريوس .
- ٦٨ -- وفي ١٩٧٢ بلغت نفقات الحكومة على التعليم ١٦٩ مليون من الدولارات الديمانية .



MAP NO. 2848 UNITED NATIONS JULY 1977

الفصل السادس والعشرون*

جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

ألف - نازر اللجنة الخاصة في المسألة

- ١ - كان ما قرره اللجنة الخاصة ، في جلستها ١٠٢ (المعقودة في ١ شباط/فبراير ١٩٧٧) ، باعتمادها ما قدمه رئيس اللجنة من الاقتراحات المتعلقة بتنظيم أعمالها (A/AC.109/L.1205) ، إحالة مسألة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة الى اللجنة الفرعية المعنية بالاقليم الصغيرة للنظر فيها وتقديم تقرير عنها .
- ٢ - ونظرت اللجنة الخاصة في مسألة الاقليم في جلستها ١١٣ و ١١٥ (المعقودتين في ٩ و ١٠ آب / أغسطس .
- ٣ - وأخذت اللجنة بعين الاعتبار ، لدى نظرها في البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، بما فيها بوجه خاص القرار ٣٢ / ٤٢ المؤرخ في ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وفي الفقرة ٣ من هذا القرار ، طلبت الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة " ، في جملة أمور ، مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) تنفيذاً فورياً وتاماً في جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها ، والقيام خاصة بما يلي . . . وضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين " . وأخذت اللجنة بعين الاعتبار أيضاً قرار الجمعية العامة ٣٢ / ٣١ المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ بشأن جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة . وفي الفقرة ١١ من هذا القرار ، طلبت الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة " أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها القادمة في ضوء النتائج التي خلصت اليها البعثة الزائرة لعام ١٩٧٧) ، بما في ذلك امكانية ايفاد بعثة أخرى . . . في وقت مناسب ، بالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة . . . " .
- ٤ - وكان معروضاً على اللجنة الخاصة ، أثناء نظرها في مسألة الاقليم ، ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة (انظر مرفق هذا الفصل) ، تتضمن معلومات عن آخر التطورات المتعلقة بالاقليم .
- ٥ - واشترك ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ، بوصفها الدولة المعنية القائمة بالادارة ، في أعمال اللجنة الخاصة أثناء نظرها في هذا البند .
- ٦ - وفي الجلسة ١١٣ (المعقودة في ٩ آب / أغسطس ، أدلى مقرر اللجنة الفرعية المعنية بالاقليم الصغيرة ، ببيان أمام اللجنة الخاصة (A/AC.109/PV.1113) ، قدم فيه تقرير اللجنة الفرعية (A/AC.109/L.1240) الذي يتضمن عرضاً لنظرها في مسألة الاقليم . وأدلى الرئيس ببيان (A/AC.109/PV.1113) .

- ٧ - وفي الجلسة ١١١٥ المعقودة في ١٠ آب / أغسطس ، اعتمدت اللجنة الخاصة التقرير دون اعتراض وأقرت الخلاصات والتوصيات الواردة فيه (انظر الفقرة ٩ أدناه) .
- ٨ - وفي ١١ آب / أغسطس ، أحيل نص الخلاصات والتوصيات الى الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة لاطلاع حكومته عليه .

باء - مقرر اللجنة الخاصة

- ٩ - يرد فيما يلي نص الخلاصات والتوصيات التي اعتمدها اللجنة الخاصة في جلستها ١١١٥ المعقودة في ١٠ آب / أغسطس ، والمشار إليها في الفقرة ٧ أعلاه :
- (١) ان اللجنة الخاصة تؤكّد من جديد الحق غير القابل للتصرف لشعب جزر فرجين التابعة للولايات المتحدة في تقرير المصير والاستقلال وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ .
- (٢) وان تدرك اللجنة الخاصة تمام الادراك الظروف الخاصة لجزر فرجين التابعة للولايات المتحدة ، الناجمة عن حجمها ، وموقعها الجغرافي ، وسكانها ومواردها الطبيعية المحدودة وما يماثل ذلك من عوامل ، تكرر الاعراب عن الرأي الذي مفاده انه لا ينبغي أن تؤخر هذه الظروف ، بأي شكل ، التنفيذ السريع لهذا الاعلان الذي ينطبق تماما على الاقليم .
- (٣) وتلاحظ اللجنة الخاصة زيادة تعاون الولايات المتحدة الامريكية سواء من خلال اشتراكها النشط في أعمال اللجنة أو استعدادها لاستقبال البعثات الزائرة الموفدة الى الأقاليم الصغيرة الخاضعة لادارتها . وتلاحظ اللجنة في هذا الصدد تقرير بعثة الامم المتحدة الزائرة الموفدة الى جزر فرجين التابعة للولايات المتحدة عام ١٩٧٧ (١) وتدعو اللجنة الدولة القائمة بالادارة الى أن تتنازل بعين التأييد في أمر استقبال بعثات أخرى توفد الى الاقليم في وقت مناسب .
- (٤) وتحيي اللجنة علما بالتطورات السياسية والدستورية التي جرت مؤخرا في الاقليم ولاسيما عقد مؤتمر دستوري لصياغة دستور للاقليم . وتؤكد اللجنة من جديد أن الدولة

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل السابع والعشرون ، المرفق .

انفاضة بالأدارة طزمة بالاستمرار ، بالتشاور مع الحكومة الاقليمية ، في اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتمكين شعب الاقليم من الممارسة الكاملة لحقه في تقرير المصير وفقا للأحكام المتصلة بذلك من ميثاق الأمم المتحدة ولقرار ١٥١٤ (د - ١٥) . وفي هذا الصدد ، ترحب اللجنة بالتأكيدات التي أعطاها ممثل الدولة القائمة بالانارة والتي مؤداها أن حكومة الولايات المتحدة ستستمر في احترام رغبات شعب الاقليم المعبر عنها بحرية . وتحدث اللجنة الدولة القائمة بالادارة على أن تقوم ، بالتعاون مع السلطات الاقليمية ، بتأمين الحاجز شعب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة على كل الاختيارات المتاحة له والمتفقة مع الاعلان .

(٥) وتحدث اللجنة الخاصة الدولة القائمة بالادارة على أن تقوم ، بالتعاون مع الحكومة الاقليمية ، باتخاذ تدابير فعالة من أجل ضمان حق شعب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في امتلاك الموارد الطبيعية للاقليم والتصرف فيها وفي وضع نظام للسيطرة على تنميتها مستقبلا والاستمرار في ذلك .

(٦) وتغرب اللجنة الخاصة عن وجهة النظر القاظة أن التدابير اللازمة لاتخاذها لتعزيز التنمية الاقتصادية لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة هي عامل هام في عملية تقرير المصير ، ولتحقيق هذه الغاية ، فهي تطلب من الدولة القائمة بالادارة وكذلك من حكومة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتحقيق اقتصاد ثابت وقابل للاستمرار في الاقليم .

(٧) وتعييط اللجنة علما ، في هذا الصدد ، بالخطوات التي تم اتخاذها لتوسيع قطاع التصنيع وكذلك الخطوات الرامية الى اعادة الحيوية للقطاع الزراعي . وتلاحظ اللجنة أيضا المقترح الذي تقدم به مجلس السياسة الاقتصادية التابع للحاكم بتقديم مجموعة من المبادئ التوجيهية الخاصة بسياسة التنمية الاقتصادية ، الرامية الى تعزيز تنمية الاقتصاد المحلي ، وذلك لمناقشتها مناقشة عامة .

(٨) وتلاحظ اللجنة الخاصة أن الاقليم يساهم ، من خلال حكومة الولايات المتحدة ، في عدة منظمات اقليمية مثل مجموعة منطقة الكاريبي للتعاون في مجال التنمية الاقتصادية التي كونها البنك الدولي ، وتحدث الدولة القائمة بالادارة على الاستمرار ، بالتعاون مع السلطات المحلية ، في تعزيز التعاون بين الاقليم وبين البلدان الأخرى لمنطقة الكاريبي .

(٩) وتعييط اللجنة الخاصة علما ببعض التدابير التي يجري اتخاذها أو اقتراحها لتعزيز مناخ الأمن العام اللازم في الاقليم ، وترحب بوجه خاص بالبرامج المختلفة التي اقترحها الحاكم في الآونة الاخيرة والتي ترمي الى نفع غالبية السكان في الاتجاه السائد للشؤون الاقتصادية والعامية .

مرفق *

ورقة العمل التي أعدتها الامانة العامة

المحتويات

انقـرات

٧-- ١	لمحة عامة	١--
٨٦-- ٨	التطورات السياسية والدستورية	٢--
١٣٢-- ٨٧	الأوضاع الاقتصادية	٣--
١٤٣-- ١٣٣	الأوضاع الاجتماعية	٤--
١٥١-- ١٤٤	الأوضاع التعليمية	٥--
.....	خريجة

صدرت سابقا تحت الرمز A/AC.109/L.1234 .

*

جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة (أ)

١ - لصحة عامة

- ١ - يتضمن تقرير اللجنة الخاصة الذي قدمته الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين معلومات أساسية عن الاقليم (ب) . وفيما يلي بعض المعلومات التكميلية .
- ٢ - يتكون اقليم جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، الواقع على مسافة حوالي ٤٠ ميلا بحريا الى الشرق من بورتوريكو ، من ٥٠ جزيرة مختلفة المساحات منها ٣ جزر مأهولة ذات أهمية اقتصادية ، وهي سان كروا (٢١٨ كيلومترا مربعا) وسان توماس (٧٣ كيلومترا مربعا) وسانت جون (٥٢ كيلومترا مربعا) .
- ٣ - وبموجب التعداد الذي أجرى عام ١٩٧٠ ، بلغ مجموع عدد السكان ٦٢ ٤٦٨ نسمة ، أى بزيادة ٣٧٩ ٣٠ نسمة عن رقم تعداد سنة ١٩٦٠ . ونقحت حكومة الاقليم تعداد عام ١٩٧٠ فيما بعد برفعه الى ١٥١ ٧٥ نسمة ، بحجة أن السكان من غير المواطنين لم يمثلوا للتعليمات الخاصة بالتعداد .
- ٤ - وقد ساهمت الهجرة في زيادة عدد سكان الاقليم زيادة كبيرة . وخلال الستينات شهدت الجزر رخاءا اقتصاديا بنيا الى حد بعيد على السياحة وصحبه نمو محسوس في نشاط الصناعات التحويلية . وتزايد عدد السكان زيادة شديدة ، طيلة تلك الفترة ، بزيادة عدد الأشخاص الوافدين من الولايات المتحدة القارية ومن مناطق أخرى في البحر الكاريبي . كما تقاطع اليمورتوريكيون على الاقليم . وفي عام ١٩٧٠ ، كان السكان ينقسمون الى حوالي ٤٠ في المائة من مواليد جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة الأمريكية ، و ٢٤ في المائة من أبناء منطقة الكاريبي ، و ١٥ في المائة من البورتوريكيين و ١٢ في المائة من الولايات المتحدة القارية و ٩ في المائة من الأوروبيين .

(أ) المعلومات الواردة في هذه الورقة مستمدة من التقارير المنشورة ومن المعلومات التي أحالتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في فترة مابين ١١ نيسان/ابريل و ٢٥ أيار/مايو ١٩٧٨ عن الفترة المتراوحة من ١ تموز/يوليه ١٩٧٥ الى ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٧٨ ، الى الأمين العام بمقتضى المادة ٧٣ (د) من ميثاق الأمم المتحدة .

(ب) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل السابع والعشرون ، المرفق .

٥ - وفي ضوء النمو السريع الذي حدث مؤخراً في عدد السكان مع انهيار اتجاه نمو الانحدار في الاقتصاد المحلي في عام ١٩٧٠ ، فقد ساعدت حكومة الولايات المتحدة حكومة الاقليم على معالجة مشكلة الأجناب . مما أدى الى حدوث تخفيض بنسبة ٣٣ في المائة في المعدل السنوي لنمو السكان خلال السنوات (١٩٧١/١٩٧٢ - ١٩٧٥/١٩٧٦) (٨٨ في المائة خلال ١٩٧٠ / ١٩٧١) . وفي كانون الثاني /يناير ١٩٧٧ ، قدر عدد السكان رسمياً بـ ١٠٠٠٠٠ نسمة (كان يعيش منها ٤٩٦٠٠ في سان كروا و ٤٨٠٠ في سانت توماس و ٤٠٠ في سان جون) . ويشير هذا الرقم الى أن تقهقر عدد السكان في الآونة الأخيرة قد عكس ، نأراً لانتعاش تجارة السياحة من جديد ، الذي بدأ في منتصف عام ١٩٧٦ . وفي ١٠ آذار/مارس ١٩٧٨ ، قال السيد هنري أ. ميلين ، وهو مصرفي سابق ، في خطاب له ألقاه بعد أن أدى اليمين عند تقلده منصب نائب حاكم جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، أن من أكبر المشاكل التي يواجهها الاقليم الزيادة الحاصلة في عدد السكان القادمين من أماكن أخرى والحاجة الملحة للخدمات العمومية والمجتمعية .

٦ - وقامت بعثة تابعة للأمم المتحدة بزيارة الاقليم في نيسان/ابريل ١٩٧٧ ، تلبية لدعوة موجهة من حكومة الولايات المتحدة ، وابلغت استنتاجاتها الى اللجنة الخاصة (ج) . وقد اعتمدت اللجنة الخاصة في جلستها ١١٠٠ ، المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ، توافق آراءً بشأن الاقليم (د) .

٧ - وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ، اتخذت الجمعية العامة القرار ٣٢ / ٣١ بشأن جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، ورجت فيه ، في جملة أمور ، من الدولة القائمة بالادارة أن تواصل اتخاذ كل التدابير اللازمة ، بالتشاور مع حكومة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، لتمكين شعب الاقليم من ممارسة حقه في تقرير المصير ممارسة تامة وفقاً لما يتصل بالموضوع من أحكام ميثاق الأمم المتحدة وأحكام اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ورجي أيضاً من الدولة القائمة بالادارة أن تشجع اجراء مزيد من المناقشات الهادفة فيما يتعلق بالمركز السياسي والدستوري للاقليم وأن تتخذ من التدابير الاضافية ما من شأنه أن يكفل الحفاظ على هوية السكان المحليين وتراثهم الثقافي . ودعت الجمعية العامة أيضاً الدولة القائمة بالادارة الى أن تتعاون مع حكومة الاقليم ، الى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لاقامة اقتصاد متين ومستقر في الاقليم ، وفي ضوء النتائج والتوصيات التي خلصت اليها البعثة الزائرة (٤) ، أن تواصل الاستعانة بالوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات مناهضة الأمم المتحدة في تنمية الاقتصاد المحلي وتقويته . وحثت كذلك الدولة القائمة بالادارة على أن تعتمد ، بالتعاون مع حكومة الاقليم ، الى اتخاذ التدابير الفعالة اللازمة لضمان حق شعب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في امتلاك موارد الاقليم الطبيعية وفي أن تصبح له السيطرة الدائمة على تنميتها في المستقبل .

(ج) المرجع نفسه .

(د) المرجع نفسه ، الفصل السابع والعشرون ، الفقرة ١٢ .

(٥) المرجع نفسه ، المرفق ، الفقرات ٣٦٤ - ٣٨١ .

٢ - التطورات السياسية والدستورية

ألف - الدستور

٨ - أساس النظام الإداري والتشريعي والقضائي للأقليم هو قانون ١٩٥٤ التأسيسي المنقح لجزر فرجين ، بصيغته المعدلة ، في الفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٢ ، الذي نونه كونغرس الولايات المتحدة . وفيما يلي موجز للملامح الرئيسية للترتيبات الدستورية الحالية .

الإدارة

٩ - ينتخب الحاكم ونائجه معا بأغلبية الاصوات المدلى بها في جولة واحدة من التصويت ، لكلا المنصبين ولفترة ٤ سنوات . ولا بد للمرشح لمنصب الحاكم أو نائب الحاكم أن يكون مؤهلا للتصويت وأن يكون من مواطني الولايات المتحدة وأيضا أن يكون قد أقام حقا في جزر فرجين التابعة للولايات المتحدة لمدة ٥ سنوات متتالية قبل الانتخاب ؛ ولا بد أيضا من أن يكون قد بلغ ٣٠ سنة من العمر على الأقل حين تقلده المنصب . وقد اجري الانتخاب الثاني للحاكم ونائجه في ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ؛ وتنافس في الأحزاب السياسية الثلاثة في الاقليم : وهي الحزب الديمقراطي لجزر فرجين ، والحزب الجمهوري التقدمي لجزر فرجين ، وحركة المواطنين المستقلين ، التي أسسها أعضاء سابقون في الحزب الديمقراطي لجزر فرجين . وأجريت انتخابات نهائية في ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ، إذ لم يحصل أي من المرشحين على أغلبية الأصوات المدلى بها . ونتيجة لذلك ، انتخب السيدان سيريل إم. كينغ ، وخوان فرنسيسكو لويس عن حركة المواطنين المستقلين حاكما ونائجا للحاكم على التوالي .

١٠ - وفي ٢ كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ ، وعلى اثر وفاة السيد كينغ ، أصبح السيد لويس حاكما وسيدخل المنصب طيلة المدة المتبقية حتى كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ . وفي ٢٨ شباط / فبراير ١٩٧٨ ، صدقت الهيئة التشريعية بالاجماع على تنصيب السيد هنري أ. ميلين نائبا جديدا للحاكم .

١١ - وحتى ٢ كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ ، كانت الوزارة تتكون من الحاكم ، ونائب الحاكم و ١٨ من الأعضاء الآخرين ، يتولى كل منهم إحدى الإدارات التالية : الزراعة ؛ الميزانية ؛ الدفاع المدني ؛ التجارة ؛ حفظ التراث والشؤون الثقافية ؛ إدارة الخدمات الاستهلاكية ؛ الترفيه والتعليم ؛ المالية ؛ الصحة ؛ الاسكان والتجديد المجتمعي ؛ العدل ؛ العمل ؛ الشؤون الموظفين ؛ التخطيط ؛ الاملاك والمشتريات ؛ الأمن العام ؛ الاشغال العامة ؛ والرعاية الاجتماعية .

١٢ - وخلال الجزء الأكبر من الشهر الثلاث الأولى من العام ، اتخذ الحاكم لويس ، بموافقة الهيئة التشريعية ، خطوات لاعادة تنظيم الوزارة بما في ذلك منصب نائب الحاكم (انظر أعلاه) وخمسة أعضاء آخرين ، واحد منهم مدير مكتب التأديب (وهو منصب مستحدث) . كما أعلن الحاكم عن تعيين مساعد ، ومستشاره القانوني والأمين الصحفي وكذلك مساعدين إداريين جديديين مسؤولين عن سان توماس وسان كروا على التوالي .

١٣ - والحاكم مسؤول عن ادارة جميع أنشطة الجهاز التنفيذي وعن تعيين وعزل جميع المسؤولين والموظفين في هذا الجهاز ، وعن تنفيذ القوانين المحلية والاتحادية (بما في ذلك تطبيق دستور الولايات المتحدة بكل تعدد ولاياته في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بالقدر الذي لا يتعمد أراض ذلك مع مركز الاقليم بوصفه اقليما غير مندمج في الولايات المتحدة) . وللحاكم أن يوصي الهيئة التشريعية بسن بعض القوانين وله أن يستخدم حق النقض ضد أي تشريع حسب ما نص عليه في القانون التأسيسي المنقح . وله سلطة إصدار الأوامر واللوائح التنفيذية التي لا تتنافى مع أي قانون مطبق . ويرفع الحاكم تقريرا سنويا الى وزير الداخلية الأمريكي عن حالة الاقليم لحالته الى كونغرس الولايات المتحدة . ويمكن اقضاء الحاكم من منصبه عن طريق الاستفتاء ، اذا لم يقل عدد الأصوات المؤيدة لاقالته عن ثلثي عدد الأصوات التي كانت لصالحه في الانتخابات العامة السابقة ، واذ ما كانت لتلك الأصوات الاغلبية المطلقة في الاستفتاء .

١٤ - ولوزير الداخلية سلطة تعيين مراقب مالي للاقليم ، على ان لا يكون عضوا في اية ادارة تنفيذية من ادارات حكومة الاقليم ، ويزاول وظائف منها تحسين الكفاءة والاقتصاد في المصارف الحكومية ومراجعة حسابات الاموال الاتحادية والاشراف على استخداماتها .

السلطة التشريعية

١٥ - تتكون السلطة التشريعية من مجلس واحد يتألف من ١٥ شيخا ينتخبون لفترة سنتين ، بالاقتراع العام للراشدين : ٧ من جزيرة سان كبريرا ، و ٧ من جزيرة سان توماس وواحد يجب ان يكون من ساكني جزيرة سان جون ، ينتخبهم كلهم ناخبو جميع الجزر . ولا بد للمرشح لعضوية الهيئة التشريعية أن يكون من مواطني الولايات المتحدة ، وأن يبلغ من العمر ٢٥ سنة أو أكثر وأن يكون قد أقام في الاقليم مدة ٣ سنوات على الأقل ، وتحويل للحاكم سلطة ملء أي شاغر في منصب عضو من أعضاء الهيئة التشريعية ، عن طريق التعيين . وتعقد الدورات العادية للهيئة التشريعية سنويا ، ابتداء من يوم الاثنين الثاني من شهر كانون الثاني / يناير (ما لم يحدد القانون تاريخا آخر) ، ويجوز للمحاكم أن يدعو الى عقد دورات استثنائية للهيئة التشريعية في أي وقت من الأوقات ، عندما يترأى أن المصلحة العامة تقتضي ذلك .

١٦ - ولكي يكون الشخص مؤهلاً للتسجيل كناخب ، يجب أن يكون من مواطني الولايات المتحدة ، وأن يبلغ من العمر ١٨ سنة أو أكثر وأن يكون قد أقام في الاقليم لمدة سنة واحدة . وللمهئية التشريعية سلطة تحديد مؤهلات أخرى ، شريطة ألا تفرض مؤهلات متعلقة بالملكية أو اللغة أو الدخل وألا يقع أي تمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو المعتقد الديني . وينص قانون الناخبين الفاعلين ، الذي تم التصديق عليه في ٢٦ تموز/ يولييه ١٩٧٢ ، على وضع اجراءات لتصويت الفاعلين .

١٧ - ويجوز للاقليم أن يرسل مندوبا عنه يمثله في مجلس نواب الولايات المتحدة ، دون أن يكون له حق التصويت ، وينتخب هذا الممثل بأغلبية الأصوات ولفترة سنتين . ولكي يكون المرشح مؤهلاً لذلك المنصب ، يجب أن يستوفي الشروط التالية : (أ) ألا يقل عمره عن ٢٥ سنة ؛ (ب) أن يكون من مواطني الولايات المتحدة منذ سبع سنوات على الأقل قبل الانتخاب ؛ (ج) أن يكون من سكان الاقليم ؛ و (د) ألا يكون مرشحاً لأي منصب آخر ، في تاريخ الانسحاب .

السلطة القضائية

١٨ - النظام القضائي هو نفسه كما هو موصوف في التقرير السابق للجنة الخاصة (٩) . وباختصار ، تمارس محكمة المنطقة بجزر فرجن (المنشأة بموجب قانون اتحادي) الولاية الاستئنافية على المحكمة البلدية (المنشأة بموجب قانون محلي) في القضايا المدنية والجنائية . وتقوم محكمة استئناف الولايات المتحدة ، التابعة للدائرة القضائية الثالثة ، في فيلاديلفيا ، والمحكمة العليا بالولايات المتحدة بممارسة الولاية الاستئنافية على محكمة المنطقة بجزر فرجن .

باء - الاصلاح الدستوري

١٩ - ذكرت البعثة الزائرة ، في تقريرها ، ان السكان المحليين لم يعربوا عن الرغبة في الاستقلال في الاجتماعات التي عقدتها البعثة في الاقليم مع الحاكم والمسؤولين المنتخبين والجمهور بصورة عامة ، بل كثيراً ما أبدى هؤلاء الاعتزاز والرضاء بطريقة عيشهم وتقاليدهم الديمقراطية . بيد أن البعثة أضافت أن المسؤولين أبدوا كثيراً من الاهتمام بحصول الاقليم على أكبر قدر ممكن من الحكم الذاتي لكي يتسنى للحكومة الاقليمية أن تمارس الولاية على الأنشطة الحكومية التي تستأثر بها حالياً الحكومة الاتحادية . وفي هذا الصدد ، أشارت البعثة الى أن حاكم الاقليم صادق على قانون سنته هيئة الاقليم التشريعية ، وينص على تكوين مؤتمر دستوري ، يسعى الى وضع دستور جديد للاقليم كخطوة جديدة في طريق الحكم الذاتي المحلي ، لكنه لا يمكّن شعب الاقليم من

(و) المرجع نفسه ، الفقرات ٢١ و ٢٢ الى ٣٥ .

ادخال أية تغييرات في علاقة الدستور مع الدولة القائمة بالادارة ، " كما سيكون الحال لو سمح للمؤتمر الدستوري باعداد قانون جديد للعلاقات الاتحادية " (ز) .

٢٠ - وبموجب القانون المحلي المذكور أعلاه ، انتخب مجموع ٦٠ مندوبا (٣٠ مندوبا عن ككل دائرة من الدائرتين الانتخابيتين لسان كروا وسان توماس - سان جون) للمؤتمر الدستوري ، فسي ١٩٧٧/سبتمبر ١٠ واستنادا الى الأرقام غير الرسمية الصادرة عن مجلس الانتخابات فسي الاقليم ، كان هناك ٨٢ ؟ ٢٤ ناخبا مسجلا ، منهم ٣١ ٦ أو ٣٥٣ في المائة شاركوا في التصويت وهو ما يمثل أدنى قدر من المشاركة الانتخابية في التاريخ السياسي للاقليم .

٢١ - وقد عقد المؤتمر ، وهو ثالث مؤتمر يعقد في الجزر ، لكنه الأول من نوعه الذي يلتئم باذن برلماني - أول جلسة له في ٣ تشرين الاول / اكتوبر . وانتخب ، أثناء الجلسة ، عدد من أعضاء مكتب المؤتمر من بينهم : السيد ألكسندر أ . فاريللي ، الذي رشحه الحزب الديمقراطي لجزر فرجن مرتين لمنصب الحاكم ، رئيس ؛ السيد الفاس مكرلان ، وهو ادارى سابق من جزيرة سان كروا ، النائب الأول للرئيس ؛ والآنسة كلاريس براين ، محامية ، نائبة ثانية للرئيس . وأنشأ المؤتمر ، في وقت لاحق في نفس الشهر ، ٢ لجنة تعنى بما يلي : الديباجة ولائحة الحقوق ؛ السلطات والوظائف التشريعية ؛ السلطات والوظائف التنفيذية ؛ السلطات والوظائف القضائية ؛ الحكم المحلي ؛ التعليم والثقافة ؛ المالية والضرائب ؛ التعديل الدستوري ؛ العلاقات الاتحادية (بالرغم من أن مهمة المؤتمر الرئيسية تتمثل في صياغة دستور للاقليم ، فقد صوت المندوبون بأغلبية ساحقة لصالح انشاء لجنة للنظر في مسألة العلاقات الاتحادية الاقليمية) ؛ النظام والادارة والمالية ؛ الاعلام العام ؛ والاسلوب ، والصياغة وكيفية التقديم .

٢٢ - وصدر أول مشروع للدستور الاقليمي المقترح أعدته اللجان الفنية التسع ، في ٢٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ ، وعقدت من بعد ذلك حلقات استماع عامة بشأنه في الجزر الرئيسية الثلاث في الفترة من ١٢ الى ١٨ كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ . ونظمت ، استجابة للحلب العام ، ٤ جلسات استماع اضافية في الفترة من ٢٥ كانون الثاني / يناير الى ١ شباط / فبراير .

٢٣ - وفي ١٧ شباط / فبراير ، صادق الحاكم لويس على قانون يقضي بتمديد المؤتمر من ذلك التاريخ الى ١ أيار / مايو . وطالب المؤتمر وقتا اضافيا بعد أن قوى الشعور العام بلزوم عقد جلسة اضافية من جلسات الاستماع المكرسة للمشروع الدستوري الثاني ، انتهت في ٧ آذار / مارس . وتشرط اللائحة ايضا بأن يعقد الاستفتاء في كامل الاقليم بشأن الدستور المقترح بعد الانتخاب العام المنتظر . وبعد انقضاء وقت قصير منذ انتهاء جلسات الاستماع في ٢٩ آذار / مارس ، أعد مندوبو المؤتمر الوثيقة في شكلها النهائي ، وقد وقعت عليها الأغلبية الساحقة من الوفود (بما في ذلك الحاكم لويس) في ٢٠ نيسان / ابريل . وكان المتوقع منه أن يقدم الوثيقة كما ووفق عليها ، السى رئيس وكونغرس الولايات المتحدة لاتخاذ تدابير بشأنها .

(ز) المرجع نفسه ، الفقرة ٣٦٧ .

الدستور المقترح

- ٢٤ - فيما يلي الأحكام الرئيسية الواردة في الدستور المقترح .
- ٢٥ - لكي يكون الشخص أهلا لشغل منصبى الحاكم ونائب الحاكم ، يجب أن يكون من مواطني الولايات المتحدة ، وله حق التصويت في جزر فرجين التابعة للولايات المتحدة ، وأن لا يقل عمره عن ٣٥ سنة ، وتكون قد ثبتت إقامته في الاقليم منذ خمسة عشر عاما ، خمسة منها لا بد أن تسبق مباشرة تاريخ توليه المنصب ، وفي حالة وجود شاعرين دائمين في منصبى الحاكم ونائب الحاكم ، يشغل هذين المنصبين الشخصان المتاحان التاليان حسب الترتيب الدستورى ، ما لم يكن المنصبان قد شغرا قبل فترة تزيد على السنة من موعد الانتخابات العامة المقبلة . وفي هذه الحالة ، ينهض تنظيم انتخابات خاصة . ويكون الترتيب حسب الدستور كما يلي : النائب العام ؛ رئيس الهيئة التشريعية (تسمى بمجلس الشيوخ) ؛ نائب رئيس الهيئة التشريعية ؛ ومسؤول منتخب آخر يتم تعيينه بقرار من مجلس الشيوخ . ويشترط في الحاكم ونائب الحاكم أن يتفرغا كلياً لمهامهما التنفيذية ويحظر عليهما على وجه التحديد ممارسة أية حرفة أو مهنة خلال فترة اشغالهما للمنصب .
- ٢٦ - ويكون الحاكم مسؤولاً عن تنفيذ قوانين جزر فرجين التابعة للولايات المتحدة الأمريكية . ويخول له تعيين رؤساء كافة الفروع التنفيذية للإدارات ، بالتشاور مع مجلس الشيوخ وموافقة ، وتعيين كافة المستخدمين الآخرين في الفرع ذاته . ويخول له أيضا عزل أى موظف أو مستخدم في الفرع ذاته . ويتم انتخاب النائب العام والمراقب المالي العام (عوضا عن المراقب المالي الحكومى الذى يعينه حاليا وزير الداخلية للولايات المتحدة) من طرف الناخبين المؤهلين في جزر فرجين التابعة للولايات المتحدة وذلك في اقتراع سرى لا حزبية فيه . ويشغل الاول منصبه لمدة أربع سنوات والثاني لمدة ست سنوات . ويطالب الحاكم بتقديم تقرير سنوى الى مجلس الشيوخ (بدلا من وزير الداخلية) عن حالة الاقليم .
- ٢٧ - ويجب أن تشمل السلطة التشريعية في جزر فرجين التابعة للولايات المتحدة كافة مواضيع التشريع المشروعة والمتشعبة مع الدستور المقترح ومع دستور الولايات المتحدة وقوانينها السارية في الاقليم . ويتألف مجلس الشيوخ من سبعة عشر عضوا (يعرفون بشيوخ) منهم ٣ (شيخا ينتخبون من الدوائر التشريعية الثلاث لسان كروا ، وسان جون وسان توماس وذلك على أساس توزيع السكان المقيمين في الجزر ، شريطة أن ينتخب شيخ واحد على الأقل عن كل دائرة . أما الشيوخ الأربعة المتبقون فينتخبون دون التقيد بدائرة معينة شريطة أن تكون قد ثبتت إقامة اثنين منهما في مقاطعة سان كروا التشريعية والاثنين الآخرين في مقاطعة سان توماس التشريعية . ويبقى كل شيخ منتخبا من دائرة معينة في منصبه مدة سنتين ، ويشغل الشيخ المنتخب دون التقيد بدائرة انتخابية معينة منصبه لمدة أربع سنوات . وينص الدستور على إعادة توزيع مقاعد مجلس الشيوخ مرة على الأقل كل عشر سنوات . ولكي يكون الشخص أهلا لعضوية مجلس الشيوخ ، يجب أن يكون من مواطني الولايات المتحدة ، وأن يكون ناخبا مستوفي الشروط في جزر فرجين التابعة للولايات المتحدة لمدة لا تقل

عن ثلاث سنوات ، وأن لا يقل سنه عن ٢١ سنة ، وأن تكون قد ثبتت اقامته في الجزر لمدة لا تقل عن خمس سنوات تسبق مباشرة تاريخ اشغاله المنصب .

٢٨ - ويتم ملء الشواغر التي تحدث ، في مجلس الشيوخ ، قبل سنة من موعد الانتخابات العامة القادمة بواسطة انتخابات خاصة ، ويتم ملء غير ذلك من الشواغر بأن يعين الحاكم من يتصدر قائمة المرشحين للمقعد الشاغر من بين أولئك الذين لم يجز انتخابهم للمقعد في آخر انتخاب أجري ، على أن ينظر فيهم بحسب ترتيب عدد الأصوات التي حصلوا عليها . ويتحتم على رئيس مجلس الشيوخ أن يدعو الى عقد دورة خاصة لمجلس الشيوخ بطلب من ثلث أعضائه أو من الحاكم . وتخول لمجلس الشيوخ سلطة توجيه اتهام لأي مسؤول منتخب ، من أجل قضية ، بناء على تصويت ايجابي من ثلثي أعضائه . وتقرر المحكمة العليا **للاقليم** بأكثرية ثلثي أعضائها ، **امكانية عزل مسؤول** منتخب موضوع اتهام من مجلس الشيوخ ،

٢٩ - ويحق لكل مواطن من مواطني الولايات المتحدة البالغين من العمر ١٨ سنة أو أكثر أن يصوت ان توافرت فيه أدنى شروط الإقامة التي يحددها القانون . ويعهد لمجلس الشيوخ بمسؤولية سن القوانين الهتضمنة لأحكام تسجيل الناخبين ، واحكام الانتخابات ومسائل أخرى تتعلق بالاجراءات الانتخابية .

٣٠ - وينص الدستور المقترح على نظام قضائي موحد تكون فيه المحكمة العليا أعلى محاكم جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة . وستنشأ بمقتضى القانون محكمة اقليمية ومحاكم أخرى معدودة الاختصاص . وسيدرج نص بانشاء لجنة قضائية تتولى ترشيح أشخاص لملء الشواغر في المحكمة العليا والمحكمة الاقليمية . وستتكون اللجنة من ما لا يقل عن ستة أعضاء يشغل جميعهم مناصبهم لمدة ستة سنوات . ويكون الحاكم ، بنصح عن مجلس الشيوخ وموافقة ، مسؤولاً عن تعيين كل مسن قضاة المحكمة العليا والمحكمة الاقليمية من بين المرشحين الذين سمتمهم اللجنة القضائية . ويشغل قاضي المحكمة العليا منصبه لمدة ثماني سنوات وقاضي المحكمة الاقليمية لمدة ست سنوات ، بالسم يبرزل من طرف اللجنة أو يقل .

٣١ - وستدرج أحكام تتعلق باجراءات الاقالة التي يمارسها الناخبون المستوفو الشروط فسي جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة (وستطبق أيضا على المسؤولين الحكوميين المنتخبين) ، وكذلك الاجراءات المتعلقة بتقديم السكان لالتماس الى مجلس الشيوخ أو مجلس النواب لداخلة قضاية مختصة ، يتضمن طلبا بسن أو إلغاء قوانين جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة أو تشريعات تلك الدائرة ، ما عدا المنصمات المالية .

٣٢ - وسينص الدستور أيضا على أحكام تتعلق بلائحة حقوق ومبادئ الحكم ، والحكم المحلي والتعليم ، وحماية الثقافة والبيعة ، والضرائب ، والمالية ، واجراءات تعديل الدستور . وسوف لا تخولف لائحة الحقوق كثيرا عن ما هو وارد في القانون التأسيسي المنقح ، وسيتضمن كل الضمانات الدستورية الاساسية لدستور الولايات المتحدة ودساتير معظم ولاياتها الخمسين ، الى جانب

ضمانات تتعلق بحقوق الانسان الآخذة في التطور ، كالحقوق التي أرستها القرارات الصادرة مؤخرا عن المحكمة العليا للولايات المتحدة .

٣٣ - ولن يسن ، بموجب الأحكام المتعلقة بحماية الثقافة ، أى قانون يحد من تنمية الثقافة واللغة والتقاليد أو العادات في الاقليم . فدراسة هذه الثقافة بما في ذلك اللغة ، والتقاليد ، والتاريخ ، والفنون ، ستكون جزءاً لا يتجزأ من نظام التعليم العام . وسيسن تشريع يقضي بإنشاء لجننتين ، احدهما تعنى بدراسة سبل الحفاظ على الثقافة والتقاليد في الاقليم وتعزيزهما ، والاخرى تعنى باقتناء الاراضي لاعادة توزيعها ، عن طريق تأجيرها للسكان المحليين . وتجدر الاشارة (ح) ، في هذا الصدد ، الى أن البعثة الزائرة قدمت توصيات بشأن الحاجة الى تعزيز نمو الثقافة في الاقليم وتطويرها والتوصل الى حل لمشكلة الأراضي ، بما في ذلك بوجه خاص ، تقديم المساعدة لأولئك الذين يصعب عليهم حيازة الأراضي .

قانون العلاقات الاتحادية المقترح

٣٤ - أوصى المؤتمر الدستوري بأن يعنون القانون المقترح كالاتي : " قانون العلاقات الاتحادية لجزر فرجن " . وقرر أن يطالب الى كونغرس الولايات المتحدة المصادقة على قانون يتضمن الأحكام الواردة في الدستور المقترح ويحل محل القانون التأسيسي لعام ١٩٣٦ ، والقانون التأسيسي المنقح لعام ١٩٥٤ ، والتصديقات اللاحقة المدخلة على هذين القانونين (انظر الفقرة ٥١ أدناه) . وفيما يلي تلخيص للأحكام الرئيسية التي تتناول العلاقات الادارية والتشريعية والقضائية والاقتصادية القائمة بين الولايات المتحدة وجزر فرجن التابعة لها .

العلاقات الادارية

٣٥ - سيتم الاحتفاظ بمضمون الفرع القاضي بإنشاء مكتب المراقب المالي الحكومي لجزر فرجن من القانون التأسيسي المنقح . غير أنه في الامكان استئناف قراراته أمام المحكمة اقليمية لجزر فرجن بدلا من وزير الداخلية للولايات المتحدة . والمراقب المالي مكلف بتنسيق الأنشطة مسبقا مع المراقب العام الدستوري لجزر فرجن وينقل مهامه الى هذا الأخير حالما يتسنى ذلك ، ووفقا لما تقرره حكومة الولايات المتحدة .

٣٦ - وسيكون وزير الداخلية للولايات المتحدة مكلفا بنقل الملكية الاتحادية الخاضعة لاشرفه الادارى الى حكومة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بشروط تغي بالمسؤولية .

(ح) المرجع نفسه ، الفقرتان ٣٧٥ و ٣٨١ .

٢٧ - وسيتم الاحتفاظ بالفرع المتعلق بنظام الحسابات الوارد في القانون الأساسي المنقح ما عدا الجزء من الفرع المتصل بمسائل الميزانية والذي سيحذف تفاديا لأي تدخل من جانب الحكومة الفيدرالية في العلاقات الدستورية القائمة بين الحاكم والهيئة التشريعية في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة .

٣٨ - وستنص الأحكام على ما يلي : (أ) السماح بالحد من دخول الأجانب إلى الجزر في المستقبل ؛ و (ب) إنشاء لجنة للهجرة تابعة لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، تتألف من ممثلين لحكومتها والولايات المتحدة وجزر فرجن ، وذلك لاستعراض حالات الأجانب المقيمين حاليا في الجزر وتقديم توصية إلى السلطات الاتحادية أو المحلية المختصة بشأن أي تعديل يتعلق بمركز هؤلاء الأجانب ؛ و (ج) الاذن بتقديم مساعدة اتحادية يبلغ مجموعها . (مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (ط) بالإضافة إلى أية مخصصات سابقة ، تمنح لحكومة جزر فرجن للتخفيف من الضغط الذي تعانيه خدماتها الاجتماعية بسبب التدفق السريع للأشخاص على الجزر الذي وقع مؤخرا ولم تكن للسلطات المحلية أية رقابة عليه (أنظر كذلك الفقرات (٧ - ٧٧ أدناه) .

العلاقات التشريعية

٣٩ - ستلغى كل القوانين التي سنها كونغرس الولايات المتحدة فيما يتعلق بالاقليم وكل القوانين التي سنها مجلس شيوخ جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة والتي تتعارض مع الدستور المقترح أو مع القانون قيد النظر ، بقدر ما فيها من تعارض .

٤٠ - وتشمل السلطة التشريعية للاقليم ونفوذها كافة مواضع التشريع المشروعة التي لا تتعارض مع القانون المقترح أو القوانين الاتحادية التي أصبحت سارية على الاقليم ، لكن لا يسن أي قانون من شأنه أن يعطل حقوقا ثابتة أو نابعة عن أية معاهدة أو اتفاق دولي عقده الولايات المتحدة .

٤١ - ويسمح للحكومة الاقليمية بموجب الدستور بإصدار سندات أو تعهدات أخرى لا يدخل تحسينات عامة أو مشاريع عامة وفقا لدستور الاقليم وقوانينه . ويكون رأسمال وفائدة كل السندات الصادرة على هذا النحو معني من الضرائب التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة أو أي فرع من فروعها السياسية . ولا تشكل مثل هذه السندات ، بأي حال من الأحوال ، التزاما عاما من جانب الولايات المتحدة أو دينا عليها .

العلاقات القضائية

٤٢ - تخول السلطة القضائية في الاقليم لمحكمة أو محاكم وفقا لما قد ينص دستور جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وقوانينها على انشاءه . وتنشأ محكمة تدوينية ، تدعى " المحكمة المحلية

(ط) العملة المحلية هي دولار الولايات المتحدة .

لجزر فرجن " ، تمنح ، كسائر محاكم جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، اختصاصا يشبهه
اختصاص محاكم الدولة والمحاكم المحلية في الولايات المتحدة .

٤٣ - أما الفرع المتعلق بالدوائر القضائية ، والجلسات ، وسريان نظم المرافعات والادعاء
بواسطة التهم التحريرية أو لوائح الاتهام وفقا لما هو وارد في القانون التأسيسي المنقح فسيستمر
العمل به مع ادخال تغييرات طفيفة . الا انه لا يسرى على المحكمة المحلية لجزر فرجن أى حكم
يتعلق بأى من النظم التي تخول أو تشترط المحاكمة بواسطة هيئة من المحلفين أو الاجراءات الجنائية
بواسطة لوائح الاتهام الصادرة عن هيئة محلفين كبرى بدلا من التهمة التحريرية ، ما لم يتقرر
سريان ذلك بواسطة قوانين يسنها مجلس شيوخ جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة .

٤٤ - وسيتواصل العمل بالفرع المتعلق بالمدعي العام للولايات المتحدة في جزر فرجن التابعة
للولايات المتحدة والمسائل المتصلة بذلك والواردة في القانون التأسيسي المنقح ، فيما عدا حذف
الاشارة الى سلطة المقاضاة المخولة للمدعي العام للولايات المتحدة فيما يتعلق بالجرائم المحلية
البحثة . وسيتولى هذه المهمة المدعي العام لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وفقا لما ينص
عليه الدستور المقترح .

العلاقات الاقتصادية

٤٥ - سيقى القانون المقترح على الممارسة المنصوص عليها في القانون التأسيسي المنقح والقاضية
بارجاع الرسوم الجمركية وسائر الضرائب التي تجمع في الولايات المتحدة الى الاقليم ، مع ادخال
تعديلات طفيفة من شأنها أن تسمح بالمزيد من الحرية لاستخدام هذه الاموال من جانب
الاقليم . وقد تمت التوصية باضافة " البترول والمنتجات البترولية " بغية توضيح القانون الحالي
وضمان استرجاع الاقليم لكل الضرائب والرسوم المفروضة على كافة منتجاته المنقولة الى الولايات
المتحدة .

٤٦ - وسيبقى القانون المقترح كذلك على الممارسة القاضية بالسماح باعادة الشحن المعفاة من
الضرائب من جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة الى الولايات المتحدة عندما تكون هناك نسبة
مؤوية كبيرة من قيمة المنتج قد اضيفت داخل الجزر . وأوصى المؤتمر بالتخفيض من النسبة المؤوية
المضافة على القيمة من ٥٠ الى ٣٠ في المائة لتمكين الاقليم من أن يزاحم ، في الولايات المتحدة ،
اقل البلدان نمو التي تستورد منتجاتها بموجب نظام الافضليات المعم للولايات المتحدة (انظر
الفقرات ١٠٦ - ١٠٩ (أدناه) .

جيم - الاحزاب السياسية والانتخابات

٤٧ - تتناول الفقرتان ٩ و ٢٠ أعلاه بالوصف نتائج الانتخابات النهائية لمنصب حاكم والانتخابات
الخاصة للمؤتمر الدستوري التي اجريت ، على التوالي ، في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ وأيلول /
سبتمبر ١٩٧٧ .

٤٨ - وقد اشتركت أساسا الأحزاب السياسية الثلاثة ، في الانتخابات العامة الاخيرة ، التي أجريت في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ، (انظر الفقرة ٩ أعلاه) . وتحصل الحزب الديمقراطي لجزر فرجن ، في النتائج النهائية ، على ٣ مقعدا من جملة المقاعد ال ١٥ في الهيئة التشريعية الثانية عشرة . وفقد أول اجتماع له في ١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ ، عندما أعيد انتخاب السيد المود . رويك رئيسا له . واختارت الهيئة التشريعية كذلك السيد بريتن . براينت نائبا لرئيسها واحتفظت بالسيد لويد وليامز زعيما للأغلبية . وأعضاء المكتب الثلاثة جميعهم أعضاء في الحزب الديمقراطي لجزر فرجن .

٤٩ - وفي الانتخابات العامة لعام ١٩٧٦ ، أعيد انتخاب السيد رونالد دي لوغو (الحزب الديمقراطي لجزر فرجن) بوصفه مندوبا للاقليم لدى مجلس نواب الولايات المتحدة لا يتمتع بحق التصويت . وفي ٢٧ آذار / مارس ١٩٧٨ ، أعلن السيد لوغو انه سيسعى الى الحصول على ترشيح حزبه له لمنصب الحاكم المقبل للاقليم ، باشتراك السيد اريك أ . دوسن ، عضو الهيئة التشريعية ، كقربين له في الانتخابات . وقبل ذلك ، اعلنت السيدة جانيت وتلنغتن ، المساعدة الادارية للسيد لوغو ، وأعلن السيد جولوا . بادى وهو مدع عام سابق للولايات المتحدة في الاقليم ، عن ترشيحهما لمنصب المندوب غير ذى حق في التصويت لدى مجلس النواب في الولايات المتحدة ، وحتى منتهى ذلك الشهر ، لم يرد ما يفيد أن أى شخص آخر كان قد ابدى رغبة في الترشيح الى المناصب الانتخابية في الاقليم . أما الانتخابات العادية لمنصب الحاكم وعضوية الهيئة التشريعية فالمنتظر اجراؤها ، دستوريا ، في أوائل تشرين الثاني / نوفمبر .

دال - المركز المقبل للاقليم

٥ - لاحظت البعثة الزائرة ، في تقريرها ، أن سياسة الولايات المتحدة قائمة على أساس احترام رغبات شعب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، وان الاستقلال ليس الا واحدا من الخيارات المتاحة لشعب الاقليم ؛ وان الولايات المتحدة سوف تتكيف مع الحقيقة السياسية ، ان سعي السكان الى تحقيق مركز يختلف عن مركزهم الحالي . وان أعادت البعثة الى الانهتان ، بوجه خاص ، أن المؤتمر الدستوري الثاني قد أتاح الفرصة الوحيدة لمناقشة الخيارات السياسية ، فانها حثت الدولة القائمة بالادارة على أن تجرى ، بالتشاور مع حكومة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة مناقشات مفتوحة وذات مغزى حول كل ما هو متاح من خيارات سياسية للجزر . كما اقترحت على الدولة القائمة بالادارة أن تعتمد الى التأكد من مطامح الشعب السياسية عن طريق اجراء استفتاء عام أو استفتاء شعبي تحت مراقبة الأمم المتحدة (٥) .

(٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الثالث ، الفصل السابع والعشرون ، العرفق ، الفقرات ٣٦٨ الى ٣٧٠ .

٥١ - وكما هو مذكور أعلاه ، قرر المؤتمر الدستوري أن يطلب الى كونفرس الولايات المتحدة اقرار قانون العلاقات الاتحادية . ويقوم الطلب على أساس الاعتبارات التالية :

(أ) ان الكونفرس اعترف تدريجيا ، عن طريق سلسلة من القوانين ، بحق شعب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في تقرير المصير ؛

(ب) ان سكان جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة من مواطني الولايات المتحدة وهم يرغبون " في المشاركة السياسية الكاملة في النظام السياسي " ؛

(ج) ان مؤتمرا دستوريا منتخبا محليا (انظر الفقرات ٢٠-٣٣ أعلاه) قام ، بموجب قوانين صادرة عن الكونفرس ، بوضع دستور للاقليم ؛

(د) ان الاقليم يشكل " جزءا من الاتحاد الفيدرالي مع الولايات المتحدة " ويعمل فني نال دستورها وقوانينها وهو راغب " في الابقاء على علاقته الوثيقة بالولايات المتحدة " . كما أعرب المؤتمر عن الرأي القائل أن اقرار القانون المقترح سيسمح للسكان المحليين " بحكم انفسهم بأنفسهم عملا بالدستور الذي اعتمده " .

٥٢ - وسيقوم القانون المقترح ، في جملة أمور ، بتحديد المدى الجغرافي لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة على نحو " يتخلص منه من الاشارات الاستعمارية فيما يتعلق بانتقال جزر فرجن من أيدي الدانمرك الى أيدي الولايات المتحدة " . بيد أن المؤتمر أوضح " ان لانية له في تغيير المركز الحالي لجزر فرجن بوصفه اقليما من أقاليم الولايات المتحدة غير مدمج بها .

٥٣ - وينص القانون المقترح على أن تعتمد حكومة الولايات المتحدة وحكومة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، على أساس منتظم ، الى التشاور بشأن كافة المسائل التي تؤثر على العلاقة القائمة بينهما . ويقوم رئيس الولايات المتحدة وحاكم الاقليم ، بطلب من أي من الحكومتين ، ومرة واحدة على الأقل كل عشر سنوات ، بتعيين ممثلين خاصين لدراسة القضايا التي تمس العلاقة القائمة بين الحكومتين والنظر فيها عن حسن نية ، وتقديم تقرير وتوصيات عن ذلك . ويقتضي ذلك من الحكومتين ، تنفيذ الأحكام المذكورة أعلاه ، اجراء مناقشات ترمي الى : (أ) أن تعاد السيادة الاقليم الأملاك الثابتة التي تحوزها حاليا أو تسيطر عليها الولايات المتحدة أو الدانمرك ؛ و (ب) انشاء مكتب يلبي حاجة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة فيما يتعلق برصد مشاريع القوانين والنظم والأنظمة الاتحادية ويتعاون مع مندوب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة لدى مجلس نواب الولايات المتحدة في هذا الصدد .

هـ٤ - بيان رئيس الهيئة التشريعية الثانية عشرة

٥٤ - في ٦ شباط/فبراير ١٩٧٨ أخبر السيد رويك رئيس الهيئة التشريعية الثانية عشرة زملائه أن عام ١٩٧٧ " كان عاما صعبا بالنسبة لشعب جزر فرجن زاد فيه حدوث الجرائم واستفحلت نسبة البطالة وارتفعت تكاليف المعيشة وكانت الإيرادات محدودة وحدثت أزمة خطيرة في المياه " . وأضاف قائلا أن مرض الحاكم الراحل قد ترك " فراغا في الهيئة التنفيذية " ، ولكن الوقت قد حان لبذل جهد متصل " لمعالجة المواقف التي تواجهنا بروح جديدة من التعاون " . وزعم أن الاتفاق الدستوري كان ايدانا ببداية مشاركة شعبية أكثر فعالية في تقييم المواقف والاهداف تقييما جديدا .

٥٥ - وأشار السيد رويك الى أنه في عام ١٩٧٧ اتخذت الهيئة التشريعية تدابير ترمي الى منع الجريمة ومكافحتها وتشجيع المزيد من التنمية الاقتصادية وأكد أنه " يجب أن تعطي حكومتنا أعلى درجة من الأولوية لحل مشكلة الجريمة ولاظهار اهتمام أكبر بشبابنا " (وهو رأى مماثل لذلك الرأي الذي أعرب عنه فيما بعد السيد ديوجو) . واقترح ، ضمن أشياء أخرى ، انشاء مكتب اقليمي فيدرالي لجميع البرامج الفيدرالية لتمكين الاقليم من الاستفادة بشكل كامل من الاعتمادات والبرامج الفيدرالية المتوفرة . واقترح أيضا أن تقوم الهيئة التشريعية بالريادة في أن تعرض على الحكومة الفيدرالية برنامج اصلاح للعلاقة المالية بين الولايات المتحدة والاقليم يكون مخططا ومدروسا بعناية . ودعا أيضا الى بذل جهد تعاوني مع الحاكم لاستطلاع وسائل " منح الزيادات في مرتبات موظفي الحكومة وعلاواتهم التي طالما وعدوا بها " .

٥٦ - وفي الختام قال السيد رويك : " اننا نخرج من فترة تفكير وندخل في مرحلة تقييم واصلاح . لقد بدأ ذلك في الحدوث فعلا . فهناك دستور جديد . . . (ومجموعة) جديدة من المبادئ الاقتصادية التوجيهية . . . وعلاقة مالية جديدة مع الحكومة الفيدرالية . . . وروح جديدة للتعاون بين الهيئتين التنفيذية والتشريعية لحكومتنا " .

واو - رسالة الحاكم بشأن حالة الاقليم

٥٧ - قال الحاكم لويس في الرسالة التي وجهها الى الهيئة التشريعية في ٢١ نيسان/ابريل ١٩٧٨ بشأن حالة الاقليم " اليوم أستطيع أن أفيد بكل وضوح أن حالة الاقليم الآن أكثر استقرارا مما كانت عليه لسنوات طويلة " . وقال أن الفضل يرجع الى حكومته لانخفاض نسبة وقوع الجرائم وسدء اتخاذ الخطوات للموافقة على " زيادة مرتبات موظفي الحكومة المستحقة منذ وقت طويل والتي هناك حاجة ماسة اليها " . وقدم صورة براقية للنمو الاقتصادي للاقليم .

٥٨ - وقال الحاكم أيضا أنه خلال التاريخ القصير للحكومة الحالية تم بذل الجهود " لانتهاج سبيل لتوحيد شعبنا وتنمية اقتصادنا والاستخدام الرشيد لمواردنا البشرية والطبيعية لصالحنا جميعا نحن الذين نعيش معا في هذه الجزر الجميلة " . وقال انه يعتقد " ان هذه الجهود قد حققت فعلا نتائج جديدة بالاهتمام وأنها تتجلى في الحالة الراهنة للاقليم " .

٥٩ - وقال انه يعتقد أيضا " أن أمانا في عام ١٩٧٨ فرصة فريدة والتزام لاثبات نجاح آمالنا". ودعا الحاكم الهيئة التشريعية الى العمل " يدا بيد " معه في المستقبل لكي " نذكر الناس أننا الحكومة والهيئة التشريعية " اللتان أحرزتا تقدما في حل المشاكل الكثيرة للاقليم بما في ذلك بصفة خاصة الجريمة والميزانية والتنمية الاقتصادية والبطالة والاسكان والصحة والتعليم . ثم تحدث بايجاز عن مقترحاته لتحسين حالة الاقليم وفيما يلي موجز لها .

زاي - الأمن العام وسرماج الشباب

الأمن العام

٦٠ - لاجنات البعثة الزائرة في تقريرها أن الجريمة خصوصا بين الشباب لاتزال تمثل مشكلة بالنسبة للحكومة الاقليمية وذكرت أن الحكومة يجب أن تسعى الى التحقق من أسباب الجريمة وأنه يجب اتخاذ تدابير مناسبة لازالة مثل هذه الأسباب (ك) .

٦١ - وبين أواخر عام ١٩٧٧ وأوائل عام ١٩٧٨ تم اتخاذ سلسلة من التدابير الادارية والتشريعية لمعالجة مشكلة الجريمة كان من بينها التدابير التالية .

٦٢ - في ٢١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ أفيد أن الحاكم الراحل كان قد أعلن عن عدة برامج لمكافحة الجريمة تقوم بها ادارة الأمن العام ويتم تمويلها من منحة من الحكومة الفيدرالية للمساعدة على تنفيذ القانون قدرها ٣٠٠ ألف دولار . وتتضمن البرامج تدريب رجال الشرطة واستخدام أفراد اضافيين هناك حاجة اليهم ورفع مستوى مكتب التحقيقات وانشاء مختبر جنائي خاص متنقل .

٦٣ - وبعد أن أصبح السيد لويس حاكما بوقت قصير أعلن انه يمقتضى مشروع قانون وقعه فسي ٣ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٧ تم انشاء مكتب اصلاحي يتبع مكتبه مباشرة اعتبارا من أول كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ ، وانه سيصبح في امكان ادارة الأمن العام التي كانت تقوم بادارة السجون تركيب جهودها على مهام منع الجريمة ومكافحتها . وبعد ذلك تم تعيين السيد رودلف سم مديرا للمكتب .

٦٤ - وأعلن في ١٢ كانون الثاني / يناير أن الحاكم لويس قد صادق على مشروع قانون آخر ينص على المحاكمة الجنائية أمام المحكمة المحلية لجزر فرجن للأحداث الذين يبلغون من العمر ستة عشر عاما أو أكثر والذين يتهمون بجرائم معينة مثل السطو والسرقات الكبيرة ويخول محكمة الاقليم سلطة معاملة هؤلاء الأحداث معاملة البالغين عندما تصدر أحكامها على الذين تثبت ادانتهم بارتكاب هذه الجرائم . وكان القانون السابق يحدد أقصى سن للأحداث بثمانية عشر عاما مع النص على تخفيضه الى ستة عشر عاما فقط في حالة ما اذا كانت التهمة الموجهة هي ارتكاب جريمة العنف . وأفيد في ١ شباط / فبراير أن الحاكم لويس قد وافق على مشروع قانون ثالث يخول قضاة الاقليم سلطة تحديد ما اذا كان من الافضل ارسال السجن الى مؤسسة اصلاحية اقليمية أو الى مؤسسة اصلاحية أمريكية

(ك) المرجع نفسه ، الفقرة ٣٧٩ .

٦٥ - وفي ٢٧ شباط/فبراير بعد أن أدى السيد تشالز جرونفلدت اليين بوصفه مفوضاً للأمن العام أعرب عن اعتقاده الراسخ " بأن المجتمع سيشهد في مدى وقت قصير ادارة للأمن العام تعمل بكفاءة وانها ستعود بالمجتمع الى حالة من الأمن والوثاق .

٦٦ - وأشار الحاكم لويس في رسالته عن حالة الاقليم بصفة خاصة الى انشاء مكتب اصلاحي وتعيين مفوض جديد للأمن العام . وعلاوة على ذلك ذكر المعلومات التالية عن التدابير التي اتخذتها حكومته لمكافحة الجريمة : (أ) دعم جميع نواحي تنفيذ القانون في الاقليم بمساعدة مالية من الحكومة الفيدرالية تبلغ ٦٠٠ ألف دولار ؛ (ب) الحصول على أسطول جديد من سيارات البوليس ؛ (ج) استحداث دورية للأمن العام تستخدم طائرة الهليكوبتر ؛ (د) انشاء دوريات شرطة لكل قطاع في الجزر الرئيسية الثلاث ؛ (هـ) اقتراح زيادة كبيرة في ميزانية ادارة الأمن العام للسنة المالية ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ؛ (و) اجراء اعادة نظر شاملة في القانون الجنائي للأحداث والبالغين لجزر فرجن .

٦٧ - قال الحاكم أنه " بهذه الانجازات شاهدنا فعلا علامات ايجابية تدل على زوال التوتر الذي كان سائدا حتى كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ عندما طالب الشعب باتخاذ تدابير ايجابية لخفض ما بدى على أنه أنشطة إجرامية متفشية " . وأعرب عن رأيه بأنه " بتعاون الهيئة التشريعية استطاعت الحكومة في وقت قصير تحقيق تقدم هائل في هذا المجال اذا أخذنا في الاعتبار الظروف الحالية الصعبة " .

برامج للشباب

٦٨ - قال الحاكم لويس في رسالة مؤرخة في ١٤ نيسان / ابريل ١٩٧٨ وجهها الى السيد روبك انه قد صادق على مشروع قانون لانشاء ادارة لخدمات الشباب تتبع مكتبه مباشرة لتنفيذ برنامج شامل يهدف الى منع انحراف الاحداث في الاقليم وينص على اعتقال الشباب وعلى توفير خدمات اصلاحية وتأهيلية وعلى " بدائل مجتمعية " للاعتقال . ويمكن أن يتضمن البرنامج مدارس للتدريب وبيوت جماعية ، ونظام وقف التنفيذ ومن المراقبة ورعاية لاحقة الخ . وأضاف قائلاً ان وضع هذا البرنامج ليحل محل النظام الاصلاحى الحالي المهلهل للاحداث سيمكّن الحكومة الاقليمية من اتخاذ خطوات كبيرة نحو خفض جرائم الاحداث . وقال انه على الرغم من الصعوبات المالية التي تواجهها الحكومة حالياً فإنه " سيبدل جهداً كبيراً لتخصيص أكبر مبلغ ممكن من الاعتمادات للبدء في تنفيذ البرنامج " .

٦٩ - وأعلن الحاكم لويس في رسالة حديثة له عن حالة الاقليم قائلاً " انني قلق للغاية لأن الجهود التي بذلت في الماضي لمساعدة عدد كبير من الشباب الذين يعانون مشاكل في هذا الاقليم كانت غير كافية ، وانه لمن دواعي قلقي أيضاً أن هذه الحكومة لم تفعل ما فيه الكفاية لحشود الشباب الموهوبين المنتجين المبشرون بالخير الذين أنعم الله بهم على هذا الاقليم " .

٧٠ - وذكر الحاكم أيضاً أن ادارة خدمات الشباب يجب أن تحقق " نجاحاً كبيراً " في مساعدة الشباب المضطرب وانه يجرى السعى لتوفير الاعتمادات اللازمة لتنفيذ برنامجها . وأضاف قائلاً أن

اللجنة الاستشارية للحاكم والمعنية بشؤون الشباب قد وجهت نحو دفع غالبية الشباب في الاتجاه الأساسي للشؤون العامة . واعتقادا منه بأن الوقت قد حان لأن يتم النظر في تعيين الشباب للعمل في المجالس واللجان فقد اقترح بدء برنامج تنفيذي جديد لاعطاء الشباب النموذجي من رعايا جزر فرجن الأمريكية خبرة مباشرة على مستوى عال في الحكومة ووضع برنامج زراعي خاص للشباب في سان كروا . وأشار الى انه يجري حاليا بذل الجهود لانشاء مركز للتوظيف في تلك الجزيرة ؛ ولتوفير فرص العمل للشباب ؛ وانشاء مدرسة ثانوية جديدة لتوفير التعليم المهني لهم .

حاء - سياسة الهجرة

٧١ - لاحظت البعثة الزائرة في تقريرها القلق الذي أعرب عنه شعب الاقليم من الآثار الطويلة المدى للهجرة غير المقيدة . ووجه نظر البعثة الى حقيقة أن قوانين الهجرة الفيدرالية قد تم تطبيقها في الاقليم دون مراعاة لظروفه الخاصة ولاحتات أيضا وجود شعور في الجزر بأن التدابير التي تتخذها الدولة القائمة بادارة الاقليم قد تسببت في اضرار اجتماعية جزر فرجن مما أدى الى حدوث ضغط كبير على الخدمات الاجتماعية التي توفرها الحكومة الاقليمية الأمر الذي زاد بدوره من الاعتماد الكبير للاقليم على المساعدة الاقتصادية والمالية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية وجعل من الصعب على رعايا جزر فرجن الأمريكية تنمية الاعتماد على النفس . ودعت البعثة الدولة القائمة بادارة الاقليم أن تعمل بالتشاور مع السلطات المحلية على تعديل قوانينها الخاصة بالهجرة فيما يختص بجزر فرجن الأمريكية لتحسين العلاقات بين السكان المقيمين والمهاجرين (ل) .

٧٢ - وكانت قد تمت السيطرة على مشكلة الأجانب الذين يقيمون بصفة غير شرعية في الاقليم في أواخر عام ١٩٧٥ نتيجة للجهود التي بذلت لطردهم من الجزر والتقليل من تدفقهم اليها . وفيما يختص بالأجانب غير المقيمين اتخذت الحكومة الاقليمية موقفا مؤداه أنه حيث أنهم قد أصبحوا جزءا من المجتمع المحلي فانه يجب مراعاة الاسلوب الذي يجب أن يتم به تعديل وضع الأجانب من نوى الأهلية المناسبة .

٧٣ - وبناء على طلب السيد ديلوجو قام السيد جوشوا أيلبرج رئيس اللجنة الفرعية المعنية بالهجرة والمواطنة والقانون الدولي بمجلس النواب بالولايات المتحدة الأمريكية باعادة عرض مشروع قانوني خلال عام ١٩٧٧ على المجلس . ويقضي أحد المشروعات بانشاء لجنة لدراسة مشاكل الهجرة الخاصة بجزر فرجن الأمريكية والاقليم الأخرى التابعة لادارة الولايات المتحدة . وينص الآخر على انشاء لجنة تمثل فيها جزر فرجن الأمريكية لاستعراض حالات الأفراد الذين سمح لهم بدخول الاقليم بوصفهم أجانب غير مهاجرين في ١٢ أيار/ مايو ١٩٧٠ أو قبل ذلك التاريخ . وسوف يسمح لأولئك الأجانب بالتقدم بطلب تعديل وضعهم الى مقيمين دائمين . وقد تجمد هذين المشروعين في الكونغرس الخامس والتسعين نتيجة لعدم اتمام المجلس أى اجراء .

٧٤ - وقد جذبت مشكلة السكان الأجانب في الولايات المتحدة الأمريكية اهتماما عاما متزايدا في السنوات الأخيرة وفي ٥ آب / أغسطس ١٩٧٧ أرسل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية رسالة إلى الكونغرس بشأن هذه المشكلة . وعرض عليه في وقت لاحق مشروع قانون يتضمن مقترحات الرئيس . وينص مشروع القانون على منح مركز المقيم الدائم إلى جميع الأجانب الذين دخلوا الولايات المتحدة بصفة شرعية أو غير شرعية قبل ١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٠ والذين عاشوا هناك بصفة مستمرة منذ ذلك التاريخ . ومن المتوقع أن تبدأ اللجنة التشريعية لمجلس الشيوخ للولايات المتحدة الأمريكية في عقد جلسات استماع بشأن مشروع القانون في أيار / مايو ١٩٧٨ .

٧٥ - وسوف يتناول مشروع قانون آخر سيقدمه السيد ايلبرج إلى المجلس خلال عام ١٩٧٨ جزر فرجين الأمريكية فقط . وينص مشروع القانون على ما يلي : (أ) السماح بالقيام على مراحل بتعديل مركز العاطلين الأجانب الذين عاشوا في الاقليم لمدة لا تقل عن ثمان سنوات إلى مركز المقيم الدائم (ب) انشاء قوة عمل مشتركة بين الوكالات لبحث أفضل الأساليب لتنسيق توفير الخدمات الصحية والاسكانية والتعليمية والخدمات الاجتماعية الأخرى للأفراد الذين سيعدل مركزهم بمقتضى التشريع الجديد واعادة النظر في الحاجة إلى مزيد من المساعدة الفيدرالية للاقليم لتوفير تلك الخدمات .

٧٦ - وأفادت التقارير الصحفية انه قد كان هناك . . . (١) أجنبي غير مقيم في الاقليم في آذار / مارس ١٩٧٨ . وبمقتضى المشروع المقترح الذي سينفذ على مراحل سوف تصبح زوجاتهم وأولادهم الذين يعيشون في بلدان أخرى في منطقة البحر الكاريبي (ويبلغ عددهم حوالي ٣٠ ألف) ذوي أهلية للحصول على الإقامة الدائمة .

٧٧ - وقال الحاكم لويس في رسالته عن حالة الاقليم أنه " نظرا لحقيقة أن الكونغرس ينظر حاليا في عدة مقترحات لتعديل قوانين الهجرة الوانوية التي ستؤثر كلها بشكل كبير وفي حالات كثيرة بشكل ضار على جزر فرجين اذا تمت الموافقة عليها بشكلها الحالي فان للاقليم فرصة مهمة وفريدة للسعي للتأثير على النتيجة النهائية لمدالات الكونغرس من هذه الناحية " . وأضاف الحاكم قائلا انه قد انشئ لهذا الغرض قوة عمل معنية بسياسة الهجرة تضم أعضاء من جميع قطاعات المجتمع المحلي ومن جميع الأفرع الثلاثة للحكومة وسن جميع الجزر الرئيسية الثلاث ، وأن قوة العمل سوف تقوم بدراسة مشكلة الهجرة التي تواجه الاقليم بالتفصيل ، وتعد بياننا عن موقف الاقليم لتقدمه إلى الكونغرس ، يعبر الحاجات المحلية ويطلب المساعدة منه (انظر أيضا الفقرة ٣٨ أعلاه) .

طاء - المنشآت العسكرية

٧٨ - قامت الولايات المتحدة الأمريكية في سنة ١٩٦٧ بنقل قاعدتها البحرية السابقة من سان توماس إلى الحكومة الاقليمية غير أنها احتفظت بحق اعادة اشغال التسهيلات الموجودة بالقاعدة . واحتفلت بحرية الولايات المتحدة الأمريكية بمحطة معايرة رادارية وصوتية في الاقليم . وفي منتصف

حزيران / يونيه ١٩٧٧ أعلن الرير أدميرال وليم روبرت فلاناجان قائد القوات البحرية الامريكية فسي منطقة البحر الكاريبي أن ١٣ سفينة من الاسطول الامريكي للاتلسي سوف تقوم بعمليات تدريب على السطح وبرية مائية وضادة للطائرات في منطقة البحر الكاريبي في الفترة من ٢٠ حزيران / يونيه الى ٢٢ تموز / يوليه . وأضاف قائلاً أن سفنا حربية ملحقة بمجموعة الطوارئ التابعة لاسطول الأطلسي وسوف من قوة الأطلسي البحرية الموضوعه تحت الطلب والتابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي سوف تشترك في التدريب .

١٤ - العلاقات الخارجية

- ٧٩ - خصصت ، كما كان يحدث في الماضي ، أيام خاصة خلال عام ١٩٧٧ في الاقليم لدعم الروابط مع جارتيه وهما بورتوريكو وجزر فرجن البريطانية .
- ٨٠ - ففي ٢٤ حزيران / يونيه وقعت حكومتا المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الامريكية في واشنطن العاصمة اتفاقية متبادلة بشأن مصادد الاسماك تنص ، ضمن أشياء أخرى ، على استمرار سفن جزر فرجن البريطانية وجزر فرجن الامريكية في القيام بالصيد التجارى في مناطق الصيد الخاصة بكل منهما وفقا للأساليب القائمة والمستويات الحالية للصيد (انظر أيضا الفصل الثاني والعشرين من هذا التقرير ، الصفحة ١٦١ أعلاه ، المرفق) .
- ٨١ - وحسب قول الحاكم الراحل طلبت كل من بورتوريكو وجزر فرجن الامريكية من الحكومة الفيدرالية تعيين البلدين بوصفهما عضوين في لجنة الأنريل للتنمية الاقليمية لتمكينهما من أن يصبحا أهلا للتخطيط الاقليمي والمشروعات الاقليمية وفقا للقانون الفيدرالي الخاص بالأشغال العامة والتنمية الاقتصادية لسنة ١٩٦٥ بصيغته المعدلة في ١٩٧٦ . وفي رساله وجهها وزير التجارة الامريكي الى الحاكم الراحل نشرت في الصحافة المحلية في ١٢ آب / أغسطس ١٩٧٧ قال الوزير أن الرئيس جيمي كارتر قد أمر بأن تتم دراسة برامج وعمليات التنمية الاقتصادية كجزء من برنامجه الشامل لدراسة اعادة تنظيم الفرع التنفيذى من الحكومة الفيدرالية وأن الرئيس قد اقترح عقد " مؤتمر البيت الأبيض " لمناقشة برامج التنمية الاقتصادية . وأضاف الوزير قائلاً انه تبعاً لذلك فانه من المناسب تأجيل القرار الخاص بالتعيين في عضوية اللجنة المذكورة أعلاه انتظاراً لنتائج دراسة اعادة التنظيم وانعقاد المؤتمر .
- ٨٢ - وعقد معهد الولايات المتحدة للقانون الدولي والتنمية الاقتصادية مؤتمراً في بورتوريكو فسي الفترة من ١٢ الى ١٥ آذار / مارس ١٩٧٨ حول المشاكل الاقتصادية للمناطق البعيدة عن الساحل والخاضعة للاختصاص الامريكي مع الاهتمام الخاص ببورتوريكو وجزر فرجن الامريكية . وقد حضر المؤتمر ، الذى جاء في إطار الجهد الذى تبذله حكومة الرئيس كارتر لمعالجة تلك المشاكل ، ممثلون لعكس الولايات المتحدة والاقليمين وعدد من رجال الاقتصاد البارزين من مختلف معاهد التعليم السالسي مثل كلية جزر فرجن وجامعة وست انديز . وبحث المؤتمر الخيارات في مجال السياسة الاقتصادية أمام هذه البلدان واستراتيجياتها الحالية والدور الذى يمكن أن تلعبه المساعدة الفيدرالية فسي تنميتها .

٨٣ - وأعرب السيد ألفريد ستيرن المدير المساعد لقسم السياسة الداخلية بالبيت الأبيض فسي خطابه الافتتاحي الرئيسي في المؤتمر عن قلقه تجاه المستويات غير المقبولة التي وصلت اليها البطالة في بورتوريكو وفي الاقليم في ١٩٧٧ . وأعلن أن الحالة تتطلب جهدا متجددا من جانب واضعسي السياسة وممثلي حكومتي الجزيرتين .

٨٤ - وتقول الأنباء الواردة أن السيد روبن برود فيلد الاقتصادى بالمعهد والمسؤول عن تنظيم المؤتمر قد قال أن المؤتمر قد توصل الى اتفاق الى حد كبير حول طبيعة المشاكل وعدم ملائمة بعض الحلول المطروحة حتى الآن ، وأنه قد وجد " توافقا كبيرا للآراء " بأنه يجب أن يتم الابتعاد عن الصناعة الاجنبية والاتجاه نحو تنمية الصناعة الوطنية وأن العبء يجب أن يوزع بشكل أكثر عدالة بين القطاعات المختلفة للاقتصاد .

٨٥ - وقام السيد أوجست أ . رمل الابن ، المفوض المختص بالتجارة بتمثيل الاقليم في مؤتمر معني بالتنمية الاقتصادية في منطقة البحر الكاريبي عقد في واشنطن العاصمة في يومي ١٤ و ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ تحت رعاية البنك الدولي وهيئات أخرى (انظر الفصل الثالث والعشرين من هذا التقرير ، الصفحة ١٨٩ أعلاه ، المرفق) .

٨٦ - وأعلن المفوض في ١٤ آذار / مارس ١٩٧٨ أنه بناء على دعوته سوف يقوم مسؤولون من وزارة خارجية الولايات المتحدة الامريكية بزيارة الاقليم بعد ذلك بيومين للتناقش مع مسؤولي جزر فرجن الامريكية وبورتوريكو حول برامجهم وسياساتهم المختلفة التي تؤثر على منطقة البحر الكاريبي . وأعلن أن الزيارة تعتبر متابعة لمؤتمر كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ المشار اليه أعلاه ، وان الغرض الأساسي من الاجتماع القادم مسدوج : (أ) مناقشة تفاصيل سياسات وزارة الخارجية تجاه المنطقة فيما يتعلق بالمعونة والتنمية الاقتصادية ؛ و(ب) تحديد أفضل ما يمكن انجازه في مجال اشراك جزر فرجن الامريكية وبورتوريكو في وضع تلك السياسات وتنفيذها في المستقبل .

٣ - الأوضاع الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

٨٧ - لاحظت البعثة الزائرة في تقريرها أن اقتصاد جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة يعتمد أساسا على السياحة وعلى الصناعات التحويلية الخفيفة والثقيلة ، وأن صناعة البناء قد شكلت أيضا حتى عهد قريب قطاعا حيويا في اقتصاد الاقليم . ورغم موارد الاقليم المحدودة ، رأت البعثة أنه لا بد من أن تبذل الدولة القائمة بالادارة ، جنبا الى جنب مع حكومة الاقليم ، مزيدا من الجهود لخلق اقتصاد ناجح ومستقر بمختلف الوسائل بما في ذلك توسيع القاعدة الصناعية ، واستكشاف الامكانيات الزراعية للاقليم وتقصي صلاحية انشاء مشاريع تجارية لصيد الأسماك وتجهيزها في جزر

فرجن . ولا حظت البعثة أن تمركز السلطة الاقتصادية خارج جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة يمكن أن يكون بمثابة عقبة للتنمية الشاملة للاقليم وأن يسبب الصعوبات لها . ولهذا أوصت البعثة بالنظر على وجه السرعة والجدي في اتخاذ تدابير ترمي الى تعزيز وتشجيع الاضطلاع الفعال بالمشاريع التجارية من جانب أهالي جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة (٢) .

٨٨ - وقد مرت جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بفترة طويلة من الازدهار الاقتصادي أثناء الفترة الممتدة من ١٩٦٠ الى ١٩٦٩ ، عندما ارتفع الدخل الفردي بمعدل سنوي بلغ ١٥٦ في المائة . الا انه أعقب هذا الارتفاع المعارم اتجاه انحداري على امتداد الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٦ ، على النحو الذي تبينه حقيقة انخفاض هذا المعدل الى ١٥ في المائة . واذ أدخلنا في الحساب التضخم ، أصبح معدل النمو في الدخل الفردي خلال الفترة الأخيرة سلبيا . ويؤيد ذلك ، الزيادة الحادة في معدل البطالة في الجزر من ١٣ في المائة في ١٩٦٩ / ١٩٧٠ الى ١٠٨ في ١٩٧٥ / ١٩٧٦ . وقد عزي الركود الاقتصادي الأخير أساسا الى هبوط عدد السواح الذين زاروا الاقليم ، وجاء معظمهم من الولايات المتحدة . وكانت الاسباب الرئيسية لهذا الهبوط هو الانكماش في اقتصاد الولايات المتحدة ووقوع حادث اجرامي خطير في جزيرة سان كروا في عام ١٩٧٢ وهو الحادث الذي انتشرت أنبأؤه انتشارا واسعا في الولايات المتحدة .

٨٩ - وفي اجتماع عقد في نادي الصحافة لما وراء البحار في بورتوريكو في ١٥ أيلول / سبتمبر ١٩٧٧ ، استرعى مفوض التجارة النظر الى حدوث انتعاش اقتصادي قوى في الاقتصاد المحلي بسبب ما أحرزته السياحة من مكاسب وقطاع الصناعة التحويلية الخفيفة . وأشار الى أن الموسم السياحي ١٩٧٦ / ١٩٧٧ كان " من أنجح المواسم في تاريخ جزر فرجن ، ان لم يكن أنجحها على الاطلاق " . فقد ارتفعت السياحة بنسبة ١٧ في المائة أثناء الموسم الشتوي ١٩٧٦ / ١٩٧٧ وكان يعتقد أن النشاط التجاري خارج هذا الموسم انما هو أفضل مما كان عليه في السنوات السابقة . وأشار أيضا الى أن جهود حكومة الاقليم لتنشيط التنمية الصناعية قد أسفرت عن زيادة العمالة في قطاع الصناعة التحويلية الخفيفة . ونتيجة لذلك ، انخفضت البطالة من ١٠٨ في المائة في عام ١٩٧٥ / ١٩٧٦ الى نحو ٨ في المائة في أيلول / سبتمبر ١٩٧٧ .

٩٠ - ووفقا لما قاله المفوض ، فان تنفيذ عدد من مشاريع التشييد في القطاعين الخاص والعام التي يجري الشروع فيها حاليا ، سوف يفضي الى مزيد من الانخفاض في معدل البطالة في الاقليم .

٩١ - وتستورد جميع الاحتياجات المحلية تقريبا . وفي سنة ١٩٧٦ ، وهي آخر سنة تتوفر الآن الأرقام بشأنها ، بلغ مجمل الواردات والصادرات ٢٧٧ مليون من دولارات الولايات المتحدة و ٢٠١ مليون من دولارات الولايات المتحدة على التوالي . وهكذا فان الميزان التجاري غير المواتي لهذا الاقليم ازداد اتساعا فبلغ ٦٦٨٦ مليون من دولارات الولايات المتحدة وهو أعلى رقم قياسي . الا أن صافي متحصلاته في الحساب غير المنظور عادة ما يغطي نفقات البضائع المستوردة . وكانت البنود الرئيسية هي المعونة الاقتصادية والمالية المقدمة من الولايات المتحدة ، وتدفق رؤوس الاموال

(م) المرجع نفسه ، الفقرات ٣٧٢ الى ٣٧٤ .

الاستثمارية والانفاق السياحي . ولم تحدث أثناء نفس السنة أية تغييرات هامة في هيكل واتجاه التجارة الخارجية لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة .

٩٢ - ويكمن ضعف المركز التجاري للاقليم في حقيقة أن موارده الانتاجية غير كافية للوفاء بالاحتياجات المحلية . وكان عدم كفاية هذه الموارد أيضا سببا في التضخم المستمر . وذكرت الحكومة أن الأسعار الاستهلاكية في الاقليم قد ارتفعت بنسبة ٨١ في المائة في عام ١٩٧٧ ، حيث تعدد عوامل وأن النقل العام والاعذية مسؤولان عن معظم هذه الزيادة وما تزال التكلفة الشاملة للمعيشة في الاقليم أعلى بكثير من تلك التكلفة في الولايات المتحدة .

٩٣ - وقد علق السيدان رويوك ودي لوفو تعليقا غير موات على حالة الاقتصاد . ففي الخطاب الذي ألقاه السيد رويوك في ٦ شباط/فبراير ١٩٧٨ ، ذكر أن الاقليم كان في عام ١٩٧٧ ، لا يزال يواجه " معدل بطالة لا هوادة فيه ، وتكاليف متزايدة وايرانات محدودة ، وأزمة مياه شديدة " . وفي ٢٨ آذار/مارس ، دعا السيد دي لوفو ، بعد أن أعلن اعتزاه دخول معركة انتخابية لاختيار حاكم للاقليم ، الى ايجاد ما يلي : (أ) جو يزدهر فيه القطاع الخاص ويمكن فيه خفض معدل البطالة بصورة جذرية ؛ (ب) حالة دائمة من الاستقرار المالي كيما يتسنى للحكومة أن تعمل بطريقة مخططة ومنظمة بدلا من التخبط من " أزمة الى أخرى " .

٩٤ - وقد أشار الحاكم لويس ، في رسالته الأخيرة عن حالة الاقليم ، الى العوامل الاقتصادية التالية التي أسهمت في حالة الاستقرار الراهنة بالاقليم : (أ) " النجاح التام " للموسم السياحي الحالي ؛ (ب) تنفيذ برنامج التوسع الذي طال انتظاره في ميناء هاري ترومان الجوي ، وهو أحد الميناءين الجويين الرئيسيين في الاقليم ؛ (ج) تقدم مطرد في خطط بناء ثالث ميناء فسي جزيرة سان كروا ؛ (د) مشاريع التحسين الانتاجية التي ستمول باصدار سندات قيمتها (٦ مليون من دولارات الولايات المتحدة ومضمونة على المستوى الفيدرالي ، وموافق عليها في آب / أغسطس ١٩٧٦ ؛ (هـ) ومشاريع أخرى للبناء مخططة بأموال حفظ الآثار وبالأموال المقابلة وبصندوق الطرق (انظر الفقرة ٢٤ أدناه) .

٩٥ - وأبدى الحاكم ملاحظات قال فيها انه ستحدث خطوات متوقعة للأمام في النواحي التالية : (أ) توسع منظم في النشاط التجاري والصناعة ؛ (ب) خلق فرص جديدة هامة للعمالة في القطاع الخاص ؛ (ج) " واقتصاد مستمر الاستقرار ومتزايد النماء سيعمل دون شك على تحسين الوضع المالي للحكومة " .

٩٦ - وقال السيد لويس ، وهو يستعرض حالة المياه انها كانت من أعقد المشاكل المحيرة الطويلة الأجل ، " وأضاف قائلا ان ادارته قد اتخذت مع ذلك تدابير جذرية وايجابية في سبيل ايجاد حل نهائي ودائم " . وأشار الى أن الحكومة الفيدرالية قد وافقت بعد مناقشات على تزويد الاقليم بالمساعدة المطلوبة لتمكينه من تحقيق ذلك الهدف . ومن بين الخطوات الاخرى التي اتخذتها ادارته ما يلي : (أ) تخصيص مبلغ من دولارات الولايات المتحدة لمواصلة نقل المياه

بالمراكب من بورتوريكو ؛ (ب) استخدام جزء من عائدات السندات المضمونة على المستوى الفيدرالي (انظر الفقرة ٩٤ أعلاه) لشراء وحدات جديدة لازالة ملح الماء وتركيب شبكة جديدة لتوزيع المياه ؛ (ج) ووضع برنامج لصيانة المياه وفرقة عمل معدنية بالمياه مشتركة بين الوكالات .

باء - السياحة

٩٧ - من المسلم به أن صناعة السياحة هي العامل المسيطر على اقتصاد الاقليم . وكما لوحظ من قبل (ن) ، مابين سنة ١٩٦٨ / ١٩٦٩ (سنة الذروة ان بلغ عدد الواصلين جوا الى ٧٩٥ .٠٠٣ أشخاص) وسنة ١٩٧٥ / ١٩٧٦ ، ظهرت في سنة واحدة هي ١٩٧٢ / ١٩٧٣ زيادة في مجموع عدد الواصلين جوا بالمقارنة مع السنة السابقة . بيد أنه في ١٩٧٦ / ١٩٧٧ ارتفع عدد الواصلين جوا بنسبة ٧٥ في المائة فأصبح ٨٣٥ ٥٦٥ شخصا ، مما يدل على استئناف حركة الزيادة الايجابية في عدد السواح الواصلين جوا . وفي الشهور التسعة الاولى لعام ١٩٧٧ ، بلغ عدد الواصلين جوا الى الاقليم ٦٦٤ ٤٤٨ شخصا مما يمثل زيادة نسبتها ١١٥ في المائة على الفترة المماثلة في عام ١٩٧٦ .

٩٨ - وقد أصبحت شارلوت آمالي في جزيرة سان توماس تدخل في خط سير جميع الرحلات السياحية الكاريبية تقريبا . وذلك يرجع أساسا الى مركزها كميناء حر . وخلال الفترة الممتدة من عام ١٩٦٨ / ١٩٦٩ الى عام ١٩٧٥ / ١٩٧٦ زاد عدد الزائرين على ظهر البواخر السياحية الا في سنة واحدة لم تسجل زيادة في عدد هؤلاء الزائرين . وفي عام ١٩٧٦ / ١٩٧٧ ازداد عدد الزائرين بنسبة ٨ في المائة فأصبح ١٤٥ ٥٠٣ . وفي الشهور التسعة الأولى من سنة ١٩٧٧ ازداد عدد الواصلين بالبواخر السياحية بنسبة ٤٦ في المائة فأصبح ٣٤٨ ٤١١ شخصا .

٩٩ - وما يذكر أن تجارة السياحة ظلت تنمو حتى مطلع عام ١٩٧٨ . ويعزى هذا في المقام الأول الى مايلي : (أ) اعادة تنظيم المكاتب التي أقامتها في الولايات المتحدة وزارة التجارة بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بهدف تنشيط السفر بصورة فعالة الى الجزر ؛ (ب) الجهود المبذولة للاسراع بتنمية المرافق السياحية ، بما في ذلك افتتاح مرصد تحت سطح الماء يتكلف ٢٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة وكذلك حديقة بحرية في كوكي بوينت بجزيرة سان توماس ؛ (ج) زيادة في عدد الاجتماعات التي تعقدتها في فنادق محلية كبيرة أفرقة تجارية من الولايات المتحدة عقب تطبيق قانون الاصلاح الضريبي الاتحادي لسنة ١٩٧٦ والذي يحدد استقطاعات الضريبة التجارية لعقد اجتماعين فقط في أية سنة من السنوات ؛ (د) توقيع رئيس جمهورية الولايات المتحدة مشروع القانون الشامل للاقاليم المؤرخ في ١٥ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧ ، والذي يجيز

(ن) المرجع نفسه ، الفقرات ٧٠ الى ٧٨ .

في جملة أمور ، صدور تشريعات اقليمية لخفض الرسم الحالي وقدره ٦ في المائة من القيمة على جميع المنتجات الواردة من البلدان النامية والمستوردة الى قارة الولايات المتحدة معفاة من الرسوم .

١٠٠ - وثمة اجراءات تشريعية اخرى سوف تكون لهما ، اذا ما اقرهما كونغرس الولايات المتحدة آثار مواتية على صناعة السياحة في الاقليم . وقد أجاز مجلس النواب مشروع القانون الأول الذي يتناول المسائل الجمركية في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٧ وكان من المقدر أن ينظر مجلس الشيوخ فيه في وقت ما في عام ١٩٧٨ . وبمقتضى مشروع القانون هذا ، سوف يسمح لمواطني الولايات المتحدة والمقيمين بها الذين يزورون الاقليم أو البلدان الأجنبية بأن يحملوا معهم في العودة الى الولايات المتحدة بعض البضائع المعفاة من الرسوم . وسوف تزيد قيمة الاعفاء من الرسوم الجمركية لتصبح ٥٠٠ من دولارات الولايات المتحدة بالنسبة للاقليم ومبلغ ٢٥٠ من دولارات الولايات المتحدة للبلدان الأجنبية ، وبالتالي تتم المحافظة على النسبة الحالية ٢ الى ١ . كما أن مشروع القانون سيخفض الى نصف معدل الرسم على جميع البضائع الزائدة عن قيمة الاعفاء من الرسوم الجمركية والتي يحملها هؤلاء الزوار معهم عند العودة ، شريطة منح الاقليم نفس افضلية النسبة ٢ الى ١ .

١٠١ - وفي شباط / فبراير ١٩٧٨ ، ذكر أن السيد دي لوفو قد ناشد لجنة الطرق والوسائل التابعة لمجلس النواب أن تؤيد ادخال تعديل جديد على قانون الاصلاح الضريبي لعام ١٩٧٦ (انظر الفقرة ٩٩ ج) أعلاه) والذي اقترحه حكومة كارتر وبمقتضى التعديل المقترح لايجوز لرجال الأعمال من الولايات المتحدة حذف المصروفات الخاصة بعقد اجتماعات في بلدان أجنبية ما لم يكن لديهم سبب مشروع لعقد هذه الاجتماعات .

جيم - التصنيع

١٠٢ - يوجد بالاقليم عدد من المؤسسات الصناعية ، أهمها في الوقت الحاضر مصنع للالومنيوم ومصفاة للنفط وهما موجودان في جزيرة سان كروا وتملكهما على التوالي ، شركة مارتين مارييتا Martin Marietta بالولايات المتحدة وشركة هيس للنفط Hess Oil Corporation (وهي فرع من شركة Anerada Hess Corporation بالولايات المتحدة) .

١٠٣ - وقد تم لأول مرة في عام ١٩٧٧ ، توريد جميع احتياجات البوكسيت لشركة مارتين مارييتا من المشروع المشترك التابع لها في غينيا . فقد تسلمت الشركة نحو ١٦ مليون طن متري من البوكسيت في ذلك العام ، مع احتمال زيادة الكمية الى ١٩ مليون طن متري سنويا قبل عام ١٩٨٠ . وسوف تتمكن الشركة ، بزيادة الكميات ، من الاضطلاع بعملية توسيع طاقتها بمقدار ٨٥٠٠٠ طن متري في هذا المصنع الذي انتج ٥٠٠٠٠ طن متري من الالومنيوم في عام ١٩٧٧ .

١٠٤ - وفي ٣٠ كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ ، اعلنت شركة هيس للنفط انه بسبب استمرار انخفاض الطلب على منتجاتها البترولية المكررة ، قررت تخفيض الناتج من مصفاتها من ٦٣٠٠٠٠ برميل الى ٣٤٠٠٠٠ برميل يوميا ، ومن المرجح أن يستمر ذلك حتى نهاية أيلول / سبتمبر .

١٠٥ - وفي ٥ آب / أغسطس ١٩٧٧ وقع الحاكم الراحل مشروع قانون يعدل الاتفاق الجرم أساساً في عام ١٩٧٢ بين الحكومة الاقليمية وبين شركة مصفاة جزر فرجن (فيركو VIRCO) التي تسيدار عليها شركات الولايات المتحدة . وبمقتضى هذا الاتفاق المعدل ، فان شركة فيركو مطالبة ، في جملة أمور ، بالبدء في انشاء مصفاة نفل ثانية في جزيرة سان كروا في غضون ١٢ شهرا .

١٠٦ - ومن بين المنتجات الاخرى التي تصنع في الجزر الساعات والمجوهرات والمنسوجات ، والمستحضرات الصيدلانية ، والأواني الزجاجية والادوات العلمية . ويستفيد أصحاب هذه الصناعات من حكم خاص في جداول تعريفات الولايات المتحدة لعام ١٩٥٤ ، البند الرئيسي ٣ (أ) الذي يجيز لهم استيراد أجزاء أو مواد أجنبية ، وازافة . ٥ في المائة الى قيمة المنتج ، وتصدير البضائع تامة الصنع الى الولايات المتحدة معفاة من الرسوم . وكان هذا الحكم هو حجر الزاوية في جهود الحكومة الاقليمية لبناء قطاع ناجح للصناعة التحويلية الخفيفة في الاقليم .

١٠٧ - وفي عام ١٩٦٧ ، كان هناك ١٥١٣ شخصاً أو ٧٧ في المائة من هؤلاء الأشخاص الماملين في الصناعة التحويلية في الاقليم ، يعملون في صناعة منتجات في اطار البند الرئيسي ٣ (أ) . بيد انه في منتصف السبعينات ، ونتيجة للتضخم الذي عم العالم وتخفيض قيمة دولار الولايات المتحدة ، أصبح من الصعب بدرجة متزايدة تلبية شرط القيمة المضافة ونسبتها . ٥ في المائة . وفي عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ حدث هبوط كبير في عمليات تجميع الساعات والصناعة التحويلية الأخرى في اطار البند الرئيسي ٣ (أ) . وفي آب / أغسطس ١٩٧٥ عدل الحكم المعنى ليجيز احتواء الساعات على مواد أجنبية بنسبة ٧٠ في المائة كجزء من القيمة الاجمالية . وفي نهاية ١٩٧٦ استخدمت صناعة الساعات ٠.٧ عمال ، بزيادة قدرها ١٩ في المائة عن السنة السابقة . وفي حين شهدت هذه الصناعة انتعاشا ، فقد تعرض أصحاب الصناعات التحويلية في اطار البند الرئيسي ٣ (أ) لنكسة شديدة .

١٠٨ - وثمة عامل آخر يعوق تنمية الصناعة التحويلية في الاقليم وهو اقدام الحكومة الاتحادية في كانون الثاني /يناير ١٩٧٥ على انشاء نظام الافضليات المعمم . ففي اطار هذا النظام ، يسمح لما يربو على ٩٠ بلداً من البلدان الأقل نمواً بادخال مجموعة كبيرة من السلع الى الولايات المتحدة معفاة من الرسوم . وبسبب صدور قانون من الولايات المتحدة يقصر على الاقليم صناعة بعض السلع الحساسة من ناحية الاستيراد (مثل المنسوجات ، الساعات . . الخ) معفاة على وجه التحديد بمقتضى نظام الافضليات المعمم ، والتي يتطلب معظمها مكونات متقدمة عالية التكلفة ، فقد أصبح من الصعب بدرجة متزايدة تلبية شرط القيمة المضافة بنسبة . ٥ في المائة ، وعلاوة على ذلك ، فقد فرضت الحكومة الاتحادية حصصاً على كل تلك السلع .

١٠٩ - وفي حزيران /يونيه ١٩٧٧ ، ذكر أن السيد دي لوغو ، بعد أن أخذ في اعتباره الحالة الموصوفة أعلاه والقلق الذي أبدته الصناعات المنافسة في الولايات المتحدة ، قام بتقديم مشروع قانون الى مجلس نواب الولايات المتحدة وذلك لادخال تعديل آخر على البند ٣ (أ) . وبمقتضى مشروع

القانون هذا ، الذي كانت لجنة الطرق والوسائل بمجلس النواب في نيسان / ابريل ١٩٧٨ لاتزال تنظر فيه ، سوف يسمح لرجال الصناعة بشحن أى منتج محلي محدد في جداول التعريفات الاتحادية بما لا يتجاوز حداً أقصى ، قيمته ٢٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة شريطة ألا يزيد المحتوى على نسبة ٧٠ في المائة من الأجزاء أو المواد الأجنبية .

١١٠ - وفي أواخر شباط / فبراير ، أعلن مفوض التجارة انه من المعتمزم الاستفادة من منحة اتحادية قيمتها ٦٠٠ . . . من دولارات الولايات المتحدة لتمويل دراسة تجريها شركة معروفة دولياً ترمي الى تحديد أنواع معينة من أفضل الصناعات التي تناسب الاقليم .

دال - صناعة البناء

١١١ - ترد معلومات بشأن صناعة البناء قبل عام ١٩٧٦ في التقرير السابق للجنة الخاصة (س) . وباختصار ، ألهر نشاط البناء زيادة كبيرة في الخمسينات والستينات في المقام الأول بسبب النمو السريع في السياحة . ووصل هذا الازدهار الى ذروته في عام ١٩٧٢ ثم مرت الصناعة بهبوط كبير في السنوات الأربع التالية ، حيث انخفضت قيمة البناء الى معدل وصل ١٢٨ مليون بدولارات الولايات المتحدة في جزيرتي سان توماس وسان جون عن السنة المنتهية في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ و ٨٩٩ مليون بدولارات الولايات المتحدة (باستثناء نفقات شركة هيس للنفط على مصفاتها) في جزيرة سان كروا عن السنة المنتهية في أيلول / سبتمبر ١٩٧٦ . وفي نهاية الربع الثاني من عام ١٩٧٧ ، ارتفع الرقمان الاجماليان للمنطقتين الى ١٦٦ مليون من دولارات الولايات المتحدة و ١٧٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة على التوالي . وقد توقعت الحكومة الاقليمية أن تسجل الصناعة مزيداً من التحسن نتيجة البدء في تنفيذ بعض مشاريع البناء في القطاعين الخاص والعام . وأعربت الحكومة عن اعتقادها أيضاً انه لو تم انجاز مصفاة النفط التابعة لشركة فيركو وامكانيات التوسع في مصنع الالومنيا التابع لشركة مارتن مارييتا ، فان المشروعين سوف يؤثران على صناعة البناء بدرجة كبيرة في جزيرة سان كروا .

هـ - الزراعة وتربية المواشي ومصادر الأسماك

١١٢ - ليست مساهمة الزراعة (التي كانت في وقت من الأوقات القطاع الاقتصادي الرئيسي ، وتعتمد أساساً على قصب السكر) ، وتربية المواشي ، ومصادر الأسماك في الاقتصاد ، سوى مساهمة حدية . ووفقاً لمقال نشرته وزارة التجارة للاقليم في الاستعراض الاقتصادي عن الربع الثاني من سنة

(س) المرجع نفسه ، الفقرات ٩٢ الى ٩٥ .

١٩٧٧ ، فان الاقليم يعتمد بدرجة عالية على مصادر خارجية بالنسبة لأشد السلع الأساسية أهمية وهي الأغذية . وبمرور السنوات ، أدت بعض السياسات الى الاستعاضة نهائيا عن الزراعة . بيد أنه يتمين على هذا القطاع أن يؤدي دورا هاما وديناميا في تنمية اقتصاد سليم . ويجب أن تعمل قطاعات السياحة والصناعة التحويلية والزراعة في انسجام كيما يكون كل قطاع داعما للقطاعات الأخرين . ويكشف الاستيراد السنوي لكمية كبيرة من المنتجات الزراعية عن أن بالاقليم سوقا مضمونة لأية زيادة في الناتج المحلي لهذه المنتوجات . وان التوسع الكبير في انتاج الاغذية محليا لمن شأنه أن يقلل من المقادير المستوردة ، وبهذا يكون له تأثيره في خفض معدل التضخم المعالي في الاقليم .

١١٣ - ويشير المقال الى أن الحكومة يجب أن تنظر في اتخاذ الخطوات التالية بغية التغلب على الصعوبات التي يلاقيها المجتمع الزراعي : (أ) تثقيف الجمهور بشأن الدور الحيوي للقطاع الزراعي في الاقتصاد ؛ (ب) المساعدة في تطوير ما يتصل بذلك من المهارات اللازمة لاقامة مشاريع الاعمال ؛ (ج) تقديم المعونة التقنية في مجال الري ومكافحة الآفات وما أشبه ؛ (د) نشر نتائج البحوث الزراعية على أوسع نطاق ؛ (هـ) انشاء مرافق محسنة للتسويق ؛ (و) تقديم حوافز للمزارعين بالاضافة الى بعض المزايا الضريبية التي يتمتعون بها حاليا . وأخيرا ، اعرب البعض عن رأى مفاده أن الاقليم لا يتوقع أن يحقق الدعم الذاتي في ميدان المنتجات الزراعية ، لكنه ينبغي أن يسير في هذا الاتجاه الى أبعد حد ممكن .

١١٤ - وفي ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ، أعلن السيد لويس الحاكم بالنيابة حينذاك ، اعانة قيمتها . . . ٥٢٥ دولار قد قدمت الى المحطة الزراعية والتجريبية المحلية (التي تديرها كلية جزر فرجن منذ ١٩٧٤) لتمكينها من مواصلة الأبحاث بشأن انتاج محاصيل غذائية مختلفة ونبات السرفوم (الذي يستخدم لعلف الماشية) ، وكذلك بشأن تنمية الماشية المحلية المعروفة باسم " سينابول " وأسمك المياه العذبة " تيلابيا " .

١١٥ - وقد سبقت هذه اعانة اخرى قيمتها . . . ١٢ من دولارات الولايات المتحدة ، كـان يستخدمها المجلس الكاريبي لادارة مصايد الأسماك (والاقليم ممثل في هذا المجلس) في وضع خطته الادارية اللازمة لصيد الأسماك في منطقة الولايات المتحدة التي تمتد ٢٠٠ ميل بحري بمقتضى أحكام قانون اتحادي بدأ سريانه في ١ آذار /مارس ١٩٧٧ .

واو - سياسات التنمية وبرامجها

١١٦ - وفي أثناء الفترة قيد الاستعراض ، تم اتخاذ اجراءين تشريعيين من أجل التنمية الاقتصادية الاقتصادية . وكان الاجراء الأول مشروع قانون بانشاء مؤسسة لتنمية الحدائق الصناعية ، وهو المشروع الذي تجاوزت فيه الهيئة التشريعية في ٩ حزيران /يونيه ١٩٧٧ قرار النقض الذي أصدره الحاكم الراحل (ع) .

(ع) المرجع نفسه ، الفقرة ٨٩ .

- ١١٧ - وفي ٢٧ شباط/فبراير ١٩٧٨ ، صدق الحاكم لويس على نص منقح لمشروع قانون بانشاء مصرف حكومي للتنمية في الاقليم . وقد تضمن التشريع المعدل جميع الاقتراحات التي قدمها الحاكم بوصفه الحاكم بالنيابة ، عندما أصدر قرارا في تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٧ بنقض النص السابق .
- ١١٨ - ومن بين التغييرات التي اجريت بناء على طلب السيد لويس زيادة عدد أعضاء مجلس ادارة المصرف من سبعة الى تسعة أعضاء ، على أن يكون العضوان الاضافيان ممثلين لحكومة الاقليم لحماية مصلحتها .
- ١١٩ - وبمقتضى شروط القانون المعدل ، فان مهمة المصرف هي الاسراع بالتنمية الاقتصادية لجزر فرجن بتقديم ضمانات للقروض وائتمانات متوسطة وطويلة الأجل للمؤسسات التي هي في حاجة لهذه الضمانات ، والائتمانات . والتي تستحق حوافز استثمارية بمقتضى برنامج التنمية الصناعية لجزر فرجن ، والتي لا تستطيع أن تحصل بصفة مستقلة ، من المصادر الخاصة ، على الائتمان القصير الأجل أو الطويل الأجل أو كليهما " وسوف يتألف رأسمال المصرف من سندات عامة تشتريها الحكومة بمبلغ مليوني دولار من دولارات الولايات المتحدة وسندات مدتها ١٥ سنة يصدرها المصرف بما قيمته ٨ ملايين من دولارات الولايات المتحدة . وسوف تضمن الحكومة اعادة تسديد هذه السندات .
- ١٢٠ - وعند توقيع هذا الاجراء ، أشار الحاكم لويس الى أن المصرف لن ينشأ الا اذا حدد القانون الاموال الحكومية المطلوبة لذلك الغرض .
- ١٢١ - وقد أعد مجلس السياسة الاقتصادية التابع للحاكم مجموعة مبادئ توجيهية للسياسة الانمائية تهدف الى تنشيط التنمية المنظمة والانتاجية للاقتصاد المحلي . وعندما فعل المجلس ذلك ، أخذ في اعتباره كل المعلومات ذات الصلة والواردة في هذه الورقة . وعندما أذاع السيد ريمبل ، مفوض التجارة وهو رئيس المجلس أيضا ، مشروع المبادئ التوجيهية في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨ ، قال للمخبرين الصحفيين ان المجلس سوف يدعو هذه الجماعات مثل الهيئة التشريعية ، والمجلس الاستشاري الاقتصادي التابع للحكومة وعامة الجمهور للاطلاع بأرائهم بشأن المشروع الحالي في بحر الاشهر الثلاثة التالية . وعند استلام هذه الاراء سوف يوضع مشروع نهائي للمبادئ التوجيهية لهذه السياسة . وأعرب السيد ريمبل عن ثقته في أن يؤيد الحاكم لويس هذه المبادئ التوجيهية وأن تكون هذه المبادئ بمثابة " معالم ترشد الى طريق المستقبل " .
- ١٢٢ - ويقدم المشروع الحالي ، ضمن أمور أخرى ، معلومات أساسية عن ١٠ مجالات رئيسية تثير الاهتمام ، ويقدم أيضا توصيات عامة ومحددة لمعالجة هذه المشاكل . وفيما يلي المجالات العشرة الرئيسية للمشاكل : تنظيم النمو ؛ تنويع الاقتصاد ؛ العمالة والبطالة ؛ تنمية الهياكل الأساسية العامة ، الموارد الانسانية ، العمالة في القطاع العام ؛ التوازن الجغرافي ؛ بدائل الواردات ؛ تنمية السياحة ، وعلية الميزة .

زاي - المالية العامة

١٢٣ - وفقا لتقرير البعثة الزائرة (ف) ، وجدت حكومة الاقليم نفسها في السنوات الاخيرة ، في مواجهة مشكلة موازنة ميزانيتها . وبينما تعترف اللجنة بضرورة الاحتفاظ بنفس مستوى الخدمات المقدمة للمجتمع ، فانها ترى انه ينبغي للحكومة أن تسعى الى تحقيق بعض الوفورات في جميع ادارات المؤسسة الحكومية .

١٢٤ - وفي ١٣ تموز/ يولييه ١٩٧٧ ، أعلن الحاكم الراحل قراره بأن تصبح مشاريع قوانين الاعتمادات والتي أجازتها الهيئة التشريعية قوانين دون توقيع منه عليها . وتقضي هذه المشاريع بتوفير أموال يبلغ مجملها حوالي ٢٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة (بما في ذلك ٣٠٨ مليون من دولارات الولايات المتحدة معونة اتحادية) لتفدية النفقات التشغيلية والرأسمالية لعام ١٩٧٧/ ١٩٧٨ . وسيتم الوفاء بهذه الأخيرة أساسا من الاعانات الاتحادية وصندوق الإيرادات الداخلية المقابلة (ص) ، وصندوق الطرق . ووفقا لميزانية التشغيل المعتمدة لتلك السنة المالية ، سوف تقدر الإيرادات المحلية بمبلغ (٣١) مليون من دولارات الولايات المتحدة ونفقات التشغيل بـ ١٣٦٢ مليون من دولارات الولايات المتحدة ، أي بما يقل عن المبلغ الذي طلبه الحاكم الراحل بمقدار ٩٠٠ .٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة .

١٢٥ - وسيستمد مجموع الإيرادات المحلية المقدرة لعام ١٩٧٧/ ١٩٧٨ ، بالدرجة الاولى ، من المصادر التالية : ضريبة الدخل ، ٦١ مليون من دولارات الولايات المتحدة ؛ ضريبة اجمالي الاموال المتحصلة ، ١٤٢ مليون من دولارات الولايات المتحدة ؛ مستردات الحكومة الاتحادية من الخسائر الضريبية على النحو المحدد في مشروع القانون الشامل للاقاليم (انظر الفقرة ٩٩ أعلاه) وقيمتها ١٤ مليون من دولارات الولايات المتحدة ، الضريبة العقارية ، ٨ ملايين من دولارات الولايات المتحدة ؛ ضريبة التجارة والانتاج ، ٧ مليون من دولارات الولايات المتحدة ، رسوم خدمات المياه ، ٢٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة ؛ الرخص والرسوم والاجازات ٢٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ؛ ومساهمات من مصادر أخرى مثل صندوق الإيرادات الداخلية المقابلة ، ١٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة .

(ف) المرجع نفسه ، الفقرة ٣٧٦ .

(ص) تجبى في الولايات المتحدة الضرائب الانتاجية الفيدرالية عن البضائع المستوردة من جزر فرجين التابعة للولايات المتحدة وتعاد الى الاقليم كأموال مقابلة ، ولكن يحصل الاقليم على هذه الاموال يترتب عليه أن يحصل ، عن طريق الضرائب المحلية ، اموال تناظر في كميتها الضرائب الانتاجية التي ستعاد اليه . ويتمين كذلك ألا يستخدم الاقليم هذه الاموال الا في تمويل المشاريع الانمائية .

١٢٦ - وتوزع نفقات التشغيل الاجمالية المقدرة لتلك السنة المالية على النحو التالي : التعليق
٣٤٦٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، والأشغال العامة (٢١١) مليون من دولارات
الولايات المتحدة ؛ والصحة (١٩٦) مليون من دولارات الولايات المتحدة ، والسلامة العامة (٥٠) مليون
من دولارات الولايات المتحدة ؛ والرعاية الاجتماعية (٧١) مليون من دولارات الولايات المتحدة ؛
والمالية (٢٥) مليون من دولارات الولايات المتحدة ؛ والتجارة (٤٨) مليون من دولارات
الولايات المتحدة ؛ وكلية جزر فرجن (٣) مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، وحفظ
الآثار والشؤون الثقافية (٣٢) مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ؛ مكتب الاصلاحات
(٢٥) مليون من دولارات الولايات المتحدة ؛ القانون (١٨) مليون من دولارات الولايات المتحدة ؛
الزراعة (١٨) مليون من دولارات الولايات المتحدة .

١٢٧ - وفي ٤ نيسان/ابريل ١٩٧٨ ، أشار السيد جوستين مورهد ، مدير الميزانية السي أن
الحكومة الاتحادية قد وافقت على أن تقدم للاقليم مبلغ ١٤ مليون من دولارات الولايات المتحدة
لتغطية الخسائر الضريبية ، الا أنها ظلت غير متيقنة ما اذا كان سيرد هذا المبلغ قبل نهاية
١٩٧٧/١٩٧٨ . وأضاف قائلاً ان حكومة الاقليم اعترفت ، خلال هذه السنة ، خفض اجمالي النفقات
من مبلغ ٣٦٢ مليون من دولارات الولايات المتحدة وهو المخصص من الهيئة التشريعية الى مبلغ
١٣٢ مليون من دولارات الولايات المتحدة . ورغم ذلك ، ستكون هناك ثغرة ممكنة بين ما ينتوي
انفاقه وبين الايرادات المسقطية ، تتراوح ما بين ٧ ملايين و ٨ ملايين من دولارات الولايات المتحدة .
ورغم انه لا يجوز قانوناً للحكومة أن تعمل عند وجود عجز ، فقد أجاز القانون الاساسي المنقح وجود
"عجز عارض" اذا لم تكن الثغرة ما بين النفقات واليرادات متوقعة وقت اعتماد الميزانية . وفي
الوقت الحاضر ، فان الحكومة تدرس مختلف الاقتراحات لمعالجة الصعوبات المتعلقة بالميزانية .

١٢٨ - وفي رسالة موجهة الى السيد رويوك ، رئيس الهيئة التشريعية ، نشرتها صحيفة محلية
في ١٨ نيسان/ابريل ، اجمل الحاكم لويس المعالم الرئيسية التالية لميزانية ١٩٧٨/١٩٧٩ ، ومن
بينها طلبات مصروفات تشغيل الصندوق العام وقيمتها ١٤٨٩ مليون من دولارات الولايات المتحدة ،
ومبالغ لتمويل انشاء الطرق واصلاحها قيمتها ٣ ملايين من دولارات الولايات المتحدة ونفقات مختلفة
من الأموال المقابلة وأموال حفظ الآثار قيمتها ٢٦٧ مليون من دولارات الولايات المتحدة . وقد
عكست الزيادات الاسمية في النفقات المقترحة لسنة ١٩٧٨/١٩٧٩ الاحتياجات الاساسية لملاك
الموظفين وأثر التضخم على مصروفات التشغيل .

١٢٩ - وذكر الحاكم انه عند تحديد الإيرادات التي تكفي لتمويل النفقات المقترحة ، لم ينظر
في زيادة الضرائب الحالية الا بعد أن اتضح أن هناك عجزاً ممكناً قيمته ١٦ مليون من دولارات
الولايات المتحدة ما يزال قائماً ، رغم حدوث انتعاش في النشاط الاقتصادي وتنفيذ النظام الضريبية
الحالية على نحو أفضل وادارة الاموال الحكومية بشكل أفضل . وأوصى الحاكم باتخاذ التدابير بغية
زيادة بعض الضرائب المباشرة وغير المباشرة زيادة طفيفة وبفرض ضريبة على غرف الفنادق .

١٣٠ - وقال الحاكم أيضا : انني في محاولة لالغاء معظم التدابير التي صدرت التوصية بها فيما يتعلق باليرادات ، طلبت الى الحكومة الاتحادية أن تقدم للاقليم اعانة دورية قيمتها ٢٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة ، وقد تم تقديم هذا الطلب على أساس أن لحكومة الاقليم " حـق مشروع " في المطالبة بضرائب الانتاج التي تدفع في قارة الولايات المتحدة عن البنزين المكرر في الاقليم ، وهي التي تحتجزها الحكومة الاتحادية ؛ وعلى أساس أن النمو السكاني الكبير في الاقليم في السنوات الاخيرة والناجم عن سياسات الهجرة التي يتم التحكم بها على الصعيد الاتحادي " قد ضفت بشكل خطير على قدرات هذه الحكومة لتوفير نطاق ونوعية الخدمات التي يطلبها المجتمع " (انظر كذلك الفقرتين ٣٨ و ٤٥ أعلاه) . بيد أن ممثل الولايات المتحدة أعلم اللجنة الفرعية المعنية بالاقليم الصغيرة ، في جلستها ٣٣٥ التي عقدتها في ١٦ حزيران/ يونيه ١٩٧٨ ، انه ، فيما يعلم ، " لم يرد بعد أى طلب في هذا الصدد " .

١٣١ - وفي الختام ، ذكر الحاكم ما يلي :

" ان برنامج الانفاق المحدد للسنة المالية ١٩٧٩ ينصب بصورة واقعية على احتياجات الاقليم ضمن القيود التي تفرضها الأموال المتاحة . ولا تتضمن الميزانية الحالية الحل لجميع مشاكلنا ؛ فقد نشأت هذه المشاكل من زمن بعيد ، وعلى المدى الطويل ، ليس ثمة سوى حل واحد للصعوبات المالية المستمرة التي يواجهها الاقليم . ويجب علينا أن نشجع على زيادة الوعي من جانب المجتمع والحكومة بأن للحكومة قيودها وبالفعل فان الحكومة تواجه نقضا شديدا في تمويل المهمة التي يجب أن تضطلع بها . وبالإضافة الى ذلك ، يجب اتخاذ خطوات واسعة لانشاء أساس سليم لليرادات يمكن أن يقوم عليه النمو في المستقبل . وانني لادعو الهيئة التشريعية أن تولي دراسة دقيقة للاقتراحات الخاصة بالنفقات واليرادات والمقدمة هنا . وبوسعنا جميعا ، ما بين هذه اللحظة وبين ٣٠ حزيران/ يونيه ١٩٧٨ أن نضع ميزانية واقعية ومتوازنة "

١٣٢ - ووفقا لما قاله السيد رويوك ، تنوى الهيئة التشريعية الاجتماع في ١٩ نيسان/ ابريل لاستلام الميزانية التنفيذية التي اقترحها الحاكم لسنة ١٩٧٨/ ١٩٧٩ . وعقب ذلك ، أفيسر أن الانفاق الحكومي للسنة المالية الحالية سوف يبلغ ٢٠٩ مليون من دولارات الولايات المتحدة ، وسوف يخصص منها مبلغ ١٤٨٩ مليون من دولارات الولايات المتحدة لادارة فروع الحكومة الثلاثة . وسوف تشمل اليرادات على مايلي : اعانات اتحادية ، ٢٩ مليون من دولارات الولايات المتحدة ، صندوق اليرادات الداخلية المقابلة ، ٢٤ مليون من دولارات الولايات المتحدة ؛ وصندوق الصحة الدائر ، ٥٤ مليون من دولارات الولايات المتحدة .

٤ - الأوضاع الاجتماعية

ألف - اليد العاملة

١٣٣ - لاحظت البعثة الزائرة في تقريرها أن الاقليم يتهدده تزايد في البطالة ، الراجعة بصورة أساسية الى تضاؤل الطلب على البناء . ورغم ترحيب البعثة بمشاريع الأعمال العامة التي يزمع القيام بها للتغلب على الركود في أنشطة البناء ، فهي ترى أن على الدولة القائمة بالادارة ، وكذلك حكومة الاقليم ، أن تتخذ تدابير من شأنها أن تكفل تحقيق زيادة منتاعة في الاعمال من جميع الأنواع بغية تشجيع مواطني جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة على البقاء وبناء بلدهم (ق) .

١٣٤ - وفي عامي ١٩٧٦/١٩٧٧ ، زادت القوى العاملة للاقليم بنسبة حوالي ٢ في المائة بحيث وصلت الى ٤٤,٢٧٠ نسمة ، وازداد مجموع العمالة بنسبة ٤٧ في المائة ان بلغ ٤٠,٥٠٧ . وكانت العمالة طبقا للفئات الرئيسية على النحو التالي (مع بيان الارقام المقارنة بالنسبة لعامي ١٩٧٥/١٩٧٦ بين قوسين) : الحكومة ١١,٠٢٢ (١٠,٦٢٢) ، تجارة القطاعي ٥,٦٠٠ (٥,٤١٥) ، البناء ٥,٤٣٠ (٥,٠٦٥) ، الفنادق ٢,٨٨٠ (٢,٥٥٠) ، الصناعة التحويلية ٢,٨٧٥ (٢,٦٥٠) ، الخدمات الشخصية والتجارية ٢,٥٥٠ (٢,٤٧٥) ، النقل ٢,٢٠٠ (٢,١٦٠) ، المالية والتأمين ، الخ ١,٤٧٥ (١,٤٧٥) ، تجارة الجملة ٥,٣٥ (٥,٢٥) ، الزراعة والتعدين ٢,٠٠ (٢,٠٠) ، السعاطلون لحسابهم الخاص ، والقائمون بالخدمات المنزلية وغيرهم ٥,٧٤٠ (٥,٥٤٠) . وعلى أساس هذه الارقام ، يكون نمو الوظائف في القطاع الخاص أسرع معدلا من القطاع العام . وقد أظهر قطاع الفنادق أكبر نسبة مئوية في الزيادة تتبعه الصناعة التحويلية والبناء والحكومة .

١٣٥ - وتشير التقديرات الرسمية أن نسبة البطالة في الاقليم قد انخفضت من ١٠,٨ في المائة ، وهي أعلى نسبة وصلتها البطالة في عامي ١٩٧٥/١٩٧٦ الى ٨,٥ في المائة في عامي ١٩٧٦/١٩٧٧ . وفي حزيران يونيه ١٩٧٧ ، قدمت الحكومة الفيدرالية للاقليم معونة تصل الى ٧ مليون دولار ، من أجل توفير أعمال في الخدمة العامة للمتعطلين منذ فترة طويلة . وفي ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ، صادق السيد لويس ، الحاكم بالنيابة آنذاك ، على مشروع قانون يقصد به تمكين الاقليم من الاشتراك في البرنامج الفيدرالي للتأمين ضد البطالة . ووافقت الحكومة الفيدرالية فيما بعد على انضمام الاقليم الى البرنامج الذي سيقدم ، في جملة أشياء أخرى ، مزيدا من الفوائد للمصالح المحليين المتعطلين اعتبارا من ١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ . وواصلت حكومة الاقليم العمل في برامج أخرى للتخفيف من البطالة الموصوفة في تقرير اللجنة الخاصة السابق (ر) .

(ق) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الثالث ، الفصل السابع والعشرون ، المرفق ، الفقرة ٣٧٧ .

(ر) المرجع نفسه ، الفقرة ١٤٣ .

١٣٦ - وكما أوضح في الجزء السالف من هذا التقرير ، كان الاقتصاد بصفة عامة ، وقطاعات السياحة والصناعات الخفيفة والبناء بصفة خاصة ، أقوى في أوائل عام ١٩٧٨ ، مع توقع استمرار التوسع في العمالة . بيد أنه تم في آذار/ مارس الاستفناء عن ما يزيد على ٦٠٠ موظف في أعمال المقاولات من الباطن التابعة لشركة هيس للنفط. وحوالي ٣٠ آخرين في مصفاتها ، بسبب الانخفاض المستمر في الطلب على منتجات الشركة من النفط المصفى (انظر الفقرة ١٠٤ أعلاه) . ونتيجة لذلك ، يلاقي الاقليم صعوبات في تحسين حالة البطالة . وقد أوضح الحاكم لويس ادراكه للمشكلة في رسالته الاخيرة بشأن حالة الاقليم ، وحث الهيئة التشريعية على العمل معه في المستقبل " من أجل أن نشتهر بأننا كنا الحكومة والهيئة التشريعية اللتين أعلنتنا حرباً شعواءً على . . . البطالة " (انظر أيضا الفقرة ٥٩ أعلاه) .

باء - الاسكان

١٣٧ - على نحو ما جرت ملاحظته سابقا (ش) ، زاد نشاط بناء المساكن زيادة طفيفة في السنة المنتهية في حزيران/ يونيه ١٩٧٦ . وفي السنة التقويمية ١٩٧٦ ، كان يوجد بالاقليم ٣٠٠٠ وحدة سكنية بالمقارنة الى ٢٦٩١٤ وحدة في عام ١٩٧٣ . وقدر كبير اقتصادي حكومة الاقليم أن مجموع تكلفة بناء المساكن سوف يبلغ ١٥ مليون دولار سنويا على الأقل في الاقليم ، للفترة من ١٩٧٦/١٩٧٧ الى ١٩٨٠/١٩٨١ على الأقل .

١٣٨ - وواصلت حكومة الاقليم تعزيز تنمية بناء المساكن العامة ، فهناك هيئة الاسكان في جزر فرجن وهي مؤسسة حكومية انشئت بموجب الصيغة المعدلة لقانون الاسكان الفيدرالي لعام ١٩٤٩ لاستحداث مشاريع لبناء مساكن شعبية . وهي تعتمد في دخلها على الايجارات وعلى المعونات الفيدرالية . ووفقا لما ذكرته الهيئة ، كانت هناك زيادة تبلغ ٧٣ في المائة في عدد المقيمين في وحدات الاسكان الحكومي خلال الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٦ (من ٦٣٨٩ الى ٦٦٣١٦) وعزى ذلك الى " نماذج الهجرة " وارتفع مجموع عدد الوحدات المسكونة في نفس الفترة من ٢٢٥٥ الى ٣٠١٤ . وعند نهاية هذه الفترة ، بلغ متوسط الدخل الاجمالي الذي تفلته منازل هيئـة الاسكان في جزر فرجن حوالي ٤٤٠٠ دولار ، بزيادة . . . (دولار على عام ١٩٧٥) .

١٣٩ - وفي ٢ آب/ أغسطس ١٩٧٧ ، أفيد أن الحاكم الراحل قد قام بتوقيع اتفاق مع وزارة الاسكان والتنمية الحضرية في الولايات المتحدة يلقى الاقليم بمقتضاه ٢٧٢ من ملايين الدولارات كاعانة كبيرة لتنمية المجتمع ، لعامي ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ . وقد خصصت الأموال لعدة مشاريع تتصل

(ش) المرجع نفسه ، الفقرتان ١٥٢ - ١٥٣ .

بشراء الاراضي ، ومرافق الترفية ومرافق مجتمعية ، وترميم المساكن ، والتجميل ، واعادة تهيئة المجتمع ، ومرافق المياه . وفي ٢٣ آذار/ مارس ١٩٧٨ ، أفيد أن الحاكم لويس قد قدم الى الهيئة التشريعية مشروع قانون بالموافقة على تلك المشاريع ، التي يبلغ مجموع تكلفتها ١٨٨ من ملايين الدولارات . وفي ٢٥ نيسان/ ابريل أعلنت هيئة الاسكان في جزر فرجن أن وزارة الاسكان والتنصية الحضرية في الولايات المتحدة قد خصصت اعتمادا يبلغ مجموعه ٤٥٠ من ملايين الدولارات لتجديد ١٥ مشروعا سكنيا عاما في الاقليم ولاعمال الاستبدال والتحسين .

جيم - الصحة العامة

١٤٠ - ذكرت البعثة الزائرة في تقريرها أن الدولة القائمة بالادارة ينبغي أن تزود هيئات الصحة العامة في الاقليم ، التي تتوق الى تقصير نظام الرعاية الصحية ، بالمساعدة المطلوبة لتمكينها من تحقيق ذلك الهدف . ولا حثت البعثة بارتياح التوسعات والتحسينات الاضافية ، المنفذة والتي يزمع تنفيذها ، في المرافق الطبية في الجزر الرئيسية الثلاث ، وحثت الدولة القائمة بالادارة على أن تواصل ذلك التطوير بالتعاون مع حكومة الاقليم . كذلك أعربت البعثة عن الأمل بأن يبدل كل مجهود من أجل تدريب عدد كاف من الموظفين الطبيين المحليين المؤهلين ، لاسيما من الأطباء والمرضات ، وتشجيعهم على العمل في الاقليم (ت) .

١٤١ - وفي عام ١٩٧٧ ، كانت ادارة الصحة في الاقليم تقوم بادارة أربع مؤسسات طبية فسي الاقليم تتألف من مستشفيات حكوميين (مستشفى كنود - هانسن التذكارى (٢٠١ سرير) فسي جزيرة سان توماس ومستشفى تشارلز هاروود التذكارى (١٠٢ سرير في جزيرة سان كروا) وستوصفين (مستوصف أنغبورغ نسبت (٢٣ سريرا) في جزيرة سان كروا ، وستوصف موريس ف . دى كاسترو في جزيرة سان جون) . وهذان المستوصفان تابعان للمستشفيات بكل ما فيهما من خدمات ترميضية داعمة ومساندة . وتبلغ نسبة الأطباء للسكان ١ الى ١٥٠٠ .

١٤٢ - وقال الحاكم لويس في رسالته الأخيرة عن حالة الاقليم ، أن لا مجال هناك لقيام خدمات رعاية طبية من الدرجة الثانية في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، كما لا مجال لحرمان أى من أفراد الشعب المحلي من منافع الطب الحديث . وأضاف ان الرعاية الصحية الجيدة هي نتاج الموظفين المدربين تدريباً طيباً والذين يعملون في مرافق مستشفيات حديثة مزودة بالمعدات . ومضى يقول ان العمل الايجابي من جانب الحكومة الفيدرالية وحكومة الاقليم سوف يمكن قريبا من اتفاق ما يربو على ٤ مليون دولار لتشديد مرافق طبية حديثة للجزر الرئيسية الثلاث ، وانه قد تم أخيرا شغل ١٣ وظيفة من وظائف الرعاية الصحية بفنيين مؤهلين ، بما فيهم مدير الطب النووى ، وموظف مكافحة الأمراض الاقليمية المعدية ، والخبير الاستشارى في أمراض القلب ، ورئيس تنظيم الاسرة ، في جملة آخرين .

(ت) المرجع نفسه ، الفقرة ٣٨٠ .

١٤٣ - واسترعى الحاكم الانتباه كذلك الى المنجزات الاضافية التالية في ميدان الرعاية الصحية :
(أ) الحصول على شهادة فيدرالية باستيفاء المستشفياتين العاميين ومستوصف انغبورغ نسبــــــــــــــــت
للشروط المطلوبة ؛ (ب) مشروع يتكلف ٥٨٨ . ٠٠٠ دولار يمول من المعونة الفيدرالية ويهدف الى
تحويل مستشفى فردريكستيد القديم الى مرفق حديث للمرضى غير المقيمين ؛ (ج) شراء جهــــــــــــــــاز
للنظائر المشعة ومعدات أخرى لتركيبتها في مستشفى كنود هانسن التذكارى ؛ (د) استئــــــــــــــــاف
التجديدات في مستشفى تشارلز هارود التذكارى ؛ (هـ) انشاء برنامج لمرضات غير متفرغات ،
بغية خفض الاعتماد على الممرضات المسجلات ؛ (و) نقل شعبة الصحة البيئية الى مكتب جديد
في جزيرة سان جون ؛ (ز) انشاء " برنامج موظف هذا الشهر " لتكريم موظفي ادارة الصحة
البارزين ؛ (ح) اعادة تأسيس برنامج تقديم منح للموظفين الذين أمضوا فترة ٥ - ٣٥ سنة فــــــــــــــــي
ادارة الصحة .

٥ - الأوضاع التعليمية

١٤٤ - أوصت البعثة الزائرة في تقريرها بوجود قيام الدولة القائمة بالادارة ، بالتشاور مع حكومة
الاقليم ، بالنظر فورا في امكانية بناء مدارس اضافية من الأموال التي ينبغي أن تخصصها الحكومة
الفيدرالية لتواجه آثار المعدلات المرتفعة للهجرة الى الاقليم في الستينات التي حدثت بموجب
قوانين الهجرة الفيدرالية . وينبغي كذلك توجيه عناية دائمة لطبيعة نظام الاقليم التعليمي من
أجل تزويد أبنائه بالمهارات الضرورية لادارة جميع قطاعات الاقتصاد الوطني . كذلك لابد من بذل
كل جهد لضمان قيام الشركات العاملة في الاقليم بتنظيم برامج تدريبية مناسبة لأبناء جزر فرجــــــــــــــــن
التابعة للولايات المتحدة بهدف تعيين موظفيها من المحليين (ث) .

١٤٥ - التعليم في الاقليم الزامي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و ١٦ سنة .
وتقوم المدارس الحكومية والخاصة والكندية بتوفير التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوى والمهــــــــــــــــني ؛
وتوجد كذلك رياض للأطفال . أما المدارس الحكومية الوحيدة في جزيرة
سان جون فهي رياض الأطفال والمدارس الابتدائية والمتوسطة . وبلغ مجموع التلاميــــــــــــــــذ
المسجلين في المدارس الحكومية خلال العام الدراسي ١٩٧٦ / ١٩٧٧ ، ٣٦ . ٢٥ طالبا ، منهم
١٥ ٥١٦ تلميذا في المدارس الابتدائية والباقيون في المدارس الثانوية . وتذكر التقارير الصحفية
أن هناك ثمة ٢٦ . ٠٠٠ طفل كانوا يتلقون تعليمهم في المدارس الحكومية في العام التالي .

١٤٦ - وفي الفترة ما بين آب / أغسطس ١٩٧٧ وشباط / فبراير ١٩٧٨ ، قدمت الى حكومة الاقليم
اعانات فيدرالية يبلغ مجموعها ٢٣٦ ٨٥٥ دولارا لمواصلة مختلف البرامج التعليمية . وأعلن في
١٠ نيسان / ابريل ١٩٧٨ أن لجنة التعليم والعمل التابعة لمجلس نواب الولايات المتحدة قد

(ث) المرجع نفسه ، الفقرة ٣٧٨ .

اعتمدت تعدد بلا على مشروع قانون ينقح قوانين التعليم الفيدرالية المقدمة من السيد دي لوغو ، مندوب الاقليم الذي لا يتمتع بحق التصويت في المجلس ، وبموجب هذا التعديل ، توفر الحكومة الفيدرالية ٢ مليون دولار سنويا لتمويل برنامج تدريب المدرسين في الاقليم . كذلك ستزاد الاعانات الفيدرالية لتغطي الزيادة في تكاليف ادارة البرامج التعليمية التي يشترك فيها الاقليم . وبالإضافة الى ذلك ، سيشمل مشروع القانون حكما بوقف العمل بالنظام الفيدرالية التي أبلأت في الماضي من تدفق الأموال الفيدرالية المخصصة للتعليم الى الجزر .

١٤٧ - ويقدم التعليم العالي في كلية جزر فرجن الموجودة في جزيرة سان توماس ، والتي لها مركز فرعي في جزيرة سان كروا . وفي أيلول / سبتمبر ١٩٧٧ ، بلغ عدد الطلاب المسجلين في الكلية ٦٧٤ طالبا متفرغا ، و ١٤٤٥ طالبا غير متفرغ (٦٢٠ طالبا متفرغا و ٥٠٢ من الطلاب غير المتفرغين في عام ١٩٧٦) بما في ذلك ٥٨ طالبا (٤٢ طالبا في عام ١٩٧٦) يقومون بدراسات عليا في مجال التعليم . وفي تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧ ، تلقت كلية جزر فرجن منحة فيدرالية تبلغ ٣٥٠٠٠٠ دولار بموجب قانون الولايات المتحدة للتعليم العالي الصادر عام ١٩٦٥ ، تهدف الى تعزيز تطوير مؤسسات التعليم العالي التي تعاني من عسر مالي ، وفي أواخر شهر تشرين الثاني / نوفمبر ، أعلن السيد دي لوغو أن مجلس النواب قد أجاز مشروع قانون بعنوان " القانون الزراعي لعام ١٩٧٧ " وأحاله الى رئيس الولايات المتحدة . ويحال مشروع القانون الاجراء الذي يعلق تقديم الاعانات الاتحادية على مبالغ نائبة محلية بالنسبة لعامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ بموجب برنامج لتعزيز المواضيع المتصلة بالزراعة والاقتصاد المنزلي والالات . وهكذا ستقدم حوالي ٦٠٠٠٠٠ دولار كأموال فيدرالية اضافية الى كلية جزر فرجن في هذين العامين .

١٤٨ - وفي معرض اعلان ترشيحه لمنصب الحاكم في آذار / مارس ١٩٧٨ ، وجه المستر دي لوغو النقد بصفة خاصة الى النظام التعليمي في الاقليم . وقال " ان مدارسنا تطلق الى المجتمع سنويا مئات الشبان والشابات غير المتعلمين وغير القابلين فعلا للتوظيف " وانه " برغم انفاق مبالغ أكبر على التعليم كل سنة ، فما يزال هناك هبوط مطرد في المنجزات المدرسية " .

١٤٩ - وذكر الحاكم لويس في رسالته الأخيرة عن حالة الاقليم أن " التعليم هو الأداة الرئيسية في ايقاظ الطفل على القيم الثقافية ، وفي اعداده للتدريب المهني اللاحق ، وفي مساعدته على التكيف بطريقة طبيعية مع بيئته وفي اعداده للاضطلاع بمسؤولياته الجذ أساسية . وعلى ذلك فالتعليم هو الوظيفة الوحيدة الأشد خطورة من الوظائف التي تضطلع بها حكومتنا . ولهذا السبب ، تعتمزم هذه الحكومة أن تجعل للتعليم أولوية قصوى في الشهور القادمة " .

١٥٠ - وذكر الحاكم بعد ذلك منجزات حكومته ، التي تشمل على وجه الخصوص مايلي : (أ) تعيين وكلاء لمفوضي المناهج والتدريس ولشؤون الأعمال والادارة ، (ب) تمكن الاقليم من زيادة الأموال الفيدرالية الموجهة للتعليم ؛ (ج) تطوير مهارات القراءة المحسنة بمساعدة فيدرالية ؛ (د) تنفيذ برنامج دروس خصوصية في الرياضيات بعد وقت الدراسة في المدرسة ؛ (هـ) افتتاح مدرسة ابتدائية ومدرسة متوسطة في جزيرة سان كروا ؛ (و) البدء في تشييد مدرسة ابتدائية اضافية

في جزيرة سان كروا ومدرسة متوسطة في جزيرة سان توماس ؛ (ز) توسيع المرافق التعليمية الموجودة مثل الفصول الدراسية ، الخ في الجزر الرئيسية الثلاث ؛ (ح) اتمام مركز للمهارات المهنية ومرافق أخرى للكبار ؛ (ط) توقيع برامج تدريب تعاونية مع شركة هيس للنفط وشركة مارتين ماريتيا ؛ (ي) عرض مجموعة أفلام محلية في المدارس ، تتناول ثقافة الاقليم وتاريخه وحكومته واقتصاده . وأخيراً ، لفت السيد لويس الانتباه الخاص لمشاريع تعليمية معينة كبرى مثل تشييد مدرستين ابتدائيتين ومدرستين متوسطتين تسعان ٨٠٠ تلميذ .

١٥١ - ويعمل الدستور المقترح لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة (انظر الفقرات من ٢٤ الى ٣٣ أعلاه) ، في جملة أمور على توفير مايلي :

(أ) انشاء نظام للتعليم الابتدائي والثانوي والعالي ، يشمل مناهج تستجيب لاحتياجات شعب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ومصالحه وقدراته ؛

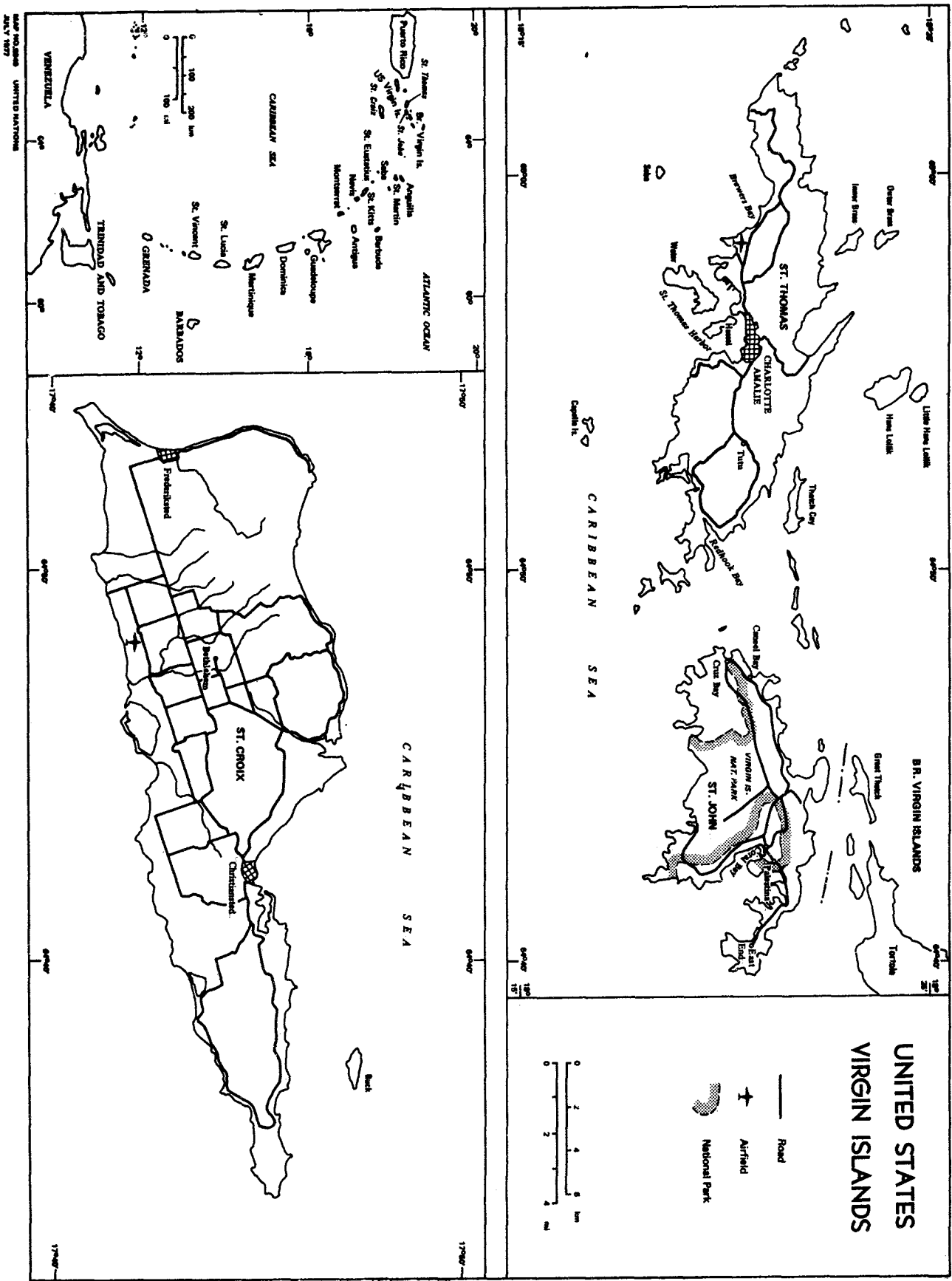
(ب) الزامية التعليم الابتدائي والثانوي لجميع الأطفال في حدود السن المدرسية التي ينص عليها القانون ، ومجانية التعليم في المدارس الابتدائية والثانوية الحكومية ؛

(ج) انشاء مجلس للتعليم يقوم بوضع السياسات التعليمية ويخول السلطات والواجبات الأخرى التي يمكن أن ينص عليها القانون ؛

(د) انتخاب أعضاء مجلس لمدة أربع سنوات ، من جزيرة سان كروا وجزيرتي سان توماس / سان جون ، شريطة ان يكون عضو واحد على الاقل من المقيمين في جزيرة سان جون ؛

(هـ) يحدد القانون عدد أعضاء المجلس وتوزيعهم ومؤهلاتهم ؛

(و) الان للحاكم ، بمشورة الهيئة التشريعية وموافقتها ، بتعيين لجنة للتعليم كل خمس سنين تتألف مما لا يقل عن ثلاثة أعضاء ولا يزيد على سبعة أعضاء ، لتقوم باستعراض أداء النظام التعليمي ، وتقديم الى الحاكم والى الهيئة التشريعية ، خلال سنتين من تعيينها ، تقريراً عاماً عن النتائج التي توصلت اليها وعن توصياتها .



كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو أكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何获取联合国出版物

联合国出版物在世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу : Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.
